



حماية حقوق الطفل في إطار أنظمة العدالة الجنائية

دليل تدريبي وإطار مرجعي للعاملين وصناع القرار



تسمح المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وتشجع، إعادة طباعة الدليل وتوزيعه و ترجمته أو أي من المواد في الواردة فيه مع الاشارة الى المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي و هذا الدليل.

يمكن الاطلاع على هذا الاصدار، أو استخراج اجزاء منه، أو إعادة طباعته أ وترجمته، جزئياً أو بشكل كامل؛ مجاناً- على ألا يقترن اي من المجالات السابق ذكرها بغايات البيع أو الاستخدام لأغراض تجارية. كما ويجب ان يقترن اي تغيير للنص او النصوص الواردة في هذا الاصدار بموافقة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. كما ويرجى الاشارة للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي وهذا الاصدار في حال الاقتباس. يرجى توجيه الاستفسارات حول إعادة طباعة هذا الاصدار أو الترجمة إلى publications@penalreform.org

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

المكتب الرئيسي

60-62 كوميرشال ستريت

لندن E1 6LT

المملكة المتحدة

هاتف: 6515 207247 (0) 44+

البريد الإلكتروني: info@penalreform.org

www.penalreform.org

© المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي 2013

رقم الاصدار في المملكة المتحدة: 4-12-909521-1-978

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على إصلاح نظم العدالة العقابية والجنائية على صعيد العالم. وتهدف المنظمة في عملها إلى تطوير وتعزيز المعايير الدولية الخاصة بإدارة نظم العدالة، والحد من الاستخدام غير الضروري لعقوبة السجن وتشجيع اللجوء لاستخدام العقوبات البديلة القائمة على إعادة الإدماج في ظل مراعاة مصالح الضحايا. كما وتعمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في مجال منع التعذيب وسوء المعاملة، بالإضافة الى عملها من أجل ايجاد استجابة متناسبة وتأخذ بعين الاعتبار حساسية وضع النساء والأحداث في نزاع مع القانون. كما وتنشط المنظمة ايضاً في العمل على إلغاء عقوبة الإعدام. وتتسع رقعة عمل برامج المنظمة الإقليمية لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وتتمتع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بصفة استشارية في المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، كما وتحظى بصفة مراقب لدى كل من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق ورفاه الطفل والاتحاد البرلماني الدولي.

وفي حال الرغبة بتلقي نسخة من النشرة الإخبارية الشهرية التي تصدرها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، يرجى الاشتراك من خلال الموقع الإلكتروني التابع للمنظمة عبر الرابط التالي:

www.penalreform.org/keep-informed

كما وتم إنتاج هذا الدليل بدعم مالي من وزارة التنمية الدولية البريطانية. ان محتويات هذه الوثيقة هي من مسؤولية المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.

الفهرس

4	تتويه
6	ما قبل المقدمة
8	اختصارات
9	الفصل 1 - المبادئ الخاصة بعدالة الأطفال
21	الفصل 2 - الأطفال المعرضين للخطر
39	الفصل 3 - الاعتقال
51	الفصل 4 - التحويل خارج الاطار القضائي
65	الفصل 5 - الضحايا والشهود
83	الفصل 6 - المحاكمة وإصدار الأحكام
101	الفصل 7 - الاحتجاز
121	الفصل 8 - آليات الرقابة المستقلة
133	الفصل 9 - إعادة الإدماج
143	الفصل 10 - وضع العدالة للأطفال قيد التطبيق
159	نموذج لمنهج تدريبي

تنويه

تم تطوير دليل حماية حقوق الطفل في إطار أنظمة العدالة الجنائية: دليل تدريبي وإطار مرجعي للعاملين وصناع القرار استناداً الى دليل اليونيسيف في سكوبيجي والذي حمل عنوان دليل العدالة للأطفال الصادر في عام 2010 والذي قامت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بتأليفه واعداه كجزء من برنامج أوسع نطاقاً يهدف إلى تحسين حياة الأطفال في جمهورية مقدونيا والتي كانت جزءاً من يوغوسلافيا السابقة. ويبيّن هذا الدليل كذلك على دليل مشترك اصدرته المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واليونيسيف في عام 2007 بعنوان الدليل الى عدالة الأحداث.

وتم تطوير الدليل التدريبي من قبل ماريان مور، المشاركة مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرة مؤسسة ستوديو العدل؛ وبيكي راندل، مساعدة البحوث في المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي؛ وبإشراف نيكيل روي، مدير تطوير البرامج في المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. وتتوجه المنظمة بالشكر لأولئك الذين قدموا مساهمات لا تقدر بثمن في سياق اصدار هذا الدليل بما في ذلك جيني كلاركين و مارينا كوفاتش وفرانسييس شيهان. وبالإضافة إلى ذلك، تتوجه المنظمة بالشكر لأولئك الذين خصصوا وقتاً لمراجعة الدليل أو بعض أجزائه في مراحل مختلفة من تطويره، بمن فيهم: روب ألن و بليانا لوباروفسكا و آن سكيلتون و أثناسيا سيكيوتو و نيفينا فوكوفيتش والقاضية رينات وينتر.

ما قبل المقدمة

من غير المقبول أن يُصار إلى وضع الأطفال في مؤسسات مغلقة لارتكابهم جرائم صغيرة لأنه لا يوجد بدائل متاحة؛ ومن غير المقبول كذلك اللجوء إلى معاقبة الأطفال وحرمانهم من مستقبلهم بسبب وصمهم ومما يعنيه عدم تمكنهم ابداً من العمل لإعالة أنفسهم؛ ومن غير المقبول أيضاً إنكار الحماية للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها بسبب غياب الأدوات القانونية المعمول بها التي تسمح بذلك. كل ذلك غير مقبول في حال النظر إلى كيفية تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في تشريعات الدول الأعضاء وممارساتها.

ومضى الآن أكثر من 20 عاماً منذ أن لاقت اتفاقية حقوق الطفل القبول في جميع أنحاء العالم. وقد أصدرت لجنة حقوق الطفل 17 من التعليقات العامة التي تهدف، ليس فقط، لحماية الأطفال في القضايا المتعلقة بقوانين العقوبات بسبب كونهم جنائياً أو ضحايا أو شهود؛ بل وكذلك لتضمينها في القانون المدني، كون الأطفال طرفاً حين يتعلق الأمر بحقوقهم أيضاً.

وعلى هذا الأساس، فليس ما ينقص هو الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات. ان ما ينقص حقاً هو تنفيذ جميع هذه المبادئ التوجيهية. وفي هذا السياق يتوجب:

- تغيير السلوك الذي يغلب على طابعه نهج القصاص بدلاً من النهج التصالحي في منظومة عدالة الأحداث. ويهدف ذلك إلى إعطاء الأطفال في نزاع مع القانون، فرصة لتصويب الخطأ الذي ارتكبه، بدلاً من وضعهم خلف القضبان؛
- الدفع باتجاه أن يتم تكييف المؤسسات (المغلقة أو شبه المفتوحة أو المفتوحة) لتوفيق أوضاع الأطفال مع المجتمع، بدلاً من إبقائهم في عزلة عنه؛
- توفير الحماية القانونية للأطفال في تماس مع القانون، بدلاً من إسكاتهم باعتبارهم عنصراً ثانوياً (في القضية المنظورة)؛
- الحرص على الاستجابة لاحتياجات الطفلة، والتي غالباً ما تكون الجزء الأكثر هشاشة في مجتمعات هشّة سلفاً.

كما وتغمرني السعادة لقيام المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بجمع هذا الدليل والذي يتضمن كافة القضايا المفصلة التي يتوجب على الأشخاص الذين يعملون مع الأطفال أو من أجلهم معرفتها. ومن شأن النهج العملي وجمع الممارسات الفضلى مساعدة العاملين في نظام العدالة إلى اختيار الخيار الأنسب في الحالات الحرجة وتقديم المساعدة التي ضرورية للأطفال في تماس و/أو في نزاع مع القانون.

وكلي قناعةً بأننا قد تقدمنا خطوة أخرى للأمام باتجاه نظام عدالة صديق للطفل!

القاضية رينات وينتر

عضو لجنة حقوق الطفل

الرئيسة السابقة للمحكمة الخاصة بسيراليون وعضو غرفة الاستئناف بالمحكمة

الرئيسة السابقة للجمعية الدولية لقضاة محاكم الشباب والأسرة

مقدمة

يستند دليل حماية حقوق الطفل في إطار أنظمة العدالة الجنائية: دليل تدريبي وإطار مرجعي للعاملين وصناع القرار إلى مفهوم "العدالة للأطفال". ويؤسس هذا المفهوم لنهج أوسع من التركيز التقليدي على عدالة الأحداث، إذ أنه لا يشمل فقط الأطفال في نزاع مع القانون، ولكن أيضاً الأطفال الذين هم ضحايا أو شهود على الجريمة، والأطفال الذين قد يكونون على تماس مع نظام العدالة لأسباب أخرى مثل حضانة (الطفل) أو الحماية أو الميراث (الأطفال كطرف في مسار العدالة). ويمكن أن ينظر إلى العدالة للأطفال على أنها مفهوم شامل يعمل لصالح ومصلحة جميع الأطفال الذين يصبحون في تماس مع نظام العدالة والنظم ذات الصلة. ويشمل المفهوم جوانب مثل الوقاية، والتحويل خارج إطار النظام القضائي وإعادة التأهيل والخدمات المساعدة وتدابير الحماية.

وتطور إطار "العدالة للأطفال" في السنوات الأخيرة من خلال عدد من المبادرات الدولية الهامة بما في ذلك:

- المبادئ التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسائل العدالة المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها. وتم اعتماد هذه المبادئ في عام 2005
- المذكرة الإرشادية حول العدالة للأطفال والتي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2008
- القانون النموذجي بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها لعام 2009.
- المبادئ التوجيهية للجنة الوزارية لمجلس أوروبا فيما يخص بالعدالة الصديقة للطفل والتي اعتمدت في 17 نوفمبر/ تشرين ثاني 2010.

وسيتولى هذا الدليل -حماية حقوق الطفل في إطار أنظمة العدالة الجنائية- تغطية المبدئين الأولين من مفهوم العدالة للأطفال: الأطفال في نزاع مع القانون و الأطفال كضحايا وكشهود. كما وسيُنظر الدليل كذلك في كيفية الاستجابة لوضع الأطفال الذين قد يتهددهم الدخول الى نظام العدالة الجنائية (إما بسبب ظروفهم الاجتماعية أو بسبب ارتكابهم أفعالاً يتم اعتبارها جنائية فيما لو كانوا قد بلغوا أو تجاوزوا سن المسؤولية الجنائية).

كما سوف يغطي الدليل مجموعة متنوعة من المواضيع والقضايا بما في ذلك حماية الطفل، ومنع الجريمة، وإنفاذ القانون، وإجراءات المحاكمة، وإصدار الأحكام وإعادة التأهيل. ويتم النظر الى هذه المجالات باعتبارها الأوجه الرئيسية للسياسات الاجتماعية التي يُنَاطُ بها التعامل مع أعداد متزايدة من الأطفال في وضع هش، والذين غالباً ما يقعون على هامش المجتمع. ومن شأن الكيفية التي يتم التعامل من خلالها مع هؤلاء الأطفال من قبل نظام العدالة، أن تفرز عاملاً حاسماً في تحديد الطرائق التي سيتم من خلالها إعادة إدماجهم في أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم.

وفي الوقت الذي تبرز فيه ضرورة الإصلاح التشريعي في كثير من البلدان، فإن تجاربنا قد قادتنا الى فهم أنه ليس الحل الوحيد لحماية حقوق الأطفال في إطار نظام العدالة. وفي الواقع فإن قوة وقدرة نظم العدالة الحماية والدعم، بالإضافة الى قدرة العاملين فيها، تعتبر عاملاً أساسياً للتنفيذ الفعال والعاقل للمبادئ التي تقوم عليها العدالة.

ويُشكل هذا الدليل أداة مصممة لتعزيز قدرات العاملين في العمل مع الأطفال المتداخلين في إجراءات العدالة. ويهدف الدليل كذلك إلى أن يكون دليلاً مرجعياً شاملاً للعاملين في طيف من المجالات أو الوكالات ذات الصلة بإطار العدالة الجنائية. وتم اعداد الدليل ليتم استخدامه من قبل العاملين او اصحاب المصلحة والذين يتوفر عنصر التدريب في الوظائف التي يقومون بها، ويهدف الدليل في هذا السياق إلى مد يد العون لهؤلاء وجعلهم قادرين على توفير تعليم فعال للمبادئ الواردة في الدليل، باستخدام منهجية التدريب القائم على الخبرة.

وبالاستناد إلى المعايير الدولية والإقليمية، يقدم الدليل نهجاً عملياً لمعالجة القضايا التي يواجهها الأطفال في إطار نظم العدالة الجنائية والتي يتم توضيحها في هذا الدليل باستخدام الأمثلة على الممارسات الجيدة من بلدان أخرى. كما ويقع الدليل في عشر فصول، يغطي كل منها موضوعاً هاماً على النحو التالي:

- الفصل 1. مبادئ العدالة للأطفال
- الفصل 2. الأطفال المعرضين للخطر
- الفصل 3. الاعتقال
- الفصل 4. التحويل خارج الإطار القضائي
- الفصل 5. الضحايا والشهود
- الفصل 6. المحاكمة وإصدار الأحكام
- الفصل 7. الاحتجاز
- الفصل 8. آليات الرقابة المستقلة
- الفصل 9. إعادة الإدماج
- الفصل 10. وضع العدالة للأطفال قيد التطبيق
- وحدة خاصة بأنموذج التدريب

وتم بناء كل فصل من الفصول في الدليل على النحو التالي:

- تبيان لأهداف التعلم.
- لمحة عن المبادئ الأساسية ذات الصلة كما نصت عليها المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية والإقليمية.
- أوجه تطبيق هذه المبادئ عملياً في مراحل عملية العدالة.
- أسئلة برسم النقاش بما في ذلك دراسات الحالة القصيرة لتحفيز النقاش والحوار.

ويتخلل كل فصل أمثلة من دول أخرى لتبيان كيف يمكن لتطبيق هذه المبادئ ان يتجسد فعلياً في مواقف الحياة الحقيقية. كما يوجد في بداية كل الفصول قائمة بـ "مؤشرات سياسات الأمم المتحدة" ذات الصلة بكل موضوع. ويمكن لهذه المؤشرات، والتي عمل على تطويرها كل من اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، أن تستخدم لكشف فيما إذا كان يجري الوفاء على نحو كاف بمتطلبات معايير العدالة للأطفال.

ويستند الدليل الى النهج المبين في خطة النقاط العشر التي اعتمدها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي والفريق المشترك بين الوكالات المعني بعدالة الأحداث (خطة النقاط العشر من اجل عدالة جنائية منصفة وفعالة للأطفال؛ وضعت لأول مرة في عام 2000 وتم تحديثها في عام 2012).

اختصارات *

African Charter on the Rights and Welfare of the Child	ACRWC	الميثاق الأفريقي لحقوق و رفاه الطفل
UN Convention against Torture	CAT	اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب
European Committee for the Prevention of Torture	CPT	اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب
Convention on the Rights of the Child	CRC	اتفاقية حقوق الطفل
Interagency Panel on Juvenile Justice	IPJJ	الفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بعدالة الأحداث
Minimum age of criminal responsibility	MACR	الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية
National Preventive Mechanism	NPM	آلية وقائية وطنية
UN Office of the High Commission on Human Rights	OHCHR	مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
Optional Protocol to the Convention against Torture	OPCAT	البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
Penal Reform International	PRI	المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
United Nations	UN	الأمم المتحدة

* ملاحظة: لا يوجد في اللغة العربية مرادف لهذه الاختصارات ويندر استخدام الاختصار على شكل الأحرف البادئة من الكلمات في سياق اللغة العربية. ونورد هذه المختصرات هنا بدلالاتها في اللغة الانجليزية للفائدة.

دليل الرموز المستخدمة

دراسة حالة معمقة		مزيد من المعلومات		تعريف	
مراجع ولتزيد من القراءة		الوقت اللازم		مثال	
تقنيات تدريب أساسية		دراسة حال		قضايا للنقاش	

المبادئ الخاصة بعدالة الأطفال

المحتوى	أهداف التعلم
أهداف التعلم	9
المباني الأساسية	9
تعريفات	10
لمحة عن المعايير الدولية والإقليمية	12
1- معايير عامة متعلقة بحقوق الطفل	
2- العدالة الجنائية	
3- الضحايا والشهود	
المباني التقاطعية لعدالة الأطفال	16
1- المصالح الفضلى	
2- الحماية	
3- حق الطفل في أن يتم الاستماع إليه	
4- عدم التمييز	
طرائق التطبيق	17
1- العمل المشترك بين الوكالات	
2- العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)	
قضايا للنقاش	18
دراسات الحالة	19
المراجع ومزيد من القراءة	20

المبادئ الأساسية

- يجب ان يستفيد الأطفال من جميع ضمانات حقوق الإنسان المتاحة للبالغين. (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل).
- في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، يجب ان تكون المصالح الفضلى للطفل الاعتبار الرئيسي الذي يحكمها (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3)
- لكل طفل او طفلة الحق في التعبير عن رأيه أو رأيها بحرية في جميع المسائل التي تمسهم، بما في ذلك الإجراءات القضائية والإدارية، إما مباشرة أو من خلال من يمثلهم أو هيئة ملائمة. تعطى هذه الآراء الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل او الطفلة ودرجة نضجه او نضجها.
- (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 12؛ المذكرة التوجيهية للأمين العام: نهج الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعدالة للأطفال).
- على الدول احترام حقوق الطفل دون تمييز من أي نوع، بغض النظر عن الاصل العرقي للطفل أو والديه أو للأوصياء القانونيين، أو التمييز بسبب اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي كان ذا طابع سياسي أم غير سياسي، أو التمييز بسبب الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ما يملكون، أو التمييز بسبب الإعاقة، أو بسبب مكان الميلاد أو أي وضع آخر هم فيه. وعلى الدول اتخاذ التدابير لضمان حماية جميع الأطفال من جميع أشكال التمييز، كما عليها ان تلجأ الى اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في جميع تدخلاتها.
- (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 2؛ المذكرة التوجيهية للأمين العام: نهج الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعدالة للأطفال).

- ينبغي للدول أن تكفل للأطفال الحماية اللازمة والتي تضمن سلامة تكوينهم. ويجب حماية جميع الأطفال من التعرض لأي شكل من أشكال المشقة خلال مرورهم بإجراءات نظام العدالة التابعة للدولة أو لغيرها، وما بعد ذلك؛ ويتعين على الدول اتخاذ التدابير المناسبة لضمان ذلك.
- (اتفاقية حقوق الطفل؛ المذكرة التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالعدالة للأطفال).
- ويتوجب تشجيع التعاون الوثيق بين مختلف العاملين في هذا المجال من أجل الوصول الى فهم شامل للطفل، فضلاً عن تقييم حالته او حالتها والوضع القانوني والنفسي والاجتماعي والعاطفي والجسدي و المعرفي للأطفال المعنيين.
- (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة الصديقة للطفل).
- للأطفال في نزاع مع القانون، بما في ذلك أولئك الذين قاموا بتكرار الجرم، الحق في المعاملة بطريقة تعزز إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، بما يعزز من قابلية الطفل للقيام بدور بناء في المجتمع.
- (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10).
- يجب ان تتوفر برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، بما في ذلك الوساطة، في كل مرحلة من مراحل عملية العدالة الجنائية. كما وينبغي أن تكون متاحة بشكل طوعي تام لكل الضحية و الجاني وبشكل يُمكن كليهما من سحب الموافقة على الاشتراك فيها، في أي وقت.
- (المبادئ الأساسية بشأن استخدام برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) في المسائل الجنائية، رقم 6).

تعريفات



الطفل

تنص المعايير الدولية على تحديد أن الطفل هو أي شخص تحت سن 18 عاماً

«الطفل؛ يعني كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر إلا في الحالات التي ينص فيها القانون المنطبق على الطفل ان سن الرشد يبلغ اقل من ذلك» (اتفاقية حقوق الطفل؛ الميثاق الأفريقي لحقوق و رفاه الطفل؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للطفل)

الأحداث

يعتبر الأحداث أشخاصاً لم يصلوا الى مرحلة النضج بشكل تام، وفي الحد الأدنى، يشتمل الأحداث على الأطفال دون سن 18 عاماً، إلا أن الأحداث قد يشتملون في بعض الأحيان على منهم في سن الـ 21 عاماً.

البالغون اليافعون

اليافعون أو الشباب البالغون هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى أولئك الذين بلغوا سن الرشد القانوني (عادة 18 أو 21 سنة)، ولكنهم قد لا يكونوا قد أدركوا النضج في أوجه أخرى. وتشير البحوث الحديثة الى ان اكتمال القدرات العقلية ومن ضمنها العاطفية ليس ممكناً في كثير من الأحيان قبل سن الـ 25 عاماً.

العدالة للأطفال

يشمل مفهوم العدالة للأطفال الأطفال في نزاع مع القانون (على سبيل المثال؛ تم الزعم أو تم اتهامهم أو ثبت انتهاكهم للقانون الجزائي) والأطفال الذين هم ضحايا أو شهود على الجريمة، والأطفال الذين قد يكونون على تماس مع نظام العدالة لأسباب أخرى مثل حضانة (الأطفال) أو الحماية أو الميراث (الظروف التي يكون فيها الطفل طرفاً في مجرى عملية العدالة)¹.

ويمكن النظر للمفهوم باعتباره مفهوماً شاملاً يعمل لصالح و مصلحة جميع الأطفال الذين يصدف تماسهم مع مسار العدالة و النظم ذات الصلة. ويشمل المفهوم جوانب مثل الوقاية، والتحويل خارج الإطار القضائي وإعادة التأهيل والخدمات المساعدة وتدابير الحماية.

ويختلف مفهوم العدالة للأطفال عن مصطلح «عدالة الأحداث» في أنه لا يشمل فقط الأطفال الذين يكونون في نزاع مع القانون، بل وكذلك جميع الأطفال الذين يطالهم تأثير مجريات العملية القضائية.

الأطفال في نظم العدالة الجنائية

يقوم هذا الدليل - حماية حقوق الطفل في إطار أنظمة العدالة الجنائية- بتغطية اول اثنين من مبادئ العدالة للأطفال: الأطفال في نزاع مع القانون والأطفال كضحايا وشهود. كما وسوف ننظر أيضاً في وضع الأطفال الذين قد يتهدهم خطر التداخل مع نظم العدالة الجنائية (إما بسبب ظروفهم الاجتماعية أو بسبب ارتكابهم أفعالاً يتم اعتبارها جنائية فيما لو كانوا قد بلغوا أو تجاوزوا سن المسؤولية الجنائية).

1- الفريق المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث، العدالة للأطفال حقائق وأرقام، 2012، متاح على الانترنت عبر الرابط: http://www.ipjj.org/fileadmin/data/documents/tools_handbooks_training_manuals/IPJJ_FactsheetJusticeForChildren_2012_EN.pdf تم الاطلاع على النص في 26 مارس/آذار 2013؛ النهج المشترك للأمم المتحدة فيما يتعلق العدالة للأطفال، 2008، متاح على الانترنت عبر الرابط: <http://www.unrol.org/doc.aspx?n=uncommonapproachjfcfinal.doc> تم الاطلاع على النص في 26 مارس/آذار 2013.

لمحة عن المعايير الدولية والإقليمية

هناك فئتين رئيسيتين من المعايير الدولية:

- **المعاهدات** وهي ملزمة قانوناً للدول التي أصبحت طرفاً فيها ومما يعني أن هذه الدول ملزمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان باحترام وحماية وإنفاذ أحكام هذه المعاهدات وتقديم تقارير عن الكيفية التي تعكس بها التشريعات الوطنية والسياسات والممارسات لهذه الدول الوفاء بهذه الالتزامات. وقد أنشأت كل معاهدة لجنة من الخبراء لمراقبة تنفيذ أحكام المعاهدة المعنية من قبل الدول الأطراف.
- **معايير حقوق الإنسان** المتصلة بقوانين العدالة الجنائية وإصلاح السياسات، والمنصوص عليها أيضاً في أنواع أخرى من آليات الأمم المتحدة غير التعاقدية؛ مثل الإعلانات والتوصيات ومجموعات المبادئ ومدونات السلوك والمبادئ التوجيهية. ومن شأن هذه أن تكمل المعاهدات، في الوقت الذي تتمتع فيه بنفوذ أخلاقي كبير وتسهم في توفير توجيهات عملية مفيدة. وترتكز قيمة هذه المعايير على الاعتراف بها وقبولها من قبل عدد كبير من الدول.

وفي النص الوارد تالياً، تم وضع علامة (م) بمحاذاة المعاهدات الملزمة، في حين أن المعايير والقواعد والمبادئ التوجيهية لا تحمل أي علامات أو اشارات بمحاذاتها.

أ. حقوق الطفل بشكل عام

← الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948

ويحدد الحقوق الأساسية التي يتمتع بها جميع البشر من دون تمييز. وساهمت نصوص الإعلان، وكانت أساساً، لاعتماد العديد من الصكوك الأخرى الخاصة بحقوق لإنسان بالإضافة الى المعايير والمبادئ التوجيهية.



للإطلاع على النص الكامل للمعاهدات والمعايير الدولية، زيارة موقع مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة
www.ohchr.org

← اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية واللا إنسانية أو المهينة 1984 (وبروتوكولها الاختياري 2002) (م)

تفرض اتفاقية مناهضة التعذيب حظراً على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في جميع الظروف، و تلزم الدول باتخاذ تدابير لضمان منعها. وتقتضي متطلبات الاتفاقية من الدول القيام بالتحقيق والتفاضي في مزاعم التعذيب كما تقتضي توفير التدريب لجميع المكلفين بإنفاذ القانون والعاملين في السلك العسكري في مجال منع وقوع التعذيب. كما وأنشأت الاتفاقية لجنة مناهضة التعذيب والتي ترافق تنفيذ الاتفاقية. ويتطلب البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية إنشاء آليات وقائية وطنية تتضمن أنشطتها زيارة أماكن الاحتجاز وتلقي شكاوى ادعاءات سوء المعاملة و التحقيق فيها. كما وأنشأ بموجب البروتوكول لجنة فرعية لمنع التعذيب والتي تتمتع بصلاحيات لزيارة جميع أماكن الاحتجاز في الدول التي صادقت عليه.

← اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 (م)

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل من الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها على نطاق واسع، وجرى التصديق عليها من قبل جميع الدول باستثناء اثنتين من الدول في جميع أنحاء العالم. وتنص الاتفاقية على مجموعة واسعة من حقوق الطفل وتلزم الدول المصادقة على الاتفاقية القيام بحماية هذه الحقوق. كما وتُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء تقديم تقارير عن تنفيذها لمتطلبات حماية هذه الحقوق بشكل منتظم للجنة حقوق الطفل والتي، بدورها، تقوم بإعداد "ملاحظات ختامية" في وقت لاحق، حول وضع حقوق الطفل في الدولة المعنية. وقامت لجنة حقوق الطفل بنشر ثلاث عشر من "التعليقات العامة" والتي من شأنها التفسير وعلى نحو أكثر تفصيلاً بعض من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. ومن ضمنها؛ التعليق العام رقم 10 لعام 2007 والذي يتناول معاملة الأطفال في نزاع مع القانون.

ب. الأطفال في نزاع مع القانون

← القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 1955

وهي مجموعة من القواعد غير الملزمة والتي تحدد مبادئ من شأنها ضمان أن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم تتم معاملتهم بإنسانية وعلى نحو يحفظ كرامتهم.

← مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين 1979

وهذه مجموعة من القواعد التي تكفل قيام الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بأداء واجباتهم بطريقة إنسانية و على قاعدة احترام حقوق الإنسان لهؤلاء الذين يتعاملون معهم.

← قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون عدالة الأحداث 1985 (قواعد

بكين)

تشكل قواعد بكين مجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية للإدارة السليمة لعدالة الأحداث، وتتضمن مبادئ توجيهية و تعليقات على القضايا المتعلقة بالعدالة للأطفال مثل محاكم الأحداث، وسن المسؤولية الجنائية ومحاكمة الأحداث، وإصدار الأحكام والمعايير بحق الأحداث والمعايير المتعلقة بذلك في حال سجن الأحداث.

← مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث 1990 (مبادئ الرياض التوجيهية)

وتحدد مبادئ الرياض معايير للوقاية من جنوح الأحداث بما في ذلك حماية الأطفال الذين يعتبرون عرضة للجنوح كأحداث، وتنفيذ التدابير التي من شأنها استبعاد هذه المخاطر. كما وتسعى هذه المبادئ الى تعزيز الدور الذي تلعبه قطاعات مختلفة من المجتمع مثل الأسرة والمجتمع المحلي ووسائل الإعلام و نظام التعليم لديها في الحد من تفاقم وضع الشباب المعرضين لخطر جنوح الأحداث.

← قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم 1990 (قواعد هافانا)

مجموعة من المبادئ التي تنطبق على كل الأحداث المحرومين من حريتهم في أي منشأة أو مؤسسة (احتجاز) وتهدف الى تعزيز تمييزهم والحفاظ على سلامة كياناتهم. كما وتضع معايير لظروف الاحتجاز، وحماية الأحداث اثناء تواجدهم في الحجز، وجملة من البرامج التعليمية والتدريب المهني والعمل، من بين أمور أخرى من الواجب توفيرها.

← قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية 1990 (قواعد

طوكيو)

مجموعة من القواعد الناظمة لكيفية إدارة العقوبات غير الاحتجازية و الضمانات التي يجب توفيرها للمحكوم عليهم بموجب هذه التدابير.

← المبادئ التوجيهية للإجراءات المتعلقة بالأطفال في نظام العدالة الجنائية لعام 1997

مبادئ توجيهية بشأن كيفية تنفيذ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل و غيرها من المعايير الدولية المتعلقة بإدارة شؤون عدالة الأحداث (نوقشت في النصوص السابقة).

← مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)

في المسائل الجنائية 2002

وتناقش مبدأ واستخدام برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، وكيف ومتى ينبغي أن تستخدم في إطار نظام العدالة الجنائية، وكيفية عملها وهوية الفاعلين الذين تتوجب مشاركتهم فيها.

← قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات 2010

(قواعد بانكوك)

وتعتبر هذه القواعد إطاراً مُكملاً، بل ويذهب أبعد من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وذلك في سياق ضمان الوفاء، وعلى نحو كاف، بحقوق المرأة واحتياجاتها، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للفتيات في الاحتجاز.

← مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن توفير المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية 2012

وتشكل هذه مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تقر بأهمية توفير وإتاحة الوصول إلى المساعدة القانونية لتمكين الأطفال والكبار من المشاركة في نظام العدالة ونيل محاكمة عادلة و ضمان حماية حقوقهم. والمبادئ الأكثر صلة بموضوعنا هي المبادئ 1 و 4 و 5 بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية 7 و 8 و 9 و 10، والتي تشير على وجه التحديد إلى توفير المساعدة القانونية للضحايا والشهود والأطفال في نزاع مع القانون.

ت. الأطفال كضحايا وشهود

← إعلان المبادئ الأساسية للعدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة 1988

يقدم مقترحات من شأنها تعزيز التدابير الواجب اتخاذها لدعم حقوق الضحايا و تحسين سبل إتاحة وصولهم لإجراءات العدالة والمساعدة الاجتماعية والإنصاف والتعويض.

← مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها 2005

وهذه تشمل مبادئ توجيهية بشأن معاملة الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها والتدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان حقوقهم وحمايتهم من التعرض للمشقة في جميع مراحل العملية القضائية.

ث. معايير اقليمية محددة لحقوق الطفل

← الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية 1950 (م)

تحدد هذه الاتفاقية حقوق وحريات كل إنسان غير القابلة للمساس، و تُلزمُ الدول الموقعة بضمان وحماية هذه الحقوق دون تمييز. وتحتوي الاتفاقية على 14 من البروتوكولات تم ادخالها لتعديل بعض المواد الأصلية في الاتفاقية أو النص على حقوق و ضمانات إضافية. كما ويجري النظر في الانتهاكات للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، و يمكن لأي فرد (ومن بينهم الطفل) أو مجموعة من الأفراد رفع دعوى ضد دولتهم الموقعة على الاتفاقية للمحكمة، مع تضمين الانتهاك الذي تم، بما تنص عليه الاتفاقية.

← الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1987 (م)

تستند الى المادة 3 من اتفاقية المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، وتعزز من حماية الأشخاص ضد التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، و بموجبها أنشأت اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب والتي لديها صلاحيات لزيارة جميع أماكن الاحتجاز وتقديم تقرير إلى الدول عن نتائج ما توصلت اليه.

← قرار الإطار الخاص لمجلس أوروبا فيما يتعلق بمكانة الضحايا في الإجراءات الجنائية 2001

ويبين هذا القرار الاطارى حقوق الضحية في الإجراءات الجنائية مثل تلقي المساعدة والحماية والوساطة (إذا دعت الحاجة) وجبر الضرر و يوضح كيفية قيام كل دولة بضمانة تنفيذ متطلبات هذه الحقوق وتبيان كيفية القيام بذلك على أفضل وجه.

← القواعد الأوروبية للأحداث الجانحين الخاضعين للعقوبات أو التدابير 2008

وتهدف هذه القواعد إلى الحفاظ على سلامة و حقوق جميع الأحداث المخالفين للقانون والذين يخضعون لعقوبات مجتمعية أو تدابير أخرى، أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية. وتشمل نقاشاً حول الإطار القانوني والتنفيذي المتعلق بالعقوبات غير الاحتجازية أو التدابير الخاصة بها، وجميع أوجه معاملة الأطفال المحرومين من حريتهم، وآليات الشكاوى والتفتيش على المرافق، والموظفون العاملون في اطارها، والعمل مع الجمهور ووسائل الإعلام.



للإطلاع على النص الكامل لهذه المعايير الإقليمية، زيارة موقع مجلس أوروبا www.coe.int وموقع المفوضية الإفريقية www.achpr.org وموقع منظمة الدول الأمريكية www.oas.org

← المبادئ التوجيهية للجنة الوزارية في مجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال 2010

مبادئ توجيهية تحدد أوجه التعامل والتدابير التي ينبغي اتخاذها لحماية حقوق جميع الأطفال الذين يصبحون على تماس مع نظم العدالة إما كجناة أو ضحايا أو شهود أو كطرف ثالث في الإجراءات (مثلاً: قضايا حضانة الأطفال). وتحدد المبادئ العامة بالإضافة الى مبادئ توجيهية محددة خاصة بكل مرحلة من مراحل العملية القضائية.

← الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1986 (م)

يلتزم هذا الميثاق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أنه يأخذ أيضاً في الاعتبار القيم التاريخية والتقليدية والثقافية للحضارة الأفريقية التي ينبغي أن يتميز انعكاسها على مفهوم حقوق الإنسان والشعوب.

← الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل 1990 (م)

اعتمد الميثاق من قبل الاتحاد الأفريقي في عام 1990 (ودخل حيز النفاذ في عام 1999) ويعتبر أداة مكملة لاتفاقية حقوق الطفل، إلا أنه يتميز بتركيزه المحدد والدقيق على القضايا المتعلقة بالأطفال الأفارقة. وفي الوقت الذي تتسق فيه أحكامه المتعلقة بحقوق الأطفال في نزاع مع القانون إلى حد كبير مع اتفاقية حقوق الطفل؛ إلا أنه يُوردُ قسماً خاصاً يعالج بشكل واضح حقوق الأطفال المسجونين مع أمهاتهم. وبموجب هذا الميثاق تم انشاء اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق ورفاهية الطفل.

← الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1978 (م)

وتبني هذه الاتفاقية على الصكوك الدولية في مسعاها لضمان الحقوق المدنية والسياسية وغيرها لأولئك الذين يعيشون في الأمريكيتين. ويشرف على تطبيقها والامتثال لأحكامها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. واعتباراً من عام 2013، فبلغ عدد الدول المصادقة على الاتفاقية خمس وعشرون دولة من أصل خمس وثلاثون دولة عضواً في منظمة الدول الأمريكية.

← اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه 1985 (م)

تم وضع هذه الاتفاقية من قبل منظمة الدول الأمريكية ومن خلالها تم توسيع إطار المادة 5 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تمنع التعذيب. وتضع الاتفاقية الخاصة بالتعذيب تعريفاً محدداً له وتُلزمُ الدول المصادقة عليها بمنعه بجميع أشكاله والتحقيق مع ومحاسبة المتهمين بارتكاب التعذيب.

← المبادئ وأفضل الممارسات بشأن حماية الأشخاص المحرومين من الحرية في الأمريكيتين 2008

وتوفر مجموعة المبادئ هذه، مبادئ توجيهية بشأن حماية الأشخاص الخاضعين لجميع أشكال الاحتجاز في الأمريكيتين. كما ويتضمن إشارات إلى الأطفال في نظم العدالة الجنائية في سياقه كاملاً.

المبادئ التفاضلية للعدالة للأطفال

وهذه هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حماية حقوق الأطفال في نظم العدالة الجنائية. ويجب أن تؤخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار في جميع الإجراءات التي تمس الأطفال، ويمكن التعرف على تطبيق هذه المبادئ في كل فصل من فصول الدليل.

أ. المصالح الفضلى

في جميع الإجراءات التي يصبح فيها الأطفال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على تماس أو يتأثرون بمجريات نظام العدالة؛ فيجب أن تكون المصالح الفضلى للطفل الاعتبار الأول والرئيسي. وعلى هذا الأساس، وفي كل إجراء متخذ، فيجب التفكير في كيفية تأثير هذا الإجراء على الطفل، أو مجموعات الأطفال، بهدف ضمان صيانة مصالحهم الفضلى. كما أن المبادئ الأخرى العامة مثل الحماية وحقوق الأطفال في أن يتم الاستماع إليهم وعدم التمييز؛ هي كلها مبادئ ذات صلة بتحديد ماهية أفضل مصالح الطفل أو مجموعة من الأطفال.

وفي الوقت الذي يجب أن تتبوأ المصالح الفضلى للطفل قمة الاعتبارات، إلا أنها يجب أن تُنظر في سياق التوازن مع أي حقوق إنسانية متضاربة لأطفال آخرين أو مجموعات من الأطفال أو البالغين.

ب. الحماية

يقترن مبدأ حماية سلامة كيان الطفل وتنميته، بمبدأ سيادة مصالح الطفل الفضلى. كما ويشدد على ضرورة اتخاذ تدابير واجراءات حماية إضافية بسبب ضعف الطفل وواجب الدولة في توفير هذه الحماية. كما أن حماية سلامة كيان الطفل لا تشمل فقط حماية الطفل من الأذى، على سبيل المثال، عن طريق التفيتش على المرافق التي يحتجز فيها الأطفال أو عن طريق سن تشريع ضد استخدام العقاب البدني. بل ويتخذ مبدأ الحماية نهجاً أكثر فاعلية و تنفيذاً لإجراءات لتمكين تنمية الطفل بشكل سليم. وقد يعني ذلك توفير التدريب المهني والتعليمي داخل مراكز احتجاز الأطفال، ووضع ضمانات كفيلة بدرء كل ما يمكنه أن يعيق هذه التنمية.

ت. حق الأطفال في أن يتم الاستماع لهم

حق الأطفال في أن يتم الاستماع لهم من شأنه ضمان أن كل طفل ممن بإمكانه تكوين وجهة نظر، قادر أيضاً على التعبير عن نفسه أو نفسها بحرية وبشكل كامل في أي أمر قد يؤثر عليه أو عليها. وهذا يعني أيضاً أن وجهة نظر الطفل ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في جميع الأوقات، بالاتساق مع سن الطفل ودرجة نضجه. ويجب أن يكون الأطفال قادرين على التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم، ومخاوفهم، والمشاركة بفاعلية في جميع مراحل العملية القضائية (بما يتفق مع مصالحهم الفضلى و من خلال من يقوم بتمثيلهم ان تطلب الأمر).

ومن أجل ضمان حق الأطفال في أن يتم الاستماع لهم، فيجب أن يتم تزويد الطفل بمعلومات وافية عن مجرى العملية (القضائية) والخيارات المتاحة لهم والعواقب المحتملة لهذه الخيارات. وأحد أبرز المشكلات التي تواجه العاملين مع الأطفال في سياق هذه العملية هو تحديد سن الطفل ونضجه و ماهية الوزن الذي يجب أن يتم اعطاؤه لوجهات نظره وآرائه ومخاوفه وشهادته خلال العملية القضائية. وناقشت لجنة حقوق الطفل من خلال تعليقها العام رقم 12 لعام 2009 هذه المسألة بمزيد من التفصيل، وخلصت الى ان السن وحده لا يمكنه تحديد مستوى أهمية وجهة نظر الطفل، وأن المعلومات والخبرة والبيئة والتوقعات الاجتماعية والثقافية، ومستويات الدعم (التي يحظى بها الطفل) - كلها تسهم جميعاً في تنمية قدرات الطفل على تكوين رأي. ولذلك، يجب أن يقدر الوزن الذي يجب أن يُعطى لآراء الطفل و النظر في كل حالة على حدة. (لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع، انظر الفصل 5: الضحايا والشهود).

ث. عدم التمييز

مبدأ عدم التمييز يعني عدم تعرض الطفل لأي تمييز أو تقييد أو استبعاد أو معاملة تفضيلية على أساس من العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو الثروة أو الإعاقة أو مكان المولد أو أي وضع آخر.



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات في الفصل الخامس الضحايا والشهود صفحة رقم : 65

إلا أن ذلك لا يعني أن ليس بالإمكان اتخاذ إجراءات من شأنها ضمان تلبية جميع حقوق الطفل على قدم المساواة. وعلى سبيل المثال، فيمكن للبلدان أن تلجأ إلى استخدام معاملة مختلفة مع بعض الأطفال، أو مجموعات من الأطفال، من أجل إزالة الظروف التي تتسبب أو تجعل من التمييز امراً واقعاً. ويتعين على الدول ضمان عدم تعرض أي طفل للتمييز، كما ويتوجب عليها وضع تدابير فعالة لضمان تمتع كل طفل بفرص متكافئة.

ويتخذ مبدأ عدم التمييز منحى استثنائياً عند التعامل مع الفتيات والفئات الضعيفة الأخرى، حيث قد تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان احترام حقوقهم على قدم المساواة. ومن هذه التدابير على سبيل المثال؛ الرعاية الصحية واحتياجات النظافة الخاصة بالفتيات أثناء وجودهن في الاحتجاز؛ وإتاحة فرص متساوية لجميع الأطفال في الانضمام لبرامج التدريب المهني والتعليم أو استخدام مترجم، كما ان ترجمة وتقديم المعلومات للأطفال الذين يتحدثون لغة مختلفة لهو أمر في غاية الأهمية.

كما أن أول اولويات التفكير ينبغي أن تُعطى لحالة الطفل، وفي كل مرحلة من مراحل التماس مع نظام العدالة وكذلك عند سن التشريعات وصياغة السياسات. ويجب ضمان حماية حقوق جميع الأطفال وأن الخدمات الملائمة قد قُدمت إليهم من دون تمييز. ومن الضروري كذلك التعامل مع كل حالة بحساسية وتفهم للقضايا التي تواجه الطفل، أو مجموعة من الأطفال، والتي قد تتجم عن الجنس أو السن أو العرق أو الإعاقة وما إلى ذلك.

طرائق التطبيق

أ. العمل المشترك بين الوكالات

يشترك في مجال حماية حقوق الأطفال في نظام العدالة الجنائية مجموعة من الهيئات والمؤسسات الحكومية والقضائية، والمهنيين والوكالات ومنظمات المجتمع المدني، والتي تحتاج إلى اتباع نهج تعاوني لضمان حماية حقوق الطفل.

ومن جانبها، تسلط المبادئ التوجيهية للجنة الوزارية لمجلس أوروبا فيما يختص بالعدالة الصديقة للطفل، الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج متعدد التخصصات لضمان تحقيق مصالح الطفل الفضلى. وينبغي تشجيع التعاون الوثيق بين المهنيين العاملين مع الأطفال من أجل التوصل إلى فهم كامل للطفل واحتياجاته أو احتياجاتها. وفي الوقت الذي يتم العمل فيه على وضع نهج مشترك بين الوكالات في مجال العمل مع الأطفال، فمن الضروري ضمان الحفاظ على السرية فيما يتعلق بالأطفال والظروف التي هم فيها.

كما من شأن التعاون الفعال بين الوكالات أن يضمن حق حصول الأطفال على الخدمات أو المساعدات التي يحتاجون إليها بشكل كامل. بالإضافة إلى ضمان عدم تواصل تقييم حالة الطفل بشكل مستمر (أو اختلافها أو تناقضها في كل مرة)، أو تعريض الطفل لمزيد من التداخلات التي تفوق احتياجاته وضعه أو وضعها.

ب. العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)

عندما يرتكب شخص جريمة فإنه (أو هي) يلحقون الضرر بالمجتمع ككل، فضلاً عن الضحايا الأفراد. وبدورها، فإن نظم العدالة الجنائية التي تركز على العقاب والقصاص تقول القليل أو لا شيء يذكر في سياق الاقرار بوقوع هذه الأضرار. كما أنها غالباً ما تخفق في تحديد أو التوصل إلى المشاكل والقضايا التي أدت بالجاني إلى ارتكاب الجريمة في المقام الأول.

ويقوم المبدأ الأساسي للعدالة الإصلاحية (أو التصالحية) على تعزيز مفاهيم جبر الضرر وإعادة التأهيل في مواجهة مفاهيم الانتقام والعقاب. وتهدف العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) إلى حل النزاعات وإصلاح الضرر في عدد من الحالات من خلال تشجيع أولئك المتسببين بحدوث الضرر للإقرار بتأثير ما فعلوه ومنحهم فرصة لتقديم التعويض وجبر الضرر. كما ان من شأن العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) توفير الفرصة لأولئك الذين كانوا ضحايا للضرر لأن يُقرَ بالضرر الذي حل بهم وبالتالي توفير فرص لإصلاح

الضرر². وتهدف برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) لتحقيق هذه النتائج من خلال تشجيع المتأثرين بوقوع الجرم، بما فيهم الضحية والجاني، لمناقشة ما حدث والتوصل إلى توافق بشأن الجزاء الملائم والتبعات المترتبة على ذلك. في حين تحتل مسألة فرض الجزاء عقب وقوع الجرم أحد جوانب العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، إلا أن التركيز فيها يتمحور حول الإجراءات التي من شأنها تدارك (إصلاح) الضرر الذي تسبب به وقوع الجرم، وتعالي في الضحية أو المجتمع وضمان إعادة إدماج الجاني.



العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)³

العملية الإصلاحية (أو التصالحية) هي أي عملية أو مسار يشارك فيها الضحية والجاني، أو -في حال كان ذلك ملائماً- أي من الأفراد أو أعضاء المجتمع الآخرين المتضررين من الجريمة؛ بفاعلية ونشاط في تسوية القضايا الناجمة عن الجريمة، وغالباً بمساعدة من ميسر.

وتستند العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، بحسب ما يناقشه مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة إلى الأفكار التالية:

- أي استجابة للجريمة يجب ان تؤدي إلى إصلاح أكبر قدر ممكن من الضرر الذي أصاب الضحية (أو الضحايا).
- على المتسببين في وقوع الضرر (الجريمة) إدراك ان السلوك الجرمي (المتسبب في وقوع الضرر) هو سلوك غير مقبول. مع التشديد على أهمية ادراكهم لتأثير الضرر على الضحية و المجتمع.
- بإمكان الجاني تحمل المسؤولية عن تصرفاته او تصرفاتها، بل ويجب ان يتحمل ذلك.
- يجب ان يتمكن الضحايا من المشاركة في مجريات العملية القضائية وأن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن احتياجاتهم أو مخاوفهم، وتمكينهم من المشاركة في تحديد أفضل السبل التي من شأنها ان تفضي بالجاني إلى جبر الضرر.
- على المجتمع مسؤولية الإسهام في مجريات عملية العدالة.



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات في الفصل الرابع التحويل
صفحة رقم: 51

ومن الممكن ان تكون العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) فعالة بشكل خاص مع الأطفال في نظام العدالة الجنائية. وبالنظر إلى استمرار نمو الطفل نفسياً، فمن المحتمل أن يكون لعملية العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) تأثير إيجابي متزايد على الطفل الذي ارتكب جرماً كما أن من شأنها توفير استجابة تعليمية ذات قيمة عالية.

وفي الواقع فإن مفهوم العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) هو مفهوم واسع يمكن استخدامه في مرحلة ما قبل المحاكمة وفي مرحلة قبل إصدار الحكم، و بعد صدور حكم الإدانة وفي طيف واسع من الإجراءات غير القضائية (مثل إدارة النزاعات في المدارس أو مع الأطفال المعرضين للخطر). يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول التطبيق العملي لمبادئ العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) مثل الوساطة بين الضحية و الجاني و اللقاء الجماعي للأسرة في الفصول التالية من هذا الدليل: التحويل خارج النظام القضائي (الفصل 4) واصدار الحكم (الفصل 6).

قضايا للنقاش



← كيف يختلف مفهوم العدالة للأطفال عن المفهوم التقليدي لعدالة الأحداث؟ ما الذي صُممت لتحقيقه؟

← مناقشة بعض من الأسباب التي تؤدي بالأطفال في الأوضاع التالية للحاجة إلى تدابير إضافية لحماية حقوقهم الإنسانية:

1. الأطفال المعرضين للخطر
2. الأطفال في نزاع مع القانون
3. الأطفال كضحايا أو كشهود

2- مقتبس في الأصل باللغة الانجليزية من «قاموس العدالة لليافين» من تأليف فولدسون ب.، عام 2008
3- الدليل إلى برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، من اصدار مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، عام 2006

- ← هل يتوجب النظر إلى المعايير الدولية والإقليمية التي تمت مناقشتها في هذا الفصل باعتبارها أهدافاً وتطلعات بحد ذاتها، بدلاً من أن تكون التزامات حقيقية ينبغي بموجبها الحكم على كل بلد على حدة؟
- ← هل يجب التعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون والأطفال الذين هم ضحايا و شهود عيان بشكل مختلف خلال العملية القضائية؟
- ← ما الذي تعنيه « المصالح الفضلى للطفل » في الممارسة العملية في سياق ممارستك المهنية العملية؟
- ← ما هي الطرق، وفي أي الحالات في سياق نظام العدالة الجنائية، والتي من المهم فيها ضمان حق الطفل في ان يتم الاستماع إليه؟
- ← لماذا قد يكون الأطفال عرضة للتمييز أو قد تم التمييز بحقهم؟ هل هناك فئات معينة من الأطفال ممن هم أكثر عرضة للتمييز من غيرهم؟ وبأي الطرق تتم ممارسة التمييز ضدهم؟

دراسات الحالة



- ← تم القاء القبض على صبي ذكر يبلغ من العمر 15 عاماً على خلفية عملية سطو على موقع سكني مع عمه البالغ من العمر 21 سنة. وجرّت عملية القاء القبض عليهم في مكان الجريمة و تم اقتيادهم إلى مخفر الشرطة. فيما يتعلق بعملية العدالة الجنائية الناجمة عن ذلك؛ ما الذي ينبغي على المهنيين العاملين في نظام العدالة (الشرطة/الادعاء/الأخصائيين الاجتماعيين/ القضاة) أن يكونوا على علم به فيما يتعلق بالمقبوض عليه البالغ من العمر 15 عاماً؟ ما الذي عليهم فعله لضمان تطبيق المبادئ التقاطعية للعدالة للأطفال؟
- ← بافتراض أنك عامل اجتماعي ولديك من عبء القضايا المناطة بك ما مجموعه 15 طفلاً ممن هم جميعاً على تماس مع نظام العدالة الجنائية في مراحل مختلفة. واحد من هؤلاء الأطفال فقط هي فتاة. ما هي الوسائل التي يجب اتباعها لضمان العناية بها؟ كيف تسهم التوقعات المجتمعية حول الطريقة المختلفة التي يجب أن تتصرف بها هذه الفتاة في التأثير عليها بعكس بقية الأولاد الذين عهد بهم لك؟
- ← بافتراض أنك محام تقوم بتمثيل طفل يبلغ من العمر 12 عاماً كأحد الشهود في محاكمة. وبدا انه يعاني من العصبية والترويع من العملية بأكملها. وحين يتم توجيه الأسئلة له يتحدث بصوت خافت ويقول القليل جداً. وكانت والدته قد أبلغتك بأنه يعاني آثار الصدمة من جراء الوضع القائم وبأنه يواجه صعوبات في النوم ليلاً، وقامت بالاقتراح بأن يتم سحبه كشاهد. كيف توازن بين حق الطفل في ان يتم الاستماع إليه مع حقه او حقها في الحماية من التعرض للأذى؟

دراسة حالة متعمقة:

الأسرة في نزاع مع القانون



ميشال هو صبي يبلغ من العمر 12 عاماً ويعيش مع والده فيليب على مشارف المدينة. ميشال هو الطفل الوحيد المولود لأسرته، وقد تولى والده العناية به طوال حياته بعد أن توفيت والدته خلال عملية ولادة. ولا يتوفر ل فيليب دخل ثابت. وعلى الرغم من قيامه ببعض الأعمال العارضة؛ كالعامل كعامل في مزرعة محلية، إلا أن هذا العمل ليس منتظماً، وتصارع الأسرة أحياناً من أجل تأمين رزقها. وفي تلك الحالات، يقوم فيليب ببيع المخدرات لحساب صديق له في المدينة.

فيليب غير مستقر عاطفياً ويعتمد على ميشال للشعور باستقرار كيانه الذاتي، كما انه يعامله أشبه كشرريك من كونه ابناً. من ناحيته، فقد كان ميشال دائماً على مقربة من والده ويفعل ما يطلبه منه. لكن ومنذ أن بدأ ميشال في الذهاب إلى مدرسته الثانوية، ازدادت رغبته في قضاء مزيد من الوقت مع أصدقائه. ورداً على ذلك، بدأ فيليب بمحاولة تقييد تحركات ميشال وظهرت نزعته للتحكم بشكل بارز. إلا أن ميشال يحب والده ولا يريد استعداءه، ولهذا السبب بدأ يعيش في خوف من إجراءات والده وعدم موافقته (على ما يرغب ميشال في القيام به).

كان على فيليب دفع الفواتير الأسبوع الماضي، ولكنه لم يتوفر على أي عمل للقيام به. وجراء ذلك اتصل بصديقه في المدينة لمعرفة فيما إذا كانت بعض أعمال الاتجار بالمخدرات متوفرة. وفي هذه المرة اصطحب معه ميشال للمساعدة. وفي الساعة 9:00 من مساء يوم الجمعة، وبعد 3 ساعات من شروع الاثنين في أعمال الاتجار بالمخدرات في المدينة، تم اعتقالهما من قبل الشرطة ونقلهما معاً إلى مركز شرطة المدينة.

أسئلة للمناقشة

- هل ميشال طفل جاني أم طفل ضحية؟ ولماذا؟
- ما هي القضايا التي أثرت في هذه الدراسة والتي بإمكان نظام العدالة للطفل معالجتها؟
- بأي الطرق يتوجب على نظام العدالة الجنائية التعامل مع ميشال بشكل مختلف عن فيليب ولماذا؟
- كيف برأيكم يجب أن تكون النتائج المختلفة لهذه الحالة فيما يخص كل فرد؟

المراجع ومزيد من القراءة



- غولدسون، ب.، قاموس عدالة اليافعين، 2008
- اليونيسيف، دليل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل: الطبعة الثالثة، 2007
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، دليل بشأن العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، 2006
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها: القانون النموذجي والتعليقات المتصلة، 2009
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، كتيب للعاملين و صناع السياسة بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، 2009

الفصل 2

الأطفال المعرضين للخطر

أهداف التعلم

المحتوى

بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المدربين قادرين على:	21
← تقديم تعريف لما يعنيه «الطفل المعرض للخطر» و«الطفل الذي في حاجة إلى الرعاية والحماية»؛	22
← تحديد «عوامل الخطورة» فيما يتعلق بالأطفال و«العوامل الوقائية» التي من شأنها ازالة أوجه الخطر؛	29
← التعرف على المبادئ التوجيهية الدولية الرئيسية فيما يتعلق بالوقاية؛	
← تبيان الأنواع المختلفة من التدخلات فيما يتعلق بالأطفال المعرضين للخطر و نقاط القوة والضعف فيها .	

أهداف التعلم	
المبادئ الأساسية	
التطبيقات	
1- أهمية الوقاية	
2- الأطفال الضعفاء	
3- الرعاية والحماية	
تقديم الخدمات للأطفال المعرضين للخطر	
1- تجنب الوصم	
2- الأطفال لا يستطيعون ارتكاب الجرائم	
3- تصميم البرامج بالاستناد الى البحوث	
4- المشاركة الطوعية	
5- الخدمات المجتمعية	
6- برامج الأبوة والأمومة	
7- برامج موجهة للأطفال	
8- النهج الذي يستهدف الأسرة ككل	
9- الابداع في المؤسسات كملاذ أخير	
10- التعاون فيما بين الوكالات المتعددة	

مؤشر سياسات الأمم المتحدة:

15. الوقاية: وجود خطة وطنية للوقاية من مشاركة الطفل في الجريمة

36	قضايا للنقاش
36	دراسات الحالة
38	المراجع ولزيد من القراءة

المبادئ الأساسية

- ينبغي الاقرار بضرورة وأهمية وضع سياسات من شأنها التصدي لجنوح الأطفال، والتي من شأنها أيضاً تمكين التنشئة الاجتماعية المناسبة لجميع الأطفال وإدماجهم. كما وينبغي تخطيط واستحداث البرامج الرامية الى منع الجنوح بالاستناد الى نتائج البحوث العلمية الموثوق بها ورصد هذه البرامج وتقييمها وتكييفها بصورة دورية وفقاً لتلك النتائج بالإضافة الى مواد ومناهج دراسية ونهج وأدوات للتعلم تستغل استغلالاً كاملاً.
- (مبادئ الرياض التوجيهية، مادة رقم 5 و 24 و 48؛ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10).
- من الواجب توفير الحماية والمساعدة المحددة للأطفال الأكثر عرضةً للمخاطر، مثل الأطفال المهاجرين واللاجئين والأطفال طالبي اللجوء، والأطفال من دون مرافقين، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال بلا مأوى وأطفال الشوارع، والأطفال العجوز، والأطفال المقيمون في مؤسسات الايواء. (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة الصديقة للطفل)

- أولئك خصوصاً ممن تدل الشواهد على أنهم مهددون أو معرضون للمخاطر الاجتماعية ويحتاجون الى رعاية وحماية خاصتين (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 5)
- ينبغي للأجهزة الحكومية أن تأخذ على عاتقها مسؤولية خاصة في مجال امداد الأطفال المشردين وأطفال الشوارع بالخدمات اللازمة (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 38)
- يتوجب على السياسات الهادفة الى الوقاية، أو البرامج أو الدراسات التي تختص بمنع الجريمة؛ تجنب تجريم ومعاقة الطفل عن السلوك الذي لا يسبب أضراراً خطيرة على نمو الطفل أو أذى للآخرين. (مبادئ الرياض التوجيهية)
- وينبغي أن يكون الاشتراك بالخطط والبرامج طوعياً وأن يشترك الشباب أنفسهم في وضعها وتطويرها وتنفيذها. (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 50)
- يجب أن تسعى الدول إلى تشجيع تحديد سن أدنى يفترض دونه أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات. (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40؛ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)
- ينبغي استحداث خدمات وبرامج يراها المجتمع المحلي وتلبي ما عند الأحداث من احتياجات ومشاكل ومصالح واهتمامات خاصة، وتقديم إليهم وإلى أسرهم المشورة والنصح المناسبين أو تعزيز هذه الخدمات والبرامج في حالة وجودها. كما وينبغي تطوير الخدمات المجتمعية. (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 32، ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)
- ينبغي استحداث برامج وقائية متخصصة ومواد ومناهج دراسية ونهج وأدوات للتعليم تستغل استغلالاً كاملاً. (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 24)
- ينبغي اتخاذ تدابير واستحداث برامج تتيح للأسرة فرص الإلمام بأدوار الأبوين وواجباتهما فيما يتعلق بتثنية الأطفال ورعايتهم، بحيث تتعزز العلاقات الإيجابية بين الأبوين والأطفال، ويعي الأبوان المشاكل التي يواجهها الأطفال واليافعين (مبادئ الرياض التوجيهية، ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)
- ينبغي مواصلة الجهود الحكومية والمجتمعية للمحافظة على وحدة الأسرة، بما في ذلك الأسرة الموسعة (الممتدة)، ويتحمل المجتمع مسؤولية مساعدة الأسرة على تقديم الرعاية والحماية للأطفال. (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 12)
- ينبغي ألا يُعهد بالأحداث الى المؤسسات الاصلاحية الا كمالاذ أخير ولأقصر مدة لازمة (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 46)
- ينبغي ان يكون هناك تعاون وثيق ومتعدد التخصصات بين حكومات البلدان وحكومات الولايات والمقاطعات والحكومات المحلية، مع اشراك القطاع الخاص، وممثلي المجتمع المحلي في اتخاذ إجراءات منسقة لدرء جنوح الأطفال (مبادئ الرياض التوجيهية، المادة رقم 9)

1. أهمية الوقاية

ان أكثر الوسائل فعالية للحد من أعداد الأطفال في نزاع مع القانون هي الوقاية. وبالفعل، فمن جميع التدخلات المعروفة للحد من جنوح الأحداث، فإن التدخلات الوقائية التي تركز على جنوح الطفل من شأنها استبعاد الجزء الأكبر من ظاهرة الجريمة.⁴

كما يوجه التعليق العام رقم 10 للجنة حقوق الطفل الانتباه إلى ضرورة أن تنظر البلدان في وسائل الوقاية عند معالجة ضلوع الطفل في الجريمة، مشيراً إلى أن سياسات عدالة الأحداث التي لا تتوفر على اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى منع جنوح الأحداث؛ هي سياسات تعتبرها أوجه قصور خطيرة. ويعود ذلك لأن منع الجريمة هو أفضل للأطفال وأسره، ومجتمعاتهم والمجتمع ككل.

4- لويبر وآخرون، 1991، موجود في «سبريني، د.، حقوق الطفل والحد الأدنى للسن المسؤولية الجنائية، عام 2009»

ويمكن النظر الى الوقاية من خلال ثلاثة مستويات:



ويركز هذا الفصل على الوقاية الثانوية: النهج الذي يستهدف الأطفال في أقصى درجات الخطر من ان يصبحوا ضحايا أو في نزاع مع القانون.

2. الأطفال المعرضين للخطر

يمكن التعرف على الأطفال المعرضين لخطر الدخول في نزاع مع القانون من خلال الخصائص التي يتشاركون بها مع أولئك الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون. ومن شأن خلفيتهم العائلية وسلوكهم الحالي أن يقود المهنيين العاملين لتقرير مدى قدرة هؤلاء الأطفال على الانخراط في الجريمة مستقبلاً. وبشكل عام، فإن السمة الأكثر شيوعاً بين الأطفال الذين هم في خطر الدخول في نزاع مع القانون، هي هشاشتهم.

والأطفال المعرضون للخطر قد يُبدون أو يظهر عليهم أوجه سلوك قد تبدو مفرعةً وعدائيةً أو تميل للتدمير الذاتي. ومن شأن هذا السلوك أن يستثير عواطف وردود فعل بالغة لدى المهنيين العاملين (مع الأطفال). ولكي يتسم عمل هؤلاء المهنيين بالفعالية، فيجب أن يكونوا على قناعة من جاهزيتهم وتمكينهم عند محاولة فهم، والتعامل، مع مثل هذا السلوك. وأحد الطرق المفيدة للتعامل مع ذلك هو ادراك وفهم من أين قد ينشأ مثل هذا السلوك، وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لمحاولة التصدي له. كما ويمكن لهذه المعرفة مساعدة العاملين المهنيين للعمل على نحو أكثر فعالية مع الأطفال المعرضين للخطر.

ويميل الأطفال الذين يتحدقهم خطر الدخول في نزاع مع القانون إلى إبداء سمات معينة تسمى "عوامل الخطورة" والتي تقود بالعاملين المهنيين إلى الاعتقاد بأن (الأطفال المعنيين) قد يرتكبون جريمة في المستقبل. ويمكن التصدي لغالبية عوامل الخطر هذه من خلال تعزيز الصفات الأكثر إيجابية أو ما يمكن تسميته بـ "العوامل الوقائية"؛ حيث أن أساس الوقاية يتمحور حول محاولة معالجة عوامل الخطر من خلال تعزيز العوامل الوقائية في حياة الأطفال. ويبرز الجدول التالي أمثلة على الشائع من كل من عوامل الخطورة والعوامل الوقائية⁵:

5- مقتبس من ستيفنسون وآخرون، الممارسة الفعالة في عدالة اليافعين، 2011.

عوامل وقائية

عوامل خطر

عوامل الأسرة

- تقدم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة
- وجود والدين يقدمان قدوة اجتماعية حسنة
- دعم وتوجيه من الوالدين بشكل متسق
- روابط قوية مع الوالدين
- عدم التعرض لإساءة أو صدمة في عمر مبكر
- أمان منزلي
- توجيه معنوي وأخلاقي واضح من الآباء بشأن السلوك الجنائي والمعادي للمجتمع

- تدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة
- الوالدين والأشقاء أو غيرهم من أفراد الأسرة من أصحاب السلوك الجرمي أو المعادي للمجتمع
- قسوة التعامل من قبل الأب أو الأم وعدم اتساقها
- ضعف العلاقات بين الوالدين والطفل
- التعرض للإيذاء في عمر مبكر (الجسدي والجنسي وغير ذلك من الإساءات)
- العنف في المنزل
- مواقف سلبية أو مؤيدة للسلوك الإجرامي والعدائي تجاه المجتمع

عوامل المدرسة

- روابط قوية مع المعلمين
- تحصيل علمي قوي
- أداء تنظيمي جيد للمدرسة
- علاقات جيدة مع زملاء الدراسة

- ضعف التعلق بالمدرسة
- انخفاض مستوى التحصيل التعليمي
- ضعف تنظيمي في المدرسة
- السلوك العدواني والتعدي على الآخرين

عوامل المجتمع

- درجة عالية من الانخراط في المجتمع
- السكن في حي خال من المخدرات
- السكن في منطقة متقدمة اجتماعياً واقتصادياً
- تعداد سكاني مستقر
- عدم وجود شبكات إجرامية ناشطة في المنطقة

- غياب الارتباط بالمجتمع المحلي
- سهولة الحصول على المخدرات
- السكن في منطقة تعاني الحرمان
- السكن في منطقة ذات كثافة سكانية عالية
- وجود عصابات تنشط في المنطقة

عوامل فردية / مرتبطة بالأقران

- الارتباط مع أقران ذو نظرة ايجابية للمجتمع
- التحلي بالمهارات الاجتماعية
- ضبط النفس
- التحلي بمواقف معارضة للجريمة

- الارتباط مع الأقران الجانحين
- تعاطي المخدرات
- العدوان والاندفاع
- مواقف متعاطفة مع الاجرام

ومن المهم ملاحظة أنه، وعلى الرغم من أن اصطلاح 'الأطفال المعرضين للخطر' غالباً ما يُستخدم لوصف الأطفال الصغار، إلا أن استخدامه ليس مرتبطاً بحدود عمرية. ويمكن اعتبار الأطفال في أي فئة عمرية عرضةً لخطر ارتكاب الجريمة أو ابداء سمات تتوافق مع سمات الأطفال المعرضين للخطر.

3. الرعاية والحماية

ان غالبية الأطفال المعرضين لخطر الدخول في نزاع مع القانون، غالباً ما يُنظر إليهم باعتبارهم في حاجة إلى الرعاية والحماية.



تعريف: الأطفال في حاجة الى الرعاية والحماية⁶

هو الطفل الذي (أ) كان، أو حالياً، عرضة لخطر التعرض للإيذاء أو الإهمال أو تم هجره أو استغلاله؛ و (ب) ليس لديه أي شخص ذو سلطة أبوية ممن هو (أو هي) على استعداد ومقدرة لتوفير الحماية من الإيذاء والإهمال أو الهجر أو الاستغلال.

الأطفال المعرضين للخطر قد يواجهون ظروفًا يكونون فيها:

- في الشارع أو في بيئة معيشية غير مستقرة؛
- على ارتباط أو يُخالطون أقراناً مجرمين أكبر سناً، أو لديهم أفراد أسرة تتم مقاضاتهم في نظام العدالة الجنائية؛
- منخرطين في تجارة الجنس من أجل المال أو الاتجار بالجنس أو الاتجار بالبشر، أو
- يشهدون حروباً وصراعات أو موجات من العنف.

وفي غالب الأحيان، فإن الأطفال المعرضين للخطر يأتون من خلفيات مضطربة وقد شهدوا شكلاً واحداً أو أكثر من أشكال الإساءة والتي قد تشمل الإهمال والأذى الجسدي والإيذاء النفسي والعاطفي أو الاعتداء الجنسي أو التعرض للعنف المنزلي. ولذلك، فمن المهم للعاملين في إطار نظام العدالة أو الرعاية أن يكونوا قادرين على تحديد سوء المعاملة أو الإهمال من أجل التصدي لها وحماية الطفل.



تعريفات: إساءة معاملة الأطفال⁷

الإهمال: الإهمال هو عدم الانتباه أو الإغفال، من جانب مقدم الرعاية، عن توفير سبل تطور الطفل في جميع المجالات؛ الصحة، والتعليم، والتنمية العاطفية والتغذية والمأوى والظروف المعيشية الآمنة؛ في سياق الموارد المتاحة بشكل معقول للأسرة أو متلقي الخدمات مما من شأنه التسبب، أو ينطوي على درجة عالية من احتمالية التسبب بضرر لصحة الطفل أو نموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو تطوره الاجتماعي. وهذا يشمل الإخفاق في الإشراف بشكل صحيح على وحماية الأطفال من الأذى بقدر ما هو ممكن ومُتاح.

الاعتداء الجسدي: الاعتداء الجسدي على الطفل هو ما ينتج عنه ضرر بدني فعلي أو محتمل، بسبب من التفاعل (مع الطفل) أو غياب الاستجابة في إطار معقول يتيح سيطرة أحد الوالدين أو شخص في موقع المسؤولية أو السلطة أو الثقة. وقد يكون الطفل قد تعرض لواحد أو أكثر من الحوادث المتكررة.

الاعتداء الجنسي: الاعتداء الجنسي على الأطفال هو إشراك الطفل في نشاط جنسي ليس بمقدوره أو مقدورها فهم ماهيته وغير قادر على إعطاء الموافقة بشأن الاشتراك فيه؛ أو ذلك الفعل الذي لا تُتيح درجة تطور الطفل (له) إعطاء الموافقة على المشاركة فيه، أو ذلك الفعل المخالف للقوانين أو المحرمات الاجتماعية في المجتمع. ويتجلى الاعتداء الجنسي على الأطفال في فعل جنسي يقوم بين طفل وشخص بالغ، أو طفل آخر تتيح له درجة نموه وعمره أن يكون في درجة المسؤولية والثقة أو السلطة؛ أو الفعل الذي يجري بهدف إرضاء أو إشباع حاجات الشخص الآخر. ويمكن أن تشمل هذه، وليس حصراً، حمل أو إكراه الطفل على الاشتراك في أي نشاط جنسي غير مشروع، والاستخدام الاستغلالي للأطفال في الاتجار بالجنس أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة، أو الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الاباحية.

6- اليونيسيف، نظم حماية الطفل: الاستكشاف وأدوات التقييم، 2010، متاح عبر رابط الانترنت http://www.unicef.org/protection/57929_58020.html (تم الاطلاع عليها في 26 آذار/مارس 2013)

7- منظمة الصحة العالمية، الدليل حول إساءة معاملة الأطفال، 1999



الاعتداء العاطفي: يشمل الاعتداء العاطفي عدم توفير البيئة المناسبة والداعمة لتنمية الطفل، بما في ذلك توفر شخصية محورية يتعلق الطفل بها، تمكن الطفل من تطوير مجموعة مستقرة ومكتملة من الكفاءات العاطفية والاجتماعية تتوافق مع مناحي تطور شخصيته المحتملة، ومتناسبة مع سياق المجتمع الذي يسكنه الطفل. كما وقد يكون هناك من الأفعال الموجهة للطفل مما من شأنها ان تتسبب، أو تتطوي على احتمال تسببها بأضرار، بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي. ويجب أن تكون هذه الأفعال في إطار متاح لسيطرة الوالدين أو شخص في درجة المسؤولية والثقة أو السلطة. وتشمل هذه الأفعال تقييد الحركة وأنماط التقليل من الذات وتشويه السمعة واستخدام الطفل كـ 'كبش فداء'؛ بالإضافة الى التهديد والتخويف والتمييز والسخرية، أو غيرها من الأشكال غير الجسدية من المعاملة بعدائية أو الرفض.

4. الأطفال لا يستطيعون ارتكاب الجرائم

يمكن للأطفال الذين يتعرضون لعدد من عوامل الخطر المختلفة أو سوء المعاملة، ان يتصرفوا برودة فعل عنيفة أو صعبة. وقد يبدي هؤلاء سلوكاً عدائياً تجاه المجتمع أو سلوكاً يؤثر سلباً على الآخرين ممن هم في مجتمعهم. وهؤلاء الأطفال هم في عرضة للخطر بوجه خاص كما أنهم يعتبرون بشكل خاص عرضة لتطور هذا السلوك إلى نشاط إجرامي. كما ان من الممكن أن يقوم هؤلاء الأطفال بأعمال من شأنها أن تعتبر افعالاً جنائية فيما لو كانوا في سن المسؤولية الجنائية. وتشير البحوث إلى أن أكثر الحالات صعوبة فيما يتعلق بالجناة الأحداث؛ تلك التي تتضمن الأطفال الذين من المحتمل جداً أن يكونوا قد أظهروا سلوكاً إشكالياً، أو ارتكبوا جرائم عندما كانوا أصغر سناً⁸. وفي الواقع، فكلما تطور السلوك العدائي تجاه المجتمع في وقت مبكر، فكلما زادت احتمالية تطور الطفل ليصبح من الجناة الخطرين والعنيفين والمزمنين⁹. ومع ذلك، لا يمكن أن يعتبر الطفل قد ارتكب جريمة إلا إذا كان في سن المسؤولية الجنائية. ويختلف هذا السن من بلد إلى بلد آخر.



تعريف: السلوك العدائي تجاه المجتمع⁹

ينطوي السلوك العدائي تجاه المجتمع على الإزعاج، قلة الاحترام، أو السلوك غير المنضبط والهجومى و/أو السلوك 'ما قبل الجنائية'؛ وهو اجمالاً السلوك الذي من شأنه أن يقوض وبشكل تراكمي نوعية الحياة لأوسع فئات المجتمع، أو الذي يتسبب، أو من المحتمل أن يتسبب، بإزعاج أو مضايقة أو تكدير الناس.

ولا يتمتع الطفل دون سن الملاحقة الجنائية بالقدرة على ارتكاب الجريمة. وهذا يعني ان الطفل منيع على الملاحقة الجنائية- اذ لا يمكن اتهام الطفل رسمياً من قبل السلطات بارتكاب جريمة أو الخضوع لأي إجراء أو تدابير في إطار القانون الجنائي. وتكمن أهمية الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية في ادراكه لضرورة بلوغ الطفل مرحلة النضج العاطفي والعقلي والفكري ليصبح مسؤولاً عن أفعاله. وبموجب المادة 40 (3) من اتفاقية حقوق الطفل، يجري تشجيع الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لسن أقل من السن التي لا يفترض بالطفل فيها الأهلية لانتهاك قانون العقوبات. إلا أن هناك الكثير من الجدل حول ما يجب أن يكونه السن الأنسب للمسؤولية الجنائية، في حين لا توجد معايير دولية حاسمة بهذا الصدد. ومن جانبها، تخلص لجنة حقوق الطفل في التعليق العام رقم 10 الى ان «الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية دون سن 12 عاماً، لا تعتبره اللجنة مقبولاً على الصعيد الدولي¹⁰». وفي الوقت نفسه فإن اللجنة تشدد على عدم قيام الدول الأعضاء بخفض سن المسؤولية الجنائية إلى 12 عاماً، حيث تم اعتبار ذلك سلفاً الحد الأعلى، وتشجع الدول بدلاً من ذلك، وبشدة، على اعتماد حد أدنى، أعلى من ذلك، لسن المسؤولية الجنائية، على سبيل المثال 14 أو 16 سنة من العمر.

وتحديد كيفية التعامل مع الأطفال الذين يرتكبون أفعال (جنوح) خطيرة أو أفعالاً عدائية تجاه المجتمع، والتي من شأنها أن تكون جنائية إذا كانوا في سن المسؤولية الجنائية؛ لهو أمر بالغ الأهمية. ويوصي التعليق

8- كيرباني، د.، حقوق الطفل والحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، عام 2009

9- قاموس العدالة لليافعين، من تأليف غولدسون ب.، عام 2008

10- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم 10 (2007): حقوق الطفل في عدالة الأحداث، في 25 ابريل/نيسان 2007، متسلسل:

CRC/C/GC/10 الفقرة 32



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات في الفصل الثالث الإعتقال
صفحة رقم : 39

العام رقم 10 بإمكانية اتخاذ تدابير وقائية خاصة فيما يتعلق بهؤلاء الأطفال، إذا لزم الأمر، وبما يراعي مصالحهم الفضلى. وفي هذا السياق تلجأ العديد من الهيئات الإدارية المحلية (الهيئات المعنية بالقاصرين) في العديد من البلدان الى تطبيق تدابير تأديبية بحق الأطفال دون الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، والتي تشمل ايداعهم في مؤسسات تعليمية خاصة وحرمانهم من حريتهم لفترات طويلة من الزمن. وينبغي معالجة سلوك الأطفال تحت سن المسؤولية الجنائية من خلال التدخلات المناسبة والهادفة والتي ثبت أنها تراعي مصالحهم الفضلى، ولا ينبغي أبداً ادخالهم في تماس مع نظام العدالة الجنائية. ويمكن أن تشمل مثل هذه التدخلات التدابير التعليمية أو إشراف الأخصائيين الاجتماعيين.

كما ويطلب التعليق العام رقم 10 باحترام ومراعاة حقوق الانسان والضمانات القانونية المتاحة للأطفال دون سن المسؤولية الجنائية، بشكل تام. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول ابلاغ لجنة حقوق الطفل، في التقارير التي ترفعها لها، وبالتفصيل، عن الكيفية التي تتص فيها قوانينها على معاملة الأطفال دون الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية حين يقوم اطفال تحت هذا السن بانتهاك قانون العقوبات، أو تم الزعم بقيامهم بذلك، أو اتهامهم بفعل ذلك، بالإضافة الى توضيح ماهية الضمانات القانونية المعمول بها لضمان معاملتهم بشكل منصف مثلهم مثل الأطفال في سن المسؤولية الجنائية أو أكثر. (للاطلاع على نقاش أكثر تعمقاً بما يتعلق بسن المسؤولية الجنائية، انظر الفصل 3: الاعتقال)

مثال:

كندا: مشروع التوعية «سناب»¹¹

يتخذ مشروع التوعية سناب، والذي يستهدف من هم دون سن 12 عاماً، نهجاً متعدد الأنظمة تجاه الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن المسؤولية الجنائية والذين ارتكبوا افعالاً عدائية تجاه المجتمع. ويعد هذا المشروع حاضنةً لجهود الاستجابة والإحالة في قضايا الأطفال المنخرطين في سلوك عدائي تجاه المجتمع عبر مدينة تورونتو. ومن خلاله وانطلاقاً منه، تعمل جميع الوكالات معاً، بما في ذلك شرطة المدينة وادارات مكافحة الحرائق وجمعيات الإغاثة للأطفال والمجالس المدرسية ووكالات خدمات الأطفال الأخرى. وبعد الاستعراض الأولي (للحالات المحالة) يتعلم الأطفال مهارات السلوك المعرفي في مجموعات منظمة، في حين يتعلم آباؤهم استراتيجيات فعالة لإدارة الأسرة والطفل. كما ويمكن للأطفال أيضاً الحصول على شركاء موجهين، والإرشاد والتوجيه الأكاديمي الخصوصي في المنزل، وكسب التأييد المدرسي والاستشارات التي يقدمها المدرسون. ويشير التقييم المتوفر الى الآثار الإيجابية للبرنامج وأنه قد تم استتساخ طرق عمله على نطاق واسع.

مثال:

تركيا: مراكز الحماية والرعاية والتأهيل¹²

في عام 2006، قامت وكالة الخدمات الاجتماعية وحماية الطفل بتأسيس عدد من المراكز أطلقت عليها مراكز الحماية والرعاية وإعادة التأهيل. وفي الوقت الراهن، فهناك ست مراكز من هذا النوع مخصصة للأطفال دون سن المسؤولية الجنائية. وغالبية الأطفال المدعنين في هذه المراكز تورطوا في أعمال السرقة والمخدرات (المعظم في قضايا استنشاق مادتي الغراء والتتر). ويوضع الأطفال الذين يعانون من مشاكل تعاطي المخدرات في منشأة خاصة لإعادة التأهيل قبل دخول المركز. ويتحدر معظمهم من بيئة منزلية عنيفة، ويعانون من فقر في المهارات الاجتماعية في حين يستخدم الكثير منهم الدواء لعلاج مشاكل نفسية واجتماعية. ويشتمل موظفي هذه المراكز على عاملين اجتماعيين وخصائيي تربية. ويواظب الأطفال المقيمون في المراكز على حضور المدرسة في مجتمعاتهم، إلا أنهم يحصلون على التعليم العلاجي ويشاركون في الأنشطة الثقافية، في مقرات المراكز.

11- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جرائم الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار) 2013

12- اليونيسف: الممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة في مجال عدالة الأحداث في أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة، 2010، متاح عبر الانترنت: http://www.unicef.org/ceecis/UNICEF_JJGood_Practices_WEB.pdf (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار) 2013



مثال؛

ألمانيا: «المظلة»¹³

عمل مشروع 'المظلة' منذ عام 1998 في مدينة برلين مع الأطفال الذين ارتكبوا أفعالاً تعتبر جرائم جنائية فيما لو كانوا فوق سن المسؤولية الجنائية (14 عاماً) حين ارتكابها. ويهدف المشروع الى دعم هؤلاء الأطفال من خلال الحد من امكانية تحولهم الى سلك الاجرام أو تهميشهم. ويُقيم المشروع اتصالات منتظمة مع الطفل وأسرته، بالتنسيق مع الخدمات الاجتماعية والشرطة ومدرسة الطفل والمشاريع الأخرى التي تستهدف الشباب واليا فعين في المنطقة. ويقوم المشروع بتعليم الطفل المسؤولية وكيفية التعامل مع الأزمات ويساعد في إعادة الإدماج في كل من النظام المدرسي (على سبيل المثال: مرافقة الطفل إلى المدرسة كل يوم) وأنشطة وقت الفراغ مثل النوادي الرياضية والشبابية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر المشروع أيضاً التدريب على المهارات التعليمية العادية لأولياء أمور الطفل.

13- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة والموارد الممارسات الجيدة، متاح عبر الرابط: <http://www.eucpn.org/goodpractice/showdoc>. docid=28&asp (تم الاطلاع عليها عليها في 3 أبريل/نيسان 2013)

تقديم الخدمات للأطفال المعرضين للخطر

جميع الأطفال لهم الحق في الحماية من الأذى. وعلى الرغم من أن الأسرة هي المكان المفضل لجميع الأطفال، إلا أن العلاقة بين الطفل وأهله قد تتهار في بعض الأحيان. وعندما يكون هذا هو الحال، فإن مبادئ الرياض التوجيهية تنص على ضرورة توفير الخدمات المجتمعية التي تقدم المشورة المناسبة والتوجيه والأنشطة الترفيهية للأطفال وأسرتهم. ومن المهم بصفة خاصة التشديد على ضرورة إتاحة هذه الخدمات لجميع الأطفال دون تمييز، بما في ذلك الأطفال الذين ينتمون لعائلات السكان الأصليين والمهاجرين اللاجئين والأطفال الذين يعانون من المرض أو الإعاقة.

ونظراً لانتشار العنف المنزلي والأذى الذي يتسبب عنه، فإن مبادئ الرياض التوجيهية توصي بوضع تدابير واستراتيجيات لمنع العنف المنزلي الذي يتهدد الأطفال. وغالباً ما يكون العنف المنزلي أحد عوامل الخطورة التي تبرز في الخلفية التي يتحدر منها الأطفال المعرضين للخطر وأولئك الذين يجدون أنفسهم في نزاع مع القانون.

وتسعى المعايير الدولية للتأكيد على قيام الحكومات باتخاذ تدابير لتعزيز تماسك الأسرة وانسجامها، وعدم تشجيع فصل الأطفال عن والديهم، ما لم تكن الظروف التي تؤثر على سلامة ومستقبل الأطفال لا تترك أي بديل قابل للتطبيق. وعلى سبيل المثال، فمن الأولى أن تضطلع وكالات الحكومة بتحمل مسؤولية وتوفير الخدمات اللازمة للأطفال بلا مأوى أو أطفال الشوارع. كما ويتوجب انشاء مرافق خاصة لتوفير المأوى اللائق للشباب واليا فعين الذين لم يعودوا قادرين على العيش في منازلهم أو الذين ليس لديهم منازل يسكنونها.

1. تجنب الوصم

من الممكن ان يكون الأطفال، الذين هم في نزاع أو تماس مع نظام العدالة الجنائية، في خطر التعرض للوصم من قبل المجتمع. ومن المهم عند تقديم الخدمات للأطفال المعرضين للخطر، ايلاء غاية الانتباه لإمكانية تعرض الطفل للوصم بسبب شموله في الخدمات أو البرامج الهادفة للوقاية. وفي هذا المقام، تؤكد المعايير الدولية على وجوب ان تحتل احتياجات الطفل الأولية في سياق منع الجريمة. وفي معرض التأكيد على ذلك، فإن على أي سياسات تهدف للوقاية أو البرامج أو دراسات منع الجريمة، أن تتجنب تجريم ومعاقبة الطفل على السلوك الذي لا يسبب أضراراً خطيرة لنمو الطفل أو الضرر للآخرين. فعلى سبيل المثال، فإن مبادئ الرياض التوجيهية تطلب من الدول النظر إلى تصرف الأحداث أو سلوكهم غير المتفق مع القواعد والقيم الاجتماعية العامة على أنه في كثير من الأحيان جزء من عملية النضج والنمو، ويميل إلى الزوال التلقائي لدى معظم الأفراد بالانتقال إلى مرحلة البلوغ. وفي المقابل، فإن مبادئ الرياض التوجيهية تؤكد على ضرورة ان تكون السياسات والتدابير الوقائية على دراية بأن وصف الطفل بالـ 'المنحرف' أو 'الجانح' أو باعتباره في 'مرحلة ما قبل الجنوح'؛ من شأنها جميعاً ان تسهم -فعلاً- في تطوير نمط من مثل هذا السلوك.

2. تصميم البرامج على أساس من البحوث

تشدد مبادئ الرياض التوجيهية على أن أي برامج لمنع جنوح الأطفال ينبغي أن تكون في إطار تخطيط واستحداث البرامج الرامية الى منع الجنوح بالاستناد الى نتائج البحوث العلمية الموثوق بها ورصد هذه البرامج وتقييمها وتكيفها بصورة دورية وفقاً لتلك النتائج. ومن ناحية ثانية، فقد توصل بحث نشره الاتحاد الأوروبي في عام 2006 الى أن الأنواع التالية من البرامج تُظهر أثراً واعداً:

- المنع التنموي للجريمة؛
- مبادرات السلامة المدرسية؛
- أنشطة ما بعد المدرسة؛
- المنع الظرفي للجريمة؛
- التدخلات العلاجية (الشفائية)، بما في ذلك العلاج متعدد النظم، العلاج الوظيفي للأسرة والتدريب على استبدال الانماط العدائية (وغيرها)؛
- الإرشاد والتوجيه؛
- العمل الشرطي الذي يستهدف الأطفال في درجة عالية من التعرض للخطر والمجالات التي عُرف عنهم ارتكاب الجرائم في اطارها؛
- العدالة الإصلاحية (أو التصالحية).

وفي المقابل، خلص البحث المشار اليه الى أن التدابير التي لم تكن فعالة في منع الجريمة طفل (على مستوى الوقاية الثانوية أو الثالثة) تشمل:

- حظر التجول المفروض على الطفل؛
- البرامج القائمة على بث الخوف، حيث يتم تنظيم جولات للأطفال المعرضين للخطر على سجون الكبار، والتفاعل مع بعض السجناء الكبار، بغرض ردعهم عن السلوك المخالف في المستقبل؛
- الاختبار؛
- السجن؛
- المخيمات التدريبية؛
- محاكمة الأحداث في محاكم البالغين¹⁴

وفي مجال تصميم برامج للأطفال المعرضين للخطر، تشير المعايير الدولية الى ان على هذه البرامج ان تراعي:

- توفير تحليل واضح للمشكلة التي ينبغي معالجتها والموارد المتاحة؛
- تصميم واضح للمسؤوليات المناطة بالوكالات والمؤسسات والموظفين؛
- وجود آليات للتسيق المناسب بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية؛
- وجود آليات رصد وتقييم من شأنها قياس النجاح بدقة؛
- ان تتطوي على إشراك هيئات الحكم الوطنية وعلى مستوى الولايات وعلى مستوى الحكومات الإقليمية والمحلية وكذلك القطاع الخاص وسوق العمل وهيئات رعاية الطفل والصحة والتعليم والهيئات الاجتماعية ووكالات إنفاذ القانون والهيئات القضائية؛
- ألا تتطوي على الوصم؛
- ان تستند الى مشاركة الأطفال في تخطيط وتنفيذ برامج الوقاية؛
- ان يتم بناؤها على أساس دمج التدريب ذات الصلة لجميع الموظفين على جميع المستويات.

3. التعاون بين الوكالات المتعددة

يشدد التعليق العام رقم 10 على أنه ينبغي للدول (وفقاً للمادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل) أن تشجع وتدعم بالكامل إشراك الأطفال والآباء والأمهات وقادة المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى (مثل ممثلي المنظمات غير الحكومية، وخدمات طلاق السراح المشروط والأخصائيين الاجتماعيين) في وضع وتنفيذ برامج الوقاية. وتعتبر نوعية هذه المشاركة عاملاً رئيسياً في نجاح هذه البرامج.

مثال؛

بولندا: مشاركة وكالات متعددة في تنفيذ برامج الوقاية¹⁵

في بولندا، تم إطلاق برنامج لمدة 10 سنوات من قبل وزارات الداخلية والتعليم والرياضة والسياسة الاجتماعية والصحة والعدالة فضلاً رئاسة الشرطة، ويهدف إلى الحد من السلوك العدائي تجاه المجتمع وجنوح الأحداث. ويقوم البرنامج على تنفيذ وتقييم مجموعة متنوعة من التدخلات مثل إجراءات للمعلمين والمدارس على التواصل مع الشرطة في حالات تعرض الأطفال لخطر الجنوح، والإدمان على المخدرات، وإدمان الكحول أو الاتجار بالجنس. كما يُقدم الدعم للعاملين مع الشباب الذين يتهددهم خطر تبني سلوك عدائي تجاه المجتمع أو السلوك الاجرامي. كما ويقوم بتوفير التدخل في حالات الطوارئ في الأسرة، بالإضافة الى تنفيذ مشروع إطلاق السراح المشروط البديل للشباب المقيمين في مؤسسات التأهيل والإصلاحات. ويقدم البرنامج تقارير سنوية عن فاعليته إلى مجلس الوزراء.

14- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، واستعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

15- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، واستعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)





مثال:

المملكة المتحدة: مشروع المبادرات على صعيد الأسرة¹⁶

يقوم مشروع المبادرات على صعيد الأسرة بتزويد الأسر في عرضة للخطر بدرجة عالية، بدعم مكثف يهدف لإحداث تغييرات إيجابية في حياة أفرادها. وفي نفس الوقت يقوم عدد من الوكالات المختلفة بدعم الأسر من خلال عملية تغيير من شأنها الوصول بها إلى نقطة تستطيع معها الأسر الاستمرار بفعالية دون دعم مكثف وبغية الحفاظ على شمل الأسرة حيثما أمكن ذلك. كما وتنشط وكالة مركزية واحدة في العمل كوسيط لجميع الخدمات الأخرى التي تستهدف الأسرة. وتوفر هذه الوكالة التقييم والدعم التخطيطي للأسرة ككل، وتوفر لها الدعم المكثف أو التدخل باستخدام مجموعة من النماذج والناهج، في وقت تعقد فيه اجتماعات للاستعراض المنتظم والتقييم والتخطيط للاستمرار من دون دعم الوكالة. كما يحرص العاملون المهنيون والذين يتولون بشكل رئيسي العمل مع كل أسرة، على عكس نماذج للشفافية والصدق، من خلال الحديث الصريح، وذلك أيضاً مبعث آخر على التحدي. وتقوم الوكالة بتوفير عمليات متابعة ودعم ما بعد التدخل.

4. المشاركة الطوعية

من المهم تذكر، عند تصميم البرامج، ان برامج الوقاية ليست وسيلة للعقاب. وعليها أن تكون طوعية لجميع المشاركين مما من شأنه أن يستخلص نتائج مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الموصى به أن يتم تصميم البرامج من خلال إشراك الأطفال وأسرهم. ومن شأن اشراكهم بهذه الطريقة ان يؤدي الى تعاضم شعورهم بأنهم موثوقون، ومما يزيد من قابلية هذه البرامج للتأثير على سلوكهم ومجمل النتائج المرجوة.

5. الايداع في المؤسسات كملاذ أخير

في ظروف استثنائية للغاية، يمكن ان لا يكون للأطفال أسر يعيشون معها، أو قد تشكل أسرهم خطراً على سلامتهم. وفي هذا السياق، فمن الموصى به أن يتم اتخاذ تدابير في محاولة لتحسين مستوى الرعاية المقدمة للأطفال من قبل أسرهم. وحيث تفشل هذه الجهود، وحيث لا يتوفر أي شخص للتدخل والقيام برعاية الطفل، فمن واجب الحكومة القيام بوضع ترتيبات بديلة. وتتص مبادئ الرياض التوجيهية في هذا المجال على وحيثما تفتقر البيئة الأسرية إلى الاستقرار وتبوء بالفشل الجهود التي يبذلها المجتمع المحلي لمساعدة الأبوين في هذا الصدد، وحيثما يتعذر أن تقوم الأسرة الموسعة بهذا الدور، ينبغي النظر في بدائل بما في ذلك الحضانة والتبني...

وفي بعض الحالات القصوى قد يكون الملاذ الأخير الايداع في المؤسسات الرعائية. كما يجب اعتبار خيار الايداع المؤسسي وفي كل الأوقات، الخيار الوحيد المتوفر يعد استنفاد كل المحاولات الأخرى لرعاية الأطفال في بيئة الأسرة أو المجتمع، كما وينبغي أن يكون الايداع المؤسسي دائماً لأقصر مدة ممكنة. ومن ناحيتها، ومن أجل الحفاظ على مصالح الطفل الفضلى، فإن مبادئ الرياض التوجيهية تنص على أن المعايير التي تجيز الرعاية المؤسسية ينبغي أن تقتصر فقط على الحالات التالية:

- إذا كان الطفل أو الحدث قد تعرض للإيذاء من قبل الوالدين أو من أولياء الأمر.
- إذا كان الطفل أو الحدث قد تعرض للاعتداء الجنسي أو للإيذاء الجسدي أو العاطفي من قبل الوالدين أو أولياء الامر.
- إذا كان الطفل أو الحدث قد تم التخلي عنه أو استغلاله من قبل الوالدين أو أولياء أمره.
- إذا كان الطفل أو الحدث يتعرض لخطر بدني أو أخلاقي بسبب سلوك الوالدين أو أولياء الأمر.
- إذا تبدى خطر جسدي ونفسي جسيم على الطفل أو الحدث، من خلال سلوكه، ولم يكن في وسع الوالدين أو أولياء الأمر أو الحدث نفسه ولا خدمات المجتمع المحلي غير المنزلية مواجهة ذلك الخطر بوسائل أخرى غير الايداع في المؤسسات الاصلاحية.

وفي حال أي اعتبار لإقامة الطفل في كنف الرعاية المؤسسية، فينبغي أن تكون مصالح الطفل الفضلى دائماً أولى الاعتبارات. وعلاوة على ذلك، فينبغي للمؤسسة القائمة على رعاية الأطفال ضمان حقوقهم واحتياجاتهم، ورعاية الأطفال في بيئة مفتوحة يستلزمها ازدهارهم.

16- دائرة مشاريع التربية والمبادرات على صعيد الأسرة في المملكة المتحدة: تقييم، تصميم البرامج المتعلقة وتركيبها والنتائج المبكرة - موجز، 2008، متاح عبر رابط الانترنت https://www.education.gov.uk/publications/RSG/publicationDetail/Page1/DCSF-RBW047 (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)



مثال:

المملكة المتحدة: تشايلد فيرست هومز (مساكن جمعية الطفل أولاً)¹⁷

تشايلد فيرست هي أول جمعية خيرية تقدم الرعاية السكنية والتعليم الخاص وشؤون دعم الأسرة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 12-18 سنة. ولدى الجمعية أربع من المرافق السكنية المُقامة ضمن نسق جميل مع مساحات كبيرة. وتقدم الجمعية معالجةً للأطفال الذين يُظهرون مشاكل عاطفية وسلوكية حادة نتيجة صعوبات التعلق، والتي غالباً ما تتجذر في صدمات تم التعرض لها في وقت مبكر من الحياة، باستخدام العلاج المنهجي المتكامل. ويركز هذا النهج على شفاء الصدمة وتمكين التعلق الإيجابي والعلاقات الصحية وتمكين الشباب من تحقيق نتائج استثنائية في كل جانب من جوانب حياتهم. وتلجأ الجمعية إلى خلق بيئة علاجية يعمل فيها عاملوها فيها مع الأطفال بغية تمكينهم من العيش معاً والتعلم والتطور. «نضع الكثير من التركيز على الرعاية والعلاقات المدروسة وخلق الشعور بالانتماء».

6. الخدمات الاجتماعية

جميع الأطفال لهم الحق في النشأة في ظروف لا تعرضهم لخطر من الدخول في نزاع مع القانون. وتتص اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة ضمان حقوق جميع الأطفال من حيث توفر مستوى معيشي لائق ومستوى متقدم من الصحة والحصول على الرعاية الصحية وعلى تعليم جيد، والحماية من جميع أشكال العنف البدني أو العقلي أو الضرر أو الإساءة، ومن الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي. وبناءً على ذلك ينبغي أن تكفل التشريعات الحكومية عدم تعرض أي طفل أو شخص يافع لإجراءات إصلاحية قاسية أو لاإنسانية أو مهينة سواء في المنزل أو في المدرسة أو في أي مؤسسات أخرى.

وينبغي أن ينصب الاهتمام بشكل عام على سياسات الوقاية التي تيسر التنشئة الاجتماعية الناجحة لجميع الأطفال. وبالرغم من ذلك، فإن الأطفال الذين يجدون أنفسهم خارج هذه الهياكل المجتمعية، هم الذين في حاجة إلى المساعدة أكثر من غيرهم. فعلى سبيل المثال، فإن أولئك الذين يتسربون من المدرسة أو الذين لم يكملوا تعليمهم هم أكثر عرضة للخطر من أولئك الذين يذهبون إلى المدرسة. وينبغي أن تركز برامج الوقاية على الأطفال الضعفاء الذين أصبحوا أو هم خارج هذه الهياكل الاجتماعية.

وتتص مبادئ الرياض التوجيهية على أن أفضل برامج الوقاية هي تلك التي تضعها الخدمات الاجتماعية بدلاً من الوكالات الحكومية الرسمية. ومن شأن برامج الوقاية الناجحة لمنع الأطفال من الجريمة الناجحة ان تشتمل على المجتمع ككل، كما يجب ان يلعب كل من الأطفال والشباب دوراً فاعلاً في الوقاية والعمل في شراكة مع بقية المجتمع. ويمكن لبرامج الوقاية الناجحة إشراك جميع شرائح المجتمع المدني والحكومة.

مثال:

هنغاريا: «لوفرز»¹⁸

لوفرز هو نهج قائم على المجتمع المحلي وعمل الوكالات المتعددة لتقديم الأنشطة الترفيهية المفيدة للشباب المعرضين للخطر. ويركز على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16-25 سنة خارج نظام التعليم الرسمي أو العاطلين عن العمل والمعرضين لخطر، أو منخرطين في أعمال عنف الشارع أو العنف بسبب المخدرات. ويهدف النهج إلى إعادة إدماج هؤلاء اجتماعياً. ويستخدم المشروع تدريباً يستند إلى تطوير المهارات الاجتماعية المجتمعية، وينظم أنشطة في أوقات الفراغ للشباب بهدف تمكينهم من الاستفادة من هذه الاوقات بشكل خلاق. كما ويتم تنظيم تدريبات، في نوادي الشباب ومع المنظمات الشريكة، للوقاية من المخدرات والكحول والتدريب على نمط حياة صحي، فضلاً عن التدريب على تنمية احترام الذات، والتدريب على التطور الوظيفي المهني، والمشورة القانونية.



17- موقع الجمعية الإلكتروني: <http://www.childhoodfirst.org.uk/>

18- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة. استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20delinquency%20in%20the%20EU.pdf> الاترنت: ccrime%20in%20the%20EU.pdf (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

مثال:

الولايات المتحدة الأمريكية: كوميونيتيز ذات كير «مجتمعات الرعاية»¹⁹

كوميونيتيز ذات كير هو برنامج يتبع مركز الحد من تعاطي المخدرات. والبرنامج هو عبارة نظام تشغيل يستند الى صيغة تحالف، والذي يستخدم نهج الصحة العامة لمنع السلوكيات مثل العنف والانحراف والتسرب من المدارس وتعاطي المخدرات. كما وتم تصميم البرنامج باستخدام مشاورات ذات طابع استراتيجي والتدريب والأدوات المستندة الى خلاصات البحوث، بهدف مساعدة أصحاب المصلحة في المجتمع وصناع القرار على فهم وتطبيق المعلومات حول عوامل الخطورة والعوامل الوقائية، والبرامج التي ثبت ان بإمكانها إحداث فرق في تعزيز تنمية صحية في أوساط الشباب. ويركز البرنامج على تعزيز العوامل الوقائية التي من شأنها ابعاد الأطفال عن السلوكيات الاشكالية وتعزيز التنمية الإيجابية للشباب. وكما ويقوم البرنامج على اشراك جميع أفراد المجتمع الذين لديهم مصلحة في مستقبل سليم وصحي للشباب، كما ويضع أولويات عمله بناءً على التحديات المجتمعية ونقاط القوة الكامنة في المجتمع. ويتم رصد نتائجه القابلة للقياس مع مرور الوقت لإبراز أوجه التقدم وضمان المساءلة.

7. برامج الأبوة والأمومة

تشير الأدلة إلى أن برامج الوقاية التي تركز على الآباء وغيرهم من أفراد الأسرة هي الأكثر فعالية فيما يتعلق بالأطفال الأصغر سناً²⁰. وفي ذلك السياق، تؤكد كلٌّ من المادتين 18 و 27 من اتفاقية حقوق الطفل على أهمية مسؤولية الآباء في تنشئة أطفالهم، كما وتؤكد على مسؤولية الجهات الحكومية في تقديم المساعدة للآباء أو أولياء الأمور (أو الأوصياء) لضمان قيامهم بمسؤولية أبوتهم على أفضل وجه. كما وينص التعليق العام على اتفاقية حقوق الطفل، أن هذه التدابير يجب ألا تركز فقط على منع الحالات السلبية، ولكن أيضاً، وحتى أكثر من ذلك، على تعزيز القدرة الاجتماعية للآباء. ويمكن ان تتخذ برامج الأبوة والأمومة شكل تدريب الآباء لتعزيز التفاعل بين الوالدين والطفل وبرامج الزيارات المنزلية، والتي من الممكن أن تبدأ في سن مبكرة جداً من عمر الطفل.

مثال:

السويد: برنامج تعليم الآباء المجتمعي²¹

أطلق المعهد الوطني السويدي للصحة العامة برنامجاً للتعليم قبل المدرسي يتسم بالتفاعلية يستهدف الأسرة ويهدف للوقاية، ويُعرفُ باسم برنامج تعليم الآباء المجتمعي. ويتكون البرنامج من 15 من جلسات المجموعة، والتي يمكن أن تضم ما يصل إلى 30 من الآباء مع واحد أو اثنين من قادة المجموعة، بهدف تعزيز السلوك الإيجابي لدى الأطفال، وتعليمهم كيفية تعيين الحدود الفاصلة وتجنب الصراعات. كما وتهدف هذه الجلسات الجماعية أيضاً الى تحسين التعاون بين الآباء والأطفال قبل سن المدرسة. وأشار تقييم تم اجراؤه عام 2009 أن البرنامج كان فعالاً في الحد من المشاكل السلوكية، وفرط النشاط والاندفاع، والسلوك الاشكالي اليومي، وإجهاد الآباء وعدم وجود تصور للرقابة الأبوية.

19- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، واستعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.preventionaction.org/prevention-news/communities-care-under-us-spotlight> (تم الاطلاع عليها في: 26 مارس/آذار 2013)

20- كيرياني، د.، حقوق الطفل والحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، عام 2009
21- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf>

(تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013): ثوريل، ل.، برنامج تعليم الآباء المجتمعي: آثار العلاج في العينة الاختبارية والمجتمعية، 2009

مثال:**لمملكة المتحدة: برنامج ويبسترستراتن لتدريب الآباء²²**

ويتضمن هذا البرنامج كل من تدريب الآباء والتدريب على مهارات التعامل مع الطفل، ويهدف إلى تعزيز السلوك الإيجابي تجاه المجتمع ومهارات التعامل مع الآخرين باستخدام، على سبيل المثال، نماذج تعرض عبر الفيديو للآباء والذين يتلقون جلسات أسبوعية مع المعالج لمدة 22-24 من الأسابيع. وتم توزيع حوالي 140 طفل تتراوح أعمارهم بين 3-8 سنوات ممن أظهرت علامات من السلوك العدائي تجاه المجتمع، وأولياء أمورهم، إلى مجموعات اختبار أو تحكم. وأظهرت التقارير الواردة من الآباء والأمهات انخفاض السلوك العدائي تجاه المجتمع في مجموعة الاختبار، في حين لم يطرأ تغيير مماثل في مجموعة التحكم.

8. برامج الأطفال

برامج الوقاية التي تركز على الطفل والتي تشتمل على التعليم والأنشطة الإيجابية هي وسيلة شائعة لمنع السلوك العدائي تجاه المجتمع. وتؤكد مبادئ الرياض التوجيهية على أن النظم التعليمية تحتل وضعا فريداً يمكنها من مساعدة الأطفال الذين تتهددهم مخاطر اجتماعية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إيلاء الاهتمام للأطفال الذين يتدنى مستوى حضورهم المدرسي أو 'تسربوا' من المدرسة. كما وتعمل برامج التدخل بشكل أفضل للأطفال حين يتم تنفيذها في كل من المنزل والمدرسة في آن واحد.

مثال:**النمسا: «فليخرج الغرباء»²³**

ويهدف البرنامج النمساوي 'فليخرج الغرباء'، من خلال استخدام وسائط الملتيميديا ولعب الأدوار والتدريب على مهارات الحياة، الى تطوير شخصية الشخص اليافع من خلال تعلم كيفية مقاومة ضغوط الأقران، وبناء حدوده او حدودها الفاصلة الخاصة.

مثال:**فنلندا: «أطفال في الغابة»²⁴**

تم تصميم برنامج «أطفال في الغابة» الفنلندي، ك تجربة حسية في حلقة اختبارية علاجية تضم نظراً. ويعتمد البرنامج على أساس من تعلم الثقة بالنفس والمسؤولية. ويقوم الأطفال بأنشطة منتظمة من مثل تسلق المرتفعات والتخييم والتجديف وغيرها من الأنشطة بهدف مد الفتيان المحرومين اجتماعياً (الذين تتراوح أعمارهم بين 7-15 عاماً) بالموارد العاطفية وضبط النفس والمهارات الاجتماعية والقدرة على التعامل مع التجارب العاطفية.

مثال:**النمسا: وساطة الأقران²⁵**

في النمسا، تستخدم وساطة الأقران من أجل حل النزاعات في المدارس من خلال تلاميذ تم اختيارهم في سياق طوعي وتم تدريبهم ليصبحوا ما يسمى بالمساعدين على حل النزاع أو وسطاء حل النزاع، من أجل حل النزاعات بما يتوافق مع المرحلة العمرية المناسبة. وفي نفس الوقت تشجيع جميع التلاميذ على تحمل المسؤولية عن أفعالهم، وعلى حل النزاعات بطريقة بناءة لا تعتمد العنف. ويقتصر دور المعلم على تدريب التلميذ كوسيط ويتصرف كمدرّب/موجه. وفي هذا النظام يقوم التلاميذ الأكبر سناً بإجراء وساطة لحل مشاكل الطلاب الأصغر سناً. ويتم الاتصال بالوسطاء عن طريق وضع قصاصة

22- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

23- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

24- المصدر السابق

25- المصدر السابق

من الورق في صندوق بريد، أو من خلال التحدث مباشرة إلى الوسيط المطلوب. كما ويتم استقبال طلبات بريديّة من مجهولين. ونجم عن أسلوب الوساطة هذا بين الأقران ردود فعل ممتازة من قبل التلاميذ وأولياء الأمور والمعلمين.

9. النهج الذي يستهدف الأسرة ككل

من شأن المناهج الوقائية التي تشمل جميع أفراد الأسرة أن تؤدي إلى تحسن مطرد في سلوك الأطفال. وتدعم مبادئ الرياض التوجيهية نهجاً مجتمعياً لمساعدة الأسرة في توفير الرعاية والحماية وضمان السلامة البدنية والنفسية للأطفال.

مثال:

المملكة المتحدة: فريق العمل حول دعم وادماج الشباب²⁶

يتمحور إطار عمل الفريق حول الأطفال ما بين 8 إلى 13 سنوات. وقد تم تطوير هذه الخدمة مع التركيز على الوقاية من التورط في الجريمة أو السلوك العدائي تجاه المجتمع. وفي سياق قبول شمول الأطفال لإجراء التقييم الخاص بفريق العمل، فيجب أن تنطبق عليهم أربعة أو أكثر من عوامل الخطر المذكورة في طلب الإحالة. كما أن المشاركة في التقييم الذي يجريه فريق العمل تتم على أساس طوعي، وبالتالي فإن موافقة كل من الشاب وأبائه/مقدمي الرعاية يجب أن تُرفق وتُرسل مع طلب الإحالة. وبمجرد أن يتم قبول طلب الإحالة، يتم إجراء تقييم يتصل بحالة الطفل أو الشاب النفسية، ودرجة الخطورة والضعف والكشف عن سوء استخدام المواد المخدرة وما يتصل بدور الآباء والأمهات. كما وتتم أنشطة فريق العمل بمحاذاة كلية مع أنشطة الرعاية والخدمات الأخرى التي يتلقاها لتجنّب الأسر الازدواجية وضمان حصولهم على خدمات مكتملة. وهذا التقييم هو تدخل يعتمد على عمل الوكالات المتعددة والمعلومات المتعلقة بالعائلة والتي يتم مشاركتها مع وكالات أخرى.

مثال:

السويد: العلاج الوظيفي للأسرة²⁷

العلاج الوظيفي للأسرة هو برنامج قائم على اشراك الأسرة في الوقاية وعمليات التدخل. وتم تطبيقه بنجاح في مجموعة متنوعة من السياقات لعلاج مجموعة من الشباب المعرضين للخطر وأسرهم. ويعتمد هذا النهج على منظور متعدد النظم في تصميمه القائم على اشراك الأسرة. ويستهدف البرنامج الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و 18 سنة من مجموعة متنوعة من الجماعات العرقية والثقافية، إلا أنه يوفر أيضاً العلاج للأشقاء الأصغر سناً للمراهقين الذين تتم إحالتهم للبرنامج. كما أن البرنامج يُعتبر تدخلاً على المدى القصير - بما في ذلك، في المتوسط ، 8 إلى 12 جلسات للحالات قليلة الحدة، وبما يصل إلى 30 ساعة من الخدمة المباشرة (على سبيل المثال: جلسات سريرية والمكالمات الهاتفية والاجتماعات التي تضم وجوهاً بارزة في المجتمع) للحالات أكثر صعوبة. وفي معظم الحالات تمتد الجلسات على مدار 3 أشهر. وبغض النظر عن السكان المستهدفين، فإن البرامج يشدد على أهمية احترام جميع أفراد الأسرة وفقاً لشروط تلك الأسر.

26- غولدسون، ب.، قاموس عدالة اليافعين، 2008

27- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20delinquency%20in%20the%20EU.pdf> الانترنت: 20%juvenile%20preventing%20in%20the%20EU.pdf (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

قضايا للنقاش



- ← لماذا من المهم التأكد من أن الوقاية هي جزء من استراتيجية الدولة لمعالجة جرائم الشباب والأطفال في نظام العدالة الجنائية؟
- ← ما هي بعض العوامل التي قد تسهم في كون الطفل في خطر الدخول في نزاع مع القانون؟ ما هي العوامل الوقائية التي يمكنها التصدي لهذه المخاطر؟
- ← تنص اتفاقية حقوق الطفل على وجوب تحديد سن لا يمكن الادعاء بأن الأطفال ممن هم دونه قد ارتكبوا جريمة. ما هي برأيك بعض من الأسباب وراء هذا؟
- ← بعض برامج الوقاية تركز فردياً على الطفل، وبعضها على الآباء والأمهات، وبعضها الآخر على الأسرة بأكملها. ما هي إيجابيات وسلبيات تلك الأساليب المختلفة؟
- ← عند تصميم برنامج الوقاية كيف يمكنك التأكد من أن البرنامج في حد ذاته لا ينطوي على وصم المشاركين؟ ما السبب في كون ذلك أحد الاعتبارات الهامة؟
- ← كيف يمكن للعاملين المهنيين ضمان مشاركة الأطفال في تطوير وتصميم برامج الوقاية؟

دراسات الحالة



- ← أنت ضابط شرطة في دورية تعمل الساعة 2:00 صباحاً. وصادفت صبياً يبلغ من العمر نحو 9 سنوات يقوم بالتسكع في زاوية الشارع. أنت تعلم أنه يعيش في مكان قريب كما وجدته في نفس المكان الأسبوع الماضي، وبعدها اصطحبت إلى منزل والده. لماذا تعتقد أنه يستمر في الفرار من المنزل؟ كيف تنظر إلى هذا الوضع وما هي التدابير التي كنت لتتخذها لضمان حمايته؟
- ← أنت عامل اجتماعي، وهناك عائلة كبيرة تعيش في بلدتك وتتكون من الأم والأب، وثلاثة أشقاء وشقيقتين. ولم يظهر ان لدى أي من الأطفال، وفي أي وقت مضى، ملابس جديدة، في حين من الظاهر مدى تدني مستوى نظافتهم الجسدية. ويتسم الأطفال الأكبر سناً بالعدوانية وفي حين يتصف أولئك الأصغر سناً بالهدوء. ونادراً ما لمحت الأم أو الأب خارج المنزل. كما يقول الجيران بأنهم يسمعون أحياناً أصوات نقاش حاد قادمة من المنزل. هل تعتقد أن هناك حاجة لتحديد فيما إذا كان هؤلاء الأطفال بأمان أم لا؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكنك فعل ذلك؟
- ← أنت معلم مدرسة، وهناك صبي واحد على وجه الخصوص يبلغ عمره بين 11 ودائماً يتسبب بالإزعاج في الصف. كما ولا يبدو عليه التركيز على الدروس ويمكن أن يسيء لك إذا تعذر عليه فهم شيء ما. وفي الأسبوع الماضي قام بـ 'قرص' فتاتين من دون سبب على الإطلاق، وقمت بتحويله على أثرها إلى مدير المدرسة. ويذكرك هذا الصبي بشقيقه الذي يكبره بـ 5 سنوات والذي قمت بتدريسه فيما مضى. وأنت على علم بأن شقيقه متورط الآن في مشاكل مع القانون، وأنت لا تريد حدوث نفس الشيء لهذا الصبي. ماذا يمكن أن تفعل؟
- ← تم العثور على فتاة تبلغ من العمر اثني عشر عاماً ميته في حديقة بالقرب من المدرسة المحلية. وتوفيت الفتاة من جراء طعنها بالسكين كما وبدا أن الحادث على صلة بنشاط العصابات. وتم القاء القبض على ثلاث فتيات أخريات، ممن يبلغن من العمر 12 عاماً أيضاً على صلة بحادثة الوفاة. واعترفت الفتيات بوقوع شجار أسفر عن طعن الضحية وجرحها. وبمجرد أدراكهن أنها أصيبت بأذى لم يعرفن ما يجب القيام به وقمن جميعاً بالهرب. ويبلغ سن المسؤولية الجنائية 14 عاماً في بلدك في حين تتراوح أعمار جميع هؤلاء الفتيات بين 13-12 عاماً. أي نوع من الاستجابة والتحقيق ينبغي أن اتخذهما في هذه الحالة؟



دراسة حالة متعمقة:

تاه في النظام

تم اكتشاف حالة عنف أسري في شوارع بلدة من قبل منظمة غير حكومية محلية تتعلق بفتى يبلغ من العمر 14 عاماً ويدعى بيتار، وتم اخطار مركز العمل الاجتماعي بالحالة. ويعيش بيتار مع أب عنيف دأب على الاساءة اليه جسدياً وجنسياً منذ أن كان يبلغ 11 عاماً. وتدهور الوضع على نحو مضطرد كما أصبح الضرب ممارسة عادية، وأصبح مطلوباً من بيتار جلب المال الى المنزل إذا كان يريد النوم في فيه. ونتيجة لذلك بدأ بتقديم خدمات جنسية مقابل المال بارتدائه ملابس الفتيات. وكانت استجابة الأب هي أخذ المال واتلاف ملابسه الأنثوية. وقام مركز العمل الاجتماعي بأرسال بيتار إلى عمه وصديق للعائلة كإجراء مؤقت حتى يمكن التوصل إلى حل أكثر استقراراً. وبعد يوم واحد، قرر المركز إحالته إلى مؤسسة عامة محلية للأطفال بناء على تقييم حالته وتشخيص وجود مشاكل اجتماعية وتربوية. ومع ذلك، رفض الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة قبوله بسبب مخاوف من أن يؤدي سلوك بيتار الجنسي الى اثاره مشاكل تقلص من ضمانات الحماية التي من الممكن ان تقدمها المؤسسة له.

ومع عدد أقل من الخيارات المتاحة، كانت ادارة المركز على قناعة بأن الوضع اشكالي واستمرت في مسعاها لإيجاد حل آخر. وبناء على تقييم أن الأسرة لديها القدرة على التعامل مع هذه القضية، قررت ادارة المركز اعادة بيتار إلى أسرته على أن يكون مصحوباً بسبل تعليمية مضاعفة والإشراف على الوالد من قبل المركز.

وبعد سنة من تاريخ القضية الأصلية، تم اجراء فحص طبي أكد استمرار تعرض بيتار للاعتداء الجنسي من قبل العديد من الناس. ولعلاج الموقف، أُعطي وصفة طبية من دواء الديازيبام على ان يتم ادارة العلاج بإشراف الوالدين. الا ان ذلك أعقبه محاولة انتحار، أرسله المركز على أثرها الى مستشفى للأمراض النفسية لإجراء تقييم بسبب الميول الانتحارية وإيذاء النفس والسلوك العدائي ذات الطابع الجنسي. وكانت نتيجة التقييم البدء بعلاج نفسي جنباً إلى جنب مع استمرار الوصفة الدوائية ولكن بجرعة أقل. كما وتمت التوصية بأنه ليس من المستحسن ايداع بيتار في أية مؤسسة دون توفير الدعم الإضافي.

أسئلة للنقاش

1. ما هو تقييم التدخلات التي قام بها مركز العمل الاجتماعي؟ ما هي نقاط القوة والضعف فيها؟
2. كيف ينبغي النظر الى رفض الأخصائي الاجتماعي لإدخال بيتار لمؤسسة رعاية الأطفال العامة المحلية حين تم احضاره للمرة الأولى؟
3. ما هي الخيارات الأخرى التي ربما كانت متوفرةً لحمايته وعلاجه في وقت مبكر؟
4. بعد تقييم وتوصيات الطب النفسي، ما هي الخيارات الموجودة لتطوير حل فعال ومستدام؟

المراجع ومزيد من القراءة



- كيبيرياني، حقوق الطفل والحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية: منظور عالمي، 2009، أشجيت (الناشر).
- أمانة الكومنولث، دليل الكومنولث في التدريب على حقوق الإنسان للشرطة، عام 2006.
- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20ccrime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)
- غولدسون، ب.، قاموس العدالة لليافعين، 2008، ويلان (الناشر).
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، العدالة للأطفال الموجز 4: الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، عام 2013، متاح في: <http://www.penalreform.org/briefings> (تم الاطلاع عليها في 27 مارس/آذار 2013)
- دائرة مشاريع التربية والمبادرات على صعيد الأسرة في المملكة المتحدة: تقييم، تصميم البرامج المتعلقة وتركيبها والنتائج المبكرة - موجز، 2008، متاح عبر رابط الانترنت <https://www.education.gov.uk/publications/RSG/publicationDetail/Page1/DCSF-RBW047> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)
- اليونيسف، الممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة في مجال قضاء الأحداث في أوروبا الوسطى والشرقية (رابطة الدول المستقلة)، 2010، متاح عبر رابط الانترنت: http://www.unicef.org/ceecis/UNICEF__JJGood_Practices_WEB.pdf (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)
- اليونيسيف، تبني نهج ذو نظم متعددة لحماية الطفل: المفاهيم والاعتبارات، 2010، متاح عبر رابط الانترنت: http://www.unicef.org/videoaudio/PDFs/Conceptual_Clarity_Paper_Oct_2010.pdf (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)
- اليونيسيف، نظام حماية الطفل والاستكشاف وأدوات التقييم، 2010، متاح عبر رابط الانترنت: http://www.unicef.org/protection/index_54229.html (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)
- منظمة الصحة العالمية، كتيب عن إدارة إساءة معاملة الأطفال، 1999

المواقع الالكترونية

- الطفولة أولاً: www.childhoodfirst.org
- إجراءات الطفولة: www.preventionaction.org
- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة: <http://www.eucpn.org>

الاعتقال

المحتوى

أهداف التعلم

المبادئ الأساسية

التطبيقات

- أ. سن المسؤولية الجنائية
- ب. تحديد السن
- ج. ضرورة معاملة الأطفال على قدم المساواة
- د. حقوق الأطفال خلال الاعتقال
- هـ. أهمية الاتصال الأولي بشكل مُنصف
- و. ضمان فهم الطفل لما يجري
- ز. الآباء وأولياء الأمور أو الأوصياء
- ح. التمثيل القانوني
- ط. حماية هوية الطفل
- ي. الحاجة إلى التدريب المتخصص
- ك. التحويل خارج اطار النظام القضائي
- ل. التقييم في المرحلة التي تسبق المحاكمة

قضايا للنقاش

دراسات الحالة

المراجع ولزيد من القراءة

أهداف التعلم

- 39 بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المدربون قادرين على:
- 40 شرح لماذا من المهم لضباط الشرطة احترام وحماية حقوق الإنسان للأطفال؛
- 41 تعداد المبادئ التوجيهية الدولية الرئيسية المتعلقة بالاعتقال؛
- شرح كيف ينبغي أن يعامل الأطفال الذين يشتهب بارتكابهم لجريمة

مؤشر سياسات الأمم المتحدة:

1. الأطفال في نزاع مع القانون: عدد الأطفال الذين اعتقلوا خلال فترة 12 شهرا لكل 100,000 من السكان
3. الأطفال في الاحتجاز ما قبل صدور الأحكام القضائية: عدد الأطفال في الاحتجاز السابق ما قبل صدور لأحكام القضائية من كل 100,000 طفل
4. مدة الاحتجاز ما قبل صدور الأحكام القضائية: المدة التي يقضيها الطفل في الاحتجاز قبل النطق بالحكم
7. فصل الأطفال عن البالغين: النسبة المئوية للأطفال في الاعتقال من غير المفصولين كلياً عن البالغين
10. تحويل الأطفال خارج اطار النظام القضائي في مرحلة ما قبل صدور الأحكام القضائية: النسبة المئوية للأطفال الذين تم تحويلهم أو تلقوا حكماً وتم شمولهم بمخطط تحويل خارج الاطار القضائي في مرحلة ما قبل صدور الأحكام القضائية

48
48
50

المبادئ الأساسية

- لا يجب تثبيت سن المسؤولية الجنائية للأحداث على درجة منخفضة للغاية من مستوى العمر، مع الأخذ في الاعتبار حقائق النضوج العاطفي والعقلي والفكري. (قواعد بكين، رقم 4: لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)
- إذا لم يكن هناك أي دليل يثبت عمر الطفل، وتعذر بذلك إثبات فيما إذا كان الطفل عند أو فوق سن المسؤولية الجنائية، فلا يمكن حينئذ تحميل الطفل أي مسؤولية جنائية (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10).
- يتعين على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن يعامل جميع الأطفال في نزاع مع القانون على قدم المساواة. (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10).
- يتوجب احترام الحقوق الإجرائية الأساسية مثل افتراض البراءة، والحق في أن يتم إعلام المتهم بالتهمة، والحق في التزام الصمت، والحق في الاستعانة بمحام، والحق في حضور أحد الوالدين أو الوصي، والحق في مواجهة واستجواب الشهود والحق في الاستئناف أمام سلطة أعلى؛ في جميع مراحل الإجراءات. (قواعد بكين رقم 7، ومبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة للأطفال، رقم 1)
- يجب أن يتم إجراء اتصالات بين وكالات إنفاذ القانون والأحداث المخالفين للقانون بطريقة من شأنها احترام الوضع القانوني لهم، وتعزيز سلامتهم، وتجنب إلحاق الأذى بهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب للملاسات القضائية. (قواعد بكين، رقم 10)
- ينبغي توفير المعلومات والمشورة للأطفال بطريقة تتناسب مع أعمارهم ومدى نضجهم، وباللغة التي يفهمونها وبطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين والتميزات الثقافية. (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة للأطفال، رقم 1)
- عند إلقاء القبض على أحد الأحداث، فيجب القيام بإخطار والديه أو الوصي عليه بشكل فوري وحين يتعذر ذلك، يتم إخطار الوالدين أو الوصي في غضون أقصر وقت ممكن بعد ذلك. (قواعد بكين، المادة 10)
- طوال فترة الإجراءات يتعين تمكين الحدث من الحق في أن يمثلته مستشار قانوني أو أن يطلب مساعدة قانونية مجانية في حال توفرها في الدولة. المقدمة للأطفال وينبغي إعطاء الأولوية لتوفير المساعدة القانونية، وبما يراعي المصالح الفضلى للطفل، وأن تكون في متناول هؤلاء الأطفال، وأن تتناسب مع أعمارهم، ومتعددة التخصصات، وأن تتسم بالفاعلية تستجيب للاحتياجات القانونية والاجتماعية المحددة للأطفال (قواعد بكين، المادة 15؛ المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ 11)
- يُحظر إجراء أي مقابلة مع الطفل المعتقل والمحتجز، أو المشتبه به أو المُتهم، أو المُدان بجريمة جنائية، في غياب محاميه أو غيره من مقدمي المساعدة القانونية، بالإضافة إلى أبويه أو أولياء الأمر حين يتوفرون. (المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ التوجيهي 10)
- ينبغي حماية الخصوصية والبيانات الشخصية للأطفال الذين شاركوا في الإجراءات القضائية أو غير القضائية وغيرها من التدخلات، ووفق مقتضيات القانون الوطني. (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة للأطفال، رقم 2؛ قواعد بكين، المادة 8)

- يجب تزويد أفراد ضباط الشرطة الذين يحتكون بشكل متكرر أو ينحصر تعاملهم مع الأحداث، بالتعليمات اللازمة واخضاعهم للتدريب من أجل تمكينهم من القيام بوظائفهم على أكمل وجه. وينطبق الأمر كذلك على أفراد الشرطة الذين تنحصر وظيفتهم الرئيسية في الوقاية من جرائم الأحداث. ويجب إنشاء وحدات شرطة خاصة لهذا الغرض في المدن الكبيرة. (قواعد بكين، المادة 12)
- يجب الأخذ بعين الاعتبار، وحيثما كان ذلك مناسباً، أولوية التعامل مع الأحداث الجانحين دون اللجوء إلى محاكمة رسمية من قبل السلطة المختصة. (قواعد بكين، المادة 11؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40؛ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)
- يجب ان يتم التحقيق على نحو مناسب بالخلفية والظروف التي يعيش فيها الطفل بالإضافة الى الظروف التي تم ارتكاب الجرم من خلالها، وذلك لتسهيل اجراءات التقاضي بمقتضيات الحكمة الضرورية فيما يتعلق بالقضية المنظورة من قبل السلطة المختصة. (قواعد بكين، المادة 16)

1. سن المسؤولية الجنائية

لا يمكن القاء القبض على الأطفال الا إذا كانوا في سن المسؤولية الجنائية. وتطلب المادة 40 من اتفاقية حقوق الطفل من الدول (الأعضاء) السعي لتحديد حد أدنى للسن يُفترض أن الأطفال دونه ليس لديهم القدرة على ارتكاب جريمة. ومن شأن تعيين الحد الأدنى للسن أن يعني؛ أن الأطفال ممن هم عند أو فوق الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية في وقت ارتكاب الجريمة (أو انتهاك قانون العقوبات) يمكن توجيه الاتهام لهم رسمياً واخضاعهم لإجراءات قانون العقوبات.

ولا تنص اتفاقية حقوق الطفل على حد أدنى لسن المسؤولية الجنائية. ونتيجة لذلك، هناك تعدد واسع في تحديد هذا السن في جميع أنحاء العالم؛ بدءاً من سن 7 إلى 18 سنة. وتلجأ بعض البلدان الى استخدام مقياسين للحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية بالترافق مع اجراءات تقييمية إضافية لتحديد مستوى النضج. ويُترك أمر تقييم هذا النضج إلى المحكمة أو القاضي، غالباً دون اشتراط إشراك خبير نفسي. ومن شأن ذلك أن يجعل النظام الذي ينص على مقياسين للحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية مُربكاً ويمكن أن يفضي الى منح المحكمة أو القاضي الكثير من حرية التصرف، مما قد يؤدي إلى ممارسات ذات طابع تمييزي.

في ضوء ذلك، نشرت لجنة حقوق الطفل تعليقها العام رقم 10، والذي ينص على المزيد من التوجيهات والتوصيات فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية. وينص على التالي:

‘لا تعتبر اللجنة الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية دون سن 12 عاماً مقبولاً دولياً. وتُشجع الدول الأطراف على تقليل العمر المنصوص عليه في الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية فيها الى سن 12 سنة كحد أدنى قاطع، والاستمرار في زيادته إلى مستويات أعلى. وفي الوقت نفسه، تحث اللجنة الدول الأطراف على عدم خفض الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية دون سن 12 عاماً.’

كما وينص التعليق العام رقم 10 على وجوب معاملة كل شخص دون سن 18 عاماً في وقت ارتكاب الجرم المزعوم وفقاً لقواعد عدالة الأحداث. و يوصي الدول الأطراف التي تحصر تطبيق قواعدها الخاصة بعدالة الأحداث بالأطفال تحت سن 16 سنة (أو أقل)، أو التي تسمح على سبيل الاستثناء بمعاملة الأطفال البالغين من العمر 16 أو 17 سنة كمجرمين بالغين؛ بتغيير قوانينها بهدف تطبيق كامل لقواعد عدالة الأحداث الخاصة بها، وبشكل غير تمييزي، على جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً. وتقدر اللجنة عالياً قيام بعض الدول بتطبيق قواعد وأنظمة عدالة الأحداث على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً وأكثر، وعادةً حتى سن ال 21، سواءً كقاعدة عامة أو من باب الاستثناء.’

2. تحديد السن

من أجل تحديد فيما إذا كان الطفل قد بلغ سن المسؤولية الجنائية، فلا بد من تحديد سن الطفل (أو الأطفال). وليس من غير المألوف بالنسبة للأطفال ان لا يكونوا على علم بأعمارهم وتواريخ ميلادهم. وفي بعض الحالات يعجز حتى آباء هؤلاء الأطفال عن إعطاء هذه التفاصيل. ولا يُتاح او يتوفر دائماً إثبات موثق

على عمر الطفل، وذلك لعدة أسباب، أحدها هو عدم تسجيل ولادة العديد من الأطفال. وتتص المعايير الدولية والإقليمية أن لكل طفل الحق في التسجيل بعد ولادته²⁸. فالطفل الذي ليس له تاريخ ميلاد مُثبت عرضةً لجميع أنواع سوء المعاملة والظلم فيما يتعلق بالأسرة، والعمل، والتعليم، والعمل، وبشكل خاص في إطار نظام العدالة الجنائية.

وينص التعليق العام رقم 10 على أنه وفيما إذا لم يكن هناك دليل من العمر، وأنه لا يمكن إثبات كون الطفل في سن أو فوق سن المسؤولية الجنائية؛ فلن يتم اعتبار الطفل مسؤولاً جنائياً. وإذا كانت هناك مخاوف من اساءة استخدام هذا الافتراض، فإن من شأن طرق مثل اخضاع المعصم للأشعة السينية، واجراء الفحوص الطبية والحصول على شهادات من الآباء والمعلمين وغيرهم من أفراد المجتمع، أن تُستخدم لتحديد سن الطفل.

3. عدم التمييز

يؤكد التعليق العام رقم 10 على ضرورة قيام الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تمتع الأطفال المنتمين لأقليات عرقية أو إثنية أو دينية أو لغوية، أو أطفال السكان الأصليين، والأطفال الإناث، والأطفال من ذوي الإعاقة والأطفال الذين يتكرر وقوعهم في نزاع مع القانون؛ بمعاملة متساوية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للتمييز والفوارق التي قد تنتج عن غياب سياسات متسقة في مجال حماية الطفل. كما أن مجموعات الأطفال الأكثر عرضة للخطر، مثل أطفال الشوارع والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي؛ هم مهيوون أكثر من غيرهم للدخول في نزاع مع القانون بسبب عدم وجود أوصياء عليهم والظروف الاقتصادية الصعبة وبسبب أيضاً من التحيز الاجتماعي ضدهم. ويجب على الشرطة ضمان معاملة هؤلاء الأطفال بشكل مناسب كضحايا وأن يحظوا بنفس درجات الاحترام والرعاية مثل الأطفال الآخرين.

4. حقوق الأطفال عند الاعتقال

في حال وقوع أي اتصال (تماس) من قبل الشرطة مع الطفل، فيتوجب ضمان حقوق الأطفال وتجنب الحاق أي ضرر بهم. وتتص قواعد بكين على أن الضرر يمكن أن يشمل استخدام لغة قاسية والعنف الجسدي. كما يمكن أيضاً أن يعني ذلك أي ضرر يعاني منه الطفل من كونه في تماس مع القانون بحد ذاته. وعلى هذا النحو، فإن قواعد بكين توضح الخطوط العريضة لجميع الضمانات الأساسية التي يجب أن تتوفر للأطفال في جميع مراحل الإجراءات. وتشمل:

- افتراض البراءة،
- الحق في أن يتم إعلام الطفل بالتهمة الموجهة،
- الحق في التزام الصمت،
- لحق في الاستعانة بمحام،
- الحق في حضور أحد الوالدين أو الوصي،
- الحق في مواجهة واستجواب الشهود،
- الحق في الاستئناف أمام سلطة أعلى.

كما يتمتع الطفل الذي يتم استجوابه من قبل الشرطة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الكبار في عدم الإجابة على الأسئلة التي تُوجه إليهم. وهذا يعني أن من الواجب على الطفل الادلاء باسمه وعنوانه من دون أن يكون مطلوباً منه (منها) الرد على أية أسئلة أخرى. كما ويجب على الشرطة، وفي أقرب وقت ممكن بعد الاعتقال، شرح طبيعة الاتهامات الموجهة للأطفال وبحقوقهم في التمثيل القانوني.

5. أهمية اجراء الاتصال الأولي بشكل مُنصف

من شأن أول تماس للطفل مع نظام العدالة أن يحمل تأثيراً دائماً عليه. وعلى هذا الأساس فإن معاملة الطفل بإنصاف واحترام يعكسان أهمية احترام حقوق الآخرين، مما يمهد الطريق لعملية إعادة التأهيل التي تتبع لاحقاً. ومن شأن أي علاج يؤدي إلى الاستياء والشعور بتلقي معاملة غير عادلة، أن يجعل من عملية إعادة التأهيل أكثر صعوبة.

28- هامش: اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 7؛ الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، والمادة 6

ويتعامل ضباط الشرطة مع الأطفال كضحايا للجريمة ومرتكبين لها على حد سواء. وغالباً ما تكون أجهزة الشرطة أولى الوكالات التي تُنشأ اتصالاً مع الأطفال. وغالباً ما يفضي خوض تجربة أولى جيدة مع الشرطة الى منح الأطفال مزيداً من الاحترام لرجال الشرطة والقانون بشكل عام. وتؤكد وحدة حقوق الإنسان في الكومنولث على أن الأطفال هم واحد من المجموعات الأكثر ضعفاً في أي مجتمع، وتشدّد على أنه، وعند التعامل مع الأطفال، سواءً ممن يشتهب في ارتكابه جريمة أو أولئك الذين ممن هم ضحايا الجريمة، فينبغي على أفراد الشرطة التحلي بما يلي:

- ابداء درجة الية من الصبر؛
- إقامة علاقة مبنية على الثقة مع الأطفال؛
- تبيين علامات سوء المعاملة والاستغلال؛
- الأخذ بعين الاعتبار أن الأطفال قد لا يدركون أنهم قد وقعوا ضحايا لسوء المعاملة أو الاستغلال، أو أن ذلك يتم حالياً،
- تقبل أن الاعتداء الجنسي والجسدي على الأطفال ليس مسألة 'خاصة' بل سلوكاً إجرامياً وانتهاكاً لحقوق الإنسان.²⁹

كما وينبغي عدم استخدام القوة في التعامل مع الأطفال في الاعتقال إلا في حدودها الدنيا. كما ولا ينبغي اللجوء لاستخدام الأصفاد أو القيود إلا عند الضرورة لحماية الآخرين أو حماية الطفل من مخاطر إيذاء نفسه أو نفسها، كما لا ينبغي استخدام وسيلة تعامل من شأنها الحط من كرامة الأطفال. ويجب استيعاب أن نقل الطفل إلى مركز للشرطة قد يجعل الطفل عرضةً للخطر. ويقضي العديد من الأطفال ساعات في مؤخرة عربة شرطة صغيرة في ظروف مريعة بعد إلقاء القبض عليهم. وعلى الرغم من أن المعايير الدولية تنص على فصل الأحداث عن البالغين في الاحتجاز، إلا أن هذه القواعد غالباً ما يتم تجاهلها عندما يتعلق الأمر بوسائل النقل، لعدم واقعيته. إلا أن بإمكان أحد أفراد الشرطة الجلوس في الجزء الخلفي للإشراف على الأطفال، كخيار واقعي بديل.

6. ضمان فهم الطفل لما يجري

تتمحور أولى حاجات الطفل في الحصول على معلومات حول التهم الموجهة له أو لها، بالإضافة الى حقوقه في فهم العملية التي يتم بموجبها الاعتقال. وفي هذا الصدد، فمن واجب الشرطة إعلام الطفل بحقوقه بطريقة يتمكن الطفل من فهمها.

إذا تم القبض على الطفل، فيجب على أفراد الشرطة أن يشرحوا للأطفال لماذا تم القبض عليهم، بطريقة يتمكنون من فهمها. وهذا يعني عملياً أن جميع المعلومات والمشورة التي يتم توفيرها للأطفال ينبغي أن تتوفر بطريقة تتناسب مع أعمارهم ونضجهم.

7. الآباء وأولياء الأمور

حين يتم القبض على الطفل من قبل الشرطة، يتوجب إبلاغ والديه أو الوصي عليه بشكل فوري. وحيث لم يكن مثل هذا الإخطار الفوري ممكناً؛ فيجب أن يتم إخطار الوالدين أو الوصي في غضون أقصر وقت ممكن بعد ذلك. ويجب على أفراد الشرطة تقديم النصيحة للطفل بشأن حقه في التحدث إلى أحد الوالدين أو الكبار الآخرين، ويجب عليهم ايضاح أن هذا الحق منفصل عن الحق في الاستعانة بمحام.

مثال:

المملكة المتحدة: خدمات توفير البالغين المؤهلين³⁰

في المملكة المتحدة، تُستخدم خدمات البالغين المؤهلين حين يتطلب الأمر حضور شخص بالغ خلال مراحل الاستجواب من قبل الشرطة والمراحل الرئيسية الأخرى من احتجاز الأحداث من قبل الشرطة. ومن الممكن ان يكون البالغين المؤهلين أحد الوالدين أو الوصي، أو أخصائي اجتماعي أو أي بالغ مسؤول آخر ممن تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً أو أكثر والذين لا يعملون لدى الشرطة. وتُدار خدمات البالغين المؤهلين من قبل منظمات تنتمي لقطاع مستقل. ويتم نشر المتطوعين في مراكز الشرطة على مدار 24 ساعة في اليوم لضمان أن أي من الأطفال الذين يتم توقيفهم واستجوابهم وممن لا يتوفر لهم أحد الوالدين أو وصي؛ يتوفر لهم بالغ مؤهل بدلاً من ذلك.



29- وحدة أمانة الكومنولث لحقوق الإنسان، دليل الكومنولث للتدريب على حقوق الإنسان للشرطة، 2006

30- غولدسون، ب.، قاموس العدالة للبالغين، 2008



مثال:

الصين: خدمات توفير البالغين المؤهلين³¹

يوفر مشروع البالغين المؤهلين في منطقة بانلونج في الصين؛ البالغين بدوام كامل ومدربين على المدافعة عن حقوق الطفل خلال مراحل المقابلة مع الشرطة. ويتواجد البالغون لضمان احترام حقوق الطفل ولتوفير تقييم اجتماعي لحالة الطفل، وكذلك من أجل ربط الأطفال مع أسرهم والعمل مع الشرطة وغيرها لدعم الفرص الممكنة لتحويل الأطفال خارج الإطار القضائي واللجوء الى التدابير غير الاحتجازية للأطفال الى حين البت في قضاياهم. وتم انشاء هذا البرنامج على غرار برنامج البالغين المؤهلين في المملكة المتحدة، مع تكييفه ليناسب مع السياق المحلي الصيني. ونادراً ما يتم استدعاء الآباء أو الأقارب لحضور أي مقابلات تقوم بها الشرطة مع الأطفال المشتبه في ارتكابهم جريمة في الصين كما أن هؤلاء غالباً لا يتمكنون من الحضور. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود الأخصائيين الاجتماعيين أو المحامين يعني أن الأطفال بشكل عام سوف يتم استجوابهم من دون وجود طرف بالغ آخر يمكنه ضمان أن تؤخذ مصالح الطفل الفضلى في الاعتبار.

8. التمثيل القانوني

كرست المعايير الدولية حق الطفل في الحصول على مساعدة قانونية، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل. وفي اللحظة التي يتم احتجاز الطفل أو القبض عليه، فيتوجب نصحه وعلى الفور من قبل الضابط المسؤول عن الاعتقال أو الضباط المسؤولين عنه بالاستعانة بمحام. ويجب أن تتوفر للطفل فرصة معقولة لممارسة هذا الحق. كما ويجب إبلاغ الطفل بوجود وتوفر محامي الدفاع العموميين، وتوفر المشورة القانونية الأولية المجانية والمساعدة القانونية في إطار البلاد والكيفية التي تعمل بها.

9. حماية الهوية

تنص قواعد بكين على ضرورة ان يحترم حق الحدث في حماية خصوصياته في جميع المراحل تقادياً لأي ضرر قد يناله من جراء دعاية لا لزوم لها أو بسبب الأوصاف الجنائية. وذلك لأن الأطفال هم عرضة للوصم من المجتمع، وقد يعانون من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن نشر معلومات في وسائل الإعلام حول اعتقالهم. ومن ناحيتها، توفر المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال معلومات أكثر تفصيلاً بشأن ماهية حماية الخصوصية. ومن حيث المبدأ، لا ينبغي أن تنشر أي معلومات قد تؤدي إلى كشف هوية الطفل. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي إتاحة أي معلومات أو بيانات شخصية أو نشرها -ولا سيما في وسائل الإعلام- والتي من شأنها الكشف أو التمكين بشكل غير مباشر من الكشف عن هوية الطفل. وقد يشتمل ذلك على صورة الطفل أو وصفاً تفصيلاً للطفل أو أسرته، أو الأسماء أو العناوين، وتسجيلات الصوت والفيديو.

10. الحاجة إلى التدريب المتخصص

ينبغي تزويد أفراد الشرطة بتوجيهات وتدريب خاص في مجال حقوق الطفل، وبانسجام مع قواعد بكين التي تؤكد على 'ولما كانت الشرطة تمثل نقطة الاتصال الأولى بنظام عدالة الاحداث، فمن المهم جداً ان يتصرف رجال الشرطة بطريقة مستتيرة ولائقة'.

مثال:

الأردن: إدارة شرطة الأحداث³²

في عام 2011، وبموجب مشروع تجريبي، تم انشاء إدارة جديدة في الأردن تتخصص في التعامل مع الأطفال الذين يقع بينهم وبين الشرطة اتصال. وتهدف الإدارة إلى زيادة الكفاءة المهنية للموظفين الذين يعملون مع الأطفال، وإشراك الأطفال في البرامج الاجتماعية والنفسية لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وإلى تخفيف العبء على أنظمة العدالة من خلال تحويل الأطفال خارج إطار النظام الرسمي. وتتلخص أهداف الإدارة في التالي:



31- مؤسسة إنقاذ الطفل، الحق في عدم فقدان الأمل: الأطفال في نزاع مع القانون - تحليل السياسات وأمثلة على الممارسات الجيدة 2005
32- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، موجز عن الممارسات الفضلى: إدارة شرطة الأحداث في الأردن، (غير منشور 2013). مزيد من المعلومات الاتصال info@penalreform.org

- تطوير وتحسين إجراءات الشرطة في مجال التعامل مع الأطفال
- تعزيز احترام حقوق الطفل
- تعزيز فرض الحلول البديلة التي يتضمنها التشريع المعني للتعامل مع قضايا الأحداث
- الدخول في شراكة مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية
- تعزيز الشراكة المؤسسية مع المجتمع المحلي ورفع الوعي بالقضايا في أوساط المجتمع المحلي.
- وتعمل الإدارة بالشراكة مع أصحاب المصلحة والمنظمات المحلية والوطنية والدولية. وتسعى للتركيز على الكفاءة المهنية لموظفيها؛ على سبيل المثال، من خلال اختيار الموظفين بما في ذلك درجة التعليم، والمهارات الشخصية والرغبة في العمل مع الأطفال؛ وتلقي تدريب مخصص للعمل في الإدارة ومع الأطفال في نزاع مع القانون، بالإضافة الى التقييم المستمر للموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدائرة بتطوير مواد من مثل دليل إجرائي ودليل تجريبي على إدارة التدريب والذي يوفر مرجعاً عملياً بشأن القضايا ذات الصلة بعدالة الأحداث.

مثال:

تركيباً: وحدات الشرطة المتخصصة³³

في تركيا، تشمل 'شرطة الأطفال' الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس وفنيي الإنترنت، فضلاً عن ضباط الشرطة؛ والذين يتلقون جميعاً تدريباً مكثفاً أثناء الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع استبيان 'نفسى' لتقييم المرشحين (لشغل وظائف) من قبل الإدارة في اسطنبول، وتم استخدامه لفحص جميع موظفيها بالكامل بحلول نهاية عام 2009.



التحويل خارج الإطار القضائي

الشرطة هي نقطة الاتصال الأولى بين الأطفال ونظام العدالة، وعلى هذا النحو، تعتبر الجهة الفاعلة الرئيسية في السعي لـ تحويل الأطفال بعيداً عن هذا النظام في أقرب فرصة ممكنة. وإذا ما توفرت القناة لدى الشرطة بأنه ليس من الضروري المضي قدماً في القضية لحماية المجتمع، ومنع الجريمة أو تعزيز احترام القانون وحماية لحقوق الضحايا؛ فإنها قد تقوم بتحويل الطفل بعيداً عن مجرى عملية المحاكمة الرسمية. ومن أجل أن تقرر فيما إذا كان هذا هو الحال، فمن الموصى به القيام بوضع عدد من المعايير. وفي أي حال يتعين أن يتطلب أي تحويل ينطوي على إحالة إلى تجمع اجتماعي معين أو خدمات أخرى؛ موافقة الطفل ووالديه أو الأوصياء. لمزيد من المعلومات المتعمقة، انظر الفصل 4: التحويل خارج الإطار القضائي.

مثال:

أوغندا: التحويل من قبل الشرطة في قانون الطفل³⁴

بموجب قانون الطفل لعام 2000، يعتبر احتجاز الأطفال الملاذ الأخير، وتمشياً مع هذا المبدأ يُمنح ضباط الشرطة صلاحيات واسعة لإطلاق سراح الطفل دون تهمة رسمية، وبإمكانهم وقف التحقيقات في القضية من دون اللجوء إلى إجراءات قضائية رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الشرطة وحدة حماية الطفل والأسرة في كل مركز رئيسي للشرطة للمساعدة في الحالات التي تشتمل على التعامل مع الأطفال الجانحين. وتلعب الوحدة دوراً هاماً في تعزيز تحويل الأطفال خارج إطار النظام القضائي من خلال توفير الإرشاد والإفراج عن الأطفال مع توخي الحذر، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات أيضاً إلى والدي الطفل في حال وجودهما. ومن شأن التحويل في هذا السياق تخفيف عبء القضايا التي تنظرها محاكم الطفل والأسرة فيما يتعلق بالقضايا الجنائية على مستوى المجتمع المحلي.



التقييم في المرحلة التي تسبق المحاكمة

تُسلطُ قواعد بكين الضوء على أن لا غنى عن تقييم خلفية خصائص الطفل والظروف التي يمر بها. ومن الممكن إجراء التقييم بعد فترة وجيزة من الاعتقال و/أو قبل مثول الطفل أمام المحكمة، ويمكن استخدام التقييم من أجل:

33- اليونيسف: الممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة في مجال عدالة الأحداث في أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة، 2010، متاح عبر الإنترنت: http://www.unicef.org/ceecis/UNICEF_JJGood_Practices_WEB.pdf (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

34- المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل، وتحقيق حقوق الأطفال: ممارسات فضلى في شرق وجنوب أفريقيا، 2007

- تحديد ملاءمة الطفل للتحويل؛
- تحديد مخاطر وفرص تكرار الطفل للمخالفة ودرجة العرصة للخطر والأذى؛
- النظر في إمكانية الكفالة؛
- لغايات إصدار الأحكام؛
- تقرير محتوى البرامج والتدخلات؛
- تقييم التغييرات في الاحتياجات والمخاطر التي يتعرض لها الطفل مع مرور الوقت.

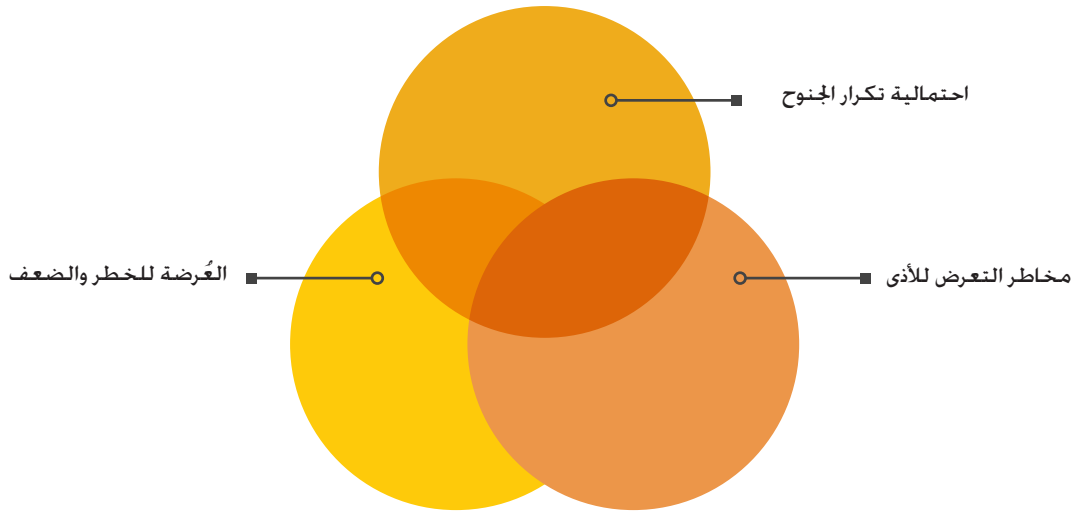
وينبغي ان يتولى اعداد التقييم، والتقرير المترتب على ذلك أخصائي اجتماعي مؤهل أو مراقب للسلوك، على أن يكون متصلاً بالمحكمة أو مرتبطاً معها. ويهدف التقييم إلى الحصول على معلومات عن الطفل من شأنها مساعدة مراقب السلوك أو الأخصائي الاجتماعي في إصدار توصية لتحويل الحالة، أو فيما إذا كان الطفل يستطيع العودة إلى المنزل لينضم للوالدين أو الأوصياء بالإضافة الى تحديد ماهية مكان الايداع المؤقت المناسب. كما أن التقييم ضروري لضمان إطلاع السلطات المختصة على الحقائق ذات الصلة بشأن الطفل؛ مثل الخلفية الاجتماعية والأسرية، والخبرات المدرسية والتربوية، والحالة النفسية والعقلية.

وتُدعى تقارير التقييم هذه أيضاً بـ 'تقارير التحقيق الاجتماعي' أو 'التقارير الاجتماعية' وتتناول عادةً ثلاث مسائل:

احتمال تكرار المخالفة (الجنوح): وتعني احتمال أن يتم القبض على طفل لارتكابه مزيداً من الجرائم.

الهشاشة (العرصة للخطر): خطر أن يتعرض الطفل للأذى أو للضرر بسبب أفعاله أو أفعالها أو حالات الخطأ أو بسبب أفعال أو الامتناع عن الفعل من قبل الآخرين.

خطر وقوع الضرر: خطر أن يتسبب الطفل بحدوث الوفاة أو الإصابة الجسدية أو الفسيولوجية للآخرين.



ويستند أساس التقييم الى تقييم متعمق للمخاطر. كما ويخدم أغراض التقييم القيامُ بتحديد عوامل الخطورة- الثابتة منها والديناميكية

يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن عوامل الخطورة في الفصل الثاني : الأطفال المعرضين للخطر
صفحة رقم: 24

■ عوامل الخطورة الثابتة هي تلك التي لا تخضع للتغيير. وفيما يتعلق بالجانحين الأطفال، فإن عوامل الخطورة الثابتة ذات الصلة تشمل نوع الجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي، وعدم الاستقرار في البيئة الأسرية، وتاريخ حافل بالمشاكل في المدرسة، وسجل من التعرض للإساءة والإهمال في طفولة مبكرة، وخلفية من تعاطي المخدرات، وأسبقيات من الجريمة والعنف (التعرض للجريمة والوقوع ضحية بسببها أو المشاركة في الاعداد للجريمة)، وبروز سلوكيات عدائية تجاه المجتمع في سن مبكر، وأنواع محددة من الاضطرابات أو الاخفاقات.

■ عوامل الخطر الديناميكية هي تلك التي بالإمكان تغييرها من خلال التدخل المخطط له، وإعادة التأهيل، أو المؤثرات الأخرى. كما ويمكن أن تحدث هذه التغييرات على صعيد الفرد (مثل العلاج وإعادة التأهيل) أو في الأوضاع المحيطة به (على سبيل المثال بيئة المنزل أو توفر الوصول إلى الأسلحة).

انظر الفصل 2: الأطفال المعرضون للخطر، لمزيد من النقاش حول عوامل الخطورة والعوامل الوقائية.

مثال:

المملكة المتحدة: تقييم المُقدّرات³⁵

في المملكة المتحدة، يقوم أحد العاملين في الفريق المعني بالتعامل مع اليافعين الجانحين، بإعداد تقرير تقييمي حول مُقدّرات اليافعين المعنيين. وفي سياق اعداد واستكمال هذا التقييم، يقوم العامل بمقابلة الشباب وآباءهم، وتقييم أية وثائق أخرى وتقارير المحكمة، لتقديم تقييم كامل للشباب المعني وامكانية تكراره المخالفة او الجنوح. كما يحتوي التقييم على تحديد العوامل الإيجابية في حياة الشاب المعني بالإضافة الى نقاط الضعف التي تظهر والتي من شأنها ان تعزز من القدرة على الحاق الأذى.

مثال على هيكلية تقرير التحقيق الاجتماعي- نموذج تقييم المُقدّرات- المملكة المتحدة

1. الترتيبات المعيشية
2. الأسرة والعلاقات الشخصية
3. التعليم والتدريب والتوظيف
4. الجوار
5. نمط الحياة
6. تعاطي المخدرات
7. الصحة البدنية
8. الصحة النفسية والعقلية
9. التصور الذاتي عن النفس والتصور عن الناس الآخرين
10. التفكير والسلوك
11. الموقف من الجنوح
12. الدافع للتغيير
13. العوامل الإيجابية
14. مؤشرات الضعف
15. مؤشرات إلحاق ضرر جسيم بالآخرين

قضايا للنقاش



- ← كيف ينبغي أن يتم التعامل مع الطفل خلال الاتصال الأولي مع الشرطة؟ ما هي التدابير الإضافية التي على أفراد الشرطة اتخاذها عند التعامل مع الطفل، في مقابل التعامل مع شخص بالغ في وضع مماثل؟
- ← هل يمكن لأفراد الشرطة استجواب الأطفال إذا لم يتمكنوا من العثور على آبائهم أو أولياء أمورهم؟ لماذا ولماذا لا؟ ما الذي على أفراد الشرطة عمله في هذه الحالة؟
- ← كيف يمكن للشرطة طمأنة الطفل الذي تم اعتقاله من أنه في أمان؟
- ← ما هو سن المسؤولية الجنائية في بلدك؟ هل يلبي ذلك المعايير الدولية؟ كيف يوفر السن المناسب للمسؤولية الجنائية حمايةً لحقوق الطفل؟

دراسات الحالة



- ← أنت ضابط شرطة على رأس عملك حين شاهدت صبياً عمره 11 عاماً، يغادر منزلاً قام باقتحامه. وكان لديك شك في انه قد سرق هاتفاً محمولاً من داخل المنزل. وحين رأى رجال الشرطة قام بالهرب مع الهاتف. وبمجرد الامساك به تجد انه كان يعيش في الشوارع لمدة 18 شهراً وتم الاشتباه به بسرقة الطعام من المنازل. كما لم يذهب إلى المدرسة لفترة طويلة. وتجد أن والده لم يعد على قيد الحياة. ما هي خطواتك الأولى للتحقيق في هذه القضية؟
- ← بيني يبلغ 15 سنة من العمر ويعيش في المنزل مع والديه. وقد تراجع مستوى أعماله المدرسية بسبب تغيبه عن الدوام في بضع مناسبات. إلا أن أساتذته يصفونه بالألمي وذو مستقبل باهر إذا عمل بجد وواظب على المدرسة. من ناحيته، يُحبُّ بيني عمل الأشياء التي تروق له، وفي بعض الليالي ينسلُّ من نافذة غرفة نومه للقاء أصدقائه الذين يكبرونه سنّاً. وحين يكون برفقتهم يقوم بإساءة استخدام المواد المخدرة. وفي أحد المناسبات اكتُشف بجوزته مادة الماريجوانا، قال إنها لاستخدامه الشخصي، إلا أن الكمية التي ضُبطت معه توحى بأنه متورط في الاتجار بالمخدرات. ما رأيك هو المسار الأكثر ملاءمة لمتابعة هذه الحالة؟
- ← بدأت أمينة في الهرب من المنزل وقضاء الوقت ليلاً في الشوارع. وفي سبيل قضاء حاجاتها والبقاء؛ قالت انها كانت تنضم الى الرجال في سياراتهم وتقوم ببيعهم الجنس. وفي أحد الليالي عندما كانت أمينة في سيارة مع رجل كبير السن، رفض أن يدفع لها لقاء ممارسة الجنس مما دفعها الى محاولة سحب المال قسراً من محفظته، مما أدى الى وقوع شجار بدني قامت أمينة على أثره بسحب سكين وطعنه بين الأضلاع. وعثرت الشرطة على أمينة على بعد ثلاث شوارع من مكان وقوع الحادث وهي ما زالت تمسك السكين. كضابط شرطة، ما هي التدابير التي كنت ستتخذها إذا واجهتك مثل هذه الحالة؟



دراسة حالة

متعمقة: السطو والاعتداء

دانيال (13 عاماً) و نيكولاس (14 عاماً) أصدقاء يعيشون في ضواحي العاصمة. ونادراً ما يذهبان إلى المدرسة ويقضيان معظم أوقاتهما في التسكع في المدينة مع أصدقاء آخرين. وعلى الرغم من كون دانيال الأصغر سناً بين الاثنين، إلا أنه الأكثر ثقة وأكثر عدائيةً من نيكولاس. وحين يتواجدان في المدينة معاً يقوم دانيال بفرض الأتاوات والتعدي على الآخرين في بعض الأحيان ويسلب الأطفال الآخرين. ومن المعروف أن الحياة المنزلية التي يعيشها دانيال مليئةً بالفوضى، إذ عُرف عن والدته ادمانها على المخدرات في الوقت الذي يقوم زوج والدته بالإساءة اليه جسدياً. كما أن دانيال يمقت السلطة في حين أنه معروف جيداً لدى الشرطة بسبب سلوكه العدواني والمُسيء. وتشير التقارير المدرسية الخاصة بمستوى تقدمه التعليمي الى انه حاز على معدلات أعلى من المتوسط في معظم الموضوعات ومعدلات جيدة لا سيما في الفن، حين واطب على حضور المدرسة. أما نيكولاس، فقد انتقل مؤخراً من الريف إلى المدينة، والتقى بدانيال في المدرسة حيث أصبحا أصدقاء. وقد تنقلت عائلة نيكولاس في جميع أنحاء البلاد على نحو متكرر، وبناءً على ذلك، وفي الوقت الذي كان ينتظم في المدرسة اثناء ذلك، إلا أنه كان غالباً متأخراً عن التحصيل الأكاديمي. ومنذ لقائه بدانيال، توقف نيكولاس عن حضور المدرسة بانتظام، وبدلاً من ذلك بدأ يقضي أيامه في المدينة معه. وينحدر نيكولاس من عائلة كبيرة داعمة له، وتتكون من 6 أشقاء هو أكبرهم. وفي الوقت الذي يعمل فيه كل من والدته ووالده يجد لكسب ما يكفي من المال للأسرة، فغالباً ما يترك نيكولاس لرعاية إخوته وأخواته الأصغر سناً والقيام بالطبخ والأعمال المنزلية. وبالرغم من ميل نيكولاس للهدوء إلا أنه يرى أن مسؤولية رعاية أسرته صعبة للغاية، ويحسد ما يعتبره الحرية التي يعيشها دانيال بعيداً عن عائلته، ويتطلع بإعجاب إلى ثقته والطريقة التي يتحدى بها الشرطة.

وفي أحد الأيام قرر كلٌّ من دانيال نيكولاس سرقة بعض المال من بائع في السوق. إلا أن عراقاً نشب إثر محاولتهما القيام بذلك، قام بعده دانيال بسحب سكين وحاول طعن البائع في السوق في حين وجه نيكولاس اللكمات له مرتين قبل أن يتوقف بعض المارة للامساك بالصبيين حتى وصول الشرطة. تصل في هذه اللحظة الى موقع الحادث.

في حين يبدو دانيال الأكثر عدوانية ويتولى الكثير من الحديث؛ يبدو نيكولاس هادئاً ومهزوماً. كما أن سن المسؤولية الجنائية في البلاد هو 14 عاماً.

أسئلة للنقاش

1. كيف يمكنك السير في اجراءات التحقيق مع كل من الصبيين وضمان الحصول على رواية كل منهما للأحداث التي وقعت؟
2. كيف يمكنك المضي قدماً في حالة نيكولاس؟ هل تتطلب حالته اشراك أي وكالات أخرى؟
3. كيف يمكنك المضي قدماً في قضية دانيال على اعتبار انه تحت سن المسؤولية الجنائية المعمول به في البلد؟ أي من الوكالات الأخرى يجب اشراكها في هذه القضية؟

المراجع ومزيد من القراءة



- المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل، وتحقيق حقوق الأطفال: ممارسات فضلى في شرق وجنوب أفريقيا، 2007
- أمانة الكومنولث، دليل الكومنولث للتدريب على حقوق الإنسان للشرطة، 2008
- غولدسون، ب.، قاموس العدالة لليافعين، 2008، ويلان (الناشر)
- غولدسون، ب.، و مُنسي، ج.، عدالة اليافعين المُقارنة، 2006، سيغ (الناشر)
- مؤسسة إنقاذ الطفل، الحق في عدم فقدان الأمل: الأطفال في نزاع مع القانون - تحليل السياسات وأمثلة على الممارسات الجيدة 2005
- ستيفنسون وآخرون، الممارسة الفعالة في عدالة اليافعين، 2011، روتليدج (الناشر)
- اليونيسف والممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة في مجال عدالة الأحداث في أوروبا الوسطى والشرقية/ رابطة الدول المستقلة، 2010، متاح على http://www.unicef.org/ceecis/UNICEF_JJGood_Practices_WEB.pdf (اطلع عليها في 26 آذار/مارس 2013)

التحويل خارج الاطار القضائي

المحتوى

أهداف التعلم	51
المبادئ الأساسية	51
السياق في البلد المعني	52
نظرية التحويل خارج الاطار القضائي	53
التطبيقات	
أ. قواعد التحويل	
ب. مزايا التحويل	
ج. التقييم	
تدابير التحويل خارج الاطار القضائي في الممارسة 55	
أ. عدم التدخل	
ب. التنبه أو التحذيرات الرسمية	
ج. خدمات الدعم	
د. العمل التطوعي	
هـ. التدخلات التي تستهدف الأسرة	
و. تدابير العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)	
اعتبارات التنفيذ	61
قضايا للنقاش	62
دراسات الحالة	62
المراجع ولتزيد من القراءة	64

أهداف التعلم

- بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المديرين قادرين على:
- ← فهم القيمة الناجمة عن اللجوء الى تدابير التحويل خارج الإطار القضائي؛
 - ← تحديد متى يمكن استخدام تدابير التحويل بشكل فعال في مراحل رئيسية في عملية العدالة؛
 - ← فهم المعايير المحلية والدولية والإقليمية بشأن تحويل الأطفال؛
 - ← دراسة اي من تدابير التحويل التي يمكن تطبيقها، وهوية المؤسسات أو المنظمات التي ينبغي أن تشارك في تنفيذها، وكيف ينبغي أن يتم ذلك.

مؤشر سياسات الأمم المتحدة:

2. الأطفال في نزاع مع القانون: عدد الأطفال الذين اعتقلوا خلال فترة 12 شهرا لكل 100,000 من السكان.
12. التحويل خارج الاطار القضائي قبل صدور الأحكام: النسبة المئوية للأطفال الذين تم تحويلهم أو اصدار أحكام بحقهم ممن تم ادخالهم في برنامج للتحويل ما قبل صدور الأحكام.

المبادئ الأساسية

- يتوجب على الدول تعزيز وإرساء القوانين والإجراءات التي تنص على اتخاذ تدابير للتعامل مع الأطفال الذين انتهكوا قانون العقوبات، دون اللجوء إلى إجراءات قضائية، شريطة احترام حقوق الإنسان والضمانات القانونية احتراماً كاملاً. (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40)
- يجب النظر في التعامل مع الأحداث الجانحين دون اللجوء إلى نظام المحاكمات الرسمي، حيثما كان ذلك يخدم مصالح الطفل الفضلى (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة الصديقة للأطفال؛ قواعد بكين، المادة 11).
- أي تحويل ينطوي على الإحالة إلى المجتمع أو الخدمات الأخرى يجب أن يتطلب موافقة الأحداث، أو آبائهم أو الأوصياء عليهم. وينبغي إبلاغ الأطفال بحقوقهم فيما يتعلق بالإجراءات القضائية أو غير القضائية التي ينخرطون بها أو قد يجدون

- أنفسهم منخرطين بها . وللأطفال الحق في المساعدة القانونية في كل مرحلة من مراحل العملية حيث يتم تطبيق التحويل (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة الصديقة للأطفال؛ قواعد بكين، المادة 11: المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ التوجيهي 10)
- يجب إتاحة عدد متنوع من التدابير المختلفة، مثل الرعاية والإرشاد وتعليمات الإشراف والمشورة وفترات الاختبار والحضانة والتعليم والتدريب المهني والوساطة وتدبير العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، وبدائل أخرى للحرمان من الحرية، لضمان أن الأطفال يتم التعامل معهم على نحو يُلائم سلامتهم وبشكل يتناسب مع ظروفهم وتلك المتعلقة بالجنحة المُرتكبة (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة الصديقة للأطفال؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40؛ المذكرة التوجيهية للأمم المتحدة: نهج الأمم المتحدة للعدالة للأطفال)
 - ينبغي أن يتم اللجوء الى التحويل فقط عندما يكون هناك أدلة دامغة على أن الطفل ارتكب الجرم أو الجنحة المزعومة، وأنه أو أنها قام بحرية وطوعية بالاعتراف بالمسؤولية من دون استخدام اي من وسائل التخويف أو الضغط للحصول على هذا الاقرار، وأخيراً، بأن مثل هذا الاعتراف لن يتم استخدامه ضده أو ضدها في أي إجراء قانوني لاحق. (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)
 - تُحول الشرطة والنيابة العامة والهيئات الأخرى التي تعالج قضايا الأحداث بالتعامل مع مثل هذه الحالات، حسب تقديرها، دون اللجوء إلى جلسات استماع رسمية. (قواعد بكين، المادة 11: مبادئ الرياض التوجيهية، رقم 58)

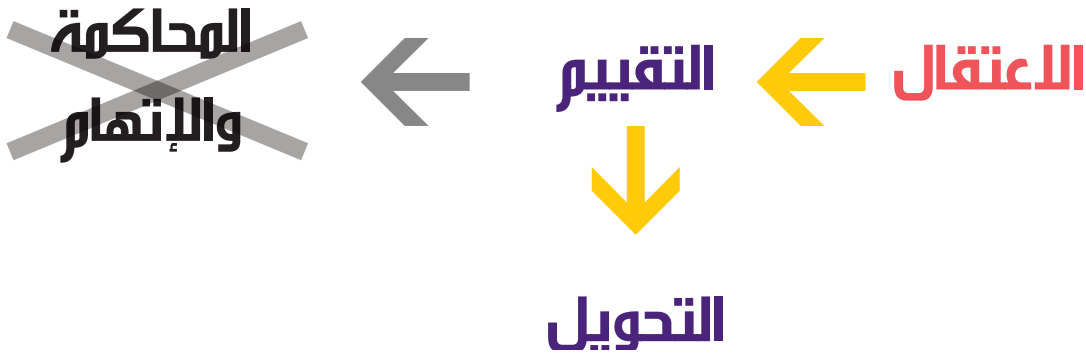
نظرية التحويل

تعريف: التحويل³⁶

تسمى برامج التحويل خارج الإطار القضائي إلى تجنّب الأطفال إقامة أول اتصال أو اتصالاً في وقت مبكر مع نظام العدالة الجنائية، من خلال توجيه الأطفال بعيداً عن النظام القضائي الرسمي والمحكمة، باتجاه توفير دعم مجتمعي والخدمات أو التدخلات المناسبة.

ويمكن تطبيق التحويل في مراحل مختلفة من الإجراءات بما في ذلك من قبل الشرطة سواءً قبل أو ما بعد الاعتقال، أو من قبل قضاة التحقيق والقضاة أو أعضاء النيابة العامة، قبل أو بعد توجيه تهمة، ومن قبل القضاة خلال سير المحاكمات. وكثيراً ما يستخدم التحويل في حالات مرتكبي الجرائم من القاصرين أو مرتكبي الجرائم للمرة الأولى، على الرغم من ان بالإمكان تطبيقه على أي من الجرائم.

ويهدف التحويل الى ضمان ان يتم تحويل الطفل بعيداً عن نظام العدالة الجنائية:



ويستند التحويل إلى نظرية أنه وفي حين أن الطفل قد يكون قد ارتكب من الأفعال ما هو مخالف للقانون، فإن مما من شأنه أن يسبب مزيداً من الضرر لهم، أو أن يعزز من فرص تكرارهم للجنحة، هو اخضاعهم للمرور خلال نظام العدالة الجنائية الرسمي. وقد تم الإقرار على نطاق واسع بأحقية تجنب الوصم المرتبط عادة مع الخضوع للمساءلة الجنائية بالإضافة الى العديد من الجوانب السلبية التي تتطوي عليها العديد من العقوبات، وخاصة الاعتقال. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن التحويل أن يُجنب التكاليف المفرطة والمرتبطة بمرور القضية في مجرى نظام العدالة الرسمي، والتي غالباً ما تكون بطيئة ومما يؤدي الى تراكم قضايا الجنح الصغيرة في محاكم الأحداث.

يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن العدالة الإصلاحية أو (التصالحية) في الفصل الأول : مبادئ العدالة من أجل الأطفال
صفحة رقم : 9

36- تعليق على قواعد بكين، القسم 11

وحيثما أمكن، فإن التدابير التحويلية تهدف إلى إشراك وتعزيز شبكات دعم الطفل بما في ذلك الأسرة والمجتمع. وغالباً ما تنطوي التدابير التحويلية، خاصة بالنسبة للأطفال، على أوجه مستمدة من مبادئ العدالة الإصلاحية (أو التصالحية). (لمزيد من المعلومات حول مبدأ العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، انظر الفصل 1).

1. قواعد التحويل

من الواجب أن تقوم التدابير البديلة على احترام وحماية حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة. وينبغي اتباع الإرشادات التالية من أجل ضمان ذلك:

- لا ينبغي أبداً اللجوء إلى التحويل حيث لا تتوفر أدلة مناسبة من شأنها اسناد توجيه التهم للأطفال أو لاكتمال عناصر الادعاء. كما ويجب أن يكون الطفل دائماً على علم بإمكانية براءته في حال ذهب القضية إلى المحكمة.
- بالإمكان اللجوء إلى التدابير التحويلية فقط حين يعترف الطفل، بحرية، بارتكاب الجريمة ويوافق على إنهاء القضية عبر مجرى غير قضائي. كما ويتوجب على والدي الطفل أو الأوصياء الموافقة على التدبير التحويلية المقترحة.
- لا يجب ان تشمل التدابير التحويلية الحرمان من الحرية.
- وحيثما لا تتوفر التدابير التحويلية الملائمة أو المقبولة للطفل، فيتوجب في هذه الحال اجالة القضية إلى النظام القضائي الرسمي وإجراءات المحكمة.
- وفي حالة عدم امتثال الطفل لمتطلبات التدابير التحويلية وتم بموجب ذلك إعادة القضية مرة أخرى إلى المحكمة، فلا يمكن اعتبار البيانات التي أدلى بها الطفل أو اقراره بارتكاب الجريمة دليلاً ضده.
- يجب توفير الضمانات القانونية واحترام حقوق الإنسان كاملاً عند تنفيذ التدابير التحويلية. كما يجب احترام الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك إبلاغ الطفل والوصي بحقوقهم وبالخيارات المتاحة والتبعات المترتبة على خيارات الطفل؛ كما على هذه الاجراءات الحفاظ على مبدأ التناسب، ويجب أن يتوفر نظام يسمح برفع المظالم.

ويتم الإعراب أحياناً عن القلق من أن التدابير التحويلية المتخذة من قبل أجهزة الشرطة من شأنها توسيع دائرة الفعل والتي يتم بموجبها تحويل الأطفال الذين لا تبرز أفعالهم أي تدخل رسمي من قبل الدولة. ولذلك، فيجب تطبيق التدابير التحويلية فقط في الحالات التي تؤدي فيها أفعال الطفل إلى الملاحقة القضائية.

وعند اتخاذ القرار بصدد أي من التدابير التحويلية يجب استخدامها، فيجب الأخذ بعين الاعتبار عمر الطفل ونضجه، والدين، والثقافة، والمجتمع، ووجهات نظر الطفل واهتماماته، ومصالحه الفضلى. ولا يجب أن يكون هناك تمييز ضد أي طفل في سياق اختيار برنامج التحويل، أو الخيارات المتاحة أو العملية التي يتم بموجبها الاختيار.

2. مزايا التحويل

يوفر التحويل خارج الإطار القضائي العديد من المزايا بالمقارنة مع نظام العدالة الجنائية الرسمية والذي يمكن أن يتسم بالجمود وبالإبهام والبطء، وغير قادر على الاستجابة لاحتياجات الأطفال الذين في معظم الأحيان ما يرتكبون جرماً لأول مرة أو جرماً غير خطير.

- التحويل أقل تكلفة. وتعتبر تكاليفه جزءاً يسيراً من تكاليف الإجراءات القضائية الرسمية بما يجعلها متاحة على نطاق واسع.
- تهدف برامج التحويل إلى منح الطفل فرصةً للتفكير بعواقب تصرفاته او تصرفاتها، ودفعه لتحمل المسؤولية، ومعالجة الضرر الناجم. وعلاوة على ذلك، فإن سرعة عملية التحويل تتيح للمخالفين رؤية النتائج المباشرة المترتبة على خرقهم للقانون والاطلاع على ردود فعل المجتمع.
- من شأن التحويل أن يمنع تدوين سوابق جنائية في سجل الطفل، كما ويقلل من الوصم المصاحب للعقوبات التي يفرضها نظام العدالة الجنائية الرسمية، بالإضافة إلى منح الطفل فرصة أفضل لإعادة التأهيل.
- يقلل التحويل من عدد القضايا المعروضة على المحاكم، مما يسمح للقاضي بالتركيز بشكل أفضل على احتياجات الأطفال الذين يعلقون في نهاية المطاف في النظام القضائي الرسمي.

- يُقلل التحويل من عدد من الأطفال رهن الاحتجاز في المرحلة التي تسبق المحاكمة، مما من شأنه تحسين ظروف الاحتجاز لأولئك الذين يتم احتجازهم.
- حيثما يتم تطبيق مبادئ العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، فإن ذلك يسمح بمشاركة الضحية أو المجتمع، ومن المرجح، من خلال معالجة الضرر الناجم، أن تتجح عملية إعادة دمج الطفل بشكل أفضل في مجتمعاتهم.
- تسمح مرونة عمليات التحويل بجمع وفرض عقوبات مختلفة لمعالجة الحالات الفردية على نحو أفضل والاستجابة لاحتياجات الطفل.
- غالباً ما تكون برامج التحويل أكثر قدرة على كشف الأسباب الجذرية للسلوك الجانح واستهدافه من خلال خدمات الدعم.

وخلُصت دراسة ألمانية³⁷ إلى أن معدل الانتكاس كان أقل عندما تم تحويل الحالات من نظام العدالة الجنائية، مقارنةً مع الجانحين الذين ارتكبوا جرائم مماثلة ولكن حكم عليهم بالحبس أو عقوبة رسمية أخرى.

3. التقييم

التقييم هو الخطوة الأولى في تحديد ما إذا كانت الحالة مناسبةً للتحويل. وينبغي النظر في كل حالة على حدة وتقييم العوامل التي تسهم في السلوك المخالف لتحديد فيما إذا كان من التحويل مناسباً. ويجب مراعاة عدد من المعايير قبل اللجوء إلى تحويل الطفل. وينبغي على القائمين على عملية التقييم أن يكونوا قادرين على تقييم الظروف الشخصية للطفل، والجنحة أو الجريمة بحد ذاتها، والعوامل التي تسببت بها.

- يجب ان لا يتحول التحويل إلى وسيلة للهروب من العدالة. وعادة ما يقتصر التحويل على مرتكبي الجرائم لأول مرة ويندر استخدامه مع مرتكبي الجريمة للمرة الثانية ولا يتم استخدامه مطلقاً مع مكرري ارتكاب الجرائم.
- التحويل غير ملائم في حالات الجرائم الأشد خطورةً مثل القتل والاعتصاب، أو في أخرى يُمثلُ الطفل فيها خطراً على المجتمع.
- عندما لا يكون هناك قضية متوازنة ضد المتهم، فلا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني أو القيام بإجراء التحويل ويتم إسقاط القضية.
- التحويل غير مناسب حين لا يكون الطفل على استعداد للاعتراف بمسؤوليته أو حين لا يرغب في المشاركة في التدبير المقترح.

مثال:

مالاوي: التقييم من أجل التحويل³⁸

في مالاوي يتم استخدام المساعدين القانونيين لمساعدة الشرطة في التعامل مع الأطفال الذين يدخلون في نزاع مع القانون. ويقوم هؤلاء بتتبع أثر والدي الشاب الموجود في مركز الشرطة لاطلاعهم على أماكن وجود أبنائهم، كما ويقومون بالربط مع الخدمات الاجتماعية وتفحص الشاب باستخدام نموذج متفق عليه مع الشرطة والسلطات القضائية. ومن ثم يقوم المساعد القانوني بالتوصية بخيار للتحويل في حال انطباق المعايير على الشاب قيد الفحص (مرتكب جنحة للمرة الأولى، جنحة صغيرة، الاقرار بالمسؤولية) ومن ثم يتم تمريرها إلى الادعاء الذي يقرر تحويل الطفل من عدمه. ويمكن ان تقوم بالدور الذي يقوم به المساعدون القانونيون في مالاوي مؤسسات الخدمات الاجتماعية وضباط مراقبة السلوك في حال توفرهم بأعداد كافية. كما ويحضر المساعدون القانونيون مقابلات الشرطة لضمان حماية حقوق الشاب.

37- دنكل، (2005، F). في شبكة الأوروبية لمنع الجريمة، واستعراض الممارسات الجيدة في مجال منع الجريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20the%20EU.pdf> (اطلع عليها في 26 آذار/مارس 2013)

38- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤشر الممارسات الجيدة في مجال الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، 2005؛ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤشر الممارسات الجيدة في مجال تقديم خدمات المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية، 2006

تدابير التحويل خارج الإطار القضائي في الممارسة

ينبغي توفير وإتاحة مجموعة متنوعة من التدخلات والعقوبات لضمان فاعلية علاج الحالة الفردية للطفل. وينبغي توجيه التركيز نحو إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والحد من تكرار الجنحة أو المخالفة. ويمكن لتطبيق عدد من تدابير التحويل أحياناً وفي وقت واحد أن يوفر مزيداً من التدخل المكثف للأطفال الذين ارتكبوا جرائم أكثر خطورة، أو الذين قد يحتاجون إلى زيادة مستويات الخدمات أو الرقابة أو مساعدة.

وأكدت المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال على وجوب إتاحة الخيار للأطفال في الحصول على المشورة القانونية أو غيرها من أوجه المساعدة ليتمكنوا من تحديد مدى ملاءمة أو الرغبة في الانضمام إلى البرنامج المقترح.

ومن شأن برامج التحويل الناجحة أن تستخدم مجموعة متنوعة من التدابير الواردة أدناه، لضمان معاملة كل طفل على أساس كل حالة على حدة، واستنتاج أنسب التدابير لحالاتهم الفردية.

1. عدم التدخل

عدم التدخل هو تكتيك مستخدم حين يسود الاعتقاد بأن من غير المرجح أن يعاود الطفل ارتكاب الجريمة، وأنه سيتطور على نحو يمكنه من الخروج من دائرة السلوك المخالف. وفي بعض البلدان؛ قد يقرر القاضي بعدم الاستمرار في المحاكمة إذا اعتبر القضية لا تستحق النظر فيها. ويمكن تطبيق قاعدة عدم التدخل جنباً إلى جنب مع فترة اختبار، حيث طالما لم يتم إدانة الطفل بجريمة أخرى، لا يتم اتخاذ أي من التدابير.

مثال:

ألمانيا والنمسا: عدم التدخل³⁹

في النمسا يجوز للمدعي إسقاط القضية المقامة ضد أي من الأحداث إذا كانت الجريمة التي يتهم بارتكابها لا يُعاقب عليها بالسجن لأكثر من 5 سنوات، وذلك في حال لم يتم اتخاذ تدابير أكثر جدية؛ وعلى وجه الخصوص أي شكل من أشكال التحويل خارج الإطار القضائي. وبالمثل، في ألمانيا، يجري التحويل خارج نظام العدالة الجنائية دون أي عقوبات مرافقة (مثلاً: عدم التدخل) الأولوية في حالات صغار الجرائم.

2. التنبيه أو التحذيرات الرسمية

التنبيه هو أحد خيارات التحويل الفعالة فيما يتعلق بمرتكبي الجريمة أو الجنحة للمرة الأولى والجنحة غير الخطرين والذين اعترفوا بارتكابهم الجرم فوراً. ويتكون من تبادل بين الطفل والشرطة، ويمكن أن يأخذ شكل التنبيه الشفهي غير الرسمي أو تحذيراً أكثر رسمية إذا كان هناك ما يكفي من الأدلة لدعم المساءلة الجنائية. ويتم إبلاغ الجاني (والديه أو الوصي) بالتكليف القانوني للجرم المرتكب والعقوبة المحتملة في حال إحالة القضية للمحاكمة في إطار النظام القضائي الرسمي.

مثال:

فرنسا: «التذكير بالقانون»⁴⁰

وبموجب النظام المعمول به في فرنسا، يمكن للمدعي العام تحويل الطفل خارج إطار الإجراءات الرسمية عن طريق تكليف الشرطة لتنفيذ مذكرة «تذكير بالقانون» حيث يبلغ ضابط الشرطة الشاب والديه بماهية الحكم أو العقوبة التي كان من المرجح صدورها نظير ارتكاب الجريمة التي تم اتهامه أو اتهامها بها. ويعكس هذا إلى حد بعيد التدبير التحويلي الأكثر شيوعاً في فرنسا، وهو ما يمثل ما بين 66% و 70% من جميع حالات التي تم تحويلها بعيداً عن الملاحقة القضائية في عام 2006.

39- بروكمولر، في كتاب يونغر-تاس اند ديكر (محرران)، الدليل الدولي لعدالة الأحداث 2006

40- دنكل وآخرون، نظم عدالة الأحداث في أوروبا: الوضع الراهن وتطورات الإصلاح، عام 2010؛ يونغر-تاس وآخرون، الدليل الدولي لعدالة الأحداث، 2008.

3. خدمات الدعم

حيث يعتبر ذلك ضرورياً أو مناسباً، فإن الطفل قد يُحال إلى خدمات الدعم المحلية أو أنواع محددة من المساعدة. ويمكن أن تشمل هذه تقديم المشورة، والعلاج من تعاطي المخدرات، أو الصفوف الدراسية في مجال إما المهارات التعليمية أو تلك الهادفة إلى تطوير مهارات للتعامل مع سلوكهم المخالف، مثل إدارة الغضب أو حل المشكلات. وتسعى هذه الخدمات إلى معالجة سبب سلوك الطفل والتعامل معه بطريقة بناءة.

مثال:

جمهورية التشيك: تعاون الشرطة والخدمات الاجتماعية⁴¹

نفذت جمهورية التشيك مشروعاً للتدخل المبكر فيما يتعلق بأولئك الذين يتم اعتقالهم لارتكابهم جرائم جنائية بسيطة. وهناك تعاون سريع بين الشرطة وعائلة الطفل والخدمات الاجتماعية مما من شأنه تقديم المشورة والخدمات الأخرى بشكل مستقل ومن دون أي إجراءات قانونية.

مثال:

إثيوبيا: برنامج التصحيح المجتمعي⁴²

في إثيوبيا، يدعم برنامج التصحيح المجتمعي التحويل من قبل الشرطة في الحالات التي يكون فيها الطفل يبلغ من العمر 9-15 عاماً وقد ارتكب أول جريمة أو ارتكب جرماً من صغار الجرائم. ويضم البرنامج الشرطة والعاملون المجتمعيون مع الأسر، والأطفال وأفراد رئيسيين آخرين (بمن فيهم المدرسون) لتقديم الدعم المكثف والفردى للطفل في المراكز المجتمعية. ويشمل الدعم تقديم المساعدة في مجال الدراسة وتوفير فرص التدريب المهني، وتقديم الدعم لأولياء الأمور في تطوير مهارات الأبوة والأمومة الفضلى، فضلاً عن الفرص الترفيهية. وتقوم أيضاً بعض الروابط مع الشركات التي توفر التدريب الحر. كما ويتم إدارة كل مركز على أساس يومي من قبل أحد المتطوعين المدربين الذين يشرف عليه عامل مجتمعي أو قائد فريق. والمتطوعين هم أساساً من الشباب الذكور ممن أتموا على الأقل تعليمهم الثانوي، وتشمل مهامهم ضمان حضور الأطفال للبرامج المقررة، وحضور المدرسة، والعمل على تحسين علاقاتهم مع أسرهم والمجتمع. ويتم تحديد طول الفترة الزمنية التي يقضيها الطفل في البرنامج من قبل العامل المجتمعي على أساس كل حالة على حدة. وفي المتوسط، يلتحق الأطفال لمدة ثلاث ساعات يومياً خلال أيام الأسبوع، ويستمررون في كنف المركز من بين ستة أشهر وستين ونصف السنة. ويستند تقييم إعادة التأهيل للطفل على حضور الطفل المدرسة، والأداء التعليمي، والعلاقة مع أسرته، والحضور والمشاركة في المركز، والعناية الشخصية وسلوكياته.

مثال:

الهند: مركز ساهيوج لعلاج الإدمان⁴³

تم تصميم مركز ساهيوج لعلاج الإدمان والذي تديره منظمة غير حكومية مقرها دلهي تدعى 'جمعية تعزيز الشبيبة والجماهير'؛ لاستضافة الأطفال الذين يدخلون في نزاع مع القانون نتيجة لإدمانهم على المخدرات والجريمة المرتبطة بها. في حين ظلت المنظمة تعمل في هذا المجال منذ ما يقرب من 30 عاماً، إلا أن مركز ساهيوج لعلاج الإدمان تم انشاؤه في عام 2011. ومنذ ذلك الحين تم توفير الخدمات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8-18 عاماً (وبالأساس أولئك في سن 14-16) والذين لديهم سجل من تعاطي المخدرات التي أدت بهم إلى النشاط الإجرامي. وتتم إحالة الأطفال إلى المركز بعد الاعتقال من خلال مجلس عدالة الأحداث. وتشمل الخدمات التي يقدمها المركز تنقية الجسد من السموم، التوجيه والإرشاد، والتأمل، ومحو الأمية، والعلاج النفسي، والتدريب وتنمية المهارات، والأنشطة الترفيهية وحلقات اجتماعات المدمنين ومدمني الكحول الذين تخفى اسمائهم وهويتهم. وفي سياق تقديم خدماتها، تتعاون المنظمة مع الوكالات الأخرى، وعلى سبيل المثال، فقد تم تطوير التدريب على ميكانيك المحركات بالتعاون مع شركة صناعية تدعى كيرلوسكار برادرز، والتي لا توفر التدريب المعترف به فحسب، بل والخبرة العملية. والمثال الآخر هو برنامج التدريب في مجال إنتاج الأغذية بالتعاون مع معهد التدريب الصناعي التابع لحكومة دلهي.

41- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (اطلع عليها في 26 آذار/مارس 2013).

42- مؤسسة إنقاذ الطفل، الحق في عدم فقدان الأمل: الأطفال في نزاع مع القانون - تحليل السياسات وأمثلة على الممارسات الجيدة 2005 <http://www.penalreform.org/news/pri-blog-sahyog-de-addiction-centre-holistic-rehabilitation-children-contact-law-delhi>

مثال:

بلجيكا: محكمة الخدمة الاجتماعية للشباب⁴⁴

في بلجيكا، يجري فحص البيئة المعيشية للطفل وشخصيته من قبل الخدمة الاجتماعية التي تديرها محاكم الشباب. وتقوم بالتحقيق في الظروف الاجتماعية للطفل ومن ثم تقديم توصية حول مصلحة الطفل الفضلى والوسائل المناسبة لتعليمه وعلاجه. وإذا لزم الأمر، يمكن أن يتم طلب تحقيق طبي ونفسي إضافي من قبل طبيب نفسي.

4- العمل التطوعي

ويشمل العمل التطوعي خدمة المجتمع أو العمل على تعويض أو افادة الضحية أو المجتمع وإصلاح الأضرار التي لحقت، أو توفير خدمة وظائفية ذو طبيعة تعليمية أو إصلاحية (على سبيل الدراسات والأبحاث). وبالرغم من ذلك، فلا ينبغي للعمل المجتمعي للأطفال دون سن 18 أن يمنهم من حضور الأنشطة المدرسية أو التدريبية، وينبغي على مثل هذا النوع من العمل المجتمع أن يحتوي على عنصر تعليمي.

مثال:

ناميبيا: أوامر خدمة المجتمع ما قبل المحاكمة⁴⁵

في ناميبيا، فإن أحد تدابير التحويل المتوفرة هو 'الخدمة المجتمعية ما قبل المحاكمة' حيث يقوم الشاب بسداد المجتمع عن الضرر الذي قام/ت به من خلال العمل لعدة ساعات في منظمة غير هادفة للربح. ومن أجل تطبيق هذا التدبير من التحويل يجب أن يبلغ الطفل 14 عاماً من العمر أو أكثر، وأن يكون قد اعترف بالجريمة المنسوبة اليه وألا يكون في سجله الصحي أي تاريخ إصابة بمرض عقلي. ويقوم الشاب والآباء بتوقيع عقد مع وكالة الإيداع والأخصائي الاجتماعي ويتم الاحتفاظ بسجل لانتظام الشاب، يتم تزويد المحكمة به كدليل على أن الشاب قد أكمل تنفيذ الأوامر المسندة اليه، لكي يتم اسقاط القضية. وغالباً ما يكون للمنظمات غير الحكومية دور فعال في تنفيذ البرنامج وإجراء المقابلات مع مرتكبي الجرح والجرائم للمساعدة في تحديد العدد المناسب من ساعات الخدمة المجتمعية. كما أن أحد العوامل الهامة في نجاح أي برنامج تكمن في أن أوامر الخدمة المجتمعية تأخذ بعين الاعتبار تفضيلات الجاني ومهارات العمل التي يملكها، قدر الإمكان.

5- التدخلات التي تستهدف العائلة

يمكن أن تشمل برامج التحويل إحالة الطفل وأسرهم إلى خدمات دعم الأسرة. والهدف من ذلك هو تعزيز هياكل الدعم الأسري وإقامة العلاقات التي من شأنها تعزيز المودة والمسؤولية والمحددات والتحكم (مثل صفوف التعليم الخاصة بالأبوة والأمومة).

6. تدابير العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)

تدابير العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) هي عملية هيكلية يجد من خلالها كل من الجاني والضحية وسيلةً متفق عليها بصورة متبادلة للتعويض عن جريمة؛ آخذةً بعين الاعتبار الأضرار المحتملة للمجتمع الذي يعيشان فيه. وللحصول على شرح حول مفهوم العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، انظر الفصل 1. وقد تلجأ برامج التحويل الى استخدام آليات العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) جنباً إلى جنب مع غيرها من التدخلات. هذه التدابير يمكن أن تستخدم إما في مرحلة التحويل أو في مرحلة اصدار الأحكام ضمن العملية القضائية (للحصول على معلومات حول اصدار الأحكام، انظر الفصل 6).

أ- التنبيه التصالحي

ويتلخص هذا المفهوم في استخدام التنبيه أو 'الإنذار النهائي' من قبل الشرطة، والذي يسعى أيضاً إلى جعل الطفل يتحمل المسؤولية عن أفعاله وأن يكون على دراية بالسبب الذي يجعل من سلوكه أمراً ضاراً وغير مقبول في خضم تعزيز إعادة إدماجه في المجتمع. وينبغي تنفيذ هذا التنبيه من قبل أفراد شرطة مدربين حتى لا يكون له تأثير ضار أو مهين أو من شأنه جلب الوصم للطفل. وينبغي على

44- غولدسون ومُونسي، عدالة اليافعين المُقاربة، 2006

45- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤشر الممارسات الجيدة في مجال الحد من الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة 2005

هؤلاء الأفراد استكشاف الأسباب الكامنة وراء الجريمة ومناقشة تأثير ذلك على المتضررين. وحيثما كان ذلك مناسباً، فقد تقود تداعيات هذا التنبيه الى الإحالة إلى خدمات الرعاية الاجتماعية.

مثال؛

اسكتلندا: التنبيه التصالحي⁴⁶

نفذت تدابير التنبيه التصالحي من قبل الشرطة بالكامل في جميع أنحاء اسكتلندا منذ عام 2006. ويقوم ضباط شرطة مدربين تدريباً خاصاً بتسليم التنبيه والدي الطفل أو ولي الأمر، وذلك بهدف التحقيق في سبب حدوث الجرم وأثار الجريمة على الضحايا أو المجتمع.

ب - الوساطة

تسمح برامج الوساطة للضحايا والجناة، الذين هم على استعداد، للقاء وجهاً لوجه في بيئة آمنة ومأمونة والحديث عن الجريمة مع طرف ثالث من الوسطاء المدربين لتسهيل وتوجيه مجرى النقاش. ويمكن أن يكون الوضع صعباً جداً خلال هذه اللقاءات، كما ويجب توخي الحذر لضمان أن الأطفال محميين (بما في ذلك الأطفال الضحايا) بشكل صحيح، وأنهم يدركون ما بإمكانه ان يترتب على العملية وأنه من مصلحتهم المضي فيها.

ويجب أن تتم إجراءات الوساطة في مكان محايد وغير مرتبط بالعادة مع نظام العدالة الجنائية، ويمنح الطفل والضحية الشعور بالأمان؛ مثل المراكز المجتمعية أو المكتبات. كما يتوجب الانتباه الى أن لوائح المحكمة لا صلة لها خلال إجراءات الوساطة، حيث لا يتواجد القضاة، وفي معظم البلدان، لا يتم تمثيل أي من الطرفين من قبل محام.

كما أن العديد من برامج الوساطة تتطلب لقاء الوسيط مع الضحية والجاني الطفل على حدة مسبقاً، لمناقشة القضية واستكشاف أي من القضايا ذات الصلة. وقد تكون هناك حاجة أيضاً لانضمام الطفل الى حلقات أو صفوف لعلاج الغضب أو الإرشاد الأسري. وتجري عملية الوساطة وفق نسق معين. فعلى سبيل المثال؛ يُمنح الضحية الفرصة الأولى للكلام، ثم يتم إعطاء الجاني فرصةً متساويةً من الوقت للرد، والشرح، والاعتذار. ويستمر هذا الحوار الى ان ينهي كل من الطرفين قول ما لديهم.

والوسيط هو فاعلٌ محايد ومستقل ضمن هذه الإجراءات على الرغم من لعبه دوراً نشطاً في مجرياتها، مما يساعد الطرفين على فهم وجهة نظر الآخر، وضمان أن أيّاً من الطرفين لن يسيطر على الإجراءات أو جعل الآخرين يشعرون بأنهم ضحايا، فضلاً عن الحفاظ على حوارٍ مثمر وضمان المشاركة الفعالة لكل من الطرفين. وتتيح جلسات الوساطة فرض مجموعة متنوعة واسعة من العقوبات على الجاني، من مثل: الخدمة المجتمعية والإشراف وإعادة اصلاح ما تضرر (الضرر على الممتلكات، والنفقات الطبية والجنابة، الخ)، وتقديم المشورة، والعلاج من تعاطي المخدرات، والتعليم الإلزامي، والغرامات، والرقابة المنزلية، وفترات الاختبار، والاعتذار البسيط، أو أي مزيج من هذه كلها. وعلى النقيض من الأحكام الرسمية، فإن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها خلال الوساطة تعكس رغبات كل من الضحية والجاني فيما يتعلق بالعقوبة الواجب فرضها. ومن شأن هذه الاتفاقات أن تساعد على إضفاء الطابع الشخصي على العملية، وجعل الجاني أكثر عرضة للمساءلة؛ من خلال التعهد بالتقيد بشروط العقد وبعد أن شارك في نقاش العقوبات بدلاً من فرضها عليه (أو عليهم) من قبل محكمة؛ مما يضع الجاني في موقف وضع نزاهته الشخصية على المحك في مجرى القضية. وقد أظهرت التجربة أن المجرمين الذين يدخلون في مثل هذه العقود هم أكثر عرضةً للتقيد بالتزاماتها أكثر من أولئك الذين تم محاكمتهم بالطرق الرسمية.



مثال:

صربيا: الوساطة بين الضحية والجاني⁴⁷

أحد أشكال الوساطة بين الضحية والجاني المستخدمة في صربيا والتي ينظمها قانون الأحداث الجانحين لعام 2006؛ هو مركز الوساطة الذي تم انشاؤه في نيس التي تعد ثالث أكبر مدينة في البلاد. وفي الوقت الذي تم انشاؤه كبرنامج تجريبي ويجمع كل من الحكومة وسلطات المدينة ومراكز العمل الاجتماعي واليونيسيف؛ فإن معظم الحالات تم إحالتها للمركز من قبل المدعي العام، بما يُمثل أكثر من ربع جميع الحالات التي لها علاقة بالأحداث الجانحين في المدينة. ومنذ نشأة البرنامج التجريبي، فقد تم دمج أنشطته في هياكل مراكز العمل الاجتماعي في المدينة وتم إحالة الحالات إليه. وقام المشاركون بتقييم المركز إيجابياً واعتبروه 'ألية ذات مغزى'.

7. اللقاءات متعددة الأطراف

ان الغرض الأساسي من، وبنية هذه اللقاءات، مشابهة الى حد كبير للقاءات الوساطة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوسيط يُشار إليه بوصفه ميسراً. إلا أن الفرق بين الوساطة وعقد اللقاءات متعددة الأطراف هو أن الأخيرة أكثر شمولاً، وتشجع مشاركة الضحايا والمدافعين عن الضحية والجاني، وأعضاء من عائلة الجاني، وأصدقاء الجاني، وممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون وممثلي المجتمعات المحلية، وأي أفراد آخرين يتأثرون بالجريمة ممن قد يكون لهم اسهام في سير إجراءات هذه اللقاءات.

كما أن مجريات عقد اللقاءات متعددة الأطراف تتبع نفس النمط الذي تسيير عليه لقاءات الوساطة. وبمجرد توافق الضحية والجاني طوعاً على المشاركة، فيقوم الميسر بإعداد جميع الأطراف للمشاركة في اللقاء متعدد الأطراف. ويقوم الميسرون بترتيب اللقاء في مكان محايد ويقومون بمنح كل طرف متضرر فرصة للتعبير عن آرائهم وطرح الأسئلة خلال اللقاء. وكما هو الحال مع الوساطة، فإن الهدف هو التوصل الى اتفاق (مكتوباً أو شفاهةً) بشأن النتائج المناسبة.

والنتائج المتمخضة عن اللقاءات متعددة الأطراف هي نفس تلك التي تنتج عن لقاءات الوساطة، إلا أنها تقوم على مشاركة أكثر تنظيماً من الأطراف المعنية الأخرى، ويمكن أن يكون ذلك مفيداً بشكل خاص في حالة الأطفال.

مثال:

نيوزيلندا: لقاءات الأسرة المتعددة الأطراف⁴⁸

بدأت نيوزيلندا باستخدام اللقاءات متعددة الأطراف للأسرة في نظام عدالة الأحداث في عام 1989. ويقوم ذلك على فكرة أنه، وبدلاً من إلقاء القبض على جميع الأحداث الذين ارتكبوا جرائمًا، فإنلدى الشرطة خيار إحالة الأحداث إلى لقاءات متعددة الأطراف للأسرة. وتقوم هذه اللقاءات على التقاليد الماورية، وعادة ما تجمع الضحية، والمدافعين عن الضحية والجاني وأفراد أسرة الجاني وأنصاره، وممثلين عن الشرطة، ومنسق عدالة الشبيبة الذي يقوم بدور الميسر. والغرض من هذه اللقاءات هو إعطاء الأسر المزيد من الفرصة للتأثير على العملية، وإدراك احتياجات الضحية، والمساعدة على استعادة الوثام في المجتمع ككل. وتشمل العقوبات المحتملة الخدمة المجتمعية، والاعتذار، أو التعويض، أو المشاركة في برامج علاجية أو برامج لتقديم المشورة. وإذا تم التوصل إلى اتفاق، لا يتم توجيه أي تهم ضد الجاني.

8. استخدام مجموعة متنوعة من التدابير

تتيح برامج التحويل الجيدة لأجهزة الشرطة أو أعضاء النيابة العامة فرصة استخدام مجموعة متنوعة من هذه التدابير لضمان معاملة كل طفل على أساس كل حالة على حدة وتحصيل ما هو أنسب لتلبية احتياجاتهم ومعالجة الجريمة التي ارتكبوها أو أسباب سلوكهم، كما هو مبين في الأمثلة أدناه.



47- اليونيسيف، الممارسات المحتملة والجيدة- لا يزال توثيقها جارياً من قبل المكتب الإقليمي لليونسيف، 2009
48- <http://www.justice.govt.nz/courts/youth/about-the-youth-court/family-group-conference>

مثال:

هولندا: برامج التحويل التي تنفذها الشرطة ومكاتب منظمة 'هالت'⁴⁹

في هولندا، لدى الشرطة عدد من التدابير التقديرية التي بإمكانها تنفيذها لتحويل الشباب بعيداً عن نظام العدالة الجنائية الرسمي. وبوسع الشرطة من خلال هذه التدابير: إيقاف أية إجراءات جنائية أخرى، وإحالة قضية الطفل لخدمات الدعم. إصدار تحذير شفهي أو مكتوب أو التوبيخ ثم اتخاذ أي إجراء آخر. في حال كان المتهمين على علاقة بارتكاب جرائم مثل التخريب، وإتلاف الممتلكات أو السرقة البسيطة فبالإمكان إحالتهم إلى أحد مكاتب 'هالت' (منظمة هولندية تدير شبكة من المكاتب على الصعيد الوطني بهدف الحد من جرائم الأحداث). ويتم عرض هذا الخيار على الطفل في وثيقة مكتوبة يُحرص في متنها على التأكيد بأن البرنامج ذو طبيعة طوعية يقضي الطفل خلاله ما يصل إلى 20 ساعة من العمل ويقوم بالتعويض عن الأضرار، أو مزيج من الاثنين. وفي الممارسة العملية، فإن عدداً قليلاً من الأطفال يُطلب منهم تنفيذ أكثر من 10 ساعات عمل. وبمجرد انتهاء الأطفال لمتطلبات البرنامج وحصولهم على تقييم إيجابي من فريق «هالت»؛ تقوم الشرطة بإبلاغ الأحداث ومكتب المدعي العام للدولة بإسقاط التهم. ومن بين حوالي ما يقارب 50,000 من الأطفال الذين تعقلهم الشرطة في هولندا، يذهب 20,000 منهم إلى مكاتب 'هالت'.

مثال

جنوب أفريقيا: برنامج التحويل⁵⁰

في أوائل التسعينيات، قامت نيكرو، وهي منظمة غير حكومية على المستوى الوطني، بإنشاء عدد من البرامج التحويلية في غربي كيب تاون و كوا زولو-ناتال. ويقتصر البرنامج على الأحداث الذين لديهم عنوان ثابت والذين يوافق آباؤهم أو الأوصياء على تحمل المسؤولية عن حضور أطفالهم. وفي هذا الإطار، تم إنشاء خمسة خيارات للتحويل.

- برنامج تمكين الشباب: برنامج تدريبي على المهارات الحياتية على مدار ست جلسات، ويتضمن إشراك الشباب وأولياء أمورهم في مجال التعامل على وجه التحديد مع رفع الوعي المتعلق بالجريمة والأعراف والقوانين، والعلاقات بين الوالدين والطفل.
- الخدمة المجتمعية في المرحلة التي تسبق المحاكمة: عمل غير مدفوع الأجر لمنفعة المجتمع.
- الوساطة بين الضحية والجاني: يلتقي الجاني بالضحية وذلك في محاولة لإيجاد حل يرضي كليهما.
- اللقاء متعدد الأطراف الذي يضم الأسرة: يشارك كل من أسرة وأصدقاء الجاني في محاولة لإيجاد حل مع الضحية.
- الرحلة: يقضي الأحداث أسبوعين في مخيم في منطقة نائية حيث يتم تحفيزهم من خلال الأنشطة البدنية المختلفة. وعند عودتهم، يقومون بنقاش هذه التجربة مع الأقران، وحضور الدروس التي تهدف إلى مساعدتهم على تطوير المهارات الحياتية.

مثال

إيطاليا: برنامج التحويل⁵¹

ينص نظام الإجراءات الجنائية الخاص بالأحداث لعام 1988 في إيطاليا على وجوب تجنب سجن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 إلى 18 سنة (أي فوق سن المسؤولية الجنائية) إلى أقصى حد ممكن، وبشكل أكثر عموماً، على ضرورة أن تراعي الإجراءات القضائية عدم عرقلة مسار الطفل التعليمي الطبيعي أو التثموي.

وحين يتوفر دليل لملاحقة الطفل جنائياً، فهناك التزام إجباري على وجوب الملاحقة، وبالتالي رفع قضية جنائية من قبل المدعي العام. وتتكون العملية القضائية في إيطاليا من عدد من مراحل المحاكمة

49- مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدولة (http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/) (childjustice/Examples/20of/20good/20practices_en.asp)

www.micro.org.za -50

51- نيلكين، د.، في كتاب من تحرير مؤسسين وغولدسون: عدالة اليافعين المقارنة، 2006

والتي يحاول من خلالها القاضي التعامل مع الطفل الجاني دون اللجوء إلى محاكمة جنائية كاملة. وتشمل التدابير المتاحة للقضاة حظر التجول أو وضع قيود على التنقل إلى مناطق محددة. ومع ذلك، فإن الخيارات الأكثر ابتكاراً والمتاحة للقاضي في محاولة تجنب محاكمة كاملة للطفل هي: يجوز للقاضي اعتبار أن الجريمة هي «غير ذي صلة»، ويحدث ذلك غالباً في حالات صغار الجرائم أو العارضة. يجوز للقاضي إصدار عفو قضائي إذا توفرت لديه القناعة ان المتهم لن يعاود تكرار الجرم. ويُتاح هذا الخيار فيما يتصل بالجرائم التي يُعاقب عليها بالسجن مدة تصل إلى عامين. يجوز للقاضي أن يقرر وضع المتهم تحت المراقبة قبل المحاكمة، وهو ما يُعرف في الإيطالية باسم 'messa alla prova'، والتي يمكن تنفيذها لمدة تصل إلى سنة عن أية جرائم يُعاقب عليها بالسجن مدة تصل إلى 12 عاماً، وتصل إلى ثلاث سنوات بتهمة ارتكاب جرائم يُحتمل ان تتضمن عقوبات أعلى. ويتأجل صدور القرار بشأن ما إذا كان الطفل سوف يتعرض لمحاكمة جنائية كاملة، الى أن تتم معرفة فيما إذا كان الطفل سيلتزم ببرنامج وافقت عليه المحكمة والذي من شأنه أن يشمل جوانب التعليم، والعمل، العمل المجتمعي، وحيثما كان ذلك مناسباً العلاج أو المشورة أيضاً. وفي حال تم تطبيق ذلك تماماً، فإن الطفل لن يخضع لمحاكمة جنائية، وبالتالي يتجنب صدور أحكام جنائية بحقه.

اعتبارات التنفيذ

توفر عاملين مؤهلين لتنفيذ البرامج التحويلية هو أحد العوامل الحاسمة في نجاحها. ومن شأن قدرة الموظفين العاملين في هذه البرامج على مراقبة وتوجيه ودعم الأنشطة التي ينخرط فيها من تم تحويلهم، أن تحتوي على قدر جيد من التمكن في اقامة العلاقات الإنسانية، والمهارات الإدارية، وعلم النفس، والانضباط. كما وينبغي تزويد موظفي خدمات الدعم بتدريب كامل لتمكينهم من التعامل مع مجموعة من السلوكيات والعوامل التي تؤثر في ارتكاب الجرائم، كما يجب ان تضم برامج إزالة السموم من الجسد أفراداً من الخدمات الطبية في طاقمها. وفي هذا السياق، ثبت أن اشراك فرق متعددة التخصصات يجعل منها فعالة في كثير من الحالات. كما أن التدريب المناسب لهو أمرٌ ضروري في عدد من جوانب برامج تحويل التي تتضمن العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، ولا سيما الجوانب الحساسة مثل لقاءات الضحية بالجاني.

توفر توجيهات واضحة أمرٌ ضروري من شأنه بعث الاتساق داخل منظومة التحويل. وفي حين ينبغي منح بعض المرونة لأولئك الذين يتولون إدارة البرنامج لتمكينهم من تكييفه مع الظروف الفردية للطفل والجريمة؛ إلا أن هناك حاجة أساسية لجعل العقوبات عادلة ومنصفة. وعلى سبيل المثال، يجب أن يكون عدد الساعات التي يقضيها الطفل في خدمة المجتمع متناسباً مع الجرائم المماثلة.

السرية فيما يتعلق بالمعلومات التي تم الحصول عليها خلال البرامج هو مبدأ أساسي. ان الغاية التي يسعى اليها البرنامج في تجنب وصم الطفل تصبح أقل قابلية للتحقق إذا كشف العاملون في البرنامج ما قيل خلال تنفيذه، وعلى الخصوص حين يُطلب من الطفل شرح الأسباب التي دفعته للقيام بأفعاله. وفي مجالات من مثل الوساطة أو التنبه، فينبغي أن يكون الطفل حراً في الحديث على قاعدة معرفته بأن ما يقوله سوف يظل سرياً، بما في ذلك حين يفشل برنامج التحويل ويُصار الى متابعة إجراءات المحكمة. وينبغي أن يكون الجاني قادراً على التظلم إلى سلطة ما إذا واجه سوء المعاملة.

المساءلة بشأن الجريمة ينبغي أن يكون العامل الأساسي في تحديد ما ينبغي تضمينه في برنامج التحويل. في حين أن التحويل قد يكون قائماً على هامش النظام الجنائي الرسمي، إلا أنه لا يجب أن يكون على هامش سيادة القانون ويجب أن يكون العاملون المعنيون خاضعون للمساءلة عن أفعالهم. كما ويجب أن يكون هؤلاء قادرين على تقييم الجهود المبدولة من قبل الجناة لتحديد فيما إذا أتموا متطلبات البرنامج بنجاح.

الحرمان من الحرية ليس أحد السمات التي تقوم عليها البرامج التحويلية. ولا يمكن فرض عقوبة السجن إلا من قبل حكم محكمة الجنائية بموجب القانون.

قضايا للنقاش



- ← وُصفت برماج التحويل باعتبارها تنطوي على عامل سلبي يُعرف باسم 'توسيع دائرة الفعل'. فالجرائم البسيطة التي كانت في عادة لا ترقى الى مصاف الملاحقة الجنائية، يتم الآن شمولها ببرامج التحويل. يرجى إعطاء بعض الأمثلة حول متى قد يحدث ذلك. هل هناك خطوات من شأن اتخاذها الحد من 'توسيع دائرة الفعل'؟
- ← بعض الضحايا المشاركون في لقاءات متعددة الأطراف تشمل الأسرة غير راضين بسبب عدم ابداء الجناة وتعبيرهم عن الأسف الصادق. في مثل هذه الحالة، هل ينبغي تقرير فشل اللقاء؟ ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذه المخاوف؟
- ← في بعض البلدان، يسمح للأطفال الذين اعدوا تكرار الجرم بالمشاركة في برامج التحويل. هل تعتقد أنه ذلك مناسب؟ إذا كان الأمر كذلك، فتحت أي ظرف من الظروف؟
- ← في أي نوع من أنواع القضايا يصلح اللجوء لاستخدام برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) أو الوساطة؟ هل هناك حالات تستدعي عدم اللجوء ابدأ لاستخدام العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) كتدبير تحويلي؟
- ← ما هي بعض الأساليب المستخدمة لتطوير والحفاظ على الدعم الشعبي لبرامج التحويل والتي يمكن أن ينظر إليها على أنها 'لينة' في مكافحة الجريمة؟ وعلى وجه الخصوص، كيف من الممكن التعامل مع المخاوف العامة حول تطبيق هذه البرامج فيما يتصل بالجناة الأكثر خطورة أو عنفاً؟

دراسات الحالة



- ← اتهم طفل بالغ من العمر 12 سنة بسرقة من متجر. ويرغب المدعي العام بتوجيهه نحو برنامج يتكون من حضور دروس حول القيم والمسؤولية. وقام الآباء بإعطاء موافقتهم إلا أن الطفل مازال متردداً. ماذا كنت ستفعل؟ هل كانت الأمور لتختلف لو كان عمر الطفل 16 عاماً؟
- ← قام صبي عمره 16 عاماً بسرقة سيارة أحد الجيران في الساعة العاشرة من مساء أحد الأيام. وقام بقيادة السيارة خارج المدينة وهجرها على طريق خارجي على بعد نحو 8 أميال. ولم يلاحظ المالك اختفاء السيارة الا حين توجه لقيادتها للذهاب للعمل. وحين اكتشف عدم وجود السيارة أصيب بالذعر واستدعى الشرطة. عثرت الشرطة على السيارة وقامت بإرجاعها. اعترف الصبي بذنبه ولكن لم يعرف سبباً لإصلاح ما ارتكب. وفي الوقت الذي كان الجار فيه غاضباً جداً، الا انه كان يعرف الولد جيداً ويريد جواباً لماذا اختار سيارته بالذات، مع خشيته من تكرار الولد لفعلته مرةً أخرى. ما الذي يمكن لتدابير العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) ان تعود به نفعاً في هذه الحالة؟
- ← تم تحويل طفل إلى برنامج يتوجب عليه فيه المساعدة على بناء مركز للأشخاص ذوي الاعاقة. وقام بالفعل بقضاء نصف عدد الساعات الواجبة عليه، إلا أن المسؤول عنه يعلمك أن بأن الكفل يبذل الحد الأدنى من الجهد، ويحاول أن يعمل بأقل قدر ممكن. هل تعتقد بأنه فشل في اجتياز البرنامج؟ يرجى تحديد ماهية نقاط الضعف في البرنامج. كيف يمكنك معالجة هذه المشكلة؟
- ← يقوم أحد الأطفال الذين تقوم بالإشراف عليهم خلال برنامج التدريب التعليمي بإخبارك بأنه لم يرتكب الجريمة التي اتهم بارتكابها. وبيبلغك بأنه لم يكن على علم بإمكانية براءته بعد المحاكمة وأنه شعر بضغط لقبول التحويل. هل تعتقد أنه ينبغي عليه الاستمرار في البرنامج؟ ما هي المسؤولية الملقاة عليك لمتابعة هذا الأمر، ان وُجدت؟

← تدرك أن برنامجك يحوي عدداً قليلاً جداً من المشاركين المتحدرين من قطاع الأقليات العرقية في المجتمع. وعلاوة على ذلك، وجدت أن بعض الأطفال من هذه الأقليات والذين ارتكبوا نفس الجرائم لا يتم شمولهم بالتحويل. ما الأسباب برأيك لحدوث هذه الاختلافات في المعاملة وتحت أي ظرف من الظروف قد تكون هذه الاختلافات مبررة؟

دراسة حالة متعمقة: سرقة من امرأة مسنة



تم القبض على فتاة تدعى أمينة تبلغ من العمر 15 سنة بتهمة سرقة 50 دولاراً من امرأة مسنة.

التقت أمينة بالمرأة بعد أن راقبتها وهي تجهد لحمل أكياس البقالة المعبأة على متن الحافلة، وقامت بعرض المساعدة لحملها. وحين قامت أمينة بحمل أكياس المرأة، لاحظت وجود محفظة مفتوحة داخل احداها. وقامت أمينة بأخذ المال من المحفظة حين لم تكن المرأة مسنة تنتظر، وعندما وصلوا إلى المنزل، قامت على الفور بوضع الأكياس أمام المنزل وغادرت. وقامت المرأة المسنة بطلب المساعدة من جارها للقبض على الفتاة، ولكن بعد فوات الأوان. وقاموا باستدعاء الشرطة التي أمسكت الفتاة وأحضرتها إلى مركز الشرطة.

ووفقاً للمدرسين وزملاء الدراسة في المدرسة الثانوية المحلية التي حضرتها، كانت أمينة فتاة طيبة جداً وهادئة. وكانت طالبةً عاديةً من غير قضايا إشكالية. وكان مدرسوها وزملاؤها على علم بأنها تعيش مع أسرتها في ضواحي المدينة، ولكن لا أحد يعرف المكان المحدد أو كان قد التقى والديها سابقاً. ومع ذلك، لم تكن هناك تقارير عن أعمال عنف أو سوء المعاملة ولم تكن الأسرة سابقاً على اتصال مع أي من وكالات الرعاية أو الشرطة.

وكانت أمينة تأمل في شراء ثوب جديد لحفلة عيد ميلاد قادمة لصديق مقرب من المدرسة، ولكن يبدو أن العائلة كانت تواجه صعوبات اقتصادية. كما ظنت أن المال الموجود في محفظة المرأة قد يحل مشكلتها المالية

وبمجرد ابلاغ الشرطة المحلية، وجدها أحد أفراد الشرطة قرب منزل المرأة المسنة في حالة من الخوف وترتجف ويبدو عليها التكدر بوضوح. وتم اقتيادها الى مركز الشرطة واستدعاء الضابط المسؤول عن الرعاية ومراقب السلوك. وأوصى ضابط الاعتقال بالإفراج عنها مع التنبيه الا ان الضابط الأمر رفض التوصية وطلب احالة القضية مع اتهامات جنائية إلى النيابة العامة. وهنا، يبدو أن أداء مركز الشرطة يقاس وفقاً لعدد القضايا المرفوعة للمحاكمة بدلا من العدد الإجمالي للحالات التي تم التعامل معها.

أسئلة للمناقشة

1. ما هي التدابير التحويلية المناسبة للتعامل مع هذه الحالة؟ متى يمكن استخدام التحويل وكيف؟
2. ما هي مزايا ومساوئ التعامل مع هذه الجنحة من خلال التحويل مقابل توجيه اتهام رسمي لأمينة والسير في اجراءات محكمة جنائية؟
3. من ينبغي أيضاً أن يشارك في اتخاذ القرار والعملية المصاحبة؟ ما الذي ينبغي أن يكونه دور الأخصائي الاجتماعي في هذه العملية؟
4. ما هي أنواع العقوبات و/أو وسائل الانتصاف التي قد تكون مناسبة لمثل هذه الجنحة؟

المراجع ومزيد من القراءة



- مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدول: http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/childjustice/Examples%20of%20good%20practices_en.asp (تم الاطلاع في أغسطس/ آب) 2011
- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح في: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع في 26 آذار/مارس 2013).
- يونغر - تاس وآخرون. (محرران)، الدليل الدولي لعدالة الأحداث 2006
- يونغر - تاس وآخرون. (محرران)، إصلاح عدالة الأحداث، 2009
- مونسى، ج. و غولسون، ب.، عدالة اليافعين المُقارنة 2006
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤشر الممارسات الجيدة في مجال الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة 2005
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤشر الممارسات الجيدة في مجال تقديم خدمات المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية 2006
- مؤسسة إنقاذ الطفل، الحق في عدم فقدان الأمل: الأطفال في نزاع مع القانون - تحليل السياسات وأمثلة على الممارسات الجيدة 2005
- اليونيسيف، مجموعة أدوات بشأن التحويل وبدائل للاحتجاز: أمثلة على المشاريع، 2009، متاح في http://www.unicef.org/tdad/index_55653.html (تم الاطلاع في يناير/كانون ثاني 2012)
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، كتيب بشأن العدالة التصالحية 2006

الضحايا والشهود

المحتوى

		أهداف التعلم
		المبادئ الأساسية
		ضمان حقوق الطفل
		رفع التقارير والاستقصاء
		أ. رفع التقارير
		ب. تقديم المساعدة الفعالة
		ج. الاستقصاء وإجراء المقابلات
		مرحلة المحاكمة
		أ. الإلمام بالقضية
		ب. استخدام الأدلة المسجلة مسبقاً
		ج. الادلاء بالشهادة في المحكمة
		د. الاستجواب واستجواب الشهود
		ما بعد المحاكمة
		أ. إغلاق القضية
		ب. جبر الضرر
		قضايا للنقاش
		دراسات الحالة
		المراجع والمزيد من القراءة
أهداف التعلم		
بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المدربون	65	
قادرين على:	65	
■ فهم المبادئ التوجيهية الدولية والإقليمية المتعلقة بالأطفال	67	
كضحايا للجريمة والشهود عليها؛		
■ التعرف على ماهية تدابير الحماية والمساعدة التي يمكن	68	
استخدامها في كل مرحلة من مراحل العملية القضائية		
للمحد من الآثار الضارة للطفل الذي يقع ضحية للجريمة		
أو يصبح شاهداً عليها؛		
■ فهم أهمية التواصل الفعال وإجراء المقابلات مع الأطفال		
واكتساب المهارات في إعداد وإجراء مقابلات مع الأطفال	74	
الضحايا والشهود؛		
■ شرح ماهية المساعدات الاجتماعية والخدمات الواجب		
توفيرها للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، ومتى		
وكيف ينبغي أن تتم احالة الأطفال لتلقيها؛		
■ فهم كيفية تحقيق حق الضحية في جبر الضرر من خلال		
الممارسة.	77	
	78	
	79	
	81	

المبادئ الأساسية

- لكل طفل الحق في اعطاء أولى الاعتبارات لمصالحه الفضلى في جميع القرارات التي تمسه، بما في ذلك الحق في الحماية من أي شكل من أشكال المشقة أو سوء المعاملة أو الإهمال. (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3؛ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها)
- لا ينبغي أن يكون السن حاجزاً أمام حق الطفل في المشاركة الكاملة في إجراءات العدالة. وينبغي أن يعامل كل طفل كشخص قادر على الادلاء بشهادة، ويجب ألا يفترض أن شهادته أو شهادتها غير صالحة بسبب سن الطفل وحده طالما

أن عوامل السن والنضج تسمحان له أو لها بالإدلاء بشهادة منطقية وذات مصداقية، سواء من خلال أو من دون وسائل الاتصال المُساعدة وغيرها من أوجه المساعدة. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها)

■ لكل طفل الحق في التعبير عن آرائه ومخاوفه بحرية، باستخدام عباراته الخاصة، ومن حقه أن يتم إيلاء الاعتبار لآرائه وفقاً لسنه ودرجة نضجه. وفي حال لم يكن بالإمكان استيعاب وجهات نظر الطفل ومخاوفه، ينبغي أن يتم إيضاح الأسباب للطفل. (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 12؛ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها)

■ يجب صون خصوصية الأطفال الضحايا والشهود باعتبارها مسألة ذات أهمية قصوى. وينبغي اتخاذ تدابير لحماية وضمان عدم كشف هوية الطفل للجمهور. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها)

■ ينبغي أن يعامل كل طفل بإنصاف وعلى قدم المساواة، بغض النظر عن العرق أو الأقلية أو الإثنية أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الإعاقة أو مكان الولادة أو أي وضعية آخر. وفي بعض الحالات، تقتضي الحاجة تيسير الخدمات والحماية الخاصة كي يتم ضمان الوفاء بحقوق الأطفال على قدم المساواة (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 2؛ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها).

■ يجب أن يتلقى المهنيون العاملون مع الأطفال، ومن أجلهم، تدريباً متعدد التخصصات على حقوق واحتياجات الأطفال من مختلف الفئات العمرية والذين قد يكونون في أوضاع استثنائية من العرصة للخطر. (مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة الصديقة للأطفال)

■ ينبغي للعاملين المهنيين اتخاذ تدابير لمنع تعرض الأطفال للمشقة أثناء عملية الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية، بما في ذلك التهيب المحتمل، أو الانتقام أو التعرض للإيذاء الثانوي. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها؛ مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية بشأن العدالة الصديقة للأطفال)

■ وينبغي إجراء المقابلات والفحوصات وغيرها من أشكال التحقيق والاستقصاء من قبل محترفين مدربين والذين بمقدورهم تنفيذ أعمالهم بحس مرهف واحترام وتعمق. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها)

■ ينبغي ان تتم جميع التفاعلات بطريقة تراعي الأطفال وفي بيئة ملائمة تلبى احتياجات الطفل الخاصة وبلغة يستخدمها الطفل ويفهمها، وذلك لتعزيز قدرة الطفل على المشاركة. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها؛ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 12)

■ يجب أن يكون الأطفال الضحايا والشهود، وآبائهم أو أولياء أمورهم، على دراية بحقوقهم، على وجه السرعة، ومنذ لحظة الاتصال الأولى مع إجراءات العدالة وطوال هذه العملية. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها)

■ وينبغي وضع تدابير للحد من الاتصال الذي لا لزوم له مع عملية العدالة، مثل الحد من عدد المقابلات مع الأطفال والحصول على شهادة الطفل من خلال استخدام تسجيل الفيديو. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال)

■ من حق الأطفال الضحايا الحصول على الإنصاف الفوري وعلى النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية، والتي تكفل إعادة الإدماج والاسترداد الكامل لحقوقهم. (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها؛ إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة)

■ ينبغي أن يُتاح للأطفال الضحايا والشهود الحصول على مساعدات وخدمات الدعم مثل الخدمات المالية والقانونية

والاستشارية والصحية والخدمات الاجتماعية و التعليمية، وخدمات التأهيل البدني والنفسي و أية خدمات أخرى ضرورية لإعادة ادماج الطفل؛ من خلال القنوات الحكومية أو الطوعية أو المجتمعية أو المستقلة (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها؛ إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة؛ المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبادئ 4-5، المبادئ التوجيهية 7-8)

■ ينبغي تشجيع إنشاء وتعزيز وتوسيع الصناديق الوطنية المخصصة لتعويض الضحايا. (إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة)

احترام حقوق الطفل

تنص أحد المبادئ التوجيهية الخاصة باتفاقية حقوق الطفل، على حق الأطفال في أن يتم الاستماع إليهم، بما في ذلك تمكينهم من المشاركة في الإجراءات القضائية بما يتناسب مع السن وبما يتماشى مع مصالحهم الفضلى وتطور قدراتهم. وفي جميع الحالات التي تضم الأطفال الضحايا أو الشهود، ينبغي تنفيذ التدابير والضمانات لحمايتهم من التخويف والانتقام أو الإيذاء الثانوي، والذي قد يحصل أثناء اشتراكهم في مجرى عملية العدالة.

تعريف: الضحية الثانوية

يشير مصطلح الضحية الثانوية إلى الأذى الذي لا يحدث كنتيجة مباشرة للفعل الإجرامي ولكن من خلال ردة فعل المؤسسات والأفراد على وضع الضحية. وعلى سبيل المثال، قد تحدث عندما يقوم الضحية بسرد الأحداث، أو الشهادة في المحكمة، أو في حضور الجاني.

ولتجربة الطفل كضحية أو كشاهد على جريمة آثار سلبية على التعليم المدرسي، والعلاقة مع الأقران والعلاقات الأسرية، وقدرة الطفل على التواصل ومنحى سلوكه العام. وفي المقابل، فقد تنشأ مشاكل جديدة بسبب الإجهاد الناجم عن المشاركة في العملية القضائية. ووجدت دراسة تم اعدادها في المملكة المتحدة وشملت 144 من الشهود من الأطفال، أن 85 في المائة منهم تعرضوا للإجهاد قبل المحاكمة على شكل نوبات الهلع، وإيذاء النفس، واستعادة ذكريات من الماضي، والتبول في الفراش، أو اضطرابات في تناول الطعام والنوم، والاكتئاب وفقدان الثقة.⁵²

وتنص أحد المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود على أن 'مصالح الطفل الفضل ستكون الاعتبار الأساسي' في أي قرار من شأن الطفل أن يتأثر به. ويتوجب على الشرطة والقضاة والمدعين العامين إعطاء الأولوية لمصلحة الطفل بما في ذلك السير في مجريات القضية دون إشراك الطفل الضحية أو الشاهد إذا كان ذلك ضرورياً لتنميتها وحمايتها.

وفي الممارسة العملية، فإن تطبيق هذه المبدأ يجب أن يكون متوازناً مع عدد من المصالح المتنافسة، مثل حق الطفل في المشاركة في الإجراءات التي من شأنها التأثير عليهم، وحقوق الإنسان الآخرين؛ مثل حقوق المتهمين في قضايا العدالة الجنائية.

مثال:

هنغاريا: قانون الإجراءات الجنائية⁵³

ينص قانون الإجراءات الجنائية في هنغاريا على أن الحالة الوحيدة التي يجوز فيها استجواب الشهود دون سن 14 عاماً في التحقيق هي الحالة التي من المحتمل عدم الحصول على الأدلة فيها إلا باستخدام تلك الطريقة.

52- بلوتيكوف و وولفسون، تقييم الدعم المقدم للشهود اليافعين: دراسة الأثر على الشهود ونظام العدالة الجنائية، 2007

53- مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدول
http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/childjustice/Examples%20of%20good%20practices_en.asp

تنص المعايير الدولية على أن للأطفال الحق في أن يتم الاستماع إليهم في جميع المسائل التي تمسهم، بما في ذلك الإجراءات القضائية. ولذلك، ينبغي اتخاذ التدابير لتيسير مشاركة الأطفال الضحايا والشهود بشكل كامل في إجراءات المحكمة بطريقة ذات مغزى. ويجب احترام الأطفال، بغض النظر عن سنهم، كشهود قادرين على قدم المساواة مع الكبار، ولا ينبغي اعتبار شهادتهم أو البيانات التي أدلوا بها غير صحيحة أو غير جديرة بالثقة فقط بناءً على سنهم. وتستخدم العديد من البلدان 'اختباراً للكفاءة' من شأنه تقرير فيما إذا كان بالإمكان قبول الاستماع إلى شهادة الطفل. وبموجب المادة 20 من القانون النموذجي بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال الضحايا الجريمة والشهود عليها، ف'يُعتبر الطفل شاهداً كفوفاً ما لم يثبت خلاف ذلك من خلال فحص الكفاءة الذي تشرف عليه المحكمة'. وينص كذلك على أن اختبار الكفاءة ينبغي أن يهدف إلى تحديد فيما إذا كان الطفل يستطيع فهم الأسئلة التي طرحت عليه أو عليها، وكذلك على أهمية قول الحقيقة. ويتلخص الاختبار في المملكة المتحدة ببساطة في تقرير فيما إذا كان الطفل يستطيع فهم الأسئلة الموجهة إليه وإذا كان إجاباته مفهومة.

كما وتنص المعايير الدولية على وجوب إيلاء وجهات نظر الطفل الاعتبار اللازم والتعامل معها وفقاً لسنه وقدراته، ودرجة النضج الفكري وتطور إمكاناته. كما ولا يمكن قياس مستويات الفهم أو القدرة فقط بالاستناد إلى سن الطفل البيولوجي، حيث يبلغ الأطفال درجات الفهم والنضج والقدرات بمعدلات متفاوتة. ولذلك، فإن آراء الطفل يجب أن يتم تقييمها على أساس كل حالة على حدة، لتحديد حجم الوزن الذي سيعطى لشهادته والأدلة التي يدلي بها، بناءً على هذه العوامل.

وفي الدول التي لا يضطر الطفل فيها للإدلاء بشهادته في المحكمة، فيجب أن يكون على علم بهذا الحق، وإعطائه الفرصة لرفض المشاركة. وتنص مبادئ مجلس أوروبا التوجيهية الخاصة بالعدالة الصديقة للأطفال على أن «الحق في أن يتم الاستماع للطفل، هو حق له، وليس واجباً عليه»⁵⁴.

كما ويشمل حق الأطفال في أن يتم لاستماع إليهم السماح للأطفال الضحايا أو الشهود بالتعبير عن آرائهم ومخاوفهم المتعلقة بالجريمة وإجراءات المحكمة وتوقعاتهم الخاصة أو احتياجاتهم. وذلك لا يعني أن هناك واجباً على المحكمة أو الدولة للوفاء بالتوقعات الخاصة بالطفل، إلا أن عليها أن تسمح بتحقيق توقعاتهم، وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، فعليها تفسير سبب ذلك للطفل.

مثال:

الولايات المتحدة الأمريكية: افادة الضحية حول أثر الجريمة⁵⁵

في الولايات المتحدة، يتم جمع آراء الطفل الضحية (أو الضحايا الكبار)، وحيثما ينطبق، آراء أسرهم، فيما يتعلق بأثر الجريمة باستخدام نموذج «افادة الضحية حول أثر الجريمة»، والذي يُرفق مع تقرير ما قبل اصدار الحكم والمُعد من قبل مراقب السلوك بهدف تزويد المحكمة بالمعلومات. وهناك نماذج خاصة صديقة للطفل ومتاحة للأطفال من مختلف الأعمار للسماح لهم جميعاً بالمشاركة دون تمييز. ويسمح ذلك للضحايا التعبير عن أنفسهم بطريقة مريحة ومرنة.

رفع التقارير والاستقصاء

1. رفع التقارير

يتوجب ان ينص التشريع على واجب الإبلاغ ورفع التقارير عن الحالات التي يعتقد أن الطفل وقع فيها ضحية لسوء المعاملة أو الإهمال، وذلك إما على وجه الخصوص لبعض المهن مثل الأطباء، أو لجميع المواطنين. ويجب انشاء خطوط المساعدة الهاتفية الخاصة بالأطفال لتمكينهم من الإبلاغ عن وقوع جريمة أو إساءة بسهولة أكبر، وتسهيل إحالتهم إلى الخدمات المناسبة، وحيثما كان ذلك ضرورياً للشرطة.

54- المادة 46

55- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات واليونيسيف، دليل للعاملين المهنيين وصناع السياسة بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، 2009

وقد تقع ضغوط نفسية كبيرة على الضحية أو الشاهد عند الإبلاغ رسمياً عن الجرائم وسرد تفاصيلها لوكالات إنفاذ القانون، وخاصة جرائم الاعتداء الجنسي أو حين يكون الجاني هو أحد أفراد الأسرة. وقد يقع الطفل فريسةً للقلق بشأن الضرر أو التعرض للانتقام من قبل الجاني، أو التعرض للوم والرفض بسبب الإبلاغ عن الجريمة، أو عدم تصديقه، أو ردود فعل الأهل أو المجتمع السلبية. وينبغي اتخاذ خطوات في محاولة لتخفيف حدة هذه المخاوف وطمأنة الطفل انه فعل الأمر الصواب بالإبلاغ عن الجريمة.

وفي بعض البلدان، يتم استخدام أفراد من الشرطة أو وحدات متخصصة من الشرطة حين يرغب الطفل في الإبلاغ عن الجريمة. ويتم تدريب هؤلاء على مواضيع حماية الأطفال، وتقنيات المقابلة وعلى اطلاع، وعلى اتصال مع وكالات خدمات الأطفال المحلية والتي بإمكانهم إحالة الطفل اليها في أقرب وقت مناسب.

مثال:

السويد: تدريب الشرطة المتخصصة⁵⁶

في السويد، وبالاستناد الى أبحاث جديدة، تم إنشاء برنامج تدريبي لمقابلة الشهود الأطفال في عام 2007 من قبل كل من مجلس الشرطة السويدية الوطنية، وأكاديمية الشرطة في ستوكهولم وجامعة ستوكهولم. ويتلقى أفراد الشرطة تدريبات حول تقنيات إجراء المقابلات الفعالة، بالإضافة الى علم النفس التتموي ذات الصلة، والقانون.

مثال:

ليسوتو: وحدة حماية الأطفال والنوع الاجتماعي⁵⁷

أنشأت دائرة الشرطة في ليسوتو وحدة 'حماية الطفل والنوع الاجتماعي'، بهدف توفير بيئة صديقة للأطفال المُستخدمين في مجال الإبلاغ (عن الجريمة) لضمان السرية للأطفال الضحايا والذين يقومون بالإبلاغ عن الاستغلال الجنسي في مركز الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت مكاتب متنقلة، بشكل منفصل عن مكاتب الشرطة، لتسهيل إجراء مقابلات أكثر سرية وذات طابع صديق للطفل، وتشجيع الإبلاغ عن الجرائم.

ومن اللحظة الأولى التي يتم فيها اتصال الطفل مع نظام العدالة، فيجب أن يكون أو تكون على علم تام بماهية العملية التي قد يخضعون لها، حيث أن من شأن هذا أن يقلل من مشاعر انعدام الأمن أو القلق التي قد تعترى الطفل. كما أن من شأن معرفة متى وأين سيتم مقابلتهم ومن الذي سيقوم بإجراء المقابلة، وكيفية عمل نظام العدالة، ومتى سيكون مطلوباً منهم الادلاء بشهاداتهم، ومن الذي سيكون حاضراً، وما هي تدابير الحماية المتاحة لهم سواء في المقابلة الأولية وعند ادلائهم بشهاداتهم؛ كلها من شأنها ترك تأثير إيجابي على نوعية البيانات التي يدلون بها. كما ان تزويد الطفل بالمعلومات يساهم في تمكين الطفل وجعله يشعر أكثر تماسكاً في وضع غير مألوف. وهذا متصلٌ خصوصاً بحالات الاعتداء، والتي غالباً ما تتميز بتفوق (تحكم) مرتكب الجريمة وفقدان الضحية للسيطرة.

ولضمان توصل الطفل الى معرفة تامة بهذه التفاصيل، فينبغي تعيين شخص مُدرب، مثل أحد أفراد الشرطة أو العامل الاجتماعي، لتولي إدارة القضية لصالح الطفل. ويتعين على هؤلاء ضمان إيصال آراء الطفل ومخاوفه وأن يتم الاستماع اليها، وأن يقوموا بتزويد الطفل بالمعلومات في جميع مراحل الإجراءات الى جانب حضورهم مع الطفل في الإجراءات القضائية. كما ويجب ان يتوفر هؤلاء للاستماع إلى مخاوف الطفل والإجابة على أسئلته سواء قبل وبعد الإجراءات، وإحالة هذه الأسئلة والمخاوف إلى جهة الخدمات المناسبة.

2. تقديم المساعدة الفعالة

أن يكون الطفل ضحية لجريمة، أو شاهداً عليها، له عواقب وخيمة على نمو الطفل الجسدي والعاطفي والنفسي، كما يؤثر على سلامته ويمكن أن يحمل تأثيراً سلبياً على علاقاته مع الآخرين. وهناك أدلة على أن الأطفال الذين وقعوا ضحايا للانتهاكات الخطيرة هم أكثر عرضة من غيرهم لأن يقعوا ضحايا لإساءة

56- تعويض ضحايا الجريمة والسلطات المعنية بالدعم، ضحايا الطفل في الاتحاد - الحقوق والتمكين: تقرير المشروع كيبور 2010-2009، 2010
57- المنتدى الإفريقي لسياسات الطفل، القوانين الصديقة للطفل في أفريقيا، عام 2009؛ المنتدى الإفريقي لسياسات الطفل والمؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال الدولية، تحقيق العدالة الصديقة للأطفال في أفريقيا، 2012

المعاملة أو الاستغلال في المستقبل. ولذلك، فمن الضروري تقديم المساعدة وبقدر المستطاع للأطفال في محاولة لتخفيف هذه الآثار وتيسير إعادة تأهيلهم. فللطفل والآباء أو الوصي، عند الاقتضاء، الحق في معرفة كافة سبل المساعدة وخدمات الدعم المتاحة لهم، وينبغي أن يتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

كما ويمكن أن تتألف المساعدة من المشورة، وخدمات الصحة، والخدمات المالية والقانونية والاجتماعية أو التعليمية والتأهيل البدني والنفسي. وفي سبيل افادة الطفل على أفضل وجه؛ يجب اتاحة تقديم هذه الخدمات في أقرب وقت ممكن بعد ارتكاب الجريمة أو اكتشافها، وفي جميع مراحل عملية العدالة، وحتى بعد الانتهاء من الاجراءات طالما كان الطفل بحاجة الى المساعدة. ويمكن تقديم المساعدة من قبل خدمات الدولة العامة، والأسرة أو الدعم المجتمعي والمنظمات غير الحكومية، والمدارس، أو الهياكل المجتمعية الأخرى.

وينبغي للتشريعات النص على تقديم المساعدة الطبية والنفسية أو الاجتماعية واثاحتها للأطفال الضحايا. ومع ذلك فالتشريعات لا تكفي وحدها، وينبغي للدول تطبيق الأحكام القانونية بالكامل من خلال المبادئ التوجيهية واللوائح ووضع خطط المساعدة للأطفال الضحايا، وعند الاقتضاء الأطفال الشهود على وقوع الجريمة. ويتوجب على جميع الذين يتصلون مع الأطفال الضحايا أو الشهود، وبخاصة أولئك الذين قاموا بالاتصال الأولي، أن يكونوا على دراية بجميع الخدمات المتاحة وكيفية الوصول إليها. وتشمل هؤلاء، على سبيل المثال، الأخصائيين الاجتماعيين والشرطة والمعلمين وخطوط مساندة الطفل الهاتفية والأطباء، والمرضات.

وحيثما تتوفر وحدات حماية الطفل في مراكز الشرطة، فبالإمكان تزويد الأطفال الضحايا بالمساعدة في أقرب فرصة ممكنة بعد اكتشاف الجريمة. وفي بعض الدول، فإن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون هم المسؤولون عن إحالة الضحايا لخدمات الدعم (بموافقتهم) لضمان أن اتخاذ الاجراءات في أقرب وقت ممكن.

مثال:

سويسرا: الإحالة من قبل الشرطة⁵⁸

في سويسرا يضطلع الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون بمسؤولية إبلاغ الضحايا عن سبل المساعدة والدعم المتاحة لهم، وحيثما وافق الضحايا على ذلك، يقوم الموظفون بإحالة تفاصيل الاتصال الخاصة بهم إلى خدمات دعم الضحايا، لضمان تقديم الدعم للضحايا في أقرب مرحلة ممكنة.

مثال:

بولندا: شبكة مراكز الدعم المحلي⁵⁹

في بولندا، أنشأت وزارة العدل مشروع شبكة مراكز الدعم المحلي' والذي يهدف إلى تنسيق الإجراءات من قبل الشرطة والقضاء والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية ومؤسسات المعونة الاجتماعية والمستشفيات والمدارس وغيرهم ممن يشاركون في القيام بمساعدة ضحايا الجريمة. ومن خلال مراكز الدعم المحلي، يتمكن الأطفال ضحايا الجريمة والوالدين أو أولياء الأمور والفئات الضعيفة الأخرى، من الحصول على المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية مجاناً. ويقوم المتطوعون في هذه المراكز بتقديم الدعم للضحايا وشرح العملية القضائية والاتصال مع المؤسسات المناسبة لتقديم مساعدات إضافية لتلبية الاحتياجات.

58- المصدر السابق

59- مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدول http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/childjustice/Examples%20of%20good%20practices_en.asp

مثال:

الجزائر: مراكز خاصة للضحايا الأطفال⁶⁰

أنشأت الجزائر 67 مركزاً لتقديم المشورة على صعيد الأقاليم في المناطق المتضررة من الإرهاب. وتقدم هذه المراكز الرعاية الطبية للأطفال الذين وقعوا ضحايا للهجمات الإرهابية بالإضافة إلى الإرشاد النفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي. كما تم فتح ثلاثة مراكز وطنية لرعاية الأطفال ضحايا الذين فقدوا آباءهم.

مثال:

لاتفيا: السياسات الخاصة بالضحايا الأطفال⁶¹

في لاتفيا، تستخدم أقسام خاصة في المؤسسات الطبية لإعادة التأهيل الطبي وتوفير العلاج للأطفال ضحايا العنف والإيذاء الجسدي والإيذاء الجنسي، على حساب الموارد المخصصة من ميزانية الدولة. كما ويتم تغطية نفقات العلاج النفسي الإلزامي من قبل الدولة، على أن يتم تعويض التكلفة من قبل الجاني.

3. التحقيق وإجراء المقابلات

ينبغي أن يتم التحقيق وفي أسرع وقت ممكن في الحالات التي يقع فيها الطفل ضحيةً أو يكون فيها شاهداً على وقوع جريمة. وبمجرد أن يقوم الطفل أو شخصٌ معني أو أحد العاملين بالإبلاغ عن جريمة، فيجب وضع أطر زمنية صارمة لضمان أن يتم التحقيق من دون تأخير. كما وينبغي تطبيق هذا المبدأ على التحقيق في القضية بمجرد اتخاذ قرار بالملاحقة القضائية. وينبغي السماح بالمدة الزمنية اللازمة للطفل الذي يقع ضحية، للموافقة على أن يكون شاهداً في إجراءات المحكمة.

كما يجب استجواب ومقابلة الأطفال الضحايا والشهود، وفي مراحل مختلفة من التحقيق وإعداد القضية، ويجب أن يتم ذلك بطريقة حساسة لاحتياجات الطفل وتحترم كرامته ونزاهته. في نفس الوقت، فإجراء المقابلات يهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة بغية استخدامها في المحكمة. وبالنسبة للضحية أو الشاهد، فإن سرد ما حدث قد يجعلهم عرضةً لـ «الإيذاء الثانوي»، والخوف من الضرر الذي قد يلحقه بهم مرتكب الجريمة، والخوف من عدم تصديقهم ومشاعر اللوم الذاتي. ومن الأفضل معالجة هذه القضايا من خلال مقارنة من شأنها إجراء الاتصالات والمقابلات مع الأطفال بطريقة عادلة وصادقة للأطفال. ومن شأن اللجوء إلى تقنيات خاطئة في إجراء المقابلات بغية التحقيق في هذه القضية أن يكون مرهقاً للطفل، ومما قد يعني تكرار إجراء المقابلة إذا تم طرح الأسئلة الخاطئة أو إذا لم تفضي إلى جمع ما يكفي من الأدلة. ولذلك، ينبغي أن تكون هناك مبادئ توجيهية حول هوية الشخص الذي يجري المقابلة، وقدر التدريب المهني الذي يحظى به، ومتى وأين يتم إجراء المقابلة. كما ان على كل من يقوم باستجواب الأطفال الضحايا أو الشهود أن يكون حائزاً على قدر من التدريب المهني في مجال تقنيات إجراء المقابلات مع الأطفال.

الإعداد للمقابلة

ينبغي التخطيط لإجراء المقابلات بالتنسيق مع خبير رعاية الطفل، بحيث يتم استجواب الطفل بالطريقة التي تحمي حقوقهم والتي من شأنها أيضاً تجنب ما يسبب لهم أي ضرر. ويشمل التخطيط مناقشة أين ومتى يتم عقد المقابلة وتحديد هوية الذين ينبغي لهم إجراء مقابلات مع الطفل، والأسئلة التي ينبغي طرحها على الطفل (لتغطية أكبر قدر ممكن من المواضيع حتى لا تكون هناك حاجة لإجراء مقابلات متعددة من قبل وكالات مختلفة). وحيثما يكون الطفل في عمر مناسب وبما يكفي، فبالإمكان إشراكه في عملية التخطيط هذه، مثل البت في أين ومتى سيتم عقد المقابلة.

موقع إجراء المقابلة

يتعلق جوهر إجراء مقابلة جيدة مع الطفل بجعل الطفل يشعر بما يكفي من الراحة، سواء في المحيط الذي تجري فيه المقابلة أو ومع الشخص الذي يجريها، لجعل الطفل قادراً على إعادة استنكار ما سيكون غالباً مجموعة من الأحداث الصادمة. وعادةً ما يكون المكان المفضل للمقابلة هو بيئةً مأنوفةً للطفل، كغرفة المدرسة على سبيل المثال. وحيثما ينص القانون على وجوب إجراء المقابلات في مراكز

60- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات واليونيسيف، دليل للعاملين المهنيين وصناع السياسة بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، 2009

61- المصدر السابق

الشرطة أو في مكان على صلة بالمحكمة؛ فيجب أن يتم توفير غرف خاصة للأطفال توفر الراحة لهم ومجهزة بأثاث وألعاب الطفل.

مثال؛

بولندا؛ غرف إجراء المقابلات الصديقة للأطفال⁶²

في بولندا قامت وزارة العدل بمساعدة المنظمات غير الحكومية بتجهيز غرف مقابلات صديقة للطفل، جنباً إلى جنب مع توفير الموظفين الفنيين المختصين في إجراء المقابلات مع الأطفال الضحايا والشهود. ويقوم هؤلاء بضمان أن إجراء المقابلة من قبل قاضٍ في حضور طبيب نفسي ومع آخرين (أعضاء النيابة العامة والمتهم والمحامين) متواجدين في غرفة منفصلة باستخدام مرآة عاكسة والبت المباشر للمقابلة. وقد تم تجهيز غرفة من شأن تجهيزاتها أن تجعل الطفل يشعر بالراحة، وتستوعب في نفس الوقت احتياجات نظام العدالة، مثل وجود كاميرا وميكروفونات، الخ.

مثال؛

جمهورية التشيك؛ الغرف المخصصة للاستماع⁶³

في عام 2007، قامت وزارة الداخلية بتجهيز غرف خاصة لإجراء المقابلات مع الأطفال الذين كانوا ضحايا للاعتداء الجنسي أو العنف أو شهوداً عليهما. وتم تصميم هذه الغرف المصممة خصيصاً بحيث تخلو من أي عوامل من شأنها تشتيت الانتباه؛ لكي يتمكن الضحية أو الشاهد وأفراد الشرطة أو الخبير النفسي من إجراء المقابلة مع الأطفال على نحو يؤدي لاستكشاف الحقائق في هذه القضية. كما ويمكن للممثلين القانونيين للطفل (الوالدين أو الوصي أو المحامي) متابعة الجلسة من غرفة أخرى. ويتم تسجيل المقابلة (بالصوت والفيديو) من أجل أن يتم تحليلها وتقييمها في وقت لاحق، ومن دون الحاجة لمقابلة الطفل مرة أخرى.

الشخص الذي يُجري المقابلة

تنص المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها بضرورة اخضاع الطفل لمقابلة واجدة فقط كلما كان ذلك ممكناً. وفي سبيل الامتثال لهذه المبادئ قدر الإمكان، فهناك نهجين مختلفين من الممكن اتباعهما: بعض الدول تختار إشراك فرق متعددة التخصصات (بما في ذلك محقق جنائي، عامل دعم الضحايا، عاملو حماية الطفل، الخ) لاستجواب الضحية أو الشاهد بطريقة تراعي الطفل في مقابلة تجمع كل هؤلاء. في حين تفضل دول أخرى اللجوء للمقابلات الفردية والتي يقوم بإجرائها ذوو المهارات العالية في مجال جمع الأدلة والمعلومات، والتي يمكن أن تكون ذات صلة وبالإمكان استخدامها من قبل مجموعة من الوكالات المختلفة لمساعدة الطفل والتوصل إلى الأدلة.

مثال؛

أيسلندا؛ «بارنيس» أو «بيت الطفل»⁶⁴

في أيسلندا، تم إنشاء «بيت الأطفال»، بهدف عام يتمحور حول تجنب الطفل الحاجة إلى إجراء مقابلات متكررة مع وكالات مختلفة، بالإضافة إلى محاولة جعل الطفل يشعر بالأمان والراحة في ذات الوقت الذي يتم فيه كذلك تيسير التنسيق بين وكالات مختلفة تشط في التعامل مع حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال. ويتلخص المفهوم الأساسي لهذا النموذج في إجراء مقابلة من قبل شخص على درجة عالية من التدريب المهني، في وقت يتم فيه مشاهدة المقابلة عبر الفيديو من قبل ممثلي الوكالات المختلفة (الشرطة، النيابة، والأخصائي الاجتماعي، والمحامين). ومن شأن ذلك أن يضمن قيام تحقيق جنائي كفؤ من دون المساس بالمصالح الفضلى للطفل. وعندما يكون الأمر ضرورياً ولا مفر من خضوع الطفل لمقابلات لأكثر من مرة واحدة؛ فينبغي أن يقوم بإجرائها نفس الشخص.

62-مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدول (http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/childjustice/Examples%20of%20good%20practices_en.asp)

63-الاتحاد الأوروبي، الممارسات المحلية والإقليمية الجيدة بشأن حقوق الضحايا، 2011، متاح في: <http://cor.europa.eu/en/documentation/studies/Documents/local-regional-good-practices-victims.pdf> (اطلع عليها في 3 أبريل/نيسان 2013)

64-مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدول (http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/childjustice/Examples%20of%20good%20practices_en.asp)

إجراء المقابلة

يمكن أن يكون التواصل مع، وإجراء المقابلات مع الأطفال الضحايا أو الشهود، مهمةً صعبة، مما يستدعي وضع اللوائح الوطنية واتباعها لضمان أن يتم جمع معلومات دقيقة بطريقة تراعي مشاعر الطفل والتقليل من الضرر الواقع على الطفل. وينبغي اتباع الارشادات الآتية:



يتوفر نموذج لسيناريو
اجراء مقابلة مع
الأطفال الضحايا
والشهود، وتم تطويره
من قبل حكومة
اسكتلندا على موقع
www.scotland.
gov.uk

المقدمة والتعريف

في بدء المقابلة، يجب على من سيقومون بإجرائها التعريف بأنفسهم بشكل كامل وتسهيل الأمور على الطفل من خلال شرح الغرض من المقابلة، ومن الذي سيكون حاضراً، وكم من الوقت ستستغرق، بالإضافة الى ايضاح ما الذي سيحدث بمجرد انتهاء المقابلة. كما ينبغي ان يشرح للطفل كيف سيتم تسجيل المقابلة وكيف سيتم استخدام المعلومات التي يدلي بها.

وفي المقام الثاني، ينبغي على من يقوم بإجراء المقابلة إبلاغ وطمأنة الطفل أنه وفي حال لم يعرف الإجابة على السؤال، أو لم يفهم السؤال؛ فمن الواجب عليهم قول ذلك. علاوة على ذلك، وإذا اتضح أن الشخص الذي يجري المقابلة قد أساء فهم اجابة الطفل أو قد قام بتلخيص اجابة الطفل بشكل غير صحيح، فيجب عليه التصحيح وابلغ الطفل بذلك.

وينبغي ان يتم استغلال هذا الجزء من المقابلة لتشجيع الطفل على الاسترخاء وبناء الثقة بينه وبين من سيجري المقابلة. من المهم إدراك أنه من الممكن أن يستغرق تحقق استرخاء الطفل الى بعض الوقت، وبما يكفي للشعور بالاطمئنان في التحدث إلى الشخص الذي يجري المقابلة، وعلى وجه الخصوص حين يتم استرجاع الأحداث التي تنطوي على صدمة أو تفاصيل حميمة.

الحصول على المعلومات

يجب أن تُبنى المقابلة على أكبر قدر ممكن مما يستذكره الطفل، وينبغي تشجيعه على رواية الأحداث بعبارة الخاصة. وينبغي تشجيع الادلاء بالتفاصيل ومزيد من المعلومات أو التذكر من خلال ردود تعقيبيه مثل "ماذا حدث بعد ذلك؟".

وحيث يكون من الضروري طرح الأسئلة لتوضيح الأحداث أو طلب مزيد من المعلومات، فيجب ان تتخذ الأسئلة شكلاً ذو نهاية مفتوحة قدر الإمكان. كما ولا يجب ابدأ استخدام الأسئلة الايحاءية أو تلك التي تنطوي على اجابة في دفع الطفل نحو اجابة معينة. وينبغي تجنب استخدام الأسئلة المكررة لأنها قد توحى للطفل أن اجابته السابقة كانت غير مقبولة أو 'خاطئة'.

انهاء المقابلة

انهاء المقابلة بشكل صحيح هو أمر حاسم كذلك. ويجب ان يتم سؤال الطفل إذا كان لديه أي شيء آخر يود ذكره، أو أن يبلغه للشخص الذي يقوم بإجراء المقابلة، أو في حال وجود أي أسئلة يود توجيهها. ومن المهم أيضاً إعادة ايضاح الكيفية التي سيتم استخدام المعلومات من خلالها، واستيعاب توقعات الطفل لما قد يحدث في المستقبل. وأخيراً، ينبغي توجيه الشكر للطفل وتذكيره بخدمات الدعم المتاحة له.

مرحلة المحاكمة

ان من شأن انعقاد محاكمة صديقة للطفل ومُدارة على نحو جيد، أن تحمل أثراً إيجابياً من شأنه تمكين الطفل من رفض انتهاك حقوقهم على نحو غير عادل. ولضمان حدوث ذلك، يجب ان يتم توفير الدعم للطفل وبشكل كامل، وأن يتم ضمان توفير احتياجاته وحقوقه في جميع مراحل عملية العدالة، ومن قبل جميع أولئك المشاركين فيها.

1. ما قبل المحاكمة

قد تكون فترة انتظار للمحاكمة الطويلة مرهقةً للطفل الضحية أو الشاهد على وقوع الجريمة، لا سيما صغار السن أو أولئك الذين يعانون من مضايقات من قبل الجناة. ويصبح ذلك مصدر قلق على وجه الخصوص إذا كان الجاني هو أحد أفراد الأسرة، كون الطفل هو عرضةً بشكل أكبر للضغوط التي تهدف الى جعله يقوم بتعديل شهادته. كما وينبغي علاج الحالات التي وقع فيها الأطفال ضحايا أو كانوا شهوداً على وقوع الجريمة، بأسرع ما هو ممكن، ليتمكن الطفل من تجاوز تجربة الوقوع ضحية. وتقع غالبية المسؤولية عن هذا على عاتق المدعي العام، حيث يتوجب ان يكون أي تأجيل يطلبه في الإجراءات القانونية مبرراً، بأخذ مصالح الطفل الفضلى بعين الاعتبار. ومن شأن تدبير آخر أن يضمن التعامل العاجل مع حالات الأطفال، ويتمثل في اعطاء القضايا التي تشملهم، الأولوية في الجدول الزمني للمحكمة، بأسبقية عن القضايا التي لا تشتمل على الأطفال الضحايا أو الشهود.

ومن أجل جعل تجربة حضور، والادلاء بالشهادة في، المحكمة أقل صعوبةً للطفل؛ فقد بادرت عديدٌ من البلدان بتطوير عمليات لـ 'التعريف' حيث يتم اصطحاب الطفل في جميع أنحاء قاعة المحكمة حيث سيدلي بشهادته، في موعد يسبق المحاكمة، وفي بعض الأحيان قد يقابلون أولئك الذين سوف يكونون حاضرين في موعد جلسة المحاكمة، كما يتم ايضاح طبيعة الأسئلة التي قد توجه للطفل بالإضافة الى كيفية عمل الإجراءات. وحيثما كان ذلك ممكناً، فينبغي أن يرافق الطفل الشخص الذي يقوم بتولي قضيتهم لتعزيز شعوره بالراحة في طرح أي أسئلة قد تساوره.

مثال:

كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية: «محكمة الأطفال»⁶⁵

في ولاية كاليفورنيا، أنشأ مكتب النائب العام، جنباً إلى جنب مع وكالات الأخرى ما يُطلق عليه 'محكمة الأطفال'؛ وهي عملية تعليمية تهدف إلى مساعدة الأطفال في فهم مجريات العملية القضائية من خلال تعريفهم ببيئة عمل المحكمة وموظفيها، في إطار مجموعات. ويقابل الأطفال أفراداً مختلفين هم جزء من نظام عمل المحكمة، والذي بدورهم يقومون بشرح ما يفعلونه، والإجابة على أية أسئلة قد يطرحها الأطفال أو الآباء. كما ويقوم معالجون محترفون ومتطوعون مُدربون بالتحدث مع الأطفال لمساعدتهم على فهم والتعامل مع الضغوط المرتبطة بالظهور في المحكمة.

2. استخدام الأدلة المسجلة مسبقاً

وينبغي السماح للأطفال الضحايا بالإدلاء بشهاداتهم من دون الحاجة للمثول أمام المحكمة عن طريق استخدام الأدلة المسجلة ما قبل المحاكمة. ولذلك فوائد إضافية عديدة للطفل، بما في ذلك عدم الحاجة إلى الانتظار للمثول امام المحكمة، وتجنب مسائل مثل تهقر الذاكرة، كما أن من شأنه التقليل من طول الفترة الزمنية للمحاكمة.

وفي حين يتم استخدام الأدلة المسجلة مسبقاً بشكل منتظم من قبل المحاكم في عدد من البلدان، إلا أن هذه المحاكم ما زالت في كثير من الأحيان تحتاج إلى حضور الطفل الى المحكمة من أجل الاستجواب أو طرح أسئلة فيما يتعلق بشهاداتهم الأصلية والمسجلة مسبقاً.

65- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات واليونيسيف، دليل للعاملين المهنيين وصناع السياسة بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، 2009

3. الخصوصية

يمكن ان يتسبب الكشف عن أي معلومات تتعلق بهوية الطفل في عواقب من مثل تعريض الطفل لخطر الانتقام أو الثأر، أو بالحاق العار والإذلال بالطفل بالعار، و/أو التسبب في اضطرابه العاطفي.

وتتأتى حماية حق الطفل الضحية أو الشاهد في الخصوصية عن طريق تقييد الكشف عن المعلومات التي يمكن أن تؤدي الى التعرف عليهم. ويمكن القيام بذلك عن طريق الحفاظ على جميع الوثائق (الخاصة بالمدعي العام، والمتهمين، او ذات الطبيعة القضائية، الخ) والتي تحدد معلومات للتعرف على الطفل، في مكان آمن، مع وضع قيود مشددة على الوصول اليها. وفي كثير من الدول، تحظر التشريعات المعمول بها، نشر أو بث أي معلومات قد تؤدي (إما مباشرة أو بشكل غير مباشر) إلى التعرف على الطفل. ولذلك، يُحظر على وسائل الإعلام نشر هذه المعلومات حتى لو تم تسريب المعلومات أو تم الكشف عنها من خلال الوثائق أو المحاكمة،

كما تتلخص الطريقة الأخرى لحماية خصوصية الطفل بتقييد حضور الإجراءات القضائية التي تضم الطفل الضحية أو الشاهد. وقد يختلف المستهدفين بالتقييد، بما يشمل ذلك استبعاد حضور فئات معينة من الأشخاص، أو استبعاد حضور العامة.

4. الشهادة في المحكمة

من الأرجح أن الطفل، سواء كان قد قدم أدلة مسجلة بالفيديو مسبقاً أو لم يقدّم بذلك، سيضطر إلى تقديم الأدلة الحية، إما عن طريق ربطه بالفيديو عن بُعد أو عن طريق الممثل أمام المحكمة. إلا ان تجربة حضور المحكمة والإدلاء بالشهادة قد تشكل محنة عصبية وشاقة بالنسبة للطفل. وينبغي اتخاذ تدابير من شأنها التقليل من تلك المحنة أو الإجهاد بقدر الإمكان. على سبيل المثال، يمكن اتخاذ تدابير بسيطة لضمان أن تكون المحكمة أكثر اتاحة لاستخدام الأطفال مثل: استخدام الميكروفونات في منصة الشاهد ليتسنى للأطفال الاستماع بسهولة، وإزالة الشعر المستعار والعباءات حيثما يتم استخدامها بالإضافة الى توفير أنشطة للأطفال أو تجهيز غرف الانتظار بأثاث أقل حجماً أو إنشاء منطقة انتظار منفصلة للأطفال.

وينص قرار مجلس أوروبا الإطاري بشأن وضع الضحايا في الإجراءات الجنائية على وجوب ان تحتوي جميع مباني المحاكم على مناطق انتظار خاصة للضحايا لتمكينهم من تجنب الاتصال مع المتهم.

وتسمح تشريعات العديد من الدول بحضور شخص في المحكمة يقوم بتوفير الدعم وتزويد الطفل الضحية أو الشاهد بالمساعدة والدعم النفسي. وفي حين يختلف الحال من بلد إلى آخر، فإن ذلك الشخص الذي يقوم بتوفير الدعم عادة ما يكون أحد أفراد الأسرة، وشخص يختاره الطفل، أو شخص مؤهل على نحو خاص توافق المحكمة على حضوره. وينبغي أن يكون هؤلاء الأشخاص قادرين على تقديم الدعم الكامل للطفل، وأن يثق الطفل بهم، وأن يسهم في تعزيز قدرة الطفل على المشاركة في الإجراءات.

مثال:

المملكة المتحدة: مقدمي الدعم للشهود في المحكمة⁶⁶

يسمح قانون المملكة المتحدة بتخصيص 'مقدمي الدعم للشهود' في المحكمة للفئات الضعيفة من الشهود، بمن فيهم الأطفال. وبوسع هؤلاء: توفير الدعم النفسي وتعريف الشاهد بالمحكمة وإجراءاتها ومرافقة الشهود في الزيارات التي تسبق انعقاد المحاكمة بهدف التعرف على المحكمة والتسيق مع الخدمات القانونية والصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية بالنيابة عن الطفل، وتحديد أو التنسيق لأي تدابير قد تكون ضرورية لتسهيل ادلاء الطفل بشهادته والمشاركة الكاملة في الاجراءات. ولتجنب أي مزاعم بتلقين الشاهد، فهناك قواعد صارمة تنص على عدم جواز مناقشة الأدلة أو محتوى الشهادة مع الطفل. وبينما تنص تشريعات المملكة المتحدة على أن مقدمي الدعم



66- وزارة الداخلية في المملكة المتحدة، الحصول على أفضل الأدلة في الإجراءات الجنائية: إرشادات للشهود الضعفاء أو الذين يتعرضون لتهريب، بما في ذلك الطفل، 2000.

للشهود في المحكمة قد يتكونون من مجموعة متنوعة من الأفراد، فيُفضل اللجوء الى نهج متعدد التخصصات يقوده عاملٌ مهني على اتصال مع الوكالات ذات الصلة المختلفة للحفاظ على نمط من الاتساق في التواصل مع الطفل.

وبالإمكان اتخاذ عدد من التدابير لتسهيل الإدلاء بالشهادة. ويتم استخدام اللقاء عن بعد بالفيديو الآن في عدد من البلدان للسماح للطفل للإدلاء بشهادته في وضع صديق للطفل في جزء منفصل من قاعة المحكمة. وقد جعلت التطورات التكنولوجية الأخرى في هذا المجال من الممكن للأطفال الإدلاء بشهاداتهم من مواقع خارج قاعة المحكمة. وتشمل التدابير الأخرى، حيث لا تتوفر امكانية إجراء لقاء الفيديو عن بعد، استخدام الشاشات بحيث لا يتمكن الضحية أو الشاهد من رؤية المدعى عليه، أو الطلب من المتهم مغادرة قاعة المحكمة وعرض الشهادة على شاشة في منطقة منفصلة من قاعة المحكمة

مثال:

النرويج: مواقع خاصة للمحاكمة⁶⁷

في النرويج، يمكن استجواب الطفل الضحية أو الشاهد دون سن 14 سنة أو الذين تدل ظروفهم على ان الإدلاء بالشهادة يصب في صالح مصلحته الفضلى، في مكان منفصل عن جلسة المحكمة وفي الموقع الذي يجد القاضي أنه الأكثر فائدة للحصول على أفضل الأدلة ومنع إلحاق الضرر بالطفل.

5. الاستجواب واستجواب الشهود

تنص بالمعايير الدولية على ضرورة استجواب الأطفال بطريقة تراعي الحساسيات المتعلقة بالطفل للحد من أي ترهيب محتمل، في حين يلعب القضاة دوراً هاماً في ضمان ذلك. وقد أظهرت التجربة أن هذا يتحقق على أفضل وجه عندما يجري الاستجواب على شكل حديث مع الطفل، بدلاً من فحص الأدلة من جانب واحد أو من جانب الخصوم. بينما لا تسمح ولاية القانون المدني في كثير من الأحيان باستجواب الأطفال، فإن الدول التي تعمل بموجب القانون العمومي تسمح بذلك، وحين يكون ذلك هو الحال، فيجب أن يتم الإشراف على الإجراءات قدر الإمكان لمنع إلحاق أي ضرر محتمل بالطفل. وبالإضافة إلى ذلك، فينبغي الإقرار بأن مدى اهتمام الطفل هو أقل بكثير من اهتمام الكبار، وعلى ذلك فينبغي عند الضرورة إيجاد فواصل بشكل مناسب في عملية الاستجواب، أو قيام القاضي بفرض حد اجباري لعدد الأسئلة التي تُطرح على الطفل، في سياق السعي للحفاظ على اهتمام الطفل والحصول على أفضل الأدلة الممكنة. وينبغي ألا يضطر الأطفال لمواجهة الاستجواب أكثر من مرة واحدة أثناء المحاكمة، بصرف النظر عن أي ظروف استثنائية.

وحيثما نصت الولاية القضائية المعمول بها على السماح باستجواب الطفل، فيتوجب على القضاة الرقابة والإشراف، وبعناية، على نوع الأسئلة المطروحة والطريقة التي يتم من خلالها طرح الأسئلة. ويتوجب عليهم منع استخدام بعض التكتيكات من قبل محامي الدفاع مثل:

- طرح الأسئلة غير ذات الصلة والتي تهدف إلى ترهيب أو ازعاج الطفل؛
- طرح الأسئلة بسرعة أو بشكل متكرر لإحباط الطفل أو إرباكه؛
- طرح الأسئلة بلغة تتعدى اللغة المناسبة لسن نمو الطفل؛ أو
- في حالة الاعتداء الجنسي على وجه التحديد، الدفع باستنتاج أن الطفل قد وافق على النشاط أو طرح أسئلة متعلقة بتاريخ الأطفال الجنسي.

ويمكن لهذه التكتيكات أن تفضي إلى تخويف أو مضايقة الطفل ومن شأنها ألا تدفعه فقط باتجاه حالة من الصدمة والإرهاق؛ إلا أنها كذلك لن تفضي الى استخلاص أدلة دقيقة حول القضية.

ومن شأن كيفية فهم الطفل للأسئلة التي طرحت عليه أن تعوق قدرته على الإدلاء بشهادة دقيقة، وحيثما تم السماح للأطراف الأخرى استجواب الطفل مباشرة، فينبغي ان يتم تذكيرها بضرورة القيام بذلك بلغة واضحة ومع مراعاة مستوى الطفل من الفهم وضعفه. وتتخصص الحلول المستخدمة من قبل بعض الدول في

67- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات واليونيسيف، دليل للعاملين المهنيين وصناع السياسة بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها،

السماح لوسطاء خاصين للتواصل مع الطفل، عندما يساور القاضي الاعتقاد بأن الأطفال أسأوا الفهم، أو لا يفهمون تماماً الأسئلة المطروحة عليهم. وقد يكون هؤلاء الوسطاء أحد المحامين المعيّنين خصيصاً، أو خبير نفساني أو أي شخص آخر تعينه المحكمة.

مثال:

جنوب أفريقيا: الوسطاء المستخدمون من قبل الشاهد⁶⁸

بموجب القانون الجنائي لجنوب أفريقيا المعدل، فإن الأطفال الضحايا أو الشهود على الجريمة يستطيعون الشهادة من خلال وسطاء حيثما بدا أن من شأن مثلهم امام المحكمة والإدلاء بشهاداتهم سوف يعرضهم للإجهاد العقلي أو لمعاناة لا مبرر لها. في هذه الحالات، يجوز للمحكمة أن تعين شخصاً مختصاً كوسيط يستطيع الطفل الضحية أو الشاهد من خلاله تزويد الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بإمكان الأطفال الذين يدلون بشهاداتهم في حالات الاعتداء الجنسي، القيام بذلك في غرفة منفصلة من خلال اتصال بالفيديو لتجنب أي مواجهة مباشرة مع المتهمين، لتجنب الطفل المزيد من التوتر والصدمة بسبب الإدلاء بشهادته.

مثال:

أيرلندا الشمالية: الوسطاء المستخدمون من قبل الشاهد⁶⁹

في أيرلندا الشمالية، يمكن للشهود العرضة للخطر استخدام وسطاء معتمدين لمساعدتهم على الإدلاء بشهاداتهم في مركز الشرطة أو في المحكمة. وهؤلاء هم أفراد وافقت عليهم المحكمة ومستقلين عن كل من هيئة الادعاء أو الدفاع. ويتم اللجوء لاستخدام هؤلاء لشرح الأسئلة الشاهد المطروحة من قبل المحكمة أو الدفاع أو الادعاء، وفي بعض الحالات، إلى إيصال ردود الشاهد على هذه الأسئلة.

بعد المحاكمة

1. الختام

اختتام المحاكمة والقضية هي خطوة هامة بالنسبة للطفل. وينبغي توجيه الشكر للطفل، وابلغه بأن شهادته كانت هامة في مجرى عملية العدالة. وعند الاقتضاء، وحيث لم يحدث هذا بالفعل، ينبغي إحالة الطفل لتلقي المساعدة ذات الصلة أو خدمات الدعم. وينبغي أيضاً أن يكون الطفل على علم بنتائج القضية أو المحاكمة، وحيثما كانت النتائج قد لا تتوافق مع شهادته أو الأحداث التي سردها، فينبغي طمأنته بأن وجهات نظره قد تم الأخذ بها على محمل الجد.

وعلاوة على ذلك، وفيما إذا كان ذلك مناسباً، ينبغي للسلطة المسؤولة عن تنفيذ الحكم (المحكمة، القاضي، مدير السجن) إعلام الطفل و/أو مقدمي الرعاية له، بالإفراج المقبل عن الجاني، وعلى الأقل قبل بضعة أيام من موعد ذلك، لتمكين الطفل أو أسرته من اتخاذ تدابير وقائية.

2. جبر الضرر

جبر الضرر هو خطوة هامة بالنسبة للضحايا في سياق الاعتراف بالأذى الذي لحق بهم وعلاجه. ويمكن أن يتخذ شكل التعويض المالي لقاء خسارة مادية أو أضرار وقعت نتيجة للجريمة، أو أن يتخذ شكل الخدمات الطبية أو النفسية، أو الحصول على اعتراف بالمعاناة التي تعرضوا لها. ويمكن أن يرسل جبر الضرر رسالة رمزية مهمة للأطفال الضحايا مفادها أن بعضاً من العدالة قد تحقق فيما يتعلق بهم. وتشتت بعض البلدان حداً للسن والذي يمكنُ آباء أو أوصياء الطفل تحت هذه السن فقط بطلب جبر الضرر، وحيثما كان هذا هو الحال فيجب السعي لمحاولة تعديل التشريع للسماح بجبر الضرر للأطفال بغض النظر عن العمر.

68- المنتدى الإفريقي لسياسات الطفل، القوانين الصديقة للطفل في أفريقيا، عام 2009؛ المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل والمؤسسة الدولية الدفاع عن الأطفال الدولية، تحقيق العدالة الصديقة للأطفال في أفريقيا، 2012.
www.nidirect.gov.uk -69

كما وينبغي أن تتم عمليات تعويض الأطفال الضحايا بشكل بسيط بقدر الإمكان. ولا ينبغي أن تتم مباشرةً من قبل الجاني (كجزء من حكم المحكمة في بعض البلدان)، بل تقديمه من قبل الدولة. وقد تم انشاء صناديق خاصة لتعويض الضحايا في بعض البلدان، على الرغم من أن الموارد المخصصة لهذا كثيراً ما تعاني من نقص وبما يمنعها من أن تصبح تديراً فعالاً للانتصاف. ومن أجل مواجهة هذا الوضع، تقوم بعض الدول بتوفير جبر الضرر من خلال صندوق وطني، في حين تسعى بعد ذلك الى تحصيل تكلفة السداد من الجاني أو من الهيئات المسؤولة الأخرى والى أقصى حد ممكن.

ويمكن أيضاً استخدام عمليات العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) لمعالجة الأضرار التي لحقت بالضحية. ومع ذلك، وفي الحالات التي تشتمل طفلاً ضحية، فلا ينبغي أن تستخدم العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) إلا وفق ما هو مناسب وفي مصلحة الطفل الفضلى.

قضايا للنقاش



- ← ما هي الطرق التي تختلف فيها أساليب علاج الأطفال الضحايا والشهود في بلدك عن الأمثلة الواردة في هذا الفصل؟ ما هي القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها في السياق الخاص في بلدك لضمان حماية حقوق الأطفال الضحايا والشهود؟
- ← ما هي خطورة استخدام الاستجواب التلقيني أو الايحاء مع الأطفال؟ ما هي بعض الأمثلة على الأسئلة الايحاءية؟
- ← ماذا ستفعل إذا كان لم يقدم الطفل خلال إجراء المقابلة رواية متمسكةً أو ثابتةً عن الأحداث؟
- ← ما هي بعض الطرق التي يمكن من خلالها الحد من الإيذاء الثانوي؟
- ← ما هي بعض من مزايا وعيوب التدابير المبينة في الأمثلة من خلال الفصل والتي تُبين كيفية اختلاف تعامل البلدان مع الضحايا والشهود؟

دراسات الحالة



← أنت قاضٍ تنتظر في قضية ديف والبالغ من العمر 13 عاماً، والمتهم بطعن أحد زملائه. يقول الضحية بأنه قد تعرض للمضايقات من قبل ديف لعدد من السنوات قبل وقوع الحادث. إلا أن ديف، من ناحية أخرى، يصر على أنه كان ضحية لـ 'بلطجة' من قبل الضحية، وأن هذا الاتهام الحالي هو جزء من استراتيجية لإيقاعه في الفخ. وعندما يتم استجواب الضحية، كيف ستسعى إلى تحقيق التوازن بين الحقوق المتضاربة لكل من ديف والضحية البالغ من العمر 13 عاماً؟

← أنت عامل اجتماعي. وقد يطلب منك إجراء مقابلة مع طفلة عمرها 7 سنوات وهي أحد الشهود في قضية اعتداء جنسي مُقامة ضد والدها. كيف يمكنك التعامل مع الطفلة في طرح موضوع حساس كهذا؟ ما هي أنواع الأسئلة أو الأدوات التي سوف تستخدمها للحصول بلطف على المعلومات التي تحتاجها لتحديد ما الذي حدث؟

← أنت قاضٍ ينظر في قضية عنف منزلي. وتقف في القضية أم متهمة بقتل زوجها بسكين المطبخ بعد حادث عنف منزلي. وطفليها، الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و 12 هم فقط الشهود على الحادثة. وكلاهما في حالة صدمة شديدة بسبب وفاة والدهم وابتهاهما بالرعب من أن والدتهم سوف تذهب إلى السجن. ولا يعرفان فيما إذا كان عليهما قول أي شيء أو إعطاء تفاصيل عن الليلة التي وقع فيها الحادث. ويتداولان باستمرار مع بعضها البعض حول ما ينبغي أن تتضمنه قصتهم. وعلى هذا النحو، فإن شهادتهما الأصلية تختلف عن تلك التي يقومون بتزويد المحكمة بها الآن، مما من شأنه خلق صورة مربكة عن ظروف الحادث. كيف يمكنك استبعاد المخاوف التي تعتري الأطفال وضمان قولهما الحقيقة؟

← أنت عامل اجتماعي تتعامل مع حالة من عنف العصابات. وأحد الأطفال البالغين من العمر 17، والذين تتولى حالاتهم، هو الضحية والجاني في شجار عصابات كبير اندلع في أحد الأحياء المحلية. وتعرض هو نفسه للطعن في ساقه ونُقل إلى المستشفى الذي أمضى فيه أسبوعين. وبعد خروجه من المستشفى حاول القضاء على حياته عن طريق ابتلاع 40 من أقراص الباراسيتامول وشرب الكحول. وتسببت هذه الحادثة بنقله إلى المستشفى مرة أخرى. وهو الآن مُعافى. وخلال الحادث نفسه تم اتهامه بالقيام بضرب طفل آخر يبلغ من العمر 17 عاماً بقضيب معدني على رأسه. وتم ادخال هذا الطفل إلى المستشفى أيضاً، وأمضى فيه مدة 3 أسابيع وهو الآن يتعافى. وهنا، فالحالة الأولى التي يجب أن يتم التعامل معها هي قضية الصبي الذي تعرض للضرب على رأسه. كعامل اجتماعي؛ كيف يمكنك مخاطبة القاضي بشأن عرضة الطفل الذي تمثله للخطر والضعف كضحية؟ أين تكمن عوامل الخطورة التي تشكلها حالته من غيرها من العوامل الأخرى هنا؟



دراسة حالة متعمقة:

الأطفال الصغار جدا كضحايا وشهود

أنا هي فتاة تبلغ من العمر 8 سنوات كانت قد أبلغت مقدم الرعاية لها بالتبني بتعرضها لسوء المعاملة جنسياً. وفي مقابلة أولية مع أحد أفراد الشرطة، نفت بان يكون الرجل قد قام بلمسها. ومع ذلك، وبعد شهرين خلال جلسة مع الطبيب النفسي للأطفال كانت قد أحييت إليه، كشفت مرة أخرى عن تعرضها لسوء المعاملة. وتم استجوابها على إثر ذلك، من قبل ضابط شرطة المدربين تدريباً خاصاً، وحيث تم تسجيل المقابلة على شريط فيديو، أكدت افادتها بتعرضها لسوء المعاملة. وبعد تقديم أدلة متناقضة من قبل اثنين من علماء النفس يعملون لحساب كل من الادعاء والدفاع، تم السماح استخدام شريط الفيديو كدليل في القضية المرفوعة ضد المتهم. وبعد مرور سنة على تسجيل الأدلة الأولية، مثلت الطفلة في المحكمة للإدلاء بشهادتها. وتم اصطحابها في جولة قبل المحاكمة، لزيارة قاعة المحكمة في محاولة لتسهيل مثلها القادم.

وقامت الطفلة بالإدلاء بشهادتها الإضافية من خلال تكنولوجيا الاتصال المرئي (الفيديو) والى جانبها شخص يتولى دعمها. ومع ذلك، وبسبب قضايا ذات طابع فني، لم يتم استدعاؤها حتى وقت متأخر من بعد الظهر، حين كانت في غاية التعب، وبعد أن أمضت في دار المحكمة نحو 7 ساعات. وقبل ادلائها بشهادتها امام المحكمة، شاهدت، هي وهيئة المحكمة، شهادتها المسجلة مسبقاً على شريط الفيديو من اللقاء الأولي الذي أجرته مع الشرطة.

وبسبب الحاجة لاختبار صحة الأدلة والقرائن، وعمل نظام العدالة في البلد بمبدأ الخصومة، تم اجراء فحص مطابقة. وتم استجوابها من قبل المحامين، الذين وان أزالوا الشعر المستعار، واستخدموا أسماءهم الأولى، إلا أنهم أبقوا على عباءات المحكمة الخاصة التي كانوا يرتدونها. وعلى الرغم من التوجيهات الرسمية للمحامين حول استجواب الشهود الشباب، وتوجيههم بعدم استخدام أسئلة غير ذي صلة أو اللجوء الى الترهيب أو تكرار أسئلة الاستجواب؛ فإن بعض من الأسئلة التي طُرحت على الطفلة كانت معقدة نحويًا وتم اعادة الأسئلة حين لم تقم بالإجابة.

ويقوم الاختبار القانوني في البلاد والذي من شأنه السماح باستخدام شهادة الطفل ببساطة على فيما إذا كان الطفل يفهم (ما يُقال له) وفيما إذا كان بالإمكان فهم ما يقوله الطفل.

أسئلة للنقاش

1. ما هي الإيجابيات والسلبيات لكيفية التعامل مع الطفل في جميع مراحل العملية؟
2. ما الذي يجب القيام به لجعل الحصول على الأدلة صديقاً أكثر للطفل؟ على كاهل من تقع مسؤولية القيام بهذه التغييرات؟
3. في بلدك، من سيكون الشخص المناسب لتقديم الدعم للطفل الضحية؟

المراجع ولمزيد من القراءة



- المنتدى الإفريقي لسياسات الطفل، القوانين الصديقة للأطفال في أفريقيا، 2009
- المنتدى الإفريقي لسياسات الطفل والمؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال، تحقيق العدالة الصديقة للأطفال في أفريقيا، 2012
- جامعة أوكلايد للتكنولوجيا، معهد السياسة العامة، الشهود الأطفال في محاكم نيوزيلندا الجنائية: استعراض الممارسة وانعكاساتها على صنع السياسات، 2010
- مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدول. متوفر على: http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/childjustice/Examples%20of%20good%20practices_en.asp (تمت زيارته في أغسطس/آب 2011)
- الاتحاد الأوروبي والممارسات المحلية والإقليمية الجيدة بشأن حقوق الضحايا، 2011، متوفر على: <http://cor.europa.eu/en/documentation/studies/Documents/local-regional-good-practices-victims.pdf> (تمت زيارته في 3 أبريل/نيسان 2013)
- السلطة التنفيذية الإسكتلندية، إرشادات بشأن مقابلة الشهود الأطفال في اسكتلندا: دعم الأطفال الشهود حزمة الإرشادات، 2003، متوفر على: <http://www.scotland.gov.uk/Resource/Doc/47176/0025087.pdf> (تمت زيارته في أغسطس/آب 2011)
- تعويض ضحايا الجريمة وهيئة الدعم الحكومية المساندة، الضحايا الأطفال في الاتحاد - الحقوق والتمكين: تقرير من مشروع كيور 2010-2009، 2010
- وزارة الداخلية في المملكة المتحدة، الحصول على أفضل الأدلة في الإجراءات الجنائية: إرشادات للشهود العرضة للخطر أو التهيب بما في ذلك الأطفال، 2000
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة و اليونيسيف، كتيب بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، 2009
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة و اليونيسيف، العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها: القانون النموذجي وتعليقات مُصاحبة، 2009

المحاكمة وإصدار الأحكام

المحتوى

أهداف التعلم	
بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المدرسين قادرين على:	83
■ شرح لم هناك حاجة إلى تقرير التحقيق الأولي من أجل مساعدة المحكمة في قراراتها بشأن الجناة الأطفال؛	84
■ فهم القواعد التي يقوم عليها قرار الاعتقال من قبل المحكمة، وللمتمكين على تطبيق هذه المعرفة في الحالات العملية؛	85
■ للتعرف على عدد من خيارات إصدار الأحكام المختلفة في المجتمع والنقاش حول مزايا وعيوب كل منها؛	
■ تقييم أي من هذه البدائل المتوفرة لعقوبة السجن قد تكون أكثر مناسبة للاستخدام في بلدك وما الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذها.	88
المحتوى	
أهداف التعلم	
المباني الأساسية	
التطبيقات: المحاكمة	
1. تفادي التأخير الذي لا مبرر له	
2. المحاكمة النزيهة والعادلة	
3. البيئة الصديقة للأطفال	
4. المستشار القانوني والتمثيل	
5. الآباء وأولياء الأمور	
6. حق الكفل في أن يتم الاستماع إليه والتعبير عن وجهات نظره	
التطبيقات: صدور الأحكام	
أ. التناسب	
ب. الأحكام الصادرة والفصل في الدعاوى	
ج. تقديم المساعدة اللازمة	
د. التنفيذ الفعال للتدابير	
هـ. الحاجة للاحتراف والتدريب	
أنواع معايير التدابير	92
أ. الأحكام التعاقدية	
ب. أوامر الإشراف	
ج. أوامر الخدمة المجتمعية	
د. العقوبات المالية	
هـ. التدخل أو أوامر بالعلاج	
قضايا للنقاش	98
دراسات الحالة	98
المراجع ولتزيد من القراءة	100

مؤشر سياسات الأمم المتحدة:

3. الأطفال في نزاع مع القانون: عدد الأطفال الذين اعتقلوا خلال فترة 12 شهرا لكل 100,000 من السكان.
5. مدة الاحتجاز ما قبل المحاكمة: الوقت الذي يقضيه الأطفال في الاحتجاز من قبل إصدار الحكم.
14. النسبة المئوية للأطفال الذين تلقوا احكاماً احتجازية.
15. التحويل ما قبل اصدر الحكم: النسبة المئوية للأطفال الذين تم تحويلهم أو تم شمولهم ببرامج للتحويل ما قبل اصدار الحكم.

المبادئ الأساسية

- ينبغي تطبيق مبدأ الضرورة العاجلة في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، من أجل توفير استجابة سريعة وقائمة على احترام سيادة القانون. (قواعد بكين، المادة 20، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 5؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال)
- ينبغي التعامل مع الأحداث من قبل سلطة مختصة (محكمة، هيئة محكمة خاصة، مجلس أمناء، مجالس أخرى، الخ) وفقاً لمبادئ المحاكمة النزيهة والعادلة، وفي حال وجدوا مذنبين، يحق لهم الاستئناف أمام محكمة من درجة أعلى. (قواعد بكين، المادة 14؛ الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، المادة 17)
- يجب احالة القاصرين للمثول أمام محاكم متخصصة وينبغي التعامل معهم وفق ترتيبات تراعي حساسيات الطفل ولا تتطوي على ترهيبه. (الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 5؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال)
- وينبغي أن يكون للأطفال الحق في الاستعانة بمستشار قانوني خاص بهم وغيره من أنواع المساعدة المناسبة في سياق الإعداد والتحضير لتقديم دفاعه او دفاعها. وينبغي للدول ضمان الحق في المساعدة القانونية في النظم القانونية الوطنية وعلى أعلى مستوى ممكن، ويجب اعطاء الأولوية للمساعدة القانونية المقدمة للأطفال، وبما يخدم مصالح الطفل الفضلى، وأن تكون في متناولهم وتتناسب مع أعمارهم ومبنية على تعدد التخصص بالإضافة الى الفعالية والاستجابة للاحتياجات القانونية والاجتماعية المحددة للأطفال. (الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، المادة 17؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال؛ المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ 1)
- ينبغي على القضاة، على وجه الخصوص، احترام حق الطفل في أن يتم الاستماع إليه في جميع المسائل التي تؤثر عليه. (المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال)
- لا يجوز نشر المعلومات أو البيانات الشخصية المتاحة، ولا سيما في وسائل الإعلام، وبالتحديد تلك التي من شأنها الكشف، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن هوية الطفل، بما في ذلك صور للطفل أو الوصف التفصيلي للطفل أو أسرة الطفل أو أسماء وعناوين أعضاء أسرة الطفل والتسجيلات الصوتية والفيديو. (المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ التوجيهي 10)
- يجب أن يكون أي رد فعل تجاه المجرمين الأحداث متناسباً دائماً مع ظروف كل من الجاني والجريمة. (قواعد بكين، المادة 5)
- يجب أن يكون الهدف الأساسي من التعامل مع كل طفل وُجد مذنباً بانتهاك قانون العقوبات، هو الإصلاح، وإعادة الاندماج وإعادة التأهيل الاجتماعي. (الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، المادة 17؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 5)
- لا يجوز اصدار أحكام الإعدام بحق الأطفال لقاء الجرائم التي يرتكبونها. ولا يجوز الحكم بالسجن عليهم مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 6؛ الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، المادة 5؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 4)
- يجب أن يتم بذل الجهود الرامية إلى تزويد الأطفال بالمساعدة مثل السكن، والتعليم أو التدريب المهني أو العمل أو أية مساعدة مفيدة وعملية أخرى، من أجل تسهيل عملية إعادة تأهيلهم. (قواعد بكين، المادة 24)

- يجب أن يتم إتاحة مجموعة كبيرة ومتنوعة من تدابير التصرف للسلطة المختصة، مما يسمح لها بالمرونة وتجنب ايداع الأطفال في المؤسسات الاصلاحية إلى أقصى حد ممكن. (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40؛ قواعد بكين، والمادة 18، قواعد طوكيو، القاعدة 2)
- يجب أن يتم النص على الأحكام المناسبة لتيسير التنفيذ الفعال للأوامر الصادرة عن السلطة المختصة، ومنح الصلاحيات لإجراء التعديلات اللازمة على هذه الأوامر. (قواعد بكين، المادة 23)
- كما ويجب استغلال واستعمال التعليم المهني والتدريب أثناء الخدمة والدورات التشغيلية والطرق الأخرى مناسبة للتعليم، لبناء والحفاظ على الكفاءة المهنية اللازمة لجميع الموظفين المكلفين بالتعامل مع قضايا الأحداث. (قواعد بكين، المادة 22)

المحاكمة

1. تفادي التأخير الذي لا مبرر له

حين يدخل الأطفال في نزاع مع القانون؛ فمن المهم بصفة خاصة التأكد من البدء في إجراءات المحكمة في أقرب وقت ممكن. وينص كل من الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل والمبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال على حد سواء أن قضايا الأطفال يجب التعامل معها بأسرع ما يمكن لحماية المصالح الفضلى للطفل. وينصح مجلس أوروبا، وعند الضرورة، أن بإمكان السلطات القضائية أن تنظر في إمكانية إصدار الأحكام الأولية والتي يتعين رصدها لفترة معينة من الوقت، من أجل إعادة النظر بها في وقت لاحق.

ومن حيث الادعاء والدفاع، فيجب أن يتم ضمان حصول كل الأطراف على المدة الكافية لإعداد القضية. وبالرغم من ذلك، فإن للأطفال أيضاً الحق في محاكمة عادلة وسريعة، ويجب في هذا المقام موازنة هذه الحقوق المتنافسة بشكل مناسب. وهذا يعني، على سبيل المثال، أنه ينبغي أن يكون هناك حد للمدى الزمني الذي من الممكن أن تشهد فيه قضية ما سلسلة من الانقطاعات بانتظار توفر الشهود أو الأدلة غير المتوفرين حالياً. وتتص قواعد بكين أن التنفيذ العاجل للإجراءات الرسمية في قضايا الأطفال هو أهم موضوع. ويكتسب ذلك أهمية بشكل خاص، إذ ان خلاف ذلك قد يعني (ومهما كان جيداً ذلك الذي ستحققه الإجراءات وتدابير الفصل في الدعوى)، أنها عرضة للخطر. وبمرور الوقت، فإن الأطفال الأحداث يجدون صعوبة متزايدة، إن لم يكن استحالةً، في ربط الإجراءات وتدابير فصل الدعوى بالجريمة، على الصعيد الفكري والنفسي.

2. المحاكمة النزيهة والعادلة

ينبغي دائماً كفالة حق الأطفال في محاكمة نزيهة وعادلة. وهذا يشمل محاكمتهم من قبل سلطة مختصة وتوفير التمثيل القانوني والمساعدة من الآباء، في جو من التفاهم يؤدي إلى تحقيق مصالحهم الفضلى. ويجب أن يتمكن الأطفال الخاضعين للمحاكمة من المشاركة في أي عملية لصنع القرار.

ويقع على عاتق المحكمة أو القاضي القيام بـ:

- التأكد من فهم الطفل للاتهام الموجه إليه؛
- شرح ما يترتب عن إجراءات المحاكمة وشرح الإجراءات ذاتها للطفل؛
- ايضاح، وإذا كان ذلك مناسباً، أن بإمكان الطفل أن يُقر بأنه مذنب أو غير مذنب.

وينبغي ايصال هذه المعلومات بلغة صديقة للطفل بحيث يفهم ما الذي هو بصدد أن يواجهه. ويجب تذكّر أن بيئة المحكمة مُخيفة للطفل، الذي، وبناءً على عادات المحكمة الدارجة في البلد المعني، قد يواجه قضية يرتدون عباءات ويجلسون على مقاعد عالية ومحاطين بعدد من الأشخاص المجهولين للطفل. هذا مما يجعل قيام القاضي بشرح الإجراءات للطفل في بداية الجلسة أكثر أهمية. ويحتاج الطفل للتعرف على إجراءات المحكمة ومعرفة كيف ستكون الخطوات المقبلة، وما هي النتيجة المترتبة على ما تم التوصل اليه فيما يتعلق به أو بها.

3. البيئة الصديقة للأطفال

بإمكان قاعة المحكمة أن تكون بيئة عصبيةً على أي شخص يخضع للمحاكمة، وتكون أكثر تنفيراً وترهيباً للطفل على وجه الخصوص. وعلى هذا النحو فمن الأهمية بمكان وفي جميع الإجراءات، ضمان معاملة الأطفال بما يراعي سنهم، واحتياجاتهم الخاصة، ودرجة النضج ومستوى فهمهم. وينبغي بذل كل الجهود لضمان أن بيئة المحكمة لا تسبب الخوف للطفل وتراعي حساسياتهم قدر الامكان. وعلى سبيل المثال، فتصميم المحكمة يمكن أن يكون أقل رسمية في الشكل والإجراءات، ومن الممكن خفض عدد الحضور كما ويمكن جعل لباس مسؤولي المحكمة أقل رسميةً وغير بروتوكولي.

ومن أجل ضمان أن يجلس الطفل في المحكمة براحة ويسر، فإن المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال توصي بأن قبل بدء الإجراءات، ينبغي أن يكون الأطفال على اطلاع على شكل وترتيب المحكمة أو غيرها من المرافق وأدوار وهويات المسؤولين الذين لهم علاقة. وبالإضافة إلى ذلك فيجب استخدام اللغة المناسبة لعمر ومستوى فهم الطفل أثناء الإجراءات.

كما أن الأطفال لهم الحق في حماية خصوصيتهم بسبب صغر سنهم. وينص الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل صراحة على حظر حضور الصحافة والجمهور أي من المحاكمات التي يمثل فيها أطفال متهمون بمخالفة قانون العقوبات. وقد وضعت دول أخرى أيضاً تشريعات لهذا الغرض من شأنها حظر إما الجمهور أو الصحافة والجمهور على حد سواء من دخول قاعة المحكمة حيث تجري محاكمة الأطفال.

وينبغي تكييف جلسات المحكمة المتعلقة بالأطفال بما يتفق مع وتيرة الطفل ومدى قدرته على الانتباه: ينبغي التخطيط لفواصل منتظمة، وينبغي ألا تدوم جلسات الاستماع لوقت طويل للتأكد من أن الطفل قادر على مواكبة الإجراءات في جميع المراحل. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المستحسن تسهيل مشاركة الأطفال إلى الحد الذي تسمح به قدراتهم الكاملة معرفياً وعاطفياً، ولغايات دعم استقرارهم النفسي فيجب التقليل من التشتت والمقاطعات أثناء جلسات المحكمة إلى أدنى حد ممكن.

توصي المعايير الدولية، والى أقصى حد ممكن، بضرورة انشاء المحاكم المتخصصة (أو الغرف القضائية) واتخاذ الاجراءات واقامة مؤسسات للأطفال في نزاع مع القانون. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء وحدات متخصصة داخل الشرطة والقضاء ونظام المحاكم ومكتب المدعي العام.

مثال:

نيكاراغوا: محاكم الأحداث الجنائية⁷⁰

أقر قانون عام 1998 للأطفال والمراهقين، لوائح خاصة بنظام العدالة الجنائية المتخصصة للمراهقين. وتتص على وجوب وجود محكمة جنائية محلية واحدة على الأقل للمراهقين في كل منطقة، مع قاض متخصص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون يتطلب توافر المحامين العاميين والمدعين العاميين المتخصصين في مجال العدالة للشباب.

مثال:

أوغندا: المحاكم الخاصة بالعائلة والأطفال⁷¹

في أوغندا، تنظر هذه المحاكم في قضايا حماية الطفل وكذلك حالات الأطفال في نزاع مع القانون (باستثناء حين يتهم الطفل بارتكاب جريمة عقوبتها الإعدام أو تم اتهامه بالاشتراك مع بالغين). وينص قانون الطفل لعام 2000 أن اجراءات هذه المحاكم يجب أن تكون صديقة للطفل، وغير رسمية الى الحد الممكن، وغير عدائية للطفل ولا تجلب اي نوع من انواع الوصم، ويجب عقدها في جلسات سرية. ويجب أن يتم الانتهاء من القضايا المنظورة من قبل هذه المحاكم في غضون ثلاثة أشهر، وإلا يجب صرف النظر عن القضية بحيث لا يمكن محاكمة الطفل مرة أخرى عن ذات الجريمة. والأهم من ذلك، ولتجنب الوصم، فينص قانون الطفل على تجريم نشر التفاصيل المتعلقة بالطفل من مثل اسم الطفل أو عنوانه، أو عنوان المدرسة، أو أي صورة أو تفاصيل أخرى قد تؤدي إلى الكشف عن هوية الطفل دون الحصول على إذن من المحكمة.

70- اليونيسيف، نظم عدالة الأحداث: الممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية ، 2003
71- المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل، القوانين الصديقة للطفل في أفريقيا، 2009

4. المستشار القانوني والتمثيل

جميع الأطفال لهم الحق في أن يمثلهم محام أو مستشار قانوني. وينبغي أن يتمكوا أيضاً من طلب الحصول على مساعدات قانونية مجانية حيثما توفرت هذه المساعدات. وتتص مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية على وجوب ضمان الحق في المساعدة القانونية في النظم القانونية الوطنية، وأن الحصول على المساعدة القانونية ينبغي أن يكون في قمة سلم الأولويات على أن تكون المساعدة القانونية المقدمة للأطفال في متناولهم، وتتناسب مع أعمارهم، وتقوم على توفير مساعدة متعددة التخصصات، وفعالة في الاستجابة لاحتياجات الطفل القانونية والاجتماعية المحددة. ويجب على القاضي أو المحكمة شرح هذا الحق للطفل في بداية الجلسة. وعندما يحضر الطفل جلسة دون محام، يجب على المحكمة أن تتصح الطفل بإمكانية اللجوء الى الحق في الاستعانة بمحام وإعطاء الطفل فرصة معقولة للحصول على محام. وحيثما لا تعتقد المحكمة أن الطفل الذي يمثل أمامها من دون محام قادر على فهم الاتهامات، فعليها توجيه الطفل بضرورة أن يمثله محام.

مثال:

جنوب أفريقيا: نقطة واحدة للتوقف في مركز العدالة للأطفال⁷²

يتألف مركز عدالة الأطفال في بورت اليزابيث في جنوب أفريقيا من مركز للشرطة، ومحكمة جنائية وخدمات الرعاية لإتاحة الفرصة للوصول الى جميع خدمات العدالة الخاصة بالأطفال من مكان واحد. كما وأقامت المحكمة ترتيباً مع مجلس المساعدات القانونية الذي تموله الدولة، والذي قام بتعيين محام خاص للتعامل مع جميع الحالات التي تأتي من المركز. والهدف من ذلك هو ضمان حصول الأطفال على الخدمات القانونية المناسبة وأن يقوم بتمثيلهم محام من ذوي الخبرة وممن على اطلاع بكل البرامج الحالية المتاحة للأطفال. ويوفر هذا الترتيب الاتساق أيضاً ويعزز علاقات عمل جيدة والتعاون بين موظفي المحاكم ومجلس المساعدة القانونية. وعندما يتم تحويل الطفل خارج الإطار القضائي فلا يتم تخصيص أي تمثيل قانوني، وبالرغم من ذلك، وحين تسير القضية باتجاه المحاكمة أو يقوم الطفل بالإقرار بالذنب في جريمة خطيرة؛ يقوم القاضي بضمان أن تتم أحالته إلى مجلس المساعدة القانونية لتعيين محام منتدب.

ينبغي أن يكون أي من المحامين الذين يمثلون الأطفال مدربين، وعلى دراية، بحقوق الطفل والقضايا ذات الصلة. وينبغي أن يتلقوا التدريب المستمر والمتعمق وأن يكونوا قادرين على التواصل مع الأطفال بما يتناسب مع مستوى فهمهم. وينبغي أن يقوموا بتزويد الطفل بكل ما يلزم من المعلومات والإيضاحات بشأن العواقب المحتملة لأرائه ووجهات نظره، وينبغي أن يظهر رأي الطفل أمام المحكمة.

مثال:

تشيلي: برنامج الدفاع القانوني⁷³

في عام 1995، وقعت هيئة الخدمة الوطنية للقاصرين عدداً من الاتفاقيات مع المنظمات غير الحكومية والهيئات العامة في جميع مناطق البلاد، للمساعدة في الدفاع عن حقوق الأطفال في نزاع مع القانون، مما ساعد على ترسيخ مفهوم حق الطفل في الدفاع في نظام العدالة الجنائية. ويجب أن تكون المنظمات غير الحكومية المشاركة في الدفاع القانوني للأطفال مسجلة قانونياً كمؤسسات غير هادفة للربح وأن تكون مسجلة كشريك متعاون مع هيئة الخدمة الوطنية للقاصرين. ومن أجل تسجيلها كشريك للهيئة، فيجب على المنظمة أن تضع، من بين أمور أخرى، خططاً للمشاريع، وأن تحدد أهداف الدفاع والاستراتيجيات والأهداف، مع مؤشرات الأداء، ولأئحة من الخدمات التي تتوقع توفيرها بالإضافة الى المنهجيات والنتائج المتوقعة، ونظم المتابعة، وخطط التنسيق مع الوكالات أخرى، والميزانية. ويتمحور دور هيئة الخدمة الوطنية للقاصرين في الإشراف ومراقبة عمل هذه الوكالات.

أحد هؤلاء الشركاء منذ زمن طويل هو منظمة 'هوغار دي كريستو' (بيت المسيح)، والتي تعنى بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية والدينية للبالغين للأطفال، بما في ذلك أولئك الذين سجنوا أو في نزاع مع القانون. وتوفر هوغار دي كريستو المشورة القانونية المحددة للأطفال حول قضاياهم وكذلك المعلومات العامة عن حقوقهم النفسية والاجتماعية وغيرها من أشكال الدعم.

72- سلوت نيلسن وغالينيتي، عدالة الأحداث في أفريقيا: دليل للممارسات الجيدة، 2004
73- اليونيسيف، نظم عدالة الأحداث: الممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية، 2003

5. الآباء وأولياء الأمور

يجب أن يشارك الآباء أو الأوصياء على الطفل المتهم في التحضير للمحاكمة وأن يكونوا حاضرين عند انعقادها. وينبغي أن يتم إخطارهم خطياً من قبل الشرطة والمدعي العام أو القاضي بأن محاكمة رسمية ستعقد وأنهم مدعوون لحضورها. وإذا كان هناك نزاع في الأسرة، فإن بالإمكان استبعاد الآباء أو الأوصياء (جزئياً على الأقل) إذا كان ذلك يخدم مصالح الطفل الفضلى. وعلى سبيل المثال، إذا كان الطفل يرفض الحديث بحضور الوالدين، فيجب الاستماع للطفل بشكل منفصل عنهم. وتتص المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال أنه وفي الحالات التي توجد فيها مصالح متضاربة بين الآباء والأبناء، فيتوجب على السلطة المختصة تعيين ممثل مستقل، لتمثيل وجهات نظر ومصالح الطفل.

6. حق الطفل في أن يتم الاستماع إليه والتعبير عن وجهات النظر

تتص اتفاقية حقوق الطفل بوضوح على حق الطفل في أن يتم الاستماع إليه في جميع المسائل التي تؤثر عليه، ومن واجب القضاة احترام ذلك. كما ويجب أن يكون الطفل على علم بأن الحق في أن يتم الاستماع إليه هو حق للطفل، وليس واجباً عليه، وينبغي تزويده بجميع المعلومات اللازمة عن مدى فعالية استخدام الحق في أن يتم الاستماع إليه.

وللطفل الحق في الإدلاء بإفادة، والحق في طلب الشهود، ومن حيث المبدأ الحق في استجواب الشهود بأنفسهم مباشرة أو من خلال محام في أي مرحلة من مراحل الدعوى. والأمر متروك للقاضي تقرير فيما إذا كان السؤال مسموحاً به وأن يسمح بإجابة الشاهد عليه. وما هو أكثر أهمية هو حق الطفل في مواجهة شهود الإثبات واستجوابهم. وفي البلدان التي تعمل بموجب ولاية القوانين العمومية، فإن استجواب شاهد الخصم يساعد على الحفاظ على حقوق الادعاء والدفاع بشكل متوازن؛ بينما في ظل نظم القانون المدني، فإن الأمر متروك للقاضي لتقرير من الذي يحصل على فرصة الحديث أثناء المحاكمة.

وللطفل الحق في الإدلاء بالكلمة الأخيرة في جلسة الاستماع. وهذا هام جداً، خاصة قبل صدور الحكم لأنه يسمح للطفل بإعطاء انطباع سيحمله كل من القاضي وهيئة المحلفين معهم حين تنتهي الجلسة. كما يتوجب تسبب وشرح أي أحكام أو قرارات محاكم تؤثر على الأطفال، حسب الأصول وبلغة يفهمونها، وخاصة تلك القرارات التي خالفت آراء الطفل ووجهات نظره. وأخيراً، للطفل الحق في الفصل في قضيته في الوقت المناسب والاستماع وتلقي كتابة سبب إصدار حكم. وهذا هو الأساس في رفض لقرار الفصل في القضية- الحق في الاستئناف أمام سلطة أعلى.

اصدار الحكم

1. التناسب

تتص المعايير الدولية على أنه، وفي جميع الحالات، فإن الفصل النهائي في القضية يجب أن يكون متناسباً في آن واحد مع كل من الظروف وخطورة الجريمة والظروف والاحتياجات الخاصة بالأحداث، بالإضافة إلى احتياجات المجتمع. ولذلك، فإنه لا يمكن اصدار الحكم حتى يتم التحقق من الخلفية والظروف التي يعيشها الأحداث والظروف التي تم ارتكاب الجريمة من خلالها. وينبغي لهذا التقييم أن يتم في أقرب وقت ممكن بعد القاء القبض على الطفل. لمزيد من المعلومات راجع الفصل 3، التوقيف.

وفي بعض الحالات، فإن التقييم الأولي الذي قام به الأخصائي الاجتماعي أو مراقب السلوك قد لا يوفر ما يكفي من المعلومات، أو أن القاضي قد قام بطلب إجراء المزيد من التقييم. ويجوز للمحكمة أن تأمر بأن يتم تقييم الطفل من قبل شخص مؤهل في الحالات التالية:

- لدى المحكمة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الطفل قد يكون يعاني من مرض جسدي أو عقلي أو اضطراب، أو اضطراب نفسي، أو خلل عاطفي، أو صعوبات في التعلم أو الإعاقة العقلية؛
- لدى الطفل سجل من الإدانات المتكررة؛
- وجود مزاعم بأن الطفل قد ارتكب جريمة عنف خطيرة.



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن التقييم في الفصل الثالث : الإعتقال
صفحة رقم: 45

وينص المبدأ الأساسي على ضرورة تناسب الحكم مع خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الطفل عن ذلك الجرم. وفي معرض تحديد خطورة الجرم ودرجة مسؤولية الطفل، يجب على المحكمة النظر في بعض من العوامل التالية:

- الأضرار التي لحقت بالضحايا وفيما إذا كانت متممة أو يمكن توقعها بصورة معقولة؛
- سوابق بالذنب،
- أي ظرف من الظروف المشددة أو المخففة الأخرى المتصلة بالطفل أو الجريمة ذات الصلة.

في تقييم هذه العوامل، عموماً، يجب على المحكمة أن تتذكر أن:

- هناك أقلية من المذنبين الأطفال هم فعلاً مجرمون خطرون؛
- فقط المجرمين الذين يشكلون درجة أعلى من المخاطر هم بحاجة لإجراءات أمن أكثر شدة؛
- الجرم وحده ليس مؤشراً موثقاً على الخطر الذي يشكله الطفل للجمهور؛
- الهدف من العقوبات ينبغي أن يكون إعادة التأهيل وليس العقاب؛
- الأحكام التي تشمل المجتمع من شأنها بناء الاتصال والاحترام بين الطفل والمجتمع.

وبعد تحديد خطورة الجرم ودرجة مسؤولية الطفل، يجب على المحكمة تحديد أي من العقوبات المحتملة أو مزيج من العقوبات سيوفر العقوبة المناسبة. فمن الممكن تماماً أن أكثر من حكم واحد من شأنه تلبية شرط التناسب في حالات معينة. ومن شأن الاعتبارات الأخرى، مثل التأثيرات التأهيلية المحتملة لخيار الحكم، أن تقوم بتوجيه قرار العقوبة المناسبة. وعلى سبيل المثال، فإن احكاماً بخدمة مجتمعية قصيرة مع شروط دنيا قد تكون متناسبة مع بعض الجرائم الأقل خطورة. ومن شأن العقوبات يعد المجتمع مع شروط تقييدية أن تكون متناسبة مع الجرائم الأكثر خطورة. بينما يتناسب حكم بعقوبة مجتمعية لمدة طويلة مع جرائم أكثر خطورة. ولا يجب أن تتجاوز مدة الحكم الذي يقضيه الطفل مدة كم يقضيه شخص بالغ، في حين تنص تشريعات غالبية من الدول على عدم وجوب تلقي الطفل لحكم يتجاوز أكثر من نصف الحكم الصادر بحق بالغ في نفس الظروف.

وثمة عنصر رئيسي في فعالية اصدار الأحكام يتمثل في التأكد من أن الحكم الصادر يشجع على إعادة تأهيل الطفل. ويعيد الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل التأكيد على ذلك بالقول إن الهدف الأساسي من علاج كل طفل... يجب أن يكون اصلاحه أو إصلاحها، وإعادة الاندماج في أسرته وإعادة التأهيل الاجتماعي. وبالرغم من ذلك، فإن التدابير أو العقوبات التي تستهدف إعادة التأهيل يجب ألا تنتهك مبدأ التناسب. وهذا يعني أن تدابير إعادة التأهيل يجب ألا تقضي لصدور أحكام تُفرض في النظر إلى خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الطفل. ان مثل هذه الأحكام من شأنها أن ترقى إلى درجة معاقبة الطفل بسبب احتياجاته، بصرف النظر عن أن القاضي قد يكون حسن النوايا، ومهتماً بمساعدة الطفل، ولا يرى درجة أكبر من التدخل كنوع من العقاب. وإذا كان لدى الطفل احتياجات تتجاوز النطاق المناسب لتدخل العدالة الجنائية، فينبغي البحث عن وسائل أخرى للتدخل من خارج نظام عدالة الطفل.

يجب على المحكمة تقييم احتمالية تناسب الأحكام، والتي يجب أن تكون:

- أحكاماً أقل تقييداً مما من شأنه تحقيق الغرض من إعادة التأهيل؛
- أحكاماً أكثر احتواءً على عوامل من شأنها تعزيز إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للطفل؛
- أحكاماً من شأنها تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى الطفل واعترافاً بالأضرار التي لحقت بالضحية والمجتمع.

2. الأحكام الصادرة والفصل في الدعوى

يكمن الغرض من اصدار الأحكام في مساءلة الطفل عن الجريمة التي ارتكبتها. ويتم إنجاز هذا من خلال فرض العقوبات العادلة التي لها عواقب ذات مغزى للطفل وتشجيع إعادة تأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع. وإذا كان يتم التداول بشأن تدابير احتجازية، على سبيل المثال، فمن المهم إدراك أن تبعات التدابير غير الاحتجازية، مثل إصلاح الأضرار الذي لحق بالضحية، هي أكثر احتمالاً لأن تكون ذات مغزى بالنسبة لكثير من الأطفال أكثر من التدابير الاحتجازية. وتنص المعايير والمعاهدات الدولية والإقليمية بوضوح تام على عدم جواز اصدار حكم بالإعدام بحق الطفل أبداً.

وليكون الحكم الصادر صالحاً، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وفي مرحلة إعداده، الهدف النهائي المتوخى من إصدار الحكم وهو إعادة تأهيل الطفل وأسرته أو إعادة إدماجه في المجتمع. ورغم من أن البحوث في هذا المجال تشير إلى أن هناك عوامل عديدة خارجة عن سيطرة المحكمة ومن شأنها أن تؤثر على فرص النجاح في حالة طفل معين، فيجب على المحكمة اختيار إصدار الحكم الذي من شأنه أن يعزز إعادة التأهيل وإعادة الإدماج إلى أقصى حد ممكن. وينبغي الاعتراف بأن فرض عقوبة مع أحكام وشروط من المحتمل أن يتم اختراقها، لن يكون متسقاً مع تعزيز إعادة التأهيل للطفل، وبالتالي، لن يكون حكماً صالحاً.

ينبغي على أي من التدابير المتخذة ضد الأطفال الذين يرتكبون الجرائم أن:

- تقوم بتدعيم احترام القيم الاجتماعية؛
- تعمل على تشجيع إصلاح الأضرار التي لحقت بالضحايا والمجتمع؛
- تكون ذات مغزى للطفل الفرد، بالنظر إلى احتياجاته ومستوى نموه؛
- حيثما كان ذلك مناسباً، تقوم على إشراك الآباء والأمهات، والأسرة الممتدة والمجتمع المحلي والهيئات الاجتماعية أو غيرها في إعادة تأهيل الطفل وإعادة الإدماج؛
- تحترم الجنسين، والاختلافات العرقية والثقافية واللغوية،
- تستجيب لاحتياجات الأطفال ذوي المتطلبات الخاصة.

وفي تقرير العقوبة المناسبة يجب أن تأخذ السلطة المختصة بعين الاعتبار:

- إلى أي مدى شارك الطفل في ارتكاب الجريمة؛
- الأضرار التي لحقت بالضحايا وفيما إذا كان الطفل يهدف إلى التسبب في ذلك أو كان من المعقول توقع حدوث الضرر؛
- أي سوابق بالذنب متعلقة بالطفل؛
- أي جهود لجبر الضرر قام بها الطفل تجاه الضحية أو المجتمع؛
- الوقت لذي امضاه الطفل في الحبس الاحتياطي لقاء ارتكابه للجريمة؛
- أي ظرف من الظروف المشددة والمخففة الأخرى المتصلة بالطفل أو الجريمة مثل طبيعة وظروف الجريمة،
- التاريخ الشخصي للطفل وظروفه الاجتماعية وخصائصه الشخصية.
- وبالإضافة إلى ذلك، وعند الفصل في الدعاوى والقضايا، نصت قواعد بكين على:
- لا يجوز فرض تقييد حرية الحدث الشخصية إلا بعد دراسة متأنية، ويجب أن تقتصر على الحد الأدنى الممكن.
- لا يجوز فرض الحرمان من الحرية الشخصية ما لم يكن الطفل قد أدين بارتكاب أفعال خطيرة تنطوي على العنف ضد شخص آخر أو الاستمرار في ارتكاب جرائم خطيرة أخرى، وما لم يكن هناك وسيلة مناسبة أخرى للاستجابة.
- لا يجوز أبداً فرض عقوبة الإعدام في أية جريمة يرتكبها الأطفال.
- يجب عدم إخضاع الأطفال للعقاب البدني.

ويجب أن تضمن السلطة المختصة ان الأحكام الصادرة تنطوي على حماية الحقوق الأساسية للأطفال، ولا سيما الحقوق الأساسية للتنمية الشخصية والتعليم.

3. تقديم المساعدة اللازمة

غالباً ما يفتقر الأطفال في نزاع مع القانون إلى السكن المناسب والمستقر و/أو ليسوا ملتحقين بالتعليم أو العمل. ولذلك، تنص القواعد الدولية على ضرورة بذل الجهود لتزويد الأطفال بالمساعدة من مثل:

- مكان السكن،
- التعليم و/أو التدريب المهني،
- الدعم والتشجيع،
- الحماية من الأذى في منازلهم أو مجتمعاتهم.

ويحتمل أن تكون هذه المساعدة الأكثر عوناً للطفل في عملية إعادة التأهيل. ولذلك يجب أن تكون المحكمة على بينة من ظروف الطفل وأن تأمر، وعند الاقتضاء، بمده بالمساعدة الضرورية بحيث يكون قادراً على تنفيذ الحكم الصادر بحقه.

4. التنفيذ الفعال للفصل في الدعاوى

تتطلب الأحكام بالعقوبات المجتمعية إشراف السلطة المختصة. وعادة ما يمثل هذه السلطة عامل الإشراف على فترة الاختبار للشباب أو الأخصائي الاجتماعي، والذي يشكل نقطة الاتصال الرئيسية بالنسبة للطفل خلال مدة عقوبته. وتتص قواعد بكين على أن على السلطة المختصة أو هيئة مستقلة (مجلس الإفراج المشروط، مكتب الاختبار، مؤسسات رعاية الشباب) والحائزة على المؤهلات المناسبة؛ رصد تنفيذ قرار فصل الدعوى. ويمكن أن يشتمل ذلك أيضاً على القدرة على تعديل محتوى القرارات حيثما ترتأي السلطة المختصة ضرورياً من وقت لآخر.

وتخلص أفضل الممارسات الى أن مسؤول الملف نفسه هو أفضل من يقوم بالإشراف على حالة الطفل طوال مدة التدابير المتخذة. ويتوجب على هذا الشخص الذي يدير الملف، القيام بما يلي في سياق تنفيذ قرار الفصل بالدعوى:

- تنظيم التدخلات الرامية إلى تلبية متطلبات القرارات الصادرة.
- إشراك أولياء الأمور في التدخلات ودعم الطفل.
- رصد امتثال للطفل للقرارات.
- شرح التحذيرات ومساعدة الطفل في قضاء العقوبة التي نالها، وإخطار سلطة الإنفاذ في حال عدم امتثال الطفل بالقرارات.
- تنظيم الوصول إلى أو الإحالة إلى التدخلات الخارجية والخدمات المقدمة.
- تنسيق التدخلات التي تستهدف الطفل مع زملائه والوكالات الأخرى.
- توفير إشراف فردي للطفل، ومحاورة آراء الطفل والتصدي لعوامل الخطورة الكامنة فيه.
- مراقبة قابلية وعرضة الطفل للخطر وتسهيل الضوء على أية مخاوف رعائية ونقلها للسلطات المختصة.
- مراقبة المخاطر التي قد يعرض الطفل نفسه إليها أو يعرض الآخرين لها، وتسهيل الضوء على أية مخاوف متعلقة بالمخاطر ونقلها للسلطات المختصة.

تتص قواعد طوكيو على وجوب أن يكون هناك تنسيق جيد بين الدوائر المسؤولة عن التدابير غير الاحتجاجية وغيرها من الوكالات ذات الصلة في مجال العدالة الجنائية، والصحة، والإسكان، والتعليم، والعمل، وكذلك مع وسائل الإعلام. وعلى هذا النحو، فإن تمكن العامل الذي يشرف على القضية على إشراك أكبر عدد من الوكالات الخارجية المختلفة في صياغة وفصل الدعوى الخاصة بالطفل؛ ستكون مفيدة للطفل والمجتمع.

مثال:

74 المملكة المتحدة: الفرق المعنية بالشباب الجانحين

الفرق المعنية بالشباب الجانحين هي فرق متعددة الوكالات تضم موظفين من الصحة، والتعليم، والشرطة، ودوائر الإشراف على فترات الاختبار والخدمات الاجتماعية. وهي مسؤولة عن توفير والإشراف على تنفيذ الفصل في دعاوى العدالة للشباب في إنجلترا وويلز. ويتوقع من كل أعضاء الفرق العمل بمرونة مع كل حالة عهد إليهم بها بما يتناسب مع مهاراتهم الشخصية. وهناك نموذج تنظيمي جديد، يتم وضع الأطفال بموجبه تحت مستويات مختلفة من الإشراف بناءً على عوامل الخطورة، وهذا النموذج الآن قيد التطبيق في جميع أنحاء البلاد. هناك ثلاث فئات للتدخلات: الأساسية، والمعززة والمكثفة. ومن شأن فئة التدخل أن تقرر نوع العقوبة الموصى بها للمحكمة، والوتيرة المقترحة للاتصال ومضمون مقترح التدخل. ويقوم كل عامل حالات بتسيق حالات الأطفال المعهود بهم اليه على أساس هذه الاعتبارات.

5- الحاجة الى الاحتراف والتدريب

تتطلب قواعد بكين استخدام التعليم المهني والتدريب أثناء الخدمة، والدورات التشييطية وطرق أخرى مناسبة للتعليم لضمان الكفاءة المهنية لجميع العاملين في التعامل مع قضايا الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتطلب أن يعكس الموظفون العاملون في عدالة الطفل تنوع الأطفال الذين يتعاملون مع نظام العدالة، بما في ذلك التمثيل العادل للنساء والأقليات في وكالات عدالة الأحداث.

وتشجع قواعد بكين أيضاً استخدام المتطوعين والمنظمات التطوعية والمؤسسات المحلية وغيرها من الموارد المجتمعية لإعادة تأهيل الأطفال. وتنص على أنه 'لهو أمر لا غنى عنه في التعاون مع المجتمع إذا كان لتوجيهات السلطة المختصة أن تُنفذ على نحو فعال'. وتتم الإشارة إلى أن استخدام المجرمين السابقين (بما في ذلك المدمنون السابقون) يمكن أن يساعد في تعزيز المهارات والتعاطف من القوى العاملة وبشكل كبير.

أنواع تدابير الفصل في الدعوى

من أجل ضمان منح الطفل اجراء فصل الدعوى الأنسب له، تنص قواعد بكين على ضرورة إتاحة مجموعة كبيرة ومتنوعة من التدابير للسلطة المختصة. وينبغي لهذه التدابير ان تسمح بالمرونة وتجنب إضفاء الطابع المؤسسي عليها إلى أقصى حد ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على ضرورة الاستفادة الكاملة من مجموعة من العقوبات البديلة القائمة والعقوبات البديلة الجديدة التي يجب تطويرها والتي من شأنها ان تراعي السلامة العامة'. ويجب تفادي الحبس للأطفال 'ما لم يكن هناك استجابة آخر مناسبة من شأنها حماية السلامة العامة'.

وهناك مجموعة واسعة من العقوبات المحتملة التي يجوز للمحكمة اعتبارها في سياق تحديد الحكم المناسب. وتشمل هذه:

- إصدار الأحكام التعاقدية
- أوامر الإشراف
- أوامر الخدمة المجتمعية
- العقوبات المالية
- التدخل أو أوامر العلاج

ويتنوع الفصل في الدعاوى المجتمعي، ويمكن أن يشمل عناصر مختلفة من كل برنامج. وكمثال على ما يمكن ان يبدو عليه حكم مجتمعي في الرسم البياني أدناه.

1- الأحكام التعاقدية

من أجل إشراك الأطفال في صياغة العقوبة التي سيتلقونها، فمن الممكن نقل تصميم عقوبتهم إلى بيئة أصغر حجماً، وأقل رسمية. ويتم وضع الأحكام التعاقدية بعد انتهاء المحاكمة الرسمية في بيئة مجتمعية تهدف إلى جمع كل من الأطفال الجناة وآبائهم والعمال المهنيين وأي من الضحايا، معاً، لمناقشة الجريمة وكيف يمكن للطفل إصلاح الأضرار التي لحقت بالمجتمع.

وهناك مبدأ أساسي في الأحكام التعاقدية يتمثل في استخدام نهج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية). وتهدف العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) إلى حل النزاع وإصلاح الأضرار الناجمة عن المخالفة. وتشجع أولئك الذين تسببوا في حدوث ضرر على الإقرار بأثر ما فعلوه، ومنح أولئك الذين أصيبوا بضرر، فرصة لإسماع مشاعرهم. كما وتهدف إلى مساعدة الجاني الطفل وضحيته. لمزيد من المعلومات حول تدابير العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) الرجاء مراجعة الفصل 4: التحويل.



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) في الفصل الرابع: التحويل
صفحة رقم: 57

مثال:

مجتمعات السكان الأصليين في كندا: حلقات إصدار الأحكام⁷⁵

حلقة إصدار الحكم هي برنامج عدالة تصالحية تُمكن المجتمع والضحية من العمل مع الطفل الجاني بهدف اقرار الحكم المناسب بعد اعتراف الجاني بالذنب في محكمة جنائية رسمية. وتحت ولاية القضاء الذي يلجأ لاستخدام حلقات إصدار الأحكام، بعد اعترافه بأنه مذنب، فبوسع الجناة المنطبقة عليهم الشروط، اللجوء الى خيار الطلب بأن يتم حكمهم من قبل حلقة إصدار الأحكام بدلاً من قاضي المحكمة الجنائية. ولدى هذه الحلقات مجموعة متنوعة من المشاركين، بما في ذلك الجاني، وأنصار الجاني، الضحية، وأنصار الضحية، وأعضاء من المجتمع، وممثل مجتمعي من ذوي المكانة العالية (مثلاً، من كبار السن)، وممثلين عن النظام القانوني (على سبيل المثال، المدعي العام

75- مكتب الأمم المتحدة المهني بمكافحة الجريمة والمخدرات، الدليل إلى برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)، 2006



ومحامي الدفاع)، وممثلين عن الخدمات الاجتماعية، والميسر أو مجموعة من الميسرين الحائزين على تدريب في إدارة ديناميكيات الحلقة. وبعد أن ينتهي كل مشارك من قول ما لديه، يحاولون جميعاً التوصل إلى اتفاق على العقوبة أو الجزاء المتوجب فرضه. وإذا تم التوصل إلى اتفاق، فقد يستلزم الجاني العودة إلى الحلقة بشكل منتظم. وإذا فشل الجاني في الالتزام بالاتفاق، فلحلقه إصدار الأحكام الصلاحية لإعادة الجاني إلى المحكمة لإصدار حكمها.

مثال:

المملكة المتحدة: أوامر الإحالة⁷⁶

أوامر الإحالة تشكل الحكم الأولي المعياري في إنجلترا وويلز للأطفال والشباب الذين اعترفوا بالذنب في أول إدانة. وفي غضون 20 يوماً من إصدار الأمر في المحكمة، فيجب على الطفل ووالديهم حضور جلسة نقاش حو الجناة الشباب. وتعتبر جلسة النقاش منتدى أقل رسمية من محكمة الشباب، وجلسة النقاش أكثر قدرة على النظر في ظروف الجريمة والمجرم. وتحدد المحكمة مدة العقوبة ولكن الشروط المرافقة للأوامر يتم إقرارها في جلسة النقاش ويتم النص عليها في العقد الذي يصادق عليه الطفل وجميع الأطراف الأخرى الحاضرة. قد يغطي عقد الطفل ما يلي:

التوظيف أو التدريب المهني، والمشاركة في البرامج التعليمية أو التدريبية؛
شرط الإقامة و/أو الأنشطة الترفيهية وعلاج الكحول أو المخدرات؛
دفع التعويضات؛
عدد ساعات العمل المجتمعي لجبر الضرر (العمل غير المدفوع).

2- أوامر الإشراف

تقوم أوامر الإشراف بوضع الطفل تحت إشراف سلطة المجتمع لفترة محددة من الزمن. ويمكن أن يمثل هذه السلطة عامل الإشراف على فترة اختبار الشباب أو الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل كمدير حالة والأشخاص المسؤولين عن قضاء الطفل لمدة عقوبته. ومن شأن هؤلاء تنسيق عناصر التدخل والإشراف، وأن يمثلوا نقطة اتصال رئيسية بالنسبة للشرطة أو المحاكم في أي مسائل متعلقة بالجناح التي ارتكبتها الطفل.

والإشراف هو حكم منظم وبتوافق مع رقابة مجتمعية صارمة. وتستجيب أوامر الإشراف لعدد من المتطلبات التي يمكن أيضاً أن تكون مجتمعة، بما في ذلك:

- المشاركة في الأنشطة المحددة والحضور إلى الأماكن وفقاً لتوجيهات إما الضابط المشرف أو كما هو محدد من قبل المحكمة؛
- الإقامة في مكان معين؛
- تقديم جبر الضرر إلى الضحية أو المجتمع على شكل خدمة مجتمعية؛
- الامتناع عن أنشطة معينة أو الامتناع عن دخول مناطق جغرافية معينة؛
- الحصول على الرعاية الصحية النفسية أو علاج آخر؛
- الامتناع للترتيبات المتعلقة بالتعليم؛
- الامتناع لبرنامج العلاج من تعاطي المخدرات.

أ. الإشراف المكثف

إذا كان الطفل من الجناة ذوي الخطر العالي، أو إذا كان لديهم نمط حياة فوضوية جداً، فالإشراف المكثف هو نسخة أكثر صرامة من أنماط الرقابة التي يمكن اللجوء لاستخدامها. ويتم الإشراف على الطفل عن كثب من أجل تقليل فرص تكراره للجناح ومساعدته في إعادة الاندماج في المجتمع. كما أن برامج الإشراف المكثف هي برامج مجتمعية ولا تعتمد على إقامة الأطفال وتبدأ في مرحلة ما بعد الفصل في الدعوى؛ ومصممة لفرض القيود على الجناة في المجتمع. وتتميز هذه البرامج باحتوائها على مستويات أعلى من الاتصال مع العاملين على الإشراف على ملفات القضايا وتفرض شروطاً صارمةً للامتناع (من قبل الجناة). وتبني هذه البرامج عادةً على مجموعة واسعة من استراتيجيات السيطرة على المخاطر، بما في ذلك الاتصالات الأسبوعية المتكررة وجهاً لوجه والزيارات المسائية،

اختبارات الكشف عن المخدرات أو الكحول، والمراقبة الإلكترونية. وتتضمن معظم هذه البرامج مجموعة واسعة من الخدمات لتلبية احتياجات الجناة.

مثال:

المملكة المتحدة: الحضانة المكثفة⁷⁷

تم تطوير هذه البرنامج في ولاية أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية قبل 35 عاماً، ويجري تجريبيها في المملكة المتحدة من قبل مجلس العدل للشباب. بعد صدور الحكم، يتم إرسال الشاب إلى أسرة حاضنة لمدة تتراوح بين ستة إلى تسعة أشهر، مع الأخصائيين الاجتماعيين ومعالجين مختصين بالأسرة وضباط اتصال جاهزون بمجرد الاستدعاء. والبرنامج ذو طبيعة صارمة: للتمتع بالامتيازات مثل مشاهدة التلفزيون، يجب على المشاركين كسب نقاط لحسن السلوك من خلال، على سبيل المثال، عمل واجباتهم المدرسية والذهاب إلى الفراش في الوقت المحدد. والبرنامج مصمم عمداً بطبيعة صبيانية: تم تصميم الحضانة المكثفة لإعادة برمجة خبرة الشاب في مرحلة الطفولة.

ب. المراقبة

تم تصميم المراقبة على الأطفال لضمان امتثالهم للأوامر الصادرة بحقهم (من قبل المحكمة) وتعزيز السلوك غير المخالف. ويمكن أن تستخدم أيضاً لتقييد أنشطة الأطفال في المجتمع. وتسمح هذه العقوبات للأطفال بالبقاء في منازلهم، والذهاب إلى العمل، والخروج لقضاء بعض الحاجات، وحضور المدرسة، والحفاظ على الالتزام بمسؤوليات أخرى. إلا أن أنشطتهم تتم مراقبتها عن كثب (إما إلكترونياً و/أو عن طريق اتصالات الموظفين المتكررة) للتأكد من امتثال الأطفال للشروط التي وضعتها المحكمة. ويجوز أن تترافق بعض الأحكام المجتمعية مع حظر التجول، والذي يتم رصده لاحقاً باستخدام مجموعة من الأجهزة. وبهذه الطريقة، يكون الطفل قادراً على الوفاء بالتزاماته المتعلقة ببرنامج التعليم الوظيفي أو العلاج، ومع ذلك يطلب منهم البقاء في منازلهم خلال المساء.

مثال:

أوروبا: المراقبة الإلكترونية⁷⁸

في أوروبا، أصبحت المراقبة الإلكترونية أحد أبرز التدخلات شعبية بشكل متزايد، ويتم فرضها في العادة جنباً إلى جنب مع حظر التجول أو أوامر الإشراف المكثف. ويتم استخدامها حالياً في، من بين دول أخرى، إنجلترا وويلز وفرنسا والسويد وهولندا واسكتلندا.

مثال:

سويسرا: المراقبة الإلكترونية

أدخلت منطقة بازل في سويسرا المراقبة الإلكترونية كبديل لسجن الأحداث. وبينما يستخدم بشكل رئيسي كبديل للاعتقال الاحتياطي/قبل المحاكمة فإنه يمكن أيضاً أن يُستخدم كبديل لتنفيذ عقوبة السجن. وعلى هذا الأساس، يتم الإبقاء على الأشخاص (الجناة) في مجتمعاتهم ولكن يتوجب عليهم أن يكونوا في بيوتهم في ساعات معينة من النهار أو الليل. وتعمل المراقبة الإلكترونية بشكل أفضل عندما يكون للأحداث بنية حياة يومية تضم المدرسة أو غيرها من الأنشطة التي تفرضها المحاكم أو الشرطة.

3- أوامر الخدمة المجتمعية

الخدمة المجتمعية هي العمل الذي يقوم به الطفل لصالح المجتمع. ويوفر وسيلة لمساءلة الطفل وإلى إصلاح بعض الضرر الذي تسبب به سلوكه أو سلوكها الإجرامي. وتتطوي هذه العقوبة على عدد محدد من ساعات العمل غير المأجور، والتي عادة ما تتم خارج ساعات المدرسة، حتى لا تتداخل مع تعليم الطفل. وتفيد الخدمة المجتمعية بشكل خاص في إشراك المجتمع المحلي في إعادة إدماج الطفل. وتؤدي الخدمات المجتمعية للغاية منها بشكل أفضل إذا اتصل نوع العمل بالجريمة المرتكب من قبل الشاب. على سبيل المثال، إذا ارتكب الشاب جريمة ضد شخص أكبر سناً، فيمكن أن يُعهد إليهم بالعمل في دار للرعاية. ومن المهم تذكر ضرورة الحصول على الموافقة الطوعية للطفل قبل الايذان ببدء الخدمة المجتمعية.

77- هيزل، ن.، مقارنة للبلدان في مجال عدالة اليافعين، 2008

78- المصدر السابق

مثال:

شرق أوروبا: أوامر الخدمة المجتمعية⁷⁹

في بعض بلدان أوروبا الشرقية بما في ذلك أرمينيا ومولدافيا وأوكرانيا وأذربيجان، تحدد التشريعات أن أوامر الخدمة المجتمعية لا يمكن أن تكون عقوبة إلا على الأحداث المدانين في سن معينة. ويتصل شرط السن بالحد الأدنى لسن العمل المنصوص عليه في قوانين العمل في تلك البلدان. وعلى سبيل المثال، في أرمينيا، ومولدافيا وأوكرانيا فلا يمكن فرض عقوبة الخدمة المجتمعية على الأحداث إلا في حال تجاوزهم سن الـ 16 عاماً. في جورجيا، ينص التشريع على فرض أوامر الخدمة المجتمعية يجب أن يتم تنفيذه خارج ساعات المدرسة.



مثال:

زيمبابوي: أوامر الخدمة المجتمعية⁸⁰

تم استخدام إنشاء زيمبابوي لبرنامج الخدمة المجتمعية كنموذج لمبادرات مماثلة في جميع أنحاء جنوب أفريقيا. في عام 1992 تم إنشاء اللجنة الوطنية لخدمة المجتمع والتي شملت القضاة، وقضاة السلك العالي، وأعضاء المنظمات غير الحكومية، وممثلين عن وزارة العدل والشرطة ودائرة الرعاية الاجتماعية. وأجرت اللجنة ورشات عمل مع القضاة والمدعين العامين ومسؤولي الشرطة وموظفي السجن لتشجيع استخدام أوامر الخدمة المجتمعية ووضع مبادئ توجيهية لاستخدامها. ويقوم ضباط الخدمة المجتمعية بالإشراف بشكل يومي على تنفيذ أوامر الخدمة المجتمعية في حين تتلخص مهامهم في تزويد اللجنة الوطنية بمعلومات وإحصاءات عن أوامر الخدمة المجتمعية؛ وتزويد المحكمة بتقارير عن الحالات المحتملة للإحالة إلى أوامر الخدمة المجتمعية، وإلى تطوير والحفاظ على أماكن يمكن للجنة أداء أوامر خدمتهم المجتمعية فيها ومن خلالها. وتتشكل لجان المقاطعات المحلية من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والتي تجتمع شهرياً لمراجعة وتحديد فرص الخدمة المجتمعية في المنطقة. وعلى الرغم من محدودية الموارد؛ كانت زيمبابوي قادرة على تنفيذ برامج أوامر الخدمة المجتمعية من خلال بناء الدعم السياسي والقضائي والمجتمع وجعل خيارات إصدار الحكم سهلة على الفهم ومتاحة للوصول.



مثال:

كندا: أوامر الخدمة المجتمعية⁸¹

يتولى برنامج أوامر الخدمة المجتمعية في جمعية سانت ليونارد لـ كندا وغير الهادفة للربح إدارة الأحكام الصادرة بحق المذنبين من الأطفال. وتتوزع الخدمات التي يؤديها البرنامج ويسعى لجعلها لتتناسب مع احتياجات وقدرات كل شخص. وتتمثل بعض أهداف البرنامج في إبقاء الأطفال على اتصال مع مجتمعهم، مما يجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية عن أعمالهم، بالإضافة إلى تزويدهم بفرص الوظائف والمهارات الاجتماعية اللازمة. ومن خلال القيام بفحص كل حالة بعناية، يسعى الموظفون إلى وضع الفرد في بيئة من شأنها أن تبرز أفضل ما لديه، في محاولة لجعل مكان التنسيب بالخدمة مفيداً لجميع الأطراف المعنية. ويتم الإشراف على كل حالة أثناء التنسيب، ويتم إرسال التقارير مباشرة إلى الموظفين بشأن نشاطهم، وضمان أن الساعات التي تم تخصيصها من قبل المحكمة يتم اتمامها. ومع أكثر من 130 منظمة غير هادفة للربح تزود الخدمة المحلية وتشارك في البرنامج، فإن العملاء (الحالات المحالة) لديهم فرصة للعمل المباشر مع المجتمع وتطوير الاتصالات التي من شأنها المساعدة على ضمان صحة ونمط الحياة الاجتماعية الايجابية تجاه المجتمع.



79- اليونيسيف، تطوير نظم عدالة الأحداث في سياسات بلدان جوار أوروبا الشرقية: إنجازات وتحديات الإصلاح في أرمينيا، Azerbaijan، جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا، 2008

80- اليونيسيف، عدالة الأحداث في جنوب آسيا: تحسين الحماية للأطفال في نزاع مع القانون 2006

81- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

4- العقوبات المالية

يمكن فرض عقوبات مالية أو مادية للمعاقبة كخيار منفرد، أو باعتبارها واحدة من العديد من العقوبات، أو كشرط من شروط فترة الاختبار. وينبغي تكييف مبلغ الغرامة بما يتناسب مع قدرة الجاني على الدفع. ويمكن ضمان الدفع من خلال مختلف الوسائل التي تسمح بها المحكمة، بما في ذلك الدفع المباشر، الأقساط، أو تحصيل راتب الجاني، أو الحجز على ممتلكات الجاني. وقد تشمل المدفوعات النقدية على حد أدنى من تدخل الدولة. ومع ذلك، فإنه من النادر فرض الغرامات على الأطفال الذين لا يعملون. في المملكة المتحدة، هناك حد للسن يتمثل في 16 عاماً، والتي بموجبها يدفع الآباء الغرامات عن أطفالهم تحت هذه السن.

والغرامات هي الشكل الأكثر شهرة والأكثر شيوعاً من العقوبات المالية. وتعتبر الغرامات إنسانيةً، وتتسبب في الحد الأدنى من الاضطراب الاجتماعي للأطفال الذين يستطيعون تحمل دفعها. ومع ذلك، قد تخلق الغرامات عدم المساواة من خلال التمييز ضد الأطفال الفقراء، والذين تعني عدم قدرتهم على الدفع، دخول السجن.

ويُأمر في العادة بتعويض الضحايا في حالات جرائم الممتلكات، والغش والتزوير، أو السرقة. ويمكن أيضاً أن تطبق لتعويض ضحايا جرائم العنف لتغطية النفقات المتصلة باسترداد صحتهم البدنية والعقلية. وتعتبر الخدمة مباشرة للضحايا الشكل الأكثر ندرةً من أشكال التعويض. وهو نوع من المصالحة التي تجمع بين الجاني والضحية في مكان مراقب بعناية لتحديد كيفية قيام الجاني يمكن بتعويض الضحية مباشرة عن طريق تقديم الخدمة إليه. وعادةً ما تشمل هذه الخدمات إصلاح الممتلكات التي تضررت بفعل الجاني. كما ان هذا النوع من التعويض الشخصي يشتمل على الايفاء بمصلحة الضحية من خلال لقاءه بالجاني، وهو غالباً ما يخفف من الخوف المرتبط بوقوع مواجهة جنائية (مثل الكثير من برامج الوساطة).

5- التداخل أو أوامر العلاج

أساليب المعالجة هي تدخلات تهدف إلى تعزيز السلوك الاجتماعي الايجابي تجاه المجتمع. وتشمل بعض الأنواع المعينة من الأساليب العلاجية على:

- العلاج الفردي،
- إدارة الغضب،
- حل المشاكل،
- تعديل السلوك،
- العلاج الجماعي،
- العلاج متعدد النظم،
- التخطيط للحالات الفردية.

والعلاج متعدد النظم هو علاج تفاعلي مكثف يعتمد على الأسرة ويعمل كبرنامج علاج مجتمعي ويركز على جميع جوانب حياة الأحداث الجانحين المزمنا والعنيفة - منازلهم والأسر والمدارس والمعلمين، والأحياء والأصدقاء. يعمل العلاج مع الأطفال الذين لديهم خلفيات تتسم بالفوضى. وتشمل عناصر برامج العلاج متعدد النظم:

- أطباء العلاج متعدد النظم الذين يذهبون إلى مكان تواجد الطفل على مدار 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع.
- أنها تعمل بشكل مكثف مع الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية وتسلمهم زمام التحكم بالأمر.
- المعالج يعمل مع مقدمي الرعاية للحفاظ على التركيز لدى المراهقين في المدرسة ودفعهم لاكتساب مهارات العمل.
- يعمل المعالج ومقدمي الرعاية على تقديم الأنشطة الرياضية والترفيهية للشباب.

وقد ثبتت فاعلية العلاج متعدد النظم في العمل وتحقيق نتائج إيجابية مع أصعب الأطفال. وتمزج هذه البرامج بين أفضل العلاجات السريرية - العلاج السلوكي المعرفي، وتدريب إدارة السلوك، والعلاج الأسري وعلم النفس المجتمعي للوصول إلى هذه الفئة من السكان. تشير الأبحاث إلى أن بإمكان العلاج متعدد النظم:

- إبقاء الأطفال في وطنهم؛
- إبقاء الأطفال في المدارس؛

- تقليل معدلات إعادة الاعتقال؛
- تحسين العلاقات الأسرية وعملها؛
- تقليل الأعراض النفسية للمراهقين،
- إنقاص تعاطي المراهقين للمخدرات والكحول⁸².

مرافق العلاج اليومي (أو المراكز التي يمثل امامها الجناة يومياً) هي برامج منظمة للغاية، وتبدأ بعد صدور الأحكام، على شكل برامج مجتمعية، لا تشمل الإقامة للأحداث الجانحين الخطرين. والهدف من العلاج هو تقديم إشراف مكثف لضمان سلامة المجتمع بالإضافة الى تقييم مجموعة واسعة من الخدمات لمرتكب الجريمة لمنع السلوك المخالف مستقبلاً. ويتم الايفاء بمتطلبات الإشراف المكثف من خلال إلزام الجاني بأن يحضر الى المنشأة بشكل يومي وفي أوقات محددة لفترة محددة من الزمن. كما ويتم العمل بالبرامج خلال اليوم و/أو مساءً، على الأقل خمسة أيام في الأسبوع. ويمكن أن يشتمل أيضاً على إجراء أنشطة خاصة في عطلة نهاية الأسبوع.

مثال:

المملكة المتحدة: أوامر إعادة تأهيل الشباب⁸³

منذ عام 2009 أصبح الممكن أن يُحكم على الجاني الشاب في إنجلترا وويلز من خلال أوامر إعادة تأهيل الشباب. وهذا يمكن أن يتطلب من الأحداث لخضوع لمتطلب واحد، أو أكثر، اثناء الإشراف عليه في المجتمع؛ وأحدها هو شرط العلاج من المخدرات. ويصدر هذا النوع من الأوامر بحقه، فيجب على الشخص الشاب الموافقة على العلاج من المخدرات أو الكحول، وهو ما ستقرر المحكمة فيما إذا كان سيشرط الإقامة (في منشأة) أو من دونها. ويرد هذا إلى جانب متطلب اختبار الكشف عن المخدرات حيث يجب على الشخص الشاب الموافقة على إجراء اختبار الكشف عن المخدرات أو الكحول طوال مدة تنفيذ الأوامر. ويوجد حالياً ما يبلغ 202 من المختصين في التعامل مع المخدرات يعملون مع فرق الشباب الجانحين لضمان أن كلاً من الأحداث الجانحين، وأولئك المعرضين لخطر الجنوح، قادرين على الحصول على العلاج من تعاطي المخدرات في منطقتهم المحلية.



<http://mstservices.com/index.php/what-is-mst/what-is-mst> -82

-83 - غولدسون، ب.، قاموس عدالة اليافعين، 2008

قضايا للنقاش



← تنص قواعد طوكيو أن هناك ثلاث من الأسئلة التي يجب دائماً أخذها في الاعتبار عند النظر في بدائل الأحكام الاحتجازية: هل توفر إعادة التأهيل للجاني؟ هل توفر حماية كافية للمجتمع؟ هل تأخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات الضحية؟ يتوجب نقاش الحدود التي تحيط بمدى صحة هذه الشروط (على سبيل المثال، لا يمكن اعتبار المجتمع محمياً إذا تم احالة مجرم خطر وعنيف الى أوامر إشراف غير مكثف، وهل يتم حماية الضحية إذا تم الأمر الى الجاني بإصلاح السياج الذي قام بتخريبه، الخ).

← تنص المعايير الدولية بأن العقوبات والتدابير المجتمعية يجب أن يتم اتخاذها بطريقة ذات مغزى للجاني بقدر الإمكان وأن تسعى للمساهمة في تنميته الشخصية والاجتماعية. كيف يمكن لهذا أن يتحقق على نحو أفضل؟ هل يمكن أن تكون بعض أنواع العقوبات غير الاحتجازية أكثر فعالية في تحقيق هذا الهدف؟

← في الكثير من نظم العدالة، يتم تكريس نسبة كبيرة من الوقت والموارد للأطفال الذين أدينوا بارتكاب صفار الجرائم. في النظام الخاص في بلدك، من هم هؤلاء الأطفال الذين يمكن النظر لفرض عقوبات غير احتجازية بحقهم؟ ما الجرائم التي ينبغي النظر إليها باعتبارها من صفار الجرائم؟ كيف تتوافق آرائك مع تعريفات الجريمة المنصوص عليها في القانون الوطني في بلدك؟

← إلى أي مدى يجب اعتبار أن طبيعة الجريمة، العمر وشخصية الجاني، وظروف حياته، أو رأي الضحية، تلعب دوراً في تحديد البدائل التي يجب استخدامها؟ هل هناك ظروف من شأنها أن تحدد فرض عقوبة بالسجن دون النظر في أي بدائل؟

← قم بمقارنة مزايا وعيوب كل تدبير غير احتجازي موضح أعلاه. في أي من الظروف ستختار واحداً من هذه البدائل على حساب الأخرى؟ ولكل تدبير تم وصفه، قم بإعطاء مثالين حيثما كان الاجراء البديل مناسباً، ومثالين آخرين حيثما لم يكن مناسباً. اشرح لماذا.

← هل ينبغي السماح للجنة الخطرين أو العنيفين بالمشاركة في برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)؟ لماذا أو لماذا لا؟ وإذا سمح لهؤلاء الجناة بالمشاركة، من الذي يتوجب عليه اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بأهلية مجرم معين للمشاركة (على سبيل المثال، القاضي والمدعي العام ومنسق، الضحية، الخ)؟

دراسات الحالة



← يخضع صبي يبلغ من العمر 15 عاماً للمحاكمة بتهمة السرقة من امرأة مسنة. توفيت والدته عندما كان في سن 3 سنوات ولم يحم بتولي رعايته سوى والده. والده حالياً قيد الكفالة على خلفية عملية سطو من متجر، وله سجل من التورط في سلسلة من الجرائم العنيفة سابقاً. ويشتهر البعض بأنه قام بتشنة ولده لإجراء عمليات سطو. كقاض، هل تحرص على وجود والد الطفل ضمن الحضور؟ لماذا/لماذا لا؟

← أنت قاض يمثل أمامك اثنان من الفتيان في عمر 16 عاماً ومتهمين بارتكاب اعتداء خطير على ذكر آخر. وتمت ادانة واحد من الفتيان سابقاً وفي عدد من المرات في جرائم مماثلة في حين هي المرة الأولى للطفل الآخر. وقام كلاهما بالاعتراف بأنه مذنب وقالا انهما ارتكبا الاعتداء بينما كانا في حالة سُكر. ما هو الحكم الذي قد تصدره بحق هذين الاثنتين؟ هل هو نفس الحكم في الحالتين أم يختلف؟ ولماذا؟

← أنت محام تقوم بالدفاع عن فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً وتم اتهامها بالقتل غير العمد. ولدى الفتاة تاريخ من إيذاء الذات وخلال الوقت الذي أمضته في الاحتجاز حاولت الانتحار. وهي شديدة العرضة للخطر ويساور العاملين القلق حول صحتها النفسية. ما هي الخطوات التي يمكنك اتخاذها لفهم الخطر الذي هي عرضة له؟ ما الحكم الذي تعتبره مناسباً من قبل المحكمة؟

← أنت قاض يت رأس محاكمة لصبي يبلغ من العمر 14 عاماً وتم اتهامه بتعاطي حبوب الهلوسة. وتعرف من خلال العامل الاجتماعي المشرف أن كلاً من والديه هم ممن يفرطون في استعمال المواد المخدرة وأن هناك عنفاً منزلياً في البيت. وأبلغك الصبي أن ليلة الحادث شهدت شجاراً بين والده ووالدته في تنازع على المواد المخدرة وتطورت الى قتال عنيف. وأبلغك بأنه ركض خارج المنزل في أعقاب ذلك وقام بسرقة سيارة. وتشعر بأن هذا يحتاج إلى أن يعتبر عاملاً مخففاً في هذه الحالة، بالرغم من عدم وجود أي تقرير رسمي حول الصبي. كيف يمكنك ضمان نقل هذه العوامل إلى القاضي؟ ما نوع الحكم الذي تتصح به القاضي؟

← يمثل طفل عدواني أمام المحكمة لارتكابه جريمة الاعتداء الثانية. وقد طلب المدعي العام احتجاز الطفل في منشأة ما قبل المحاكمة لخشيته من هروب الطفل. ويتم احتجاز الطفل في منشأة مفتوحة مع الأخصائي الاجتماعي الذي يقوم بمساعدته، ويقوم بحضور وبرنامج دورات في إدارة الغضب. وخلال المحاكمة، يضغط المدعي العام باتجاه إصدار حكم ثقيل بحق الطفل، في حين يشعر الطفل أنه تغير وقام بالعديد من التحسينات خلال الأشهر الأربعة التي احتجز فيها في المنشأة المفتوحة ما قبل المحاكمة. من هم المهنيون المختصون الآخريين الذين ينبغي للقاضي استشارتهم في هذه الحالة؟ برأيك، ما هي التدابير ينبغي أن ينظر إليها القاضي في إصداره للحكم؟

دراسة حالة متعمقة:

الحرق العمد

يبلغ خالد 14 سنة من العمر ووجهت إليه تهمة الحرق العمد. ووفقاً لتقرير الشرطة، رآه شهود عيان برفقة صبي يبلغ من العمر 13 سنة وهما يلقيان بأعواد الثقاب المشتعلة في صندوق للقمامة في مركز للتسوق في وقت سابق من ذلك المساء. وامتدت النيران المنبعثة من صندوق القمامة الى متجر مجاور للألعاب، مما تسبب في أضرار واسعة النطاق للجدران الخارجية. وعندما ألقى القبض عليه أمام منزله في وقت لاحق من ذلك المساء، أدلى خالد بإفادة للشرطة بأنه كان يبحث عن الألعاب في سلة المهملات مع أصدقائه، وأن فتى آخر كان معهم قد قام بإلقاء أعواد الثقاب في سلة المهملات. وقام بالإدلاء بإفادة ثانية في محطة الشرطة بأنه وأصدقاؤه قد قاموا بإشعال أعواد الثقاب ليتمكنوا من رؤية ما في سلة المهملات بشكل أفضل كون الوقت كان قد أصبح ليلاً، وفي ذلك الحين سقط أحد أعواد الثقاب في السلة. وصدر بحق خالد اثنين من القرارات القضائية سابقاً: واحد للاستخدام غير المصرح به لعربة (ركاب) عندما كان عمره 12 عاماً والثانية لتدمير الممتلكات (للتخريب في ملعب محلي) العام الماضي. ويعيش خالد في المنزل مع والدته، والتي تقول بأنه يتورط في كثير من المتاعب، إلا أنها تريده في المنزل معها.

وترعرع خالد مع والدته، ولم يكن لوالده أي شأن يربطه به. كما أن خالد لديه مجموعة من المشاكل العاطفية وإعاقة في التعلم. لم يتقدم بشكل جيد في المدرسة ويصاب بإحباط شديد من عمله، وفقاً لأمه. ولديه مشاكل مع المواظبة على الدراسة، ويقوم بالتنقيب عن الحصص للخروج في الحي. وتفيد والدته بأنه هو جيد في تصليح الأشياء في جميع أنحاء المنزل، مثل الراديو، في حين يقول خالد بأنه يرغب في دراسة الإلكترونيات.

ويعترف خالد بأن لديه مشكلة السيطرة على غضبه، الأمر الذي يؤدي إلى جداله وعراكه مع أقرانه. كما كان لديه أيضاً مشاكل مع الغضب في المدرسة، حيث يظهر سجله أنه قد صاح في المعلمين وقام بلطم الجدران. وقال خالد انه يخاف من الزحام ويشعر أن الأطفال الآخرين يحاولون إيذاءه من دون سبب. ويقول بأن والدته غالباً ما تصرخ في وجهه وتهدهد بالإيداع في دور الرعاية.

أسئلة للمناقشة

1. ما برأيك سيكون الحكم المناسب؟
2. ما هي الأسباب التي دفعتك لذلك؟



المراجع ولمزيد من القراءة



- منتدى سياسات الطفل الأفريقي، القوانين الصديقة للأطفال في أفريقيا، 2009
- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح في: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تمت زيارته في 26 مارس/آذار 2013).
- غولدسون، ب.، قاموس العدالة لليافعين، 2008، ويلان (الناشر)
- غولدسون، بز، و مونسى، جي.، عدالة اليافعين المقاربة 2006، سيج (الناشر)
- هيزيل، ن.، مقارنة للدول في مجال عدالة اليافعين، 2008، واي جي بي (الناشر)
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، انجاح الخدمة المجتمعية: حزمة موارد من شرق أفريقيا، 2012
- سلوث-نيلسن، جي.، وغالينيتي، جي.، عدالة الأطفال في أفريقيا: دليل للممارسة الجيدة 2004
- ستيفنسون وآخرون، الممارسة الفعالة في عدالة اليافعين، 2011، روتليدج (الناشر)
- اليونيسيف، نظم عدالة الأحداث: الممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية، 2003، متوفر على العنوان التالي: http://www.unicef.org/lac/JUSTICIA_PENALIngles.pdf (تمت زيارته في: 2 أبريل/ نيسان 2013)
- اليونيسيف، عدالة الأحداث في جنوب آسيا: تحسين الحماية للأطفال في نزاع مع القانون 2006
- اليونيسيف والممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة في مجال عدالة الأحداث في أوروبا الوسطى والشرقية/ رابطة الدول المستقلة، 2010، متاح عبر http://www.unicef.org/ceecis/UNICEF_JJGood_Practices_WEB.pdf (تمت زيارته في 26 مارس/آذار 2013)
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات، كتيب عن برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) 2006
- فيديو موارد عن العلاج متعدد النظم <http://vimeo.com/10767228>

الاحتجاز

المحتوى

أهداف التعلم

المبادئ الأساسية

التطبيقات:

1. المؤسسات الاحتجازية كملاذ أخير
2. أهمية حقوق الأطفال المحتجزين
3. الرعاية والتعليم
4. افتراض البراءة في الأطفال الذين ينتظرون المحاكمة
5. الأيداع في المؤسسات الاحتجازية
6. حقوق الفتيات
7. التصميم

اعلام الأطفال بقواعد الاحتجاز

1. السجلات
2. الموظفين
3. التخطيط
4. التعليم والتدريب المهني
5. برامج والترفيه والشعائر الدينية
6. الصحة
7. صيانة الروابط الأسرية
8. صيانة العلاقات مع المجتمع
9. الحماية: إيذاء النفس والتعدي على الآخرين
10. الانضباط
11. النقل خارج المؤسسات الاحتجازية
12. التفتيش والشكاوى

قضايا للنقاش

دراسات الحالة

المراجع ولزيد من القراءة

أهداف التعلم

- 101 بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المدرسين
102 قادرين على:
- تحديد المعايير الدولية والمحلية الأساسية التي تتعلق بمعاملة الأطفال المحتجزين، بما في ذلك تلك التي تحظر التعذيب وسوء المعاملة، وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز؛
 - وصف ماهية التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لحماية الأحداث المحتجزين من العنف والاستغلال؛
 - شرح ماهية التدابير التي يمكن لموظفي السجن اتخاذها لتعزيز تعليم السجناء الأحداث، وتنمية مهاراتهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

مؤشر سياسات الأمم المتحدة:

2. الأطفال في الاحتجاز: عدد الأطفال المحتجزين من تعداد كل 100,000 طفل.
3. الأطفال في الاحتجاز قبل اصدار الأحكام: عدد الأطفال في الاحتجاز السابق لإصدار الحكم من تعداد كل 100,000 طفل.
4. مدة الاحتجاز ما قبل إصدار الأحكام: الوقت الذي يقضيه الأطفال في الاحتجاز قبل إصدار الحكم.
5. مدة الحكم بالحبس: الوقت الذي يقضيه قبل الأطفال في الاحتجاز بعد صدور الحكم.
6. وفيات الأطفال في الاحتجاز: عدد وفيات الأطفال في الاحتجاز خلال فترة 12 شهرا، لكل 1,000 من الأطفال المحتجزين.
7. الفصل عن البالغين: النسبة المئوية للأطفال قيد الاعتقال والذين لم يتم فصلهم كليا عن البالغين.
8. الاتصال مع الوالدين والأسرة: النسبة المئوية للأطفال قيد الاعتقال والذين زاروا أو تمت زيارتهم من قبل الآباء و أولياء الأمور أو أحد أفراد العائلة البالغين في آخر 3 أشهر.
9. الأحكام الاحتجازية: النسبة المئوية للأطفال الذين يقضون أحكاماً احتجازية.
17. الرعاية اللاحقة: النسبة المئوية من الأطفال المفرج عنهم والذين يتلقون الرعاية اللاحقة.
18. عمليات التفتيش المستقلة والمنظمة: وجود نظام يضمن قيام تفتيش مستقل ومنظم لأماكن الاحتجاز. النسبة المئوية لأماكن الاحتجاز التي استقبلت زيارة تفقدية مستقلة في الأشهر ال 12 الماضية.

107

118

119

120

المبادئ الأساسية

- حرمان الأحداث من الحرية ينبغي أن يكون الاجراء الذي يتم اتخاذه كملاذ أخير، ولأقصر فترة لازمة، وينبغي أن يقتصر على الحالات الاستثنائية. (قواعد هافانا، القواعد 1، 2، 19)
- يجب أن يتمكن الأحداث من الاستفادة من جميع الضمانات المتاحة للبالغين وحقوق الإنسان. (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 2؛ قواعد هافانا، المادة 13؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37)
- الهدف الأساسي من علاج كل طفل وجد مذنباً بمخالفة القانون الجنائي يجب أن يكون إصلاحه وإصلاحها، وإعادة الاندماج في الأسرة وإعادة التأهيل الاجتماعي. (الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، المادة 17؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 5)
- الهدف من تدريب وعلاج الأحداث المودعين في المؤسسات هو توفير الرعاية والحماية، وجميع المساعدات الفردية اللازمة- التعليمية والمهنية والنفسية والطبية والاجتماعية والجسدية- والتي قد يتطلبونها بالنظر الى نوع الجنس والعمر والشخصية. (قواعد بكين، المادتين 13، 26)
- الأحداث الذين يحتجزون قيد الاعتقال أو الذين ينتظرون المحاكمة (الذين لم يحاكموا بعد) يجب النظر إليهم باعتبارهم أبرياء ويجب معاملتهم على هذا النحو. كما ويجب تجنب الاحتجاز قبل المحاكمة إلى أقصى درجة ممكنة وأن يقتصر استخدامه على الظروف الاستثنائية. (قواعد هافانا، المادة 17؛ قواعد بكين، المادة 13)
- يجب فصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37)
- ينبغي أن يأخذ إيداع الأطفال في المؤسسات الاحتجازية بعين الاعتبار تلبية كامل احتياجاتهم الخاصة وحالتهم ومتطلباتهم الخاصة وفقاً لسنهم، كذلك العوامل الشخصية ونوع الجنس ونوع الجرم وكذلك الصحة العقلية والبدنية، وما من شأنه أن يضمن حمايتهم من التأثيرات الضارة وحالات المخاطر. (قواعد هافانا، قواعد 28، 29)
- ويتعين على سلطات السجن وضع تدابير لتلبية الاحتياجات الخاصة لحماية السجينات الأحداث. (قواعد بانكوك، المواد 36، 37؛ قواعد بكين، المادة 26)
- ينبغي أن يكون تصميم مرافق احتجاز الأحداث والبيئة المادية متماسياً مع غرض إعادة تأهيل لعلاج المقيمين فيها. (قواعد هافانا، القاعدة 32)
- حين يتم ادخال الأحداث الى مراكز الاحتجاز، فيجب أن يتاح لهم جميعاً الحصول على نسخة من القواعد التي تنظم مرفق الاحتجاز، وعنوان السلطات المختصة بتلقي الشكاوى، وأولئك الذين يقدمون المساعدة القانونية؛ بطريقة يتمكنون من فهمها تماماً. (قواعد هافانا، القاعدة 24)
- وينبغي أن يكون موظفو هذه المراكز مؤهلين ويشتملون على عدد كاف من المتخصصين مثل المربين، والموجهين المهنيين، والمستشارين، والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين وعلماء النفس. (قواعد هافانا، القاعدة 83)
- لكل حدث في سن التعليم الإلزامي الحق في التعليم والتدريب المهني بما يتلاءم مع احتياجاته وقدراته، والمصمم كذلك لتهيئته للعودة إلى المجتمع. (قواعد هافانا، القواعد 38 و 42؛ قواعد بكين، المادة 26)
- ينبغي أن يتم توفير الوقت اللازم لكل طفل لممارسة الرياضة اليومية بحرية، وينبغي أن يتم توفير التدريب الترويحي والبدني (قواعد هافانا، المادة 47)

- لكل حدث حق الحصول على الرعاية الطبية الكافية، سواء الوقائية والعلاجية، بما في ذلك الرعاية الصحية للأسنان، والعيون والرعاية النفسية، فضلاً عن توفير المنتجات الصيدلانية ووجبات التغذية الخاصة التي يصفها الطبيب. وينبغي توفير العلاج للحدث الذي يعاني من مرض عقلي في مؤسسة متخصصة تحت إدارة طبية مستقلة. (قواعد هافانا، قواعد 49، 51، 53؛ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، القاعدة 82)
- للوالدين أو الأوصياء الحق في رؤية الطفل المحتجز في مؤسسة احتجازية، ويجب أن يتم إخطارهم بإدخال الطفل أو نقله أو الإفراج عنه أو مرضه أو تعرضه للإصابة، أو الوفاة. (قواعد بكين، القواعد 10 و 11 و 26)
- ينبغي أن تقدم كل الوسائل لضمان أن بقاء الأحداث على اتصال كاف بالعالم الخارجي، وهو جزء لا يتجزأ من الحق في معاملة عادلة وإنسانية، وهو جوهرى لتبنيهم للعودة إلى المجتمع. (قواعد هافانا، القاعدة 59)
- يجب حظر جميع التدابير التأديبية التي تنطوي على معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، حظراً تاماً، بما في ذلك العقاب البدني. (قواعد هافانا، القاعدة 67؛ قواعد بكين، المادة 65؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 5؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 7؛ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة 31)
- ينبغي أن يكون لكل الأحداث الحق في تقديم طلب أو شكوى. (قواعد هافانا، القاعدة 76)

1- الاعتقال كملاذ أخير

تعريف: الحرمان من الحرية⁸⁴

الحرمان من الحرية يعني أي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن أو وضع الشخص في إطار احتجازي عام أو خاص، والذي لا يستطيع الشخص تركه بمحض إرادته، وبأمر من أي سلطة عامة، قضائية أو إدارية، أو غيرها.

يجب أن يكون حرمان الأحداث من حريتهم (بحجزهم) في مؤسسة أو مرفق؛ الملاذ الأخير، ويجب أن يكون لأقصر فترة ممكنة وينبغي أن يقتصر على الحالات الاستثنائية. وقد تبين أن حصر الطفل في الاحتجاز يجعله أكثر عرضة، وليس أقل عرضة، لارتكاب الجريمة مرة أخرى عندما يتم إطلاق سراحه. وأفضل وسيلة للتعامل مع الأطفال تتأتى من خلال إخضاعهم لعقوبات مجتمعية في المجتمع. والأطفال الذين يشكلون خطراً حقيقياً على الجمهور، هم فقط، من ينبغي احتجازهم؛ ويشكل هؤلاء الأطفال أقلية صغيرة جداً من تعداد الجناة الأطفال.

مثال:

السويد: لا وجود لسجون الأطفال⁸⁵

في السويد فقط بين سبعة وأربعة عشر من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 يتلقون أحكاماً الاحتجاز كل عام. ونتيجة لذلك، لا توجد مؤسسات احتجازية منفصلة لليافعين. ومع ذلك، توجد الإصلاحات، والتي على الرغم من أنها معدة رسمياً لتوفير الرعاية والعلاج، وبما يشمل الحكم على حوالي مائة طفل كل عام ولمدة تصل إلى أربع سنوات، اعتماداً على الجريمة المرتكبة. وفي السويد، فهناك عدد قليل من الجناة الذين يدانون بارتكاب جرائم خطيرة في مؤسسات الرعاية المغلقة، في حين يتم التركيز على الرعاية والعلاج (لقضايا الاعتداء، الخ)، بدلاً من الاعتقال أو السجن.

84- قواعد هافانا، القاعدة رقم 11، (ب)

85- كافادينو وديغنان، أنظمة العقوبات: منهج مقارنة، 2005

وحيث يتم تجريد الأطفال من حريتهم، فينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من الإيداع في المؤسسات الاحتجازية، هو توفير الرعاية والحماية والتعليم والمهارات المهنية، بهدف مساعدة الأطفال على الاضطلاع بأدوار بناءة ومنتجة اجتماعياً في المجتمع. ونصت قواعد بكين على 'يجب أن يتلقى الأحداث في مؤسسات الرعاية والحماية جميع ما يلزم من المساعدات الاجتماعية والتعليمية والمهنية والنفسية والطبية والبدنية والتي قد يحتاجون لها بالنظر الى أعمارهم، ونوع جنسهم، وشخصية كل منهم وفي صالح تميئتهم الشاملة'.

2- أهمية حقوق الأطفال المحتجزين

يجب أن يكون التركيز في أي من مرافق الأحداث على الرعاية والحماية وإعادة التأهيل وتدريب الطفل. وينبغي للنهج المتبع في إعادة تأهيل الأحداث أن يكون متعدد التخصصات، وبالاستفادة من مهارات مجموعة من المهنيين بما في ذلك المعلمين، والمدربين، وعلماء النفس. كما وينبغي للإدارات المعنية تقديم برنامج متكامل من التعليم، والرياضة، والتدريب المهني، والترفيه، والأنشطة ذات المغزى الأخرى. كما وينبغي على موظفي السجن خلق بيئة يشعر فيها الأطفال بالأمان - في مآمن من البالغين، وفي مآمن من غيرهم من الأطفال، وفي مآمن من موظفي السجن. ومن شأن بيئة مليئة بالخوف توليد العنف والمشاكل السلوكية.

وتنص قواعد هافانا على عدم جواز انكار الأطفال المحرومين من حريتهم، ولأي سبب من الأسباب المتعلقة باعتقالهم؛ حقوقهم المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتي هي من حقهم بموجب القانون الوطني أو الدولي، وتتماشى مع الحرمان من الحرية. ويجب أن يعامل جميع الأطفال بإنسانية واحترام لكرامة الإنسان المتأصلة، وبطريقة تراعي احتياجاتهم.

مثال:

ألمانيا والنمسا: العقوبات التي تم قضاؤها⁸⁶

نذت ألمانيا فترات قصيرة من الاحتجاز لمدة تصل إلى أربعة أسابيع والتي، وهنا الأهم، لا تظهر على السجل الجنائي للجاني. وفي الوقت نفسه، ففي ألمانيا لا يقل عن الحكم الصادر بالعقوبة عن ست أشهر بالسجن، حيث تترسخ القناعة أن التعليم (والذي يُشكل جوهر النظام الألماني) لا يمكن تنفيذها على مدى فترة أقصر. أما النمسا، فقد ذهبت خطوة أبعد من خلال 'حكم بعقوبة السجن دون ادانة'، حيث يُظهر السجل العقوبة الاحتجازية باعتبارها 'تحذير' من دون قضاء مدة الحبس (ودون أي تهديد بالاستدعاء للاحتجاز باعتباره حكماً مع وقف التنفيذ أو حكماً مشروطاً).

3- الأطفال الذين ينتظرون المحاكمة

جميع الأشخاص المقبوض عليهم، بمن فيهم الأطفال، يجب أن يمثلوا أمام المحكمة في غضون 48 ساعة بعد الاعتقال، حيث يقرر القاضي بعد ذلك فيما إذا كان سيتم حجز الطفل قيد الحبس حتى محاكمته. ويجب دائماً افتراض براءة الأطفال الذين لم يحاكموا. ولذلك ينبغي ألا يتم احتجازهم إلا في حالات استثنائية، كمالأخيراً ولأقصر فترة ممكنة من الوقت، على سبيل المثال إذا توفرت القناعة بأنهم يشكلون خطراً على المجتمع. وفي الغالبية العظمى من الحالات، لا بد من العثور بدائل أخرى، مثل الاشراف عن كثب، أو الرعاية المكثفة أو الاستيداع لدى أسرة، أو في بيئة تعليمية أو المنزل.

إذا تم احتجاز الأطفال، فتتص قواعد هافانا أن على هيئات التحقيق أن تعطي الأولوية القصوى لضمان معالجة قضاياهم وبأسرع وقت ممكن في مسعى لتقليل مدة احتجازهم لأقصر فترة مدة ممكنة.

وتنص المبادئ التوجيهية الدولية بضرورة فصل الأطفال الذين لم يحاكموا عن الأطفال المدانين، ولكن ومع ذلك، فإن الظروف التي يتم فيها احتجاز الأطفال الذين لم يحاكموا ينبغي أن تكون متسقة مع القواعد التي تنظم كيفية احتجاز الأطفال المدانين. وبالإضافة إلى ذلك، فيجب التأكد من أن الأحكام المحددة والمتعلقة بوضعهم يتم احترامها في سياق افتراض البراءة، ومدة الاحتجاز، والأوضاع القانونية وظروف الطفل. كما أنه من الأهمية بمكان الحق في إجراء الاتصالات بخصوصية واستمرارها مع محاميهم والحصول على المساعدة القانونية.

86- هيزيل، ن.، مقارنة للدول في مجال عدالة اليافعين، 2008.

مثال:

أوروبا: الحبس الاحتياطي كما لاذ أخير⁸⁷

تنص الولاية القضائية في عدد من الدول، بما في ذلك أيرلندا الشمالية وفرنسا و سلوفينيا، صراحة على عدم جواز استخدام الحبس الاحتياطي الا فقط في الحالات ذات الخطورة القصوى- وهو ما يعني عادة حالات الاعتداء الجنسي أو الحالات التي تنطوي على استخدام العنف فقط- وينخفض عدد الأطفال في كل من هذه الحالات الى عدد قليل جداً. من أجل تحقيق ذلك، وضعت سلوفينيا في عام 1999 شروطاً بديلة وتقييدية للكفالة، بما في ذلك الاحتجاز المنزلي وحظر التجول والكثير من الحضور المنتظم إلى مركز الشرطة. وفي بعض البلدان، بما في ذلك النمسا وكندا، فيجب اللجوء الى الحبس الاحتياطي، فقط، إذا ما اعتبر الحكم بالسجن ضرورياً في حال الادانة.



مثال:

في جميع أنحاء العالم: الحبس الاحتياطي محدود المدة⁸⁸

في أجزاء من أستراليا وفي لوكسمبورغ والمملكة العربية السعودية وإسبانيا وسويسرا وزامبيا، يقتصر الاحتجاز في انتظار المحاكمة (بما في ذلك الاحتجاز بين مواعيد المحاكمة) على 30 يوماً أو أقل. وفي بلدان أخرى، يقتصر على فترات بين شهرين (بما في ذلك أرمينيا، والهند، واليابان) لثلاثة أشهر (كولومبيا، البحرين، لبنان)، وإلى خمسة أشهر (الصين). في ألمانيا، والنمسا وعدد من الولايات القضائية الأوروبية الأخرى فمن الإلزامي اعتبار الوقت الذي قضاءه طفل في الحبس الاحتياطي جزءاً من الحكم الصادر بحقه.



4- الأيداع

عند ايداع الأطفال في مراكز الاحتجاز، يجب أن يتم الاهتمام على نحو بالغ بتأمين احتياجاتهم. ويجب أن يؤخذ سنهم، والشخصية والجنس ونوع الجريمة، والصحة العقلية والجسدية بعين الاعتبار. كما ويجب التأكد دائماً من حمايتهم من التأثيرات الضارة وأوضاع الخطر.

وأحد الجوانب الهامة من العلاج المناسب للطفل، يتمثل في ضمان فصلهم بشكل صحيح عن البالغين. وقد أظهرت التجارب في جميع أنحاء العالم أن الاتصال مع السجناء البالغين يشكل خطراً على الأطفال. وتنص اتفاقية حقوق الطفل على «يتم فصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، إلا إذا تم اعتبار أن مصلحة الطفل تقتضي عدم القيام بذلك»، بينما ينص التعليق العام يوضح على أن هذا الاستثناء «يجب أن يتم تفسيره على نحو ضيق؛ وأن مصالح الطفل الفضلى لا تعني ما هو أسهل على الدول الأعضاء».

كما ويجب ان يتم نقل الأطفال إلى مراكز الاحتجاز بشكل آمن والتمسك بمبدأ الفصل عن البالغين. يجب أن تحتوي السيارات المستعملة على تهوية كافية واضاءة، ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف إخضاعهم للمشقة أو المهانة. كما لا يجوز وفي أي مرحلة من المراحل نقل الأطفال من منشأة إلى أخرى بشكل تعسفي.

وعند ايداع الأطفال الذين لديهم أطفال أنفسهم، فمن المهم الأخذ بعين الاعتبار مسؤولياتهم في تقديم الرعاية. وتلفت قواعد بانكوك الانتباه إلى ذلك في حالة الفتيات.

5- حقوق الفتيات

يسترعى ايداع الفتيات في مؤسسات الاحتجاز اهتماماً خاصاً لاحتياجاتهم الشخصية، فهم عرضة على نحو خاص نظراً لأعدادهم الصغيرة وكذلك نوع جنسهم. والمسائل الإضافية التي قد يواجهونها تتضمن حقيقة أنهم:

- قد يكن من مقدمي الرعاية الأولية للأطفال، سواء أطفالهن أم أطفال أشقائهم؛
- لديهن احتياجات صحية مختلفة متعلقة بالنظافة؛
- عرضة لمخاطر عالية من تعاطي المخدرات، وإيذاء النفس، وقد يتعرضن لأمراض عقلية، وعرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي؛



ورقة إحاطة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، متوفر عبر www.penal-reform.org/resources

87- المصدر السابق

88- هيزيل، ن.، مقارنة للدول في مجال عدالة اليافعين،

- قد يكن تعرضن لاعتداء جسدي أو عاطفي أو جنسي،
- معرضات لخطر العنف وهن قيد الاحتجاز.

تنص قواعد بانكوك على وجوب تمكين الفتيات المحتجزات من المساواة في الحصول على التعليم والتدريب المهني والتدريب والمتوفرة للذكور المعتقلين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم تمكينهن من الحصول على البرامج والخدمات الملائمة لكل من نوع الجنس والسن، مثل تقديم المشورة فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي أو العنف.

وفي الوقت الذي تم فيه تصميم النظم التي تعمل بموجب السجون في المقام الأول للرجال، فغالباً ما لا يتم مراعاة تلبية الاحتياجات الصحية للفتاة من قبل السياسات والإجراءات التي تدار بها السجون. ويجب الوفاء باحتياجات الرعاية الصحية الخاصة للفتيات من خلال إتاحة وصولهن المنتظم لأطباء أمراض النساء والتعليم الخاص بالرعاية الصحية للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الأهمية على نحو خاص، جاهزية المرافق الصحية ووسائل الغسيل لاستخدامهن وتوفير مستلزمات النظافة، مثل الفوط الصحية.

ويتوجب أن تتلقى الفتيات الحوامل الدعم والرعاية الطبية بما يعادل ذلك المتاح للسجينات الكبار في حين يجب الإشراف على أمور صحتهن بواسطة طبيب أخصائي، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أنهم قد يكن في عرضة أكبر لخطر حصول المضاعفات الصحية أثناء الحمل نظراً لسنهن.

مثال:

الفلبين: قانون عدالة الأحداث والرعاية⁸⁹

في الفلبين، يتضمن قانون عدالة الأحداث والرعاية لعام 2006 أحكاماً خاصة لحماية الأطفال الإناث:

القسم 47. الأطفال الإناث- يجب إيلاء اهتمام خاص بالأحداث النساء في نزاع مع القانون والمودعات في المؤسسات الاحتجازية وبالتحديد فيما يتعلق بالاحتياجات والمشاكل الشخصية. ويجب أن يتم التعامل معهن من قبل الطبيبات الإناث وضباط التصحيح والأخصائيين الاجتماعيين، ويجب ان يتم استيعابهن بشكل منفصل عن الأطفال الذكور في نزاع مع القانون.

القسم 48. التدريب الذي يراعي فوارق نوع الجنس- لا يجوز لأي من موظفي التأهيل ومرافق التدريب التعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون دون الخضوع لتدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين.

لمزيد من المعلومات على الفتيات في نظام العدالة الجنائية، الرجاء مراجعة الإحاطة الصادرة عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (باللغة الانجليزية) على الرابط
<http://www.penalreform.org/wp-content/uploads/2013/07/PRI-Short-Guide-Bangkok-Rules-2013-Web-Final.pdf>

6- البيئة المادية

ينبغي أن يكون تصميم مرافق احتجاز الأحداث والبيئة المادية متماسياً مع غرض إعادة التأهيل لمن يتم معالجتهم بشكل مُقيم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجة الحدث للخصوصية وتنمية المدارك الحسية، وأن تتاح له فرص التواصل مع الأقران والمشاركة في التمارين الرياضية والأنشطة الترفيهية الأخرى.

وتوصي قواعد هافانا بأن على مرافق احتجاز الأطفال أن تكون مفتوحة أو أن تكون الاجراءات الأمنية فيها بالحدود الدنيا. كما وتوصي هذه القواعد بأن مرافق الاحتجاز يجب أن تكون صغيرة قدر الإمكان، من أجل تسهيل العلاج الفردي الفعال. وينبغي إنشاء مرافق الاحتجاز الصغيرة هذه ودمجها في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع قدر الإمكان، وألا يتم انشاؤها في مناطق معروفة بالمخاطر الصحية أو غيرها.

كما أن من شأن مراكز احتجاز الأطفال والمصممة تصميماً جيداً، أن توفر ظروفاً إيجابية وخصوصية

89- الفلبين عدالة الأحداث وقانون الرعاية عام 2006، القانون الجمهوري رقم 9344، 28 أبريل 2006

للأطفال اثناء الاحتجاز. ويجب أن تكون هذه المراكز ذات حجم ملائم، ومضاءة جيداً وتحتوي على تهوية جيدة، ومؤثثة بشكل جيد فيما يتعلق بأقسام النوم والمعيشة، ومزينة على نح مناسب، ومحفزة بصرياً. وينبغي، وفقاً للمعايير المحلية أو الوطنية، أن يزود كل طفل بسرير منفصل، والذي ينبغي أن يكون نظيفاً ويحفظ في حالة جيدة، ويعاد تغييره بما يكفي لضمان نظافته. وينبغي أن يكون الأطفال قادرين على تلبية احتياجات نظافتهم الشخصية بخصوصية وبطريقة نظيفة ولائقة.

وتشكل حياة المتعلقات الشخصية عنصراً أساسياً من عناصر الحق في الخصوصية والضرورية للسلامة النفسية للطفل. وينبغي أن يكون الأطفال، وإلى أقصى حد ممكن، قادرين على التمتع بحق استخدام ملابسهم الخاصة، كما أن على مرافق الاحتجاز أن تضمن أن كل طفل لديه ثياب مناسبة وملائمة للمناخ السائد بما يضمن الحفاظ على صحتهم. ويجب على كل منشأة احتجاز ضمان تزويد الأحداث بالمواد الغذائية التي يتم إعدادها بشكل مناسب وتقديمها في أوقات الوجبات العادية بنوعية وكمية تُلبي معايير أصول التغذية والنظافة والصحة، وقدرة الإمكان مراعاة المتطلبات الدينية والثقافية. ويجب أن تتوفر مياه الشرب النقية لجميع الأطفال في جميع الأوقات.

مثال:

أوروبا: الحبس الجزئي⁹⁰

تلجأ بعض البلدان في أوروبا الى استخدام الحبس الجزئي للأطفال في نزاع مع القانون. وعلى سبيل المثال، يتم استخدام الاعتقال الليلي في دول من بينها إيطاليا وهولندا، حيث يسمح للشباب أو الشابة بالانخراط في العمل الخارجي أو التعليم خلال ساعات النهار، على أن يعودوا لقضاء الليل في السجن. وتستخدم إسبانيا أحكاماً على العكس من ذلك، حيث يتسم نظام الاحتجاز خلال ساعات النهار بالصرامة، لكن الطفل يعود للمبيت في المنزل ليلاً كما وتطبق إسبانيا أيضاً نظام الاحتجاز خلال نهاية الأسبوع فقط.

مثال:

تركيا: السجن المفتوح⁹¹

هناك ثلاث إصلاحات للأحداث الجانحين في كل من أنقرة، و أزمير وإيلاجيج. وهي جميعاً من المرافق المفتوحة، ولها مجتمعة القدرة على استيعاب ما يقرب من 400 شخص من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-21 عام. ويقدم المرفق الواقع في أنقرة مجموعة متنوعة من برامج التدريب المهني، مثل تصفيف الشعر، وصيانة التدفئة وأنظمة تكييف الهواء. ويعمل ثلث هؤلاء الشباب في المجتمع. وبالرغم من أن بنية المرافق يعترتها القدم، إلا أنها فسيحة، وذو صيانة جيدة ونظيفة، في وقت يذهب فيه الأطفال إلى المدرسة في المجتمع.

اعلام الأطفال بقواعد الاحتجاز

أن الأطفال الذين يتم ادخالهم الى أي مرفق من مرافق الاحتجاز في موقف ضعيف ويجب أن يتم التعامل معهم بأقصى قدر من الرعاية والاحترام. ويتطلب ذلك وجود موظفين لمساعدتهم على فهم لماذا هم هناك وما الذي يمكن لهم توقعه خلال فترة وجودهم في الاعتقال. وعلى هذا النحو، تنص على قواعد هافانا أنه وعشية الادخال الى أي منشأة، فينبغي أن تتاح لجميع الأطفال نسخة من القواعد التي تحكم عمل المؤسسة ووصف مكتوب لحقوقهم والتزاماتهم بلغة يستطيعون فهمها. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لهم الحصول على معلومات الاتصال بالسلطات المختصة لتلقي الشكاوى، ومعلومات عن كيفية الحصول على المساعدة القانونية. ومن المرجح أن العديد من الأطفال الذين يتم ادخالهم الى أحد مراكز الاحتجاز، يواجهون صعوبات التعلم أو غير قادرين على القراءة والكتابة؛ ولذلك تنص المعايير الدولية على أن جميع هذه المعلومات يجب ان تنقل الى الأطفال بطريقة يفهمونها.

90- هيزيل، ن.، مقارنة للدول في مجال عدالة اليافعين، 2008

91- اليونيسف : الممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة في مجال عدالة الأحداث في أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة، 2010، متاح عبر الانترنت: http://www.unicef.org/ceecis/UNICEF-JJGood_Practices_WEB.pdf (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

1- السجلات

يجب أن يكون لجميع الأطفال المودعين في أحد مراكز الاحتجاز سجلٌ صحيح بالأوامر الصادرة بحقهم من السلطة القضائية العامة أو الإدارية أو غيرها. ويجب تسجيل هذه الأوامر في ملف فردي لكل طفل. كم ويجب ان يتم الاحتفاظ بهذا الملف بصفة سرية، وينبغي أن يشتمل أيضاً على سجلات الطفل القانونية والسجلات الطبية وسجلات الإجراءات التأديبية وكل الوثائق الأخرى المتصلة بشكل ومحتوى وتفاصيل حياة الطفل أو العلاج الذي يتلقاه.

وتتص قواعد هافانا على ضرورة، وفي أقرب وقت ممكن بعد الإدخال، جمع التقارير الكاملة والمعلومات ذات الصلة بشأن الحالة الشخصية وظروف كل طفل، وتقديمها إلى الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاحتفاظ بسجل كامل وبشكل آمن من المعلومات التالية بشأن كل طفل في المنشأة:

- معلومات عن هوية الطفل؛
- أسباب الاحتجاز؛
- يوم وساعة الإدخال، والنقل وإطلاق السراح؛
- تفاصيل الإشعارات المرسلات إلى الوالدين أو أولياء الأمر بشأن كل عملية ادخال الى مرفق احتجازي، والنقل أو الإفراج عن الطفل في وقت حصول ذلك؛
- تفاصيل عن المشاكل الصحية الجسدية والعقلية المعروفة، بما في ذلك إساءة استعمال المخدرات والكحول،
- تفاصيل عن أي من أطفالهم وأسمائهم وأعمارهم.

يجب أن يبقى ملف الطفل في تحديث دائم، وألا يُتاح الوصول إليه إلا من قبل الأشخاص المصرح لهم، وأن يتم تصنيفه بطريقة يسهل فهمها من قبل الطفل. وينبغي أن يكون لكل طفل الحق في الطعن في أي واقعة أو رأي وارد في ملفه، وأن يُتاح له تصويب البيانات غير الدقيقة أو التي لا أساس لها من الصحة أو غير المنصفة. ومن أجل ممارسة هذا الحق، يتعين وجود إجراءات تسمح لطرف ثالث مناسب بالحصول على والاطلاع على الملف عند الطلب.

ويجب أن ينتقل ملف الطفل معه إذا تم نقله إلى مكان احتجاز آخر. كما ويجب توفير المعلومات المتصلة بالإدخال ومكانه والنقل والإفراج، ودون إبطاء، إلى الآباء وأولياء الأمور أو أقرب قريب للأحداث المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، وعند الإفراج عن الطفل، فيجب احكام غلق سجلات الأحداث، واتلافها في الوقت المناسب.

2- العاملين

من شأن نوعية الموظفين العاملين في مرافق الاحتجاز أن تنعكس على المعايير لجميع الإجراءات التي تتم هناك. وباستطاعة الحماس والالتزام وحيارة المهارات أن تكون كافية لجعل المنشأة الأكثر ضعفاً في الموارد، يظهر كالببيت. وعلى هذا النحو، تنص قواعد هافانا على ضرورة اقتصار الموظفين في المرفق فقط على أولئك المؤهلين للعمل مع الأطفال. كما ويجب على تعداد الموظفين أن يكون متعدد التخصصات ويشمل عدداً كافياً من المتخصصين مثل المربين، والموجهين المهنيين، والمستشارين، والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين وعلماء النفس. ومن الموصى به أن تقوم مرافق الاحتجاز بالإفادة من كل المصادر التعليمية والمعنوية والروحية، وغيرها من الموارد وأشكال المساعدة المتوفرة في المجتمع.

وتحتل عملية التوظيف مكاناً بارزاً وحاسماً في ضمان أن يتم تعيين الموظفين من ذوي المكانة والخبرة اللازمة. كما ويتوجب على جميع الموظفين الذين يعملون في مؤسسة للأطفال أن يكونوا قد أعربوا عن رغبتهم في العمل مع الأطفال. وينبغي اختيار الموظفين من جميع الدرجات بعناية، حيث أن قواعد هافانا تنص على أن الإدارة السليمة لمرافق الاحتجاز تتوقف على نزاهتهم وإنسانيتهم ومقدرتهم وأهليتهم المهنية للتعامل مع الأحداث وصلاحياتهم الشخصية للعمل. ومن الضروري أن يتلقى الموظفون الأجر الكافي من أجل جذب النساء والرجال، في الوقت الذي على مراكز الاحتجاز فيه توظيف طاقم عمل مختلط بين الجنسين وحيث أن توفر الموظفين الذكور والإناث يمكن أن يجلب تأثيراً مفيداً من خلال تعزيز صورة الحياة الطبيعية في مكان الاحتجاز. ويجب أن يكون مدير المنشأة مؤهلاً بشكل كاف وأن يضطلع بواجباته على أساس من التفرغ.

ومن شأن ضمان وجود ثقافة من الاحترام وتبادل المعلومات بين الفئات المختلفة من الموظفين في المنشأة، أن تلعب دوراً حاسماً في تسيير عمل المؤسسة على نحو فعال. وينبغي للموظفين تلقي التدريب على موضوعات مثل علم نفس الطفل، ورعاية الأطفال والمعايير الدولية لحقوق الطفل. وينبغي تشجيعهم على مواكبة وتحسين معرفتهم وقدراتهم الفنية عن طريق حضور دورات التدريب أثناء الخدمة، على أن تنظم على فترات مناسبة طوال خدمتهم الوظيفية.

ويجب أن يلتزم جميع موظفي وإدارة المنشأة بتهيئة بيئة سليمة وآمنة في وقت يسعون فيه الى ان يكونوا قدوة إيجابية للأطفال. وعلى هذا النحو، وفي أداء واجباتهم، ينبغي على هؤلاء احترام وحماية الحقوق الأساسية لجميع الأطفال، وعلى وجه الخصوص، ما يلي:

- لا يجوز لأي عضو من العاملين في مرفق الاحتجاز أو أفراد إحقاق أو التحريض على أو التسامح مع أي عمل من أعمال التعذيب أو أي شكل من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة، والعقاب، أو الإجراءات التصحيحية أو الانضباط الذي ينطوي على ذلك تحت أي ذريعة أو ظرف من الظروف.
- يجب على جميع موظفي المؤسسات العمل بصرامة لمكافحة أي فعل من أفعال الفساد، والإبلاغ عنه دون إبطاء إلى السلطات المختصة.
- ينبغي أن يكفل جميع الموظفين الحماية الكاملة للصحة البدنية والعقلية للأطفال، بما في ذلك الحماية من الاعتداء الجسدي والجنسي والعاطفي والاستغلال، ويجب اتخاذ الإجراءات الفورية لتأمين الرعاية الطبية لهم كلما لزم الأمر.
- يجب أن يحترم جميع الموظفين حق الطفل في الخصوصية، وعلى وجه الخصوص، ينبغي حماية جميع المسائل السرية المتعلقة بالأطفال أو أسرهم والتي يطلعون بحكم وظائفهم.
- ينبغي أن يسعى جميع الموظفين لتقليص الفروقات بين الحياة داخل وخارج منشأة الاحتجاز والتي من شأنها أن تقلل احترام كرامة الأطفال كبشر.

ومن شأن سلوك الموظفين تجاه الأطفال المعتقلين أن يكون له تأثير عميق على الأطفال. ويمكن لخصال الرعاية والحساسية والمهنية التي يتمتع بها العاملون التأثير إيجابياً على إعادة تأهيل الطفل. ومن الضروري للموظفين التواصل مع الأطفال. والطريقة الوحيدة التي يتمكن هؤلاء الموظفون من خلالها من فهم لماذا يتشاجر الأطفال، على سبيل المثال، تتأتى من خلال مهارات الاستماع الجيد والاتصال الوثيق معهم. ومن دون هذا الجهد ل محاولة فهم مشاعر الأطفال؛ فمن المرجح أن يزداد شعورهم بالغضب والظلم، مما يعيق من تقدمهم نحو إعادة التأهيل.

مثال؛

المملكة المتحدة: الفريق متعدد التخصصات⁹²

وحدة كيبيل هي مرفق متخصص لاحتجاز للأطفال في شمال إنجلترا ويعمل تحت إشرافها فريق متعدد التخصصات من المهنيين يضم ضباط السجن، والمدرسين والأخصائيين النفسيين والمرضات والعاملين في مجال الصحة النفسية. وقبل انشاء الوحدة، تم تدريب جميع هؤلاء الموظفين معاً. وكان من شأن هذا التدريب الجماعي كسر الحواجز والشكوك بين ممارسي المهن المختلفة وتوثيق العرى بينهم. ويتم الحفاظ على هذه الروحية من خلال اجتماعات منتظمة تضم التخصصات المتعددة كل صباح وبعد الظهر. ومن خلال هذه الطريقة يتمكن هؤلاء من وضع استراتيجيات لمساعدة بعضهم البعض فيما يتعلق بسلوك الطفل معين.



92- كورديس برايت/ المملكة المتحدة شباب العدل المجلس، عملية تقييم وحدة كيبيل، 2011



مثال:

تركيا: تدريب الموظفين⁹³

نفذت وزارة العدل في تركيا (بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم فني من اليونيسيف) تصميماً ومعياراً تدريبياً جديداً للعاملين الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال في السجون ومراكز الاحتجاز ودور التعليم. وتم اشراك العاملين المركزيين في الوزارة منذ بداية المشروع وفي وقت تم تطوير التدريب داخل وزارة العدل مما يؤدي إلى خلق شعور بالملكية تجاه مواد التدريب. ويوفر التصميم الجديد التدريب على الإدارة والأدوات والمعلومات للعمل على نحو أكثر فعالية مع الأطفال وكان من شأنه خلق تغيير إيجابي في الموقف تجاه الأطفال المعتقلين. وقد صمم هذا البرنامج لتدريب العاملين النفسيين العاملين في منشآت وزارة العدل (علماء النفس، والأخصائيين الاجتماعيين، والمعلمين) على التعامل مع الأطفال الذين يعانون من مشاكل محددة مثل إدارة الغضب، وتطوير الثقة.

3- التخطيط

إذا تم احتجاز الطفل، فمن الضروري تطوير خطة العلاج التي سيتم العمل بها طوال مدة العقوبة. وينبغي وضع هذه الخطة في أقرب وقت ممكن بعد دخول الطفل إلى مكان الاحتجاز، وأن تكون مبنية على كل المعلومات المتوفرة وأن تستند إلى تقارير عن خلفياتهم واحتياجاتهم، وخصائص وعوامل الخطر. وينبغي أن يكون هدفها الأساسي إعادة اندماج الطفل في المجتمع، نهاية المطاف، وينبغي تصميم جميع التدخلات الرامية إلى تسهيل التوصل إلى نتيجة إيجابية بهذا الصدد.

ومن أجل ضمان تصميم الخطة وفقاً لاحتياجات الطفل، فتتص قواعد هافانا على أنه، وفي أقرب وقت ممكن بعد لحظة الإدخال، ينبغي أن تتم مقابلة كل طفل، وإعداد تقرير نفسي واجتماعي يتم فيه تحديد العوامل ذات الصلة بتقرير نوعية ومستوى الرعاية المطلوبة. ويجب أن يتم تقييم هذا التقرير، جنباً إلى جنب مع التقرير الذي أعده الموظف الطبي الذي قام بتفحص الطفل حين ادخاله، من أجل تحديد نوعية ومستوى الرعاية والبرامج المطلوب تنفيذها.

وينبغي لموظفي المؤسسة المدربين إعداد خطة مكتوبة ومصممة لعلاج كل حالة فردية بحالتها، على أن تتضمن تحدياً لأهداف المعالجة وإطارها الزمني والوسائل والمراحل وفترات التأخير، والتي ينبغي السعي من خلاله لتحقيق الأهداف.

مثال:

المملكة المتحدة: التخطيط للرعاية⁹⁴

في وحدة كيبيل، وهي وحدة متخصصة باستقبال الشباب الذين يتم اعتقالهم في المملكة المتحدة؛ يستخدم العاملون أداة تقوم على 6 أسابيع من التخطيط للرعاية لتقييم المخاوف المتعلقة بعرضة الطفل للمخاطر. ويضم هذا الاجتماع العامل الرئيسي المشرف على الطفل في مرفق الاحتجاز، معلميه أو معلماته، ومدراء الوحدة، والآباء وأي أخصائيين يتولون الاشراف على صحته العقلية. وتتم مراقبة تقدم الطفل من خلال هذا الاجتماع، ويتم وضع استراتيجيات للتعامل مع أي صعوبات تواجه الطفل. وكل خطة موضوعة تقوم بالبناء على الخطة الشاملة للحكم الصادر بحق الطفل والتي تم تصميمها لإدماجه في مواقع بديلة أو المجتمع.



93- اليونيسيف، الممارسات الجيدة والمحتملة قيد التوثيق من قبل المكتب الإقليمي لليونسيف، 2009
94- كورديس برايت/ مجلس عدالة الشباب في المملكة المتحدة، عملية تقييم وحدة كيبيل، 2011



مثال:

بنما: مركز توكومين⁹⁵

مركز توكومين لإصلاح الأحداث هو مرفق يستقبل الشبان الذين يقضون عقوبة قضائية. ويهدف المركز لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال الذين يقع على عاتق الدولة مسؤولية احتجازهم. ويتم التخطيط وتنفيذ برامج إعادة الإدماج لكل طفل طوال فترة قضاءهم لمحكوميتهم.

ومنذ الإدخال إلى المركز، يتم تقييم كل طفل من النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والنفسية من قبل فريق متعدد التخصصات، ويشمل ذلك الحصول على معلومات-ليس فقط من الطفل- ولكن أيضاً من أفراد أسرته ومن خلال الزيارات إلى المجتمع الذي يعيش به الطفل. وفي غضون ثلاثة أيام من ادخال الطفل، يتوجب على أعضاء الفريق وضع خطة العمل المتعلقة بحالة الطفل الفردية ولطوال مدة محكوميته. ويجب أن تكون أنشطة الخطة متناسبة مع الفترة الزمنية التي تبلغها العقوبة بموجب الحكم الصادر، وأن تسعى لشمول جميع مجالات حياة الطفل (الشخصية، والتعليمية، والمجتمع والأسرة). ويتم يتم إرسال تقارير دورية متعمقة إلى قاضي إصدار الحكم ومناقشة تقدم الطفل وإعادة الإدماج.

5- التعليم والتدريب المهني

جميع الأطفال المحرومين من حريتهم لهم الحق في التعليم. وينبغي أن يكون هذا هو الحال على حد سواء بالنسبة للأطفال في سن التعليم الإلزامي أو الأطفال الأكبر سناً والذين بإمكانهم الاستفادة من فرص التعليم. ويجب أن يأخذ تنفيذ البرامج التعليمية بعين الاعتبار قدرة الطفل على التعلم ومهاراته الاجتماعية. كما ويجب على المعلمين المؤهلين سواء في داخل أو خارج المنشأة، بتنفيذ هذه البرامج بما يتماشى مع الاحتياجات الفردية لكل طفل. وحيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي توفير هذا التعليم خارج المؤسسة الاحتجازية في المدارس الموجودة في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم، أو الذين هم من أصل أجنبي أو الذين لديهم احتياجات ثقافية أو عرقية معينة.

ومن شأن نجاح أي برنامج تعليمي أن يستند إلى عمل المعلمين وموظفي السجن معاً كفريق واحد. وعلى سبيل المثال، يجب على موظفي السجن التأكد من توفير الظروف والوقت المناسبين للأحداث لأداء واجباتهم. ومن أجل منع وصمهم بعد الإفراج عنهم، فينبغي ألا تظهر الشهادات التعليمية التي حازوا عليها أن مصدرها كان المؤسسة الاحتجازية. وتنص قواعد هافانا أن على كل منشأة توفير إمكانية الوصول إلى مكتبة مزودة بما يكفي، وتشجيع الأطفال وتمكينهم من الاستفادة الكاملة منها.

ولجميع الأطفال الحق في تلقي التدريب المهني في الحرف التي يحتمل إعدادهم للعمل بها في المستقبل. ويجب أن يكون الطفل، بقدر الإمكان، قادراً على اختيار نوع العمل الذي يرغب القيام به. ومن أجل إعطاء الطفل الشعور بالقيمة، والمساعدة في بناء الجسور بينهم وبين مجتمعهم، فإن قواعد هافانا تنص على، وكلما كان ذلك ممكناً، فينبغي تزويد الأحداث بأجر لقاء عملهم، وداخل المجتمع المحلي إذا كان ذلك ممكناً، في خطوة من شأنها تعزيز التدريب المهني الذي تلقوه، ومن أجل تعزيز فرص عثورهم على أعمال ملائمة عند عودتهم إلى مجتمعاتهم. ويجب دائماً أن يتم اختيار نوع التدريب المهني والعمل الذي يضطلع به الطفل بغية أن يكون ذات فائدة للطفل بعد الإفراج عنه. وعلى هذا النحو، فينبغي على تنظيم وأساليب العمل المتاحة في المؤسسة الاحتجازية وأسلوبه، التشابه بما أمكن مع الأعمال المماثلة في المجتمع، وذلك لإعداد الأطفال لظروف الحياة المهنية الطبيعية، وإعدادهم كذلك لفرص عمل منتجة في المجتمع بعد الإفراج عنهم. ومن المهم تذكر ضرورة المساواة بين الفتيات والذكور في استخدام التدريب المهني المتاح.

كما أن جميع المعايير والقوانين الوطنية والدولية المتعلقة بعمل الأطفال قابلة للتطبيق على الأطفال المحتجزين، وينبغي أن يتاح للأطفال تقاضي أجر لقاء عملهم. وينبغي عموماً تخصيص جزء من الأجر التي يكسبها الأحداث لتأسيس صندوق للادخار يتم تسليمه إلى الحدث عند الإفراج عنه. ويجب أن يكون للأحداث الحق في استخدام ما تبقى من تلك الأموال لشراء المواد لاستخدامه الخاص أو لتعويض الضحية المتضرر من الجريمة التي ارتكبتها الحدث، أو لإرساله إلى أسرته أو أشخاص آخرين خارج المؤسسة الاحتجازية.

95- اليونيسيف، نظم عدالة الأحداث: الممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية 2003

مثال:

فرنسا: الاحتجاز التعليمي⁹⁶

في فرنسا، يتم قضاء فترة عقوبة الأحكام القصيرة في مراكز تعليمية آمنة. وتوفر هذه المراكز النشاط التعليمي المكثف والدائم لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

مثال:

النمسا: التدريب على العمل⁹⁷

يتلقى المدربون من المحتجزين في النمسا تدريباً على العمل المهني، ويحصلون على الأجر المناسب لقاء العمل - ومعظم هذه الأموال يتم ادخالها حتى الإفراج عنهم.

البرامج والترفيه والشعائر الدينية

يجب أن يحصل جميع الأطفال على حجم مناسب من الوقت كل يوم لممارسة الرياضة بشكل حر. وينبغي أن يتم هذا في الهواء الطلق كلما سمح الطقس بذلك وينبغي أن تشمل أيضاً التدريب الترويحي والبدني المناسب. كما وينبغي كذلك أن يكون الأطفال قادرين على المشاركة في أنشطة أخرى مثل الفنون والحرف اليدوية وتنمية المهارات.

وينبغي أن يتلقى الأطفال العلاج والإرشاد سواء بشكل فردي أو من خلال المجموعة على أن يتم تفصيل مثل هكذا علاج وإرشاد لتلبية الاحتياجات الفردية لكل طفل. ومن شأن برامج من مثل معالجة إدارة الغضب، ومهارات التأقلم الأزمة، والادمان على المخدرات أو الكحول والسلوك المخالف؛ أن تكون المفتاح لضمان أن يكون الطفل قادراً على العيش حياة خالية من الجريمة عندما يغادر المؤسسة.

كما ويجب أن يكون الأطفال قادرين على تلبية احتياجاتهم الدينية والروحية، ولا سيما من خلال حضور أي اجتماعات أو شعائر مقامة في مرفق الاحتجاز أو عن طريق إجراء الشعائر الخاصة بهم، وحياسة الكتب أو مستلزمات الشعائر الدينية. وإذا كان المركز الاحتجازي يحتوي على عدد كاف من الأطفال الذين ينتمون لديانة معينة، فينبغي تعيين واحد أو أكثر من الممثلين المؤهلين التابعين لهذه الديانة وأن يتم السماح بعقد شعائرهم وبإقامة بزيارات رعوية خاصة للأحداث بناء على طلبهم. كما وينبغي أن يكون لكل طفل الحق في تلقي زيارات من الممثل المؤهل لأي ديانة من اختياره، فضلاً عن الحق في عدم المشاركة في الشعائر الدينية وأن يكون حراً في رفض التربية التعليمية الدينية أو الإرشاد أو النصح.

6- الصحة⁹⁸

أ. الصحة البدنية

للأطفال الحق في أن يتم تحديد وتلبية جميع احتياجاتهم الطبية أثناء احتجازهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنص قواعد هافانا على ضرورة قيام طبيب بفحص الطفل فور إيداعه في أي من المرافق الاحتجازية، بحيث يصبح من الممكن:

- تسجيل أية أدلة على سوء معاملة قد تكون وقعت سابقاً،
- التعرف على الشروط الصحية البدنية أو العقلية والتي ربما تحتاج إلى عناية طبية أو نفسية،
- تحديد فيما إذا كان الطفل قد يكون يعاني أعراضاً انسحابية على صلة بترك المخدرات أو الكحول مما يتطلب عناية خاصة.

وبعد هذا التقييم، ينبغي للمرفق التأكد من اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز صحة الطفل وتنميته. ومن الضروري تلقي جميع الأحداث للرعاية الطبية الكافية، سواءً الوقائية منها أو العلاجية، بما في ذلك الرعاية الصحية للأسنان، والعيون والرعاية النفسية، فضلاً عن توفير المنتجات الصيدلانية ووجبات الحماية الغذائية الخاصة التي يصفها الأطباء.

96- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جرائم الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)

97- المصدر السابق

98- يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن الرعاية الصحية البدنية والنفسية في مرافق الاحتجاز. منظمة الصحة العالمية، الصحة في السجون: دليل منظمة الصحة العالمية إلى أساسيات الصحة في السجون، 2007، متوفر عبر الرابط: http://www.euro.who.int/_data/assets/pdf_file/0009/99018/E90174.pdf (تمت زيارته في 5 أبريل/نيسان 2013)

ويجب أن يتوفر في كل منشأة لاحتجاز الأحداث طرقاً من شأنها تأمين الوصول الفوري إلى المرافق الطبية المناسبة والمعدات الملائمة لعدد ومتطلبات نزلائها، بالإضافة إلى توفر الموظفين المدربين في مجال الرعاية الصحية الوقائية والتعامل مع حالات الطوارئ الطبية. كما يجب أن يتولى موظف طبي الفحص الفوري لجميع الأحداث المرضى، أو الذين يشكون من المرض أو الذين تظهر عليهم أعراض صعوبات جسدية أو عقلية. وينبغي أن يكون الأطفال على علم بكيفية الوصول للمساعدة الطبية عند الحاجة.

مثال:

فرنسا: التعاون المشترك بين الوكالات⁹⁹

قامت فرنسا بنقل المسؤولية عن الرعاية الصحية السجن من سلطات السجن إلى وزارة الصحة. وكجزء من النقل، فيتم الاشراف على رعاية ومعاملة السجناء من قبل المستشفيات العامة.

ب. الصحة النفسية

جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم لهم الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة النفسية. ولا ينبغي احتجاز الأطفال الذين يعانون من مرض عقلي في المراكز الاحتجازية بل في مؤسسة صحية متخصصة.

وينبغي تقييم الصحة العقلية للأطفال عند وصولهم إلى منشأة، وعلى أساس مستمر، حيث أن من المرجح أن يؤدي الاعتقال إلى تفاقم الأوضاع الصحية العقلية القائمة أو لتحفيز أخرى جديدة. وقد يعاني الأطفال من مشاكل في الصحة العقلية، مثل الاكتئاب، واضطرابات السلوك، واضطرابات المزاج، واضطرابات النوم، والاضطرابات النفسية، واضطراب إجهاد ما بعد الصدمة. ولذلك، يجب على كل منشأة لاحتجاز الشباب أن تتوفر على أخصائي علم النفس مُدرّب بين موظفيها.

وتتص قواعد هافانا على ضرورة قيام أي موظف طبي لديه سبب للاعتقاد بأن الصحة البدنية أو العقلية للحدث كانت، أو سوف تتأثر سلباً من جراء استمرار الاحتجاز أو بسبب أي ظروف محددة متعلقة بالاحتجاز، بنقل هذه الحقائق على الفور إلى مدير المرفق الاحتجازي وإلى السلطة المستقلة المسؤولة عن حماية وسلامة الأحداث.

وإذا كان الطفل يعاني من مرض عقلي، فيجب أن يتم علاجه في مؤسسة متخصصة تحت إدارة طبية مستقلة. وينبغي أن تدار الجرعة الدوائية في سياق تأمين العلاج اللازم فقط من الوجهة الطبية كما أن إدارة أي نوع من الأدوية يجب دائماً أن يتم تحت اشراف وصلاحيّة موظفين طبيين مؤهلين. ويجب أن يتلقى الأطفال الذين تم تشخيص وجود مشاكل عاطفية أو نفسية لديهم، المشورة والعلاج من قبل أعضاء مؤهلين من موظفي السجن أو من أعضاء مؤهلين في المجتمع.

ج. تعاطي المواد المخدرة

قد يواجه الأطفال الذين يدخلون مراكز الاحتجاز مشاكل مع المواد المخدرة. لذلك، وعشية الادخال الى المركز الاحتجازي، ينبغي يتم تفحص الأطفال وتلقيهم العلاج المناسب والإدمان على المخدرات والكحول. وتُحدد قواعد هافانا أن مرافق الاحتجاز ينبغي أن تعتمد برامج إعادة التأهيل والمُدارة من قبل موظفين أكفاء، للوقاية من تعاطي المخدرات. وينبغي تكييف هذه البرامج حسب العمر والجنس وغيرها من متطلبات الأطفال المعينين، كما وينبغي توفير تجهيزات وخدمات إزالة السموم (المرتبة عن الكحول أو المخدرات) وأن تكون مزودة بموظفين مدربين وأن تكون متاحة للأحداث الذين لديهم مشاكل الإدمان على المخدرات أو الكحول. كما أن الاشراف على علاج من هذا النوع من تعاطي المخدرات يمكن أن يكون على أساس فردي أو على أساس المجتمع.

99- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جرائم الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013)



مثال:

باكستان: مؤسسة دوست للرعاية¹⁰⁰

تعمل مؤسسة دوست مع الشباب في السجون في مختلف أنحاء باكستان. وعندما بدأت عملها في السجون في عام 1996 لوحظ أن ثكنة المجرمين الأحداث في سجن بيشاور المركزي تحتوي على ما يقرب من 80% من الذين تتراوح أعمارهم بين 7-18 سنة محتجزين هناك، بعد اتهامهم بارتكاب جرائم ذات صلة بالمخدرات، مثل التهريب، أو الحيازة أو الاستخدام، في حين كان معظمهم ممن ارتكبوا جرائم لأول مرة. بدأت مؤسسة دوست معالجة هذا من خلال تطوير «المجتمعات العلاجية» داخل السجون وذلك لتوفير بيئة داعمة، من شأنها الاستدانة بالنظر الى نموذج التوجيه المعتمد على دعم الأقران. وفيما يتعلق بالسجناء الأكثر ضعفاً، بمن فيهم الأطفال، فيقوم البرنامج بتقييم السجناء بمجرد دخولهم المرفق الاحتجازي، وتقديم خدمات الرعاية الصحية لهم بما في ذلك خدمات العلاج والتأهيل من الإدمان على المخدرات.

د. استمرارية الرعاية

كلما تمت المباشرة بالرعاية أو بالعلاج من تعاطي المواد المخدرة أو العلاج البدني أو العقلي مع الأطفال في مراكز الاحتجاز، فيجب التخطيط لكيفية ارتباط هذه الخدمات مع الخدمات الموفرة في مجتمع الطفل عند عودتهم إليه. وينبغي أن يحافظ الطاقم الطبي داخل المنشأة على اتصال دائم مع المرافق في المجتمع من أجل تسهيل استمرارية هذه الرعاية.

7- صيانة الروابط الأسرية

من الأهمية بمكان أن يبقى الأطفال على اتصال مع عائلاتهم قدر المستطاع طوال مدة اعتقالهم، حيث ظهر أن لذلك أثرٌ في تحسين فرص إعادة إدماجهم. وينبغي أن يسمح للأطفال بالتواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم وغيرهم من الأشخاص بحرية، وينبغي تشجيع الاتصال بالأسرة بفاعلية من جانب الموظفين. وينبغي السعي لاقتناص كل الفرص لضمان اتصال الطفل مع الأسرة والحرص على مشاركة الأسرة في حياة الطفل اليومية باعتبارها جزءاً من الكيفية التي يعمل بها النظام. والمفتاح لهذا هو التأكد من أن جميع الأطفال يتلقون زيارات منتظمة ومتكررة. وتتص قواعد هافانا أن على وجوب أن يتم هذا من حيث المبدأ، مرة واحدة في الأسبوع، وليس أقل من مرة في الشهر، وينبغي أن تتم هذه الاتصالات في ظروف تحترم خصوصياتهم. وينبغي أيضاً تشجيع اتاحة الفرص للأطفال لزيارة عائلاتهم أثناء إقامتهم، ما لم تكن هناك أسباب للتفكير بأن الطفل معرض لخطر الاساءة في حال القيام بذلك. كما ونصت قواعد هافانا على صيانة الروابط الأسرية يمكن أن تكون هامة في المساعدة على إعادة استيعاب الأحداث مجدداً في مجتمعاتهم. وبوجود دعم الأسرة للأحداث، فهم أكثر قابليةً لعيش حياة تقوم على احترام القانون بعد الإفراج عنهم.

تتص المعايير الدولية على حق الآباء أو أولياء الأمور في طلب المعلومات المتعلقة بصحة الطفل، بما في ذلك معلومات بشأن أي تغييرات هامة في صحة الطفل. وينبغي لمدير مرفق الاحتجاز بإخطار الأسرة أو الوصي، على الفور، في حال وفاة الطفل، أو التقط مرضاً قد يتطلب النقل إلى مرفق طبي خارج المؤسسة، أو أن لديه حالة تتطلب علاجاً طبياً في مركز الاحتجاز لأكثر من 48 ساعة.

8- صيانة العلاقات مع المجتمع

من شأن الأطفال الذين عزلوا من المجتمع أن يكونوا أقل قدرةً على الاندماج فيه من جديد عندما يتم إطلاق سراحهم. ولذلك، فإن الأطفال الذين يتم عزلهم عن المجتمع هم أكثر عرضة لخطر تكرار المخالفة أو الجنحة. وعلى هذا النحو، فينبغي لموظفي الاحتجاز اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ابقاء أفراد المجتمع على اتصال منتظم مع الأحداث المحتجزين؛ من خلال البرامج الترفيهية والثقافية والتعليمية، أو غيرها. كما ويمكن للمتطوعين من المجتمع المحلي تنظيم وتنفيذ الأنشطة الثقافية، والتعليمية، وذات الطابع الديني، والمهني منها. ويمكن لهذه العلاقات أن تحمل تأثيراً مفيداً فيما يخص جميع الأحداث والمتطوعين: يحافظ الأحداث على علاقات مع المجتمع في حين يصبح الأفراد والمجتمع أقل قابليةً لنبذ الأحداث بعد إطلاق سراحهم من السجن.

100- مؤسسة دوست للرعاية/ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، توثيق أفضل الممارسات: أنشطة مؤسسة دوست لرعاية المجموعات الضعيفة في باكستان، عام 2013، متاح عبر الرابط www.penalreform.org

ولتشجيع الاتصال مع الناس الذين يعيشون في المجتمع، فللأطفال الحق في تلقي المراسلات والتواصل كتابةً أو عن طريق الهاتف على الأقل مرتين في الأسبوع. وينبغي أن يتم ذلك مع أشخاص من اختيارهم، ما لم تكن هناك قيود قانونية، وينبغي للموظفين مساعدتهم في ذلك.

ينبغي أن تتاح الفرصة للأطفال للبقاء على دراية بالأخبار، وبانتظام، من خلال قراءة الصحف والدوريات والمنشورات الأخرى، ومن خلال الاستماع إلى الراديو ومشاهدة البرامج والأفلام التلفزيونية.

الحماية: إيذاء النفس والتعرض للآخرين

الأطفال في الاحتجاز معرضون للخطر. وبالتالي فإن حماية الأطفال لهو أمر بالغ الأهمية، ويجب أن يكون جميع الموظفين على بينة من العلامات التي يظهرها الطفل وهو في محنة. قد يكون بعض الأطفال عرضة لخطر إيذاء النفس أو حتى الانتحار. والأطفال الذين يقومون بإيذاء أنفسهم قد يلجؤون إلى جرح أنفسهم عن طريق قطع أو حرق الجلد، وضرب أنفسهم بالأجسام الصلبة أو أخذ جرعة زائدة من المخدرات. وتحتاج سلوكيات إيذاء الذات إلى أن تدار على نحو فعال من قبل الموظفين من خلال إجراء وضعت خصيصاً لذلك الغرض. كما أن البرامج التي ملائمة كل طفل مع أحد العاملين الذين يمكن أن يثق بهم الطفل، قد يساعد على ضمان أن الطفل لديه شخص ما للتوجه إليه في حال الوقوع في أزمة.

كما وينبغي على أعضاء طاقم الموظفين أن يكونوا في حالة تأهب لظهور علامات التعدي على الآخرين (البلطجة أو الفتوة). وتشمل هذه العلامات: الاعتداء الجسدي والجنسي، والإساءة اللفظية، والابتزاز، وسرقة ممتلكات الأطفال الآخرين. وينبغي للموظفين تبني سياسة لمكافحة الاعتداء على الآخرين وفرض تطبيقها. وتتطلب مثل هذه الاستراتيجية أن تكون الضحية محمية (وابقاؤها مجهولة إذا كان ذلك ممكناً) وعلى ضرورة مواجهة المعتدي. ويتوجب توفير تقارير شاملة وإجراءات للدعم في متناول الموظفين تمكنهم من اتباع مبادئ توجيهية واضحة.

مثال:

المملكة المتحدة: رعاية التقييم في الاحتجاز والعمل الجماعي¹⁰¹

في سياق التعامل مع وإدارة إيذاء النفس فيما يخص الأطفال تستخدم مصلحة السجون في المملكة المتحدة نظام تخطيط الرعاية المسمى ACCT. ويسمح النظام للسجن بمراقبة الأطفال عن كثب، وإشراكهم في التخطيط في سبل الحد من مشاكلهم ومساعدتهم على بناء مواردهم الخاصة من الدعم. ويشارك الأطفال بالكامل في عملية النظام. ويخضع الأطفال لمقابلة مقيم حائز على التدريب، والتي تُنتج خطة للرعاية الفردية. ومن ثم يحضرون جلسة عادية لاستعراض الحالة، حيث يتم استعراض الحالة من قبل الموظف الذي يدير الحالة والدعم الذي يتلقونه. ومن شأن خطة الرعاية أن تعالج المشاكل التي تسبب ألماً للطفل ومما يؤدي بهم إلى إيذاء النفس أو الانتحار، ومحاولة إيجاد سبل لتلبية حاجات الطفل دون الحاجة إلى إيذاء الذات. وتهدف خطة الرعاية أيضاً إلى ربط السجن مع أشكال أخرى من الدعم والمساعدة داخل السجن، على سبيل المثال الفرق المعنية بالصحة النفسية.

الانضباط

إذا كان لا بد من استخدام التدابير التأديبية، فينبغي أن تكون دائماً للحفاظ على سلامة وحياة مجتمع منتظم. وينبغي أن تكون هذه التدابير متسقة دائماً مع الحفاظ على الكرامة المتأصلة في الطفل والهدف الأساسي للرعاية المؤسسية، وهو إشاعة الإحساس بالعدل واحترام الذات واحترام الحقوق الأساسية لكل شخص. وتوضح قواعد هافانا أن جميع التدابير التأديبية التي تتطوي على معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة يجب أن تمنع منعاً باتاً، بما في ذلك العقاب البدني والإيداع في زنزانة مظلمة، والحبس في زنزانة

101- المملكة المتحدة، وزارة الداخلية، إدارة منع الانتحار وإيذاء الذات، 2007، متاح عبر الرابط: http://www.justice.gov.uk/downloads/publications/corporate-reports/hmps/performance-standards/1000312560_suicide_prevention_oct_07.pdf (تمت زيارته بتاريخ سبتمبر/أيلول 2011)

ضيقة أو انفرادياً، وأي عقوبة أخرى يمكن أن تكون ضارة بالصحة البدنية أو العقلية للطفل المعني. كما يجب أن يكون تخفيض كمية الطعام وتقييد أو الحرمان من الاتصال مع أفراد الأسرة محظوراً تماماً. ولا ينبغي أن يتم فرض العمل كعقوبة تأديبية، وينبغي ألا يكون أي من الأحداث مسؤولاً عن تنفيذ العقوبات التأديبية.

وإذا كان لا بد من اتخاذ إجراءات انضباطية بحق الطفل، فينبغي أولاً إخطاره بالمخالفة المزعومة بطريقة يفهمها. وعند هذه النقطة يجب أن تعطى للطفل الفرصة المناسبة لتقديم دفاعه، بما في ذلك الحق في الاستئناف أمام سلطة محايدة مختصة. وينبغي دائماً أن تحفظ سجلات كاملة بجميع الإجراءات التأديبية. كما ويجب أن يتم اللجوء إلى أدوات فرض القيود في حالات استثنائية فقط، بحيث تم استنفاد جميع طرق التحكم الأخرى أو فشلت. ويمكن اللجوء إلى هذه الأدوات بناءً على أوامر من مدير الإدارة من أجل منع الطفل من إلحاق الأذى الذاتي، أو التسبب بإصابة الآخرين أو إلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات. كما أن حمل واستخدام الأسلحة من قبل الأفراد الموظفين ينبغي أن يكون محظوراً في أي مؤسسة لاحتجاز الأحداث.

التفتيش والشكاوى

آليات الشكاوى

تتص قواعد هافانا تحديداً على أن كل طفل محتجز لديه الحق، وينبغي أن تتاح له الفرصة لتقديم طلبات أو شكاوى إلى مدير مؤسسة الاحتجاز، وكذلك إلى الإدارة المركزية أو السلطة القضائية أو غيرها من السلطات المناسبة من خلال القنوات المعتمدة. وينبغي أن تكون هذه الشكاوى غير خاضعة للرقابة بشأن فحوى الشكاوى ويجب إبلاغ الأطفال بفحوى الاستجابة لآلية شكاوى دون تأخير¹⁰².

ويمكن لمثل هذه الشكاوى أن تغطي مجموعة واسعة من القضايا، والتي تشمل، ولكنها لا تقتصر على، انتهاكات لحقوق الطفل، وغالباً ما يمكن التعامل هذه الشكاوى بكفاءة وفعالية من خلال آليات غير رسمية من الوساطة. ويمكن أن تتعلق بقضايا الروتين اليومي مثل توفير الغذاء والماء والحصول على الترفيه أو الاتصال. ويحتاج الأطفال أيضاً لاستخدام نظم أكثر رسمية للشكاوى، على سبيل المثال، عندما لا يتمكنون من الاستفادة من فرص التعليم أو وجود ادعاءات بسوء المعاملة، وحتى السلوك الإجرامي، مثل التعذيب والعنف وسوء المعاملة والاستغلال من قبل الشرطة، وموظفي الاحتجاز أو المعتقلين الآخرين.

الحق في تقديم شكاوى هو آلية هامة جداً لإعطاء صوت للأطفال وهم في الاحتجاز وضمان حماية حقوقهم - تحتاج هذه الآليات إلى تخصيص الموارد بشكل صحيح وتدريب محققي الشكاوى. ويمكن للآليات الرسمية وغير الرسمية للشكاوى دفع مرافق الاحتجاز إلى أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة وتحقيق حقوق الأطفال في عهدها. كما ويمكن أن تكون أيضاً بمثابة رادع لانتهاكات حقوق الأطفال وأن تسلط الضوء على الانتهاكات الخطيرة بحق الأطفال في المجال العام.

ويجب أن يكون بالوسع اثاره القضايا في البداية مع الأعضاء المباشرين في طاقم الموظفين الذين يشرفون على الأطفال، ولكن في حال عدم التمكن من حل المشكلة ينبغي أن يكون الأطفال قادرين على تقديم شكاوى إلى السلطات القائمة على ادارة المرفق. وينبغي أن تكون هناك أيضاً آلية يمكن من خلالها رفع شكاوى أكثر خطورة، أو لرفع القضايا التي تم الفشل في التوصل إلى حل لها، والتي بالإمكان جلب انتباه هيئات التفتيش الخارجية إليها، بما في ذلك مفوضي للأطفال أو غيرهم من هيئات الرصد مستقلة.

وعند دخوله أحد مراكز الاحتجاز، فلا بد من أن يكون الأطفال على بينة من الإجراءات اللازمة لرفع القضايا أو الشكاوى. وقد يكون الأطفال خائفين من إثارة المخاوف أو القضايا خوفاً من العقاب أو الإيذاء من قبل الموظفين، وينبغي أن يكون واضحاً للأطفال أن هذا لن يحدث، وينبغي أن يكون ممكناً لهم إثارة مخاوف أو شكاوى سراً إذا لزم الأمر. وينبغي الاقرار باستلام جميع الشكاوى والرد دون تأخير.



ورقة إحاطة المنظمة
الدولية للإصلاح
الجناي حول حقوق
الأطفال المحرومين
من حريتهم في
الشكاوى،
[www.penal-reform.org/
resources](http://www.penal-reform.org/resources)

كما ويجب أن تكون آليات تقديم الشكاوى للأطفال آمنة، وتراعي مشاعر الطفل، وفعالة ويمكن الوصول إليها بسهولة. كما ينبغي أن تكون متاحة لجميع الأطفال بغض النظر عن سنهم، ودرجة النضج، أو الفهم أو مستوى معرفة القراءة والكتابة. وإذا لزم الأمر، فيجب أن يكون الطفل قادراً على طلب المساعدة، من أفراد أسرته أو المستشارين القانونيين، والمنظمات الإنسانية أو الأخرى، حيثما أمكن. ومن المهم بصفة خاصة ضمان تلقي الأطفال الذين ليس لديهم إلمام بالقراءة والكتابة أو صعوبات في التعلم؛ المساعدة على تقديم الشكوى.

مثال:

هولندا: قانون مؤسسات احتجاز الشباب¹⁰³

هولندا لديها نظام الشكاوى متسع للأطفال الذي في المؤسسات الاحتجازية، والذي تم النص عليه في قانون مؤسسات احتجاز الشباب:

للأطفال الحق في طلب الوساطة مع عضو لجنة الإشراف الذي سيحاول حل نزاع بين الطفل والموظف المعني في غضون ستة أسابيع (المادة 64). كل مؤسسة للأحداث لديها لجنة إشرافية – تتكون من 6 أشخاص معينين من قبل وزارة العدل ولكنها مستقلة عنها. ويأتون من خلفيات مختلفة وتشمل المحامين والقضاة والمعلمين وأخصائيي السلوك.

إذا لم تكن الوساطة مرغوبةً أو بغير نتائج مرضية، يمكن حينئذٍ للأطفال تقديم شكوى إلى لجنة فرعية من ثلاث شخص ومشكلة من اللجنة الإشرافية. لا يتم نشر القرارات بشأن الشكاوى على الملأ. يحق للأطفال التماس المساعدة من الممثلين القانونيين في هذه العملية، وبإمكان أسرهم تقديم الشكاوى نيابة عنهم. يجب أن تكون الشكاوى مكتوبةً كما وتتعقد جلسة استماع شفوية يحضرها الطفل ومدير المؤسسة. يجب على اللجنة أن تصدر حكمها في غضون 4 أسابيع من تلقي الشكاوى ويمكنها أن تقرر بعدم قبول الشكاوى، أو لها أساس أو لا أساس لها. وإذا كان لها أساس فيمكن تعويض الأطفال (مالياً).

ويمكن للطفل التقدم بطعن إلى لجنة الاستئناف التي تنشر قراراتها على أساس إخفاء الهوية.

لمزيد من المعلومات حول آليات الشكاوى الصديقة للطفل، يرجى الاطلاع (باللغة الإنجليزية) على http://www.penalreform.org/wp-content/uploads/2013/08/Briefing_child-complaints-v4_FINAL.pdf إحاطة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

ب. آليات التفتيش المستقلة

وينبغي تمكين المفتشين المؤهلين المستقلين للقيام بالتفتيش على أساس منتظم وإجراء عمليات تفتيش مفاجئة، بمبادرة منهم. وينبغي أن يتمكن هؤلاء المفتشين من الوصول بشكل غير مقيد إلى جميع الموظفين أو العاملين في أية مؤسسة. وينبغي أن يكون لكل طفل الحق في التحدث بثقة إلى أي مفتش. للحصول على معلومات مفصلة، انظر الفصل 8: آليات الرقابة المستقلة.



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات في الفصل الثامن : صفحة رقم: 121

قضايا للنقاش



- ← لا ينبغي في الواقع أن يكون العديد من الأحداث المجردين من حريتهم معتقلين. ما هي بعض الأسباب التي تحتم عدم وجود الأحداث في السجن؟
- ← قد يكون موظفي الرعاية الصحية الذين يعملون في منطقة الاستقبال في السجن أول من لاحظ مشاكل محتملة مع حالة الصحة النفسية للطفل. إذا توفر الشك لدى الموظفين بأن أحد النزلاء الجدد قد يكون غير مستقر عقلياً، فماذا يتوجب عليهم القول لغيرهم من الموظفين الذين يتعاملون مع السجن في منطقة الاستقبال؟ كيف ينبغي أن يعامل مثل هذا السجن؟
- ← يأتي العديد من الأطفال في السجن من بيوت الأطفال أو غيرها من مؤسسات رعاية الأطفال. كيف يمكن تلبية احتياجات هؤلاء الأطفال للعلاقات الأسرية أثناء وجودهم في السجن بشكل أفضل؟
- ← كيف يمكن للأطباء السجن وموظفي الرعاية الصحية الأخرى إقامة صلات مع زملائهم المهنيين في المجتمع؟ ما هي المزايا الرئيسية لإقامة مثل هذه الروابط؟
- ← ما هي تدابير الانضباط التي يمكن استخدامها مع الأطفال الجامحين في السجن والذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لقواعد الاحتجاز في المنشأة؟

دراسات الحالة



- ← معظم الأحداث في السجن رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وهناك طفلين أمضيا في السجن مدة ستة أشهر، من دون رؤية قاض. ما يمكنك، كمسؤول السجن، القيام به لضمان حصول هؤلاء الأطفال على محاكمة عادلة وسريعة؟
- ← تم للتو الحكم على صبي يبلغ من العمر 14 سنة بالسجن سنتين في المرفق الذي تعمل به وهذه أول مرة له في الحبس. لاحظت انه في حالة عصبية شديدة في بيئة الاحتجاز، وهو ضئيل الحجم جداً بالنسبة لعمره، كما أنه هادئ للغاية. التعدي على الآخرين والترهيب خلال فترة الاستجمام أصبحت من كبريات المشاكل في مؤسستك ومن الواضح أن هذا الصبي سوف يتم استهدافه من قبل 'الفتوات'. ما هي الطرق التي يمكنك من خلالها التأكد من أنه محمي من هؤلاء؟ ما هي الأدوات التي ستستخدمها للمساعدة في معالجة هذا السلوك في السجن وضمان شعور الأطفال هناك بالأمان؟ كيف يمكنك تحقيق ذلك دون الحد من حرية الحركة للأطفال؟
- ← كنت ضابط السجن المناوب. تلقيت مكالمة هاتفية في أحد الأيام من أحد ابلك البالغ من العمر 14 عاماً وجهت إليه تهمة جريمة المخدرات وتم وضعه قيد الاعتقال. ماذا سيكون رد فعلك؟
- ← في أثناء الفحص الطبي، يلحظ الطبيب في مؤسسة حيث يتم احتجاز الأطفال علامات على جسم الطفل تتسجم مع افعال الضرب. يدعي الطفل أنه تم ضربه من قبل الموظفين ولكنه يقول بأنه لا يرغب في تقديم أي شكوى خوفاً من الانتقام. ماذا يجب أن يفعل الطبيب؟
- ← تم ادخال طفل إلى السجن في وقت متأخر من أحد الليالي. ومن شأن مظهره الايحاء بكل علامات الميول الانتحارية. وكان الموظف الطبي قد ذهب الى المنزل ولا يمكن الاتصال به. ما الإجراء الذي ينبغي اتخاذه من قبل الموظفين للتأكد من عدم إيذاء الطفل لنفسه أثناء الليل؟
- ← في المجتمع الذي يقع فيه السجن هناك نقص في الأطباء النفسيين والرعاية الصحية الجيدة للمرضى العقليين. ويوجد في السجن عدد من الأطفال الذين لديهم شكل ما من أشكال الاضطراب العقلي. كيف يمكن لمدير السجن ضمان أن هؤلاء السجناء يحصلون على الرعاية الطبية والنفسية التي يحتاجون إليها؟
- ← أنت الضابط الأعلى رتبة في المناوبة في السجن. وقام طفل بتوجيه لكمة الى وجه أحد الموظفين. وتم اخضاع الطفل من قبل الموظفين الآخرين، وتم نقله إلى زنازين العقاب بحلول الوقت الذي تصل فيه

الى المكان. وبدا على الموظفين شدة الانزعاج حيال زميلهم. ويساورك الظن أنه وبمجرد ترك المكان، سيتم ضرب الطفل. كيف يمكنك التأكد من عدم قيام الموظفين بذلك؟

← كيف يمكن ضمان أن الطفل في أي مستوى من مستويات معرفة القراءة والكتابة بإمكانه تقديم شكوى؟



دراسة حالة متعمقة: المرّة الأولى في الاحتجاز

زوران هو صبي يبلغ من العمر 16 عاماً وقد حكم عليه للتو بالسجن لمدة عامين في منشأة احتجاز الأطفال. وارتكب جريمته الأولى في سن الـ 12 عندما أدين بسرقة سيارة مع بعض الأصدقاء من الحي الذي يسكن فيه. وقد أدين بـ 5 جرائم أخرى منذ ذلك الحين: تهمتين إضافيتين بسرقة السيارات؛ حيازة سلاح هجومي (سكين)، وتهمتين بسطو في الشارع. والجرم الذي أدين به للتو هو عملية سطو عنيفة. وقال انه سرق شاب آخر في الحي الذي يقيم فيه في حوالي 22:00 في المساء من خلال تهديده بسكين. وتعارك الشاب معه ثم تصارعا. ونتيجة لذلك طعن زوران الشاب في الساق قبل سرقة محفظته وهاتفه. وتم العثور على الضحية من قبل أحد المارة الذي استدعى الشرطة وسيارة إسعاف. وتم اعتقال زوران في اليوم التالي من قبل الشرطة.

يعيش زوران مع والدته ووالده. لديه أخ أكبر سناً (21 عاماً) وشقيقة (18 عاماً) وثلاثة أشقاء صغار - اثنين من الصبية (الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و 9) وفتاة واحدة (3 أعوام). شقيقه الأكبر حالياً في الحجز وكان والده أيضاً في الاحتجاز عندما كان زوران في عمر 9 إلى 13 عاماً. ولا يعمل كل من والده ووالدته. وقد شهد جميع إخوته والدهم يضرب والدته إلا أن أخاهم الأكبر هو فقط من تعرض للضرب من قبل والده. كما أن والدته تتناول الدواء وفي حالة اكتئاب شديد جداً معظم الوقت. وعلى الرغم من أن أخته كانت تتولى عن والدتها العديد من المهام وتساعدتها كثيراً، إلا أنها غادرت مؤخراً منزل العائلة للعيش مع صديقتها، ولم يرها أحد من الأسرة لمدة 6 أشهر. ومنذ ذلك الحين بدأ زوران بلعب الدور الرعائي الذي كانت تلعبه شقيقته في المنزل.

وهذه هي المرة الأولى لـ زوران في الحجز. وقال انه يشعر بالقلق على عائلته: إنه قلق من أن والده سوف يلقي باللائمة على والدته لكونه في الحبس، كما أنه مستاء انه لن يكون قادراً على حماية إخوته وأخواته الصغار من رؤية العنف. وقال انه يشعر بالذنب أيضاً لأنه ليس هناك من يساعد والدته في العناية بإخوته وغاضب على شقيقته لتخليها عن الأسرة. كما لم يكشف لأي من المهنيين الذين قابلهم أي شيء حول الحياة في منزله لأنه اعتبر أن ذلك لا يخصهم. وبالرغم من ذلك، فإن مخاوفه بتلقيه خطأً ويعاني من صعوبة في النوم.

عندما تم سؤاله عن جريمته يقول انه لا يشعر بالذنب كما قال إن الضحية لم يكن ليصاب لو لم يتعارك معه. كما أنه لا يعتبر السطو في الشارع في حد ذاته مشكلة، كما انه هو نفسه قد تم سرقته من قبل ويقول انه 'تجاوز ذلك'. لم يحضر زوران التعليم كثيراً في الماضي لكن لديه فهم أساسي في الرياضيات واللغة الإنجليزية ويحب الفن خصوصاً. كلما كان لديه وقت فراغ قبل القبض عليه كان يذهب الى السينما ويقضي أوقاته في التسكع مع أصدقائه في الحديقة.

أسئلة للمناقشة

1. ما رأيك هي القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها مع زوران خلال عقوبته؟
2. أي من هذه القضايا برأيك أهم ولماذا؟
3. أي نوع من أنواع البرامج و/أو التدخلات يمكن استخدامه لمعالجة هذه القضايا؟
4. ما هي الطرق التي يمكنها معالجة قلقه بشأن عائلته؟

المراجع ومزيد من القراءة



- كافيدينو، م.، و ديغان، ج.، أنظمة العقوبات: المنهج المقارن، 2005
- كورديس برايت/ مجلس عدالة الشباب في المملكة المتحدة، تقييم عمل وحدة كيبييل، 2011
- مؤسسة دوست والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، توثيق أفضل الممارسات: أنشطة مؤسسة دوست للرعاية مع المجموعات المستضعفة في باكستان، عام 2013، متاح على رابط www.penalreform.org
- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح في: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf> (تمت زيارته في 26 مارس/آذار 2013).
- غولدسون، ب.، و مونسى، ج.، العدالة المقارنة لليافعين 2006، سيج (الناشر)
- هيزيل، ن.، مقارنة للدول في مجال عدالة اليافعين، 2008، مجلس عدالة الشباب في المملكة المتحدة
- أ. ماهوني، ب.، العدالة الجنائية في إيرلندا، عام 2002، معهد الإدارة العامة
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، إحاطة عن حق الأطفال الشكوى من ظروف العلاج والرعاية حين يحرمون من حريتهم، (سيتم نشره لاحقاً)
- ترو فيزيون للإنتاج (2002) أطفال خلف القضبان
- وزارة الداخلية في المملكة المتحدة، إدارة منع الانتحار وإيذاء الذات، 2007، متاح في: http://www.justice.gov.uk/downloads/publications/corporate-reports/hmps/performance-standards/1000312560_suicide_prevention_oct_07.pdf (تمت زيارته بتاريخ سبتمبر/أيلول 2011)
- اليونيسيف، نظم عدالة الأحداث: الممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية، 2003، متاح في: www.unicef.org/lac/JUSTICIA_PENALingles.pdf (تمت زيارته في 2 أبريل/نيسان 2013)
- اليونيسيف والممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة في مجال عدالة الأحداث في أوروبا الوسطى والشرقية/رابطة الدول المستقلة، 2010، متاح في http://www.unicef.org/ceecis/UNICEF_JJGood_Practices_WEB.pdf (تمت زيارته في 26 مارس/آذار 2013)
- منظمة الصحة العالمية، الصحة في السجون: دليل منظمة الصحة العالمية لأساسيات الصحة في السجون، 2007، متاح في: http://www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0009/99018/E90174.pdf (تمت زيارته في 5 أبريل/نيسان 2013)

آليات الرقابة المستقلة

المحتوى

أهداف التعلم	
المبادئ الأساسية	
أهداف آليات الرصد المستقلة	
الأنواع المختلفة من الرقابة	
أ. الرقابة القضائية	121
ب. هيئات التفتيش المنصوص عليها بتشريع	121
ج. رقابة المجتمع المدني	122
د. التفتيش البرلماني	123
هـ. آليات الشكاوى	
و. الآليات الإقليمية	
ز. الآليات الدولية	
المبادئ الرئيسية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتفقد مرافق الاحتجاز	
أ. جمع المعلومات	127
ب. المراقبة	128
ج. إجراء المقابلات مع الأطفال	
د. تقديم التوصيات	
عناصر الرصد العملية	
قضايا للنقاش	
دراسات الحالة	
المراجع ولتزيد من القراءة	
بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المدربين قادرين على:	121
التعرف على المعايير الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بالرقابة المستقلة على المرافق التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم؛	121
فهم الأنواع المختلفة من الآليات المستقلة التي يمكنها القيام بمهام الرقابة؛	122
تحديد المبادئ الأساسية للرقابة وما الجوانب العملية من الاحتجاز يجب التفتيش عليها؛	123
فهم الكيفية التي يمكن لتقارير التفتيش والتوصيات الفعالة من خلالها تحفيز التغيير داخل المؤسسة ذاتها.	
مؤشر سياسات الأمم المتحدة:	
4. الأطفال في نزاع مع القانون: عدد الأطفال المتقلين خلال فترة 12 شهراً لكل 100,000 من السكان.	127
5. الأطفال في الاحتجاز: عدد الأطفال المحتجزين لكل 100,000 من تعداد الأطفال من السكان.	128
12. عمليات التفتيش الدورية المستقلة: وجود نظام يضمن التفتيش المستقل والدوري لأماكن الاحتجاز.	130
13. آليات الشكاوى: وجود نظام للشكاوى للأطفال قيد الاعتقال.	130
	132

المبادئ الأساسية

- يجب أن يكون هناك تفتيش منتظم للأماكن التي يُحرم فيها الأشخاص من حريتهم من قبل هيئات دولية ووطنية مستقلة تتكون من مفتشين مؤهلين وذوي خبرة تعينهم سلطة مختصة. ومهمتهم هي ضمان أن تدار هذه المؤسسات وفقاً للقوانين والأنظمة القائمة، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. (القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، القاعدة 55، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب)

- وينبغي تمكين المفتشين من إجراء عمليات التفتيش المفاجئة، وبمبادرة منهم. وينبغي أن يتاح لهم الوصول غير المقيد إلى جميع الأطفال وإلى جميع سجلات هذه المؤسسات. وينبغي أن يكون لكل حدث الحق في التحدث في جو من الثقة إلى أي من المفتشين. (قواعد هافانا، القاعدة 72)
- يتوجب على المؤهلين من أفراد الخدمات الطبية والمرتبطين بسلطة التفتيش أو بدائرة الصحة العامة، المشاركة في عمليات التفتيش على ظروف الحياة المؤسسية والتي من شأنها التأثير على الصحة البدنية والعقلية للأحداث. (قواعد هافانا، القاعدة 73)
- بعد الانتهاء من التفتيش، ينبغي أن يُطلب من المفتش تقديم تقرير عن النتائج، والتي ينبغي أن تتضمن تقييماً لتوافق المنشأة مع المعايير الدولية والقوانين الوطنية، بالإضافة إلى توصيات للخطوات التي تعتبر ضرورية لضمان الالتزام بهذه المعايير. وحيثما تم الكشف عن انتهاك لحقوق الطفل، فينبغي إبلاغ ذلك إلى السلطات مباشرة لإجراء التحقيقات والتقاضى. (قواعد هافانا، القاعدة 74)
- لجميع الأحداث الحق في تقديم طلب أو شكوى، من دون رقابة على المضمون، إلى الإدارة المركزية أو السلطة القضائية أو غيرها من السلطات المناسبة ومن خلال القنوات المعتمدة، وأن يتم إبلاغه بما تم بشأنها من دون إبطاء. (قواعد هافانا، القاعدة 76)

أهداف آليات الرصد المستقلة

تنص المعايير الدولية على عدم وجوب احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير، ولأقصر وقت ممكن. ومع ذلك، يتم احتجاز العديد من الأطفال ويتم انتهاك حقوقهم أثناء الاعتقال. كما يتم عزل المرافق التي يحتجز فيها الأطفال عن المجتمع في كثير من الأحيان، مما يجعل من انتهاك حقوقهم أن يمر دون انتباه. وجود وفعالية آليات الرصد المستقلة على غاية في الأهمية، في محاولة لمنع الانتهاكات ورفع التقارير عند حدوثها. كما أن عمليات تفتيش مرافق الاحتجاز والرقابة المستمرة عليها تتخذ طابعاً حيويًا في ضمان أن تكون ظروف الاحتجاز متوافقة مع المعايير الوطنية والدولية، ومن شأنها الحفاظ على حقوق الكفل الإنسانية.

ويعمل التفتيش على تحقيق ذلك من خلال:

- منع العنف والإساءة ضد الأطفال. وتوفر المعرفة بأن مؤسسة معينة سيتم تفتيشها ورفع تقارير بشأنها؛ من الممكن أن يكون في كثير من الأحيان كافياً لتشجيع المسؤولين في هذه المرافق على تحسين ظروفها.
- لفت انتباه الرأي العام إلى قضية الأطفال في الاحتجاز.
- تحديد التحديات والتغييرات المطلوبة على صعيد السياسات والممارسات والتشريعات.
- تسليط الضوء على الممارسات الجيدة في معاملة الأطفال في الاحتجاز والتي يمكن تكرار تطبيقها في أماكن أخرى.
- توفير آلية لحماية الموظفين العاملين في مرفق الاعتقال في وجه المزاعم التي لا أساس لها من الصحة، وتدعيم مواقف الموظفين الذين لا يريدون المشاركة في الممارسات السيئة.
- مساءلة المسؤولين عما يحدث للأطفال في مرافق الاحتجاز التي يديرونها.
- التعامل مع الحوادث الخطيرة. وينبغي أن يتم السماح لفرق التفتيش بمقابلة الموظفين والمحتجزين للتأكد من أن الحادث قد تم التعامل معه على أسس من احترام حقوق الإنسان، وعدم وقوع أعمال انتقامية.¹⁰⁴

يجب على فرق الرقابة المستقلة:

- أن تضم مفتشين مؤهلين تأهيلاً جيداً، بما في ذلك المفتشين المدربين طبياً؛
- إشراك النساء في فرق التفتيش؛
- القيام بزيارات منتظمة؛
- أن يكون لها الحق في القيام بزيارات غير معلنة؛
- أن يتاح لها الوصول غير المقيد إلى جميع الأماكن التي يحرم فيها الأطفال من حريتهم؛



ورقة إحاطة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي حول آليات الرقابة المستقلة للأطفال قيد الاحتجاز.
www.penal-reform.org/resources

- أن يتاح لها القيام بإجراء مقابلات سرية مع الأطفال وأن يتم تدريب المفتشين العاملين فيها بشكل صحيح على القيام بذلك؛
- أن تكون قادرة على إتاحة تقاريرها للجمهور؛
- أن تكون لديها القدرة على متابعة ادعاءات سوء المعاملة أو العنف.

الأنواع المختلفة من الرقابة

تعريف: آليات الرقابة المستقلة¹⁰⁵

آليات الرقابة المستقلة هي الهيئات التي تجري عمليات التفتيش على المنشآت التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، على أساس منظم من خلال الزيارات الى المواقع. ويتم الحفاظ على استقلالها من خلال عدم إدارتها من قبل نفس السلطة التي تشرف على مؤسسات الاحتجاز.



وضمن التعريف أعلاه، فهناك أشكال كثيرة يمكن لهيئة التفتيش المستقلة أن تتخذها. ويلجأ العديد من البلدان الى استخدام أكثر من واحد من الأشكال التالية لضمان فعالية التفتيش على أماكن الاحتجاز.

1- الرقابة القضائية

غالباً ما يكون للقضاة دور رسمي في الرقابة على السجون من خلال زيارة أماكن الاحتجاز والاستماع الى شكاوى السجناء. وتعمل هذه الأنظمة بشكل أفضل عندما يكون القضاة قادرين على تكريس الوقت الكافي لهذا المجال من عملهم.

مثال:

النمسا: الرقابة القضائية

في النمسا، يجب على القاضي، طبقاً لتكليف من رئيس محكمة الشباب، زيارة مرفق الاحتجاز مرة كل شهر للتحديث مع الأطفال الذين تم ارسالهم من قبل المحكمة للاحتجاز فيه، بما في ذلك أولئك الذين يحتجزون رهن التحقيق. ويجب أن يرفع القاضي في أعقاب ذلك تقريراً إلى رئيس المحكمة الشباب حول النتائج التي توصل اليها، وللرئيس الحق في التعامل مع أوجه القصور التي يبيدها موظفو السجن.



2- هيئات التفتيش المنصوص عليها بتشريع

وهذه هيئات تفتيش تضطلع بمسؤوليات ومهام يحددها التشريع الحكومي. وينبغي أن يكون لهذه الهيئات الحق في الوصول الكامل إلى جميع مرافق الاحتجاز ورفع تقارير إلى سلطة قادرة على تنفيذ توصياتها. ويندرج تحت ذات الإطار عمل مفوضي الأطفال أو أمناء مظالم الأطفال والذين غالباً ما يتاح لهم الحق القانوني في تفتيش أماكن الاحتجاز التي يحتجز فيها الأطفال، وتلقي شكاوى أو تظلمات من الأطفال في قيد الاحتجاز والتحقيق فيها.

مثال:

نيوزيلندا: مكتب مفوض الطفل¹⁰⁶

مفوض الطفل في نيوزيلندا يستند الى أساس قانوني بموجب قانون الأطفال والشباب وأسرهام لعام 1989، وفي وقت لاحق، استمد قانونيته بصورة منفصلة في إطار قانون المفوض المعني بالأطفال لعام 2003. وبموجب التزامات نيوزيلندا المتضمنة في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، تم العمل بهذه الآلية كآلية وقائية وطنية مسؤولة بالاشتراك (جنباً إلى جنب مع أمين مظالم السجناء) عن الرقابة على الأطفال في مرافق الاحتجاز. وفي الممارسة العملية، يتولى مكتب مفوض الأطفال القيام بعمليات التفتيش والزيارات ومن ثم يرسل تقاريره والنتائج التي توصل اليها الى أمين المظالم لكي يقوم بإدراجها في تقريره أو تقريرها. ويتكون فريق الرصد من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين من ذوي الخبرة في الرقابة. وتم النص على استقلالية المفوض بموجب القانون، ولكونها تعتبر باعتبارها آلية وقائية وطنية بموجب التشريع الجديد، فأصبحت مسؤوليات الرقابة الملقاة عليها أكثر جساماً.



¹⁰⁵ -رابطة منع التعذيب، أماكن مراقبة الاحتجاز: دليل عملي 2004

-106 www.occ.org.nz

مثال:

107 المملكة المتحدة: مفتشية صاحبة الجلالة للسجون

تضطلع المفتشية في المملكة المتحدة بمسؤولية قانونية لفحص ظروف ومعاملة جميع السجون ومرافق الأحداث ومراكز احتجاز المهاجرين. ويرفع كبير المفتشين تقاريره مباشرة إلى الوزراء في الحكومة ووزير العدل. ويشمل موظفي التفتيش مفتشي الصحة ومفتشي المخدرات والباحثين والموظفين الإداريين. وتعد المفتشية تقاريرها بعد عمليات التفتيش على المنشآت الفردية وكذلك التقارير بحسب المواضيع بشأن قضايا محددة متعلقة بالاحتجاز.



3- رقابة المجتمع المدني

يحدث أن يضطلع المجتمع المدني بمهام غير رسمية في تدقيق أوضاع مرافق الاحتجاز، غالباً عندما يكون هناك اتصال بين المجتمع ومركز الاحتجاز، مثل مكان العمل أو الجماعات أو الأفراد الثقافية والدينية والتعليمية داخل مرافق الاحتجاز. إلا أن بعض البلدان تشهد قيام المجتمع المدني بالرقابة الرسمية حين تتوفر جماعات مستقلة تتكون من أعضاء من المجتمع المحلي يقومون بزيارات إلى السجن بانتظام ويرفعون تقريراً حول ذلك إلى السلطات والمجتمع.

مثال:

108 المملكة المتحدة: مجالس الرقابة المستقلة

في المملكة المتحدة، فيشترط على كل مؤسسة يتم احتجاز شخص ما فيها، بموجب شرط منصوص عليه قانوناً، أن يكون لديها مجلس رقابة مستقل. وتتكون هذه المجالس من أفراد من الجمهور يتم تدريبهم، ولديهم صلاحية الوصول غير المقيد في أي وقت للمرفق الخاضع لرقابتهم. كما أن بإمكانهم التحدث مع أي معتقل يرغبون في الحديث إليه، في الوقت الذي يستطيع فيه أي معتقل أن يتقدم بطلب سري للقاء عضو في مجلس الرقابة المستقل الذي يتبعه. ويقوم فريق من المجلس بزيارة مركز الاحتجاز بانتظام ويجتمع المجلس بأكمله مرة واحدة في الشهر لإجراء محادثات حول المسائل المتعلقة بالمؤسسة. ويقوم كل مجلس بإعداد تقرير سنوي بشأن المنشأة التي يشرف عليها ويضع تعليقات في نهاية كل زيارة عادية يقوم بها.



مثال:

109 جنوب أفريقيا: زائرو المراكز الإصلاحية المستقلين

وعلى غرار المجالس المستقلة في المملكة المتحدة، فقد أدخلت جنوب أفريقيا مفهوم هؤلاء الزوار، وهم من أعضاء مدربين من الجمهور، وفي كثير من الأحيان ليس لديهم معرفة مسبقة ببيئة السجن. ووظيفتهم الرئيسية هي الرد على وبحث الشكاوى التي يقدمها السجناء. وفي سياق ذلك يقومون بزيارات معلنة إلى السجن بما لا يقل عن مرتين في الشهر، ويتضمن ذلك زيارة كل خلية، وإجراء المقابلات مع السجناء الذين لديهم شكاوى وإجراء مقابلات مع السجناء الآخرين على أساس اعتباطي للتحقق من المعاملة التي يلقونها وظروف المعيشة. كما ويتم تسجيل أي شكاوى ومناقشتها مع مدير السجن لمحاولة التوصل إلى حل داخليا. وحيث لا يتحقق ذلك، يقوم الزائرون بالنقاش مع لجنة الزوار (لجنة محلية تتكون من جميع الزائرين في المنطقة والتي تجتمع شهريا على الأقل)، وعند الاقتضاء، يتم رفع تقارير إلى قاضي التفتيش. ويسمح للزائرين بزيارة أي جزء من مجمع السجن والاطلاع على أي وثائق أو سجلات مرتبطة باستفساراتهم. وفي عام 2010 كانت هناك حوالي 220 من هؤلاء يعملون في جميع أنحاء البلاد. ويقوم هؤلاء، كل شهر، بتقديم تقرير عن النتائج التي توصلوا إليها، وأي شكاوى لم يتم حلها إلى قاضي التفتيش.



www.justice.gov.uk/about/hmi-prisons/index.htm -107

www.justice.gov.uk/about/imb.htm -108

http://judicialinsp.pvw.gov.za -109

4- التفتيش البرلماني

مثال:

سويسرا: لجنة جنيف البرلمانية¹¹⁰

تأسست لجنة جنيف البرلمانية في عام 1825 ولديها الإذن لزيارة أي مكان يُحرم فيها الأشخاص من حريتهم. وهي مكونة من 9 أعضاء من البرلمان، مع عينة تمثيلية من الأحزاب السياسية. ولإنجاح مهمات الزيارة التي تضطلع بها، فيتكون فريق الرصد من ثلاثة أشخاص من اللجنة يمثلون ثلاثة أحزاب مختلفة، كما ويمكن الاستفادة من الخبراء الخارجيين مثل العاملين في المجال الطبي، والمحامين، أو حُكَّام السجن السابقون. وتقوم اللجنة بزيارتين معلنتين على الأقل مرة في السنة، وقد تقوم بزيارات مفاجئة إذا شعرت بضرورة القيام بذلك. وتعدُّ اللجنة تقريراً سنوياً يلخص ملاحظاتها وتوصياتها، والتي يتم رفعها إلى النائب العام، والمؤسسات التي تمت زيارتها وإدارة نظام السجن التي تتبع لها المؤسسات الاحتجازية التي تمت زيارتها. كما ويشمل إطار تكليف اللجنة متابعة الشكاوى التي وردت فيما يتعلق بمعايير الاحتجاز.

5- الآليات الإقليمية

وهناك أيضاً هيئات إقليمية لديها صلاحية زيارة أماكن الاحتجاز وإبلاغ الحكومات بالنتائج التي توصلت إليها. ويمكن لهذه الآليات أن توفر معياراً يتم على أساسه قياس أداء آليات التفتيش المحلية التي أنشأت حديثاً.

مثال:

مجلس أوروبا: اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة¹¹¹

تتمتع لجنة منع التعذيب بحق الوصول غير المقيد إلى جميع الأماكن التي يحتجز فيها الأشخاص داخل مجلس دول أوروبا، كما أنها قادرة على مقابلة أو التحدث مع المعتقلين أو غيرهم ممن يمكنهم تزويدها بالمعلومات. ويتم إرسال تقرير إلى الدولة المعنية، بعد كل زيارة، من شأنه أن يوجز النتائج التي توصلت إليها لجنة منع التعذيب وتوصياتها والتي يجب على الدولة أن تستجيب لها بالتفصيل. ويتم الحفاظ على سرية كل من التقرير والرد من أجل تعزيز التعاون بين الدولة واللجنة، ما لم تكن الدولة نفسها اختارت نشر هذه الوثائق، والذي يقوم معظم الدول بفعله. ويجب على اللجنة إبلاغ الدولة المعنية بزيارتها المقررة والتفتيش، ولكن، وبمجرد اتمام الإبلاغ، فإنها قد تزور أي مكان داخل تلك الدولة والتي يحتجز فيها أشخاص.

6- الآليات الدولية

وبالمثل، فهناك أيضاً هيئات دولية راسخة لديها تفويض لزيارة أماكن الاحتجاز وتقديم تقرير إلى الحكومات بشأن النتائج التي توصلت إليها.

مثال:

على مستوى العالم: البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب¹¹²

دخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ في عام 2006، وبحلول 2011، كانت 56 دولة قد صادقت عليه. ويتعين على الدول التي صدقت البروتوكول الاختياري إنشاء هيئات خاصة وطنية مستقلة للرقابة (الآليات الوقائية الوطنية) لإجراء عمليات التفتيش في مرافق الاحتجاز. ومع ذلك، فيمكن للجنة الفرعية لمنع التعذيب والتي أنشأها البروتوكول الاختياري، أيضاً زيارة أي مكان احتجاز في البلدان المصادقة.

110- رابطة منع التعذيب، وزيارة أماكن الاحتجاز: الدروس المستفادة والممارسات من المؤسسات المحلية المختارة 2003

111- www.cpt.coe.int

112- http://www2.ohchr.org/english/law/cat-one.htm



مثال:

على مستوى العالم: اللجنة الدولية للصليب الأحمر¹¹³

تم تكليف اللجنة الدولية، بموجب اتفاقية جنيف، بزيارة المعتقلين وضمان معاملتهم بكرامة وإنسانية. بينما ينصب تركيزها الرئيسي على أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين أثناء النزاعات المسلحة، فقد وسعت اللجنة من إطار زيارتها لتشمل أي شخص تحت الاعتقال أو الاحتجاز لأي سبب من الأسباب. وتعمل اللجنة الدولية مع الدول في محاولة لمنع التعذيب وسوء المعاملة وتحسين الأوضاع في المؤسسات التي يحتجز فيها الأشخاص. وتجري زيارات اللجنة الدولية إلى مرافق الاحتجاز وفق مبادئ توجيهية صارمة لضمان الحصول على وجهة النظر الأكثر موضوعية فيما يتعلق بالمنشأة بما في ذلك الوصول دون عائق إلى جميع المناطق في مرفق الاحتجاز، والقدرة على التحدث إلى أي محتجز على انفراد، والسماح بتكرار الزيارات عند الضرورة.

7- الرقابة من قبل وكالات متعددة

العديد من البلدان لا تحتوي على نوع واحد من هيئات التفتيش ولكن لديها مجموعة من المنظمات والوكالات التي تعمل معاً لتوفير الرقابة الشاملة على الأماكن التي يحرم فيها الأطفال من حريتهم.

مثال:

المغرب: الرقابة من قبل وكالات متعددة¹¹⁴

يقوم المغرب بتوظيف عدداً من الهيئات التي تعمل معاً للإشراف على مرافق الاحتجاز التي يحتجز فيها الأطفال:

- الرقابة القضائية، والتي أنشأت بموجب القانون الجنائي والذي ينص على زيارة قضاة الأحداث مرافق احتجاز الأطفال على الأقل مرة واحدة في الشهر، بهدف استعراض ظروفها والبرامج التعليمية والإصلاحية المتاحة فيها
 - الرقابة الإدارية على شكل لجان في المقاطعات، يحسب ما حدده قانون الإجراءات الجنائية، والتي تتفقد مراكز الأحداث الجانحين. وتقوم اللجان بإرسال تقارير وتوصيات إلى وزير العدل. ومع ذلك، لم يتم تحديد وتيرة الزيارات وهناك عملياً فجوات طويلة بين الزيارات
 - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب وهو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ويقوم باستقبال والتحقيق في الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، ويعمل على القيام بزيارات منتظمة إلى السجون وتوجيه الاستفسارات حول حالة السجناء، ويصدر آراء استشارية في مجال تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويضع توصيات بشأن مواءمة التشريعات الداخلية لتتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة، ويعمل على تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.
 - المجتمع المدني. سمحت الحكومة بزيارات إلى السجون من قبل مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان منذ عام 2009، بما في ذلك منظمات محلية لحقوق الإنسان. ووثقت السلطات 132 زيارة من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2009.
- وبالإضافة إلى ذلك، شكلت وزارة العدل لجان خاصة لتنسيق عمل مختلف هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي تقوم بعمليات التفتيش.



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات في الفصل السابع : الإحتجاز
صفحة رقم : 101

8- آليات الشكاوى

ينبغي أن يكون للأطفال في الاحتجاز الحق في تسجيل الشكاوى عند شعورهم بالتعرض لمعاملة غير منصفة أو سوء المعاملة. ويجب أن يكون ممكناً إثارة القضايا في البداية مع الموظفين المباشرين الذين يشرفون عليهم، ولكن في حال عدم حل المشكلة، فينبغي أن يكون الأطفال قادرين على تقديم شكوى إلى السلطات القائمة على إدارة المرفق. وينبغي أن تكون هناك آلية يمكن من خلالها التقدم بشكاوى أكثر خطورة، أو حيثما يتعدى

www.icrc.org -113

114- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، حماية الأطفال في الاحتجاز: آليات الرصد المستقلة للأطفال المحتجزين في منطقة الشرق الأوسط، 2011

الحصول على حل للقضايا، فيمكن إثارة انتباه هيئات التفتيش الخارجية بما في ذلك المفوضين للأطفال أو غيرهم من هيئات الرقابة المستقلة. وينبغي أن يكون الأطفال على علم عند دخولهم مؤسسة الاحتجاز، بماهية إجراءات رفع الشكاوى وإثارة القضايا. وقد يكون الأطفال خائفين من إثارة المخاوف أو القضايا خوفاً من العقاب أو الإيذاء من قبل الموظفين، وينبغي أن يكون واضحاً للأطفال أن هذا لن يحدث، وينبغي أن يكون من الممكن بالنسبة لهم إثارة المخاوف أو الشكاوى سراً إذا لزم الأمر. كما وينبغي أن تكون إجراءات النقد بشكاوى متاحة لجميع الأطفال بغض النظر عن سنهم، ودرجة نضجهم، أو فهم أو مستوى معرفة القراءة والكتابة.

للحصول على معلومات وأمثلة أكثر اعتقلت آليات الشكاوى، انظر الفصل 7: الاحتجاز.

المبادئ الرئيسية لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن تفقد مرافق الاحتجاز

1. **عدم التسبب بضرر.** في كثير من الأحيان في سياق تفقد مكان الاحتجاز، يبرز تعارض في المصالح بين الحاجة إلى الحصول على المعلومات، وسلامة الأطفال المحتجزين، وعلى سبيل المثال، من خطر الانتقام من أولئك الذين تتم مقابلتهم. ويجب أن تبقى سلامة الأطفال في المنشأة فوق أي اعتبار في جميع الأوقات عند إجراء عمليات التفتيش، ولا ينبغي لأي إجراء من قبل الجهة الزائرة أن يعرضهم للخطر.
2. **معرفة المعايير.** ينبغي لموظفي التفتيش أن يكونوا على معرفة كاملة بالمعايير الدولية والوطنية، سواء تلك التي تمنحهم الولاية للقيام بالتفتيش، أو تلك التي تقوم بتعريف الظروف الملائمة لمرافق الاحتجاز التي يقومون بالتفتيش عليها.
3. **احترام السلطات.** دور المفتش هو ضمان احترام السلطات لحقوق الطفل ويتأتى ذلك بشكل أفضل من خلال إنشاء أسس من الحد الأدنى للاحترام المتبادل. ويجب على المفتشين احترام عمل السلطات وتحديد مستويات المسؤولية الهرمية بحيث يمكن معالجة المشاكل على المستوى الصحيح.
4. **المصادقية.** المصادقية أمر بالغ الأهمية للرقابة الناجحة ويتعين على المفتشين عدم تقديم أي وعود لا يستطيعون الوفاء بها. وعند إجراء مقابلات مع الأطفال، من المهم بصفة خاصة التأكد من أن الطفل يعرف حدود ما يمكن للمفتش تحقيقه وأن أي من المعلومات التي يقدمها ستبقى سرية ومجهولة المصدر.
5. **السرية.** يجب أن تعامل جميع المعلومات التي وردت من قبل هيئة التفتيش بسرية تامة، وبخلاف ذلك يمكن أن تترتب عواقب وخيمة سواء بالنسبة للشخص الذي تمت مقابلته أو بمصادقية المفتشين. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة للحفاظ على سرية المعلومات المسجلة، مثل هويات من تمت مقابلتهم، على سبيل المثال، باستخدام لغة مشفرة.
6. **الأمن.** يجب أن يكون المفتشون حريصون على أمنهم، وأمن أولئك الذين يتصلون معهم وأمن المؤسسة ككل.
7. **الحساسية.** عند إجراء مقابلات مع الأطفال في الاحتجاز، فمن الضروري أن يكون المفتشون على درجة من الحساسية لإدراك تأثير الصدمة التي قد تحصل بسبب استذكار أحداث معينة.
8. **الموضوعية.** يجب على المفتشين العمل لتسجيل الوقائع الفعلية والعمل على توفير تقرير مرفق ذو موضوعية وخال من المشاعر أو الأفكار المسبقة.
9. **الوضوح.** ينبغي أن يتأكد المفتشون من أن السلطات تعلم بمنهجيتهم والولاية الممنوحة لهم للرقابة على المؤسسة. ويجب أن يتم نشر عمل المفتشين من خلال التقارير المكتوبة و توخي الحذر في استخدام وسائل الإعلام لإبلاغ المجتمعات المحلية عن عملهم.

العناصر العملية للتفتيش

1- جمع المعلومات

- للحصول على أقصى استفادة من إجراء تفتيش مستقل، يجب أن يتم جمع المعلومات الأساسية قبل الزيارة. وهذا يشمل الحصول على معلومات حول:
- عدد الأطفال المعتقلين؛
 - أعمار الأطفال؛
 - فئة الجرائم التي ارتكبوها؛
 - سواء كانوا رهن التحقيق أو تمت ادانتهم؛
 - من هم كبار المسؤولين في المنشأة وما هي مسؤولية كل مستوى من الموظفين لديهم،
 - أي مزاعم بالتعذيب أو سوء المعاملة؛ وأي شكاوى وردت من الأطفال في المنشأة.

2- المراقبة

- يجب أن تشمل عملية التفتيش دائماً مراقبة جميع مرافق وجوانب المؤسسة بما في ذلك:
- أماكن السكن،
 - الغذاء،
 - الملابس،
 - الممتلكات الشخصية،
 - النظافة،
 - البرامج التعليمية وبرامج العمل المهنية،
 - الترفيه،
 - توفير الخدمات الدينية،
 - الاتصال مع العالم الخارجي،
 - استخدام القوة وضبط النفس،
 - التدابير التأديبية،
 - الخدمات الطبية،
 - العلاج المحدد الخاص بالجنسين،
 - برامج إعادة الإدماج،
 - تدريب وتنظيم الموظفين.

ويمكن الاطلاع على قوائم مرجعية للمفتشين في الموارد التالية:

- رابطة منع التعذيب، مراقبة أماكن الاحتجاز: دليل عملي 2004
- رابطة أعضاء مجالس المراقبة المستقلة، دليل عملي لرصد السجون، 2010
- مفتشية صاحبة الجلالة للسجون، المملكة المتحدة، التوقعات: معايير لتقييم معاملة أوضاع الأطفال والشباب المحتجزين، 2009



3- إجراء المقابلات مع الأطفال

للحصول على صورة كاملة عن تجارب الأطفال في مراكز الاحتجاز، فمن الأهمية بمكان أن يتم الاستماع الى وجهات نظرهم. إلا أن إجراء مقابلات مع الأطفال ويجب أن يتم على انفراد وبطريقة تراعي الحساسيات المتعلقة بالطفل، ومن دون تعريض الطفل لخطر التعرض للانتقام بسبب حديثه إلى فريق التفتيش. من المهم تذكر أن الأطفال الذين تمت مقابلتهم غالباً ما يكونون في موقف ضعيف، وينبغي إجراء المقابلة من قبل شخص حاصل على التدريب في التواصل مع الأطفال وقضايا الرعاية الاجتماعية المتعلقة بوضع الطفل. كما يجب الحصول على موافقة الطفل الطوعية على إجراء المقابلة معه، بعد ضمان حصولهم على جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار واعي.

ويجب اختيار عينة تمثيلية من الأطفال المعتقلين في المنشأة لإجراء مقابلات معهم (من حيث العمر وفئة جريمة الخ)، ويجب ألا يقتصر هؤلاء على الذين تم ترشيحهم من قبل طاقم المنشأة أو أولئك الذين طلبوا

بأنفسهم مقابلة فرق التفتيش. وينبغي إيجاد مكان للمقابلة يحافظ على طابع الخصوصية بقدر الإمكان، ويشعر الطفل فيه بالأمان. وينبغي تسجيل المقابلة (إما عن طريق شريط أو من خلال شخص آخر يشارك في إجراء المقابلة بصفة ثانوية) وينبغي أن يتم إبلاغ الطفل لماذا يتم تسجيل المقابلة وكيف سيتم الحفاظ على سرية التسجيل.

وينبغي أن تتبع المقابلة نمطاً مشابهاً لذلك المُتبع في إجراء مقابلات مع الأطفال الضحايا والشهود (انظر الفصل 5): المقدمة والتعريف، والحصول على المعلومات، والختام. وخلال السعي للحصول على المعلومات، فينبغي أن يتم توجيه أسئلة مفتوحة للطفل، مثل «أخبرني عن التعليم هنا».

كما أن أحد الجوانب الهامة المتعلقة بإجراء المقابلات مع الطفل المحتجز يتلخص في استيعاب توقعاتهم لما سوف تقوم المقابلة بتحقيقه. وينبغي على المُقابل، في كل من المقدمة وختام المقابلة، شرح الكيفية التي سيتم استخدام المعلومات بها وحدود ما هو ممكن تغييره فيما يتعلق بالأشياء التي تحدث الطفل عنها. ومن المهم عدم إثارة آمال زائفة بما يمكن للمقابلة أن تحققه.

4- تقديم التوصيات

المتابعة الفعالة لإجراءات التفتيش المستقل هي جزء مهم جداً في عملية الرقابة، وبدونها، فقد يتم توثيق انتهاكات الحقوق أو ملاحظتها من دون إحداث أي تغيير. كما يمكن للمتابعة أن تكون أداة مفيدة في مجال كسب التأييد على مختلف المستويات.



يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن كسب التأييد في الفصل العاشر. وضع العدالة من أجل الأطفال قيد التطبيق صفحة رقم : 153

وينبغي دائماً أن يتم انجاز تقرير مكتوب عن عملية التفتيش في نهايتها، وإرسالها إلى المرفق موضع التفتيش لتبسيط الضوء على جميع القضايا التي تم تحديدها وتقديم توصيات لتحسينها. وينبغي أن تكون التوصيات «ذكية» (محددة، قابلة للقياس، يمكن تحقيقها، ذات صلة ومحددة زمنياً). كما ينبغي على التوصيات ألا تكون مجرد تكرار لما تنص عليه المعايير الدولية، تلك التي فشل المرفق في الوفاء بها، ولكن ينبغي أن تستكشف الأسباب الكامنة لعدم الوفاء والالتزام بها واقتراح الحلول. وينبغي أن تستهدف التوصيات مستوى سلطة الاعتقال إذا كانت المشاكل أو القضايا ضمن نطاق قدرتها على إيجاد الحلول أو تحسين الوضع، أو على مستوى أعلى من السلطة إذا كانت تنطوي على ضرورة تغيير في اللوائح والتشريعات أو السياسات.

وحيثما تم استحسان استخدام التقرير كأداة لكسب التأييد، فينبغي نشر التقرير علناً وإيصاله للمسؤولين المعنيين في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية التي قد تكون قادرة على ممارسة ضغوط إضافية على السلطات في الاستجابة للتوصيات. ويمكن أيضاً أن يتم إرسال المعلومات أو التقارير إلى هيئات الأمم المتحدة مثل المقرر الخاص المعني بالتعذيب، واليونسيف، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو لجنة حقوق الطفل. وينبغي أن تُصاغ التوصيات على شكل رسائل لكسب التأييد. (مزيد من المعلومات عن كسب التأييد في الفصل 10)

مثال:

بولندا: مكتب المفوض البولندي لحماية الحقوق المدنية¹¹⁵

يُجري مكتب المفوض البولندي لحماية الحقوق المدنية التفتيش على جميع الأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم في البلاد. ويتم نشر تقاريره، عن كل زيارة، علناً ويتم اطلاع الجمهور عليها، كما يقوم مكتب المفوض بعقد أنشطة لرفع الوعي من خلال المؤتمرات والبيانات الصحفية والمنشورات. كما ويحافظ المكتب على علاقة جيدة مع وسائل الإعلام من أجل مساعدتها على نشر المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، وسوء المعاملة داخل مراكز الاحتجاز.



قضايا للنقاش



- ← فيما يتعلق بآليات الشكاوى الداخلية داخل مرافق الاحتجاز؛ كيف ولمن يجب على الطفل رفع شكواه؟ من يجب أن يشارك في حل شكوى الطفل؟
- ← ما هي أنواع الحوادث التي تتطلب هيئة تفتيش مستقلة للتحقيق بها؟
- ← تحت أي من الظروف يلجأ مدير السجن الى التماس تفتيش مستقل للمنشأة التي يديرها؟ وهل هناك أي من الظروف التي تجعل من التفتيش المستقل غير مفيد؟
- ← كيف تتعامل مع موضوع تفتيش مرفق للاحتجاز، تناهى لمسامعك من مصدر موثوق، أنه يجري الاعتداء على الأطفال في عهده؟

دراسات الحالة



- ← أنت مفتش في هيئة رقابة مستقلة ووصلت إلى مركز احتجاز لم تزره من قبل. وقمت بمقابلة عدد من الموظفين هناك، والذين أظهروا لك أن مرفق الاحتجاز متوافق مع المعايير الدولية. ويضم المركز باحات جميلة جداً، إلا أن عدداً قليل جداً من الأطفال كان متواجداً. وعندما طلبت رؤية الأطفال وجدت أنهم احتجزوا جميعاً في غرفة واحدة مغلقة. وكانوا يجلسون بهدوء على مراتب من دون أغطية وفي حالة سيئة. وكان الحارس الذي أدخلك يقف خلفك لمراقبة تعاملك مع الأطفال. كيف يمكن المضي قدماً في التفتيش؟ كيف يمكنك التأكد من أن وجهة نظر الأطفال حول كيفية عمل المركز ستكون مسموعة؟
- ← كنت مديراً لمركز احتجاز. وكنت قلقاً أن بعض موظفيك يعاملون الأطفال بشدة وتريد معرفة فيما إذا كان لدى الأطفال أي شكاوى. ومن أجل ذلك تقوم بتجهيز صندوق الشكاوى في منطقة الاجتماعات في مركز الاحتجاز. وإلا أن المشكلة الوحيدة كانت، وبعد 6 أشهر، عدم تقدم أي طفل بأي شكاوى. ولا تعرف سبباً لذلك، في وقت لم تزل فيه مخاوفك من تعرض الأطفال للاعتداء. لماذا تعتقد أن صندوق الشكاوى لم يُستخدم؟ ما هي الطرق الأخرى التي يمكنك استخدامها للتحقق من مخاوفك؟
- ← انت مراقب مستقل تم تكليفه لإعداد تقرير عن ظروف احتجاز أربعة مرافق في بلدك. وعُرف عن المسؤول الحكومي الذي قام بتكليفك تقلبه بشكل حاد. وخلال عمليات التفتيش تم الكشف عن أن الغالبية العظمى من مراكز الاحتجاز لا تلتزم بشكل جيد بالمعايير الدولية. وتخشى من نقل هذه الرسالة إلى المسؤول الحكومي لقلقك من عدم قيامه بتكليفك مرة أخرى. كيف ستمكن من تقديم تقرير عن الوضع الذي اكتشفته دون استعفاء المسؤول الحكومي الذي سترفع التقرير له؟
- ← لقد بدأت للتو العمل في مركز للاعتقال. وفي أحد الأيام شاهدت مديرك يُعاقب أحد الأطفال عن طريق ضربه بهراوة. وأنت تعرف أن هذه الممارسة غير قانونية ولكنك تشعر بالخوف من مديرك ولا تريد أن تفقد وظيفتك. ماذا تفعل؟



دراسة حالة متعمقة:

ممارسات بائسة في منشأة احتجاز الأحداث

كاترينا وفيصل هم موظفون في منشأة أحداث في ضواحي مدينة كبيرة. والأطفال الذين يقومون برعايتهم هم من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 18 سنة.

بدأت كاترينا العمل في المنشأة منذ حوالي 4 أشهر كمرضة في مستشفى مركز الاحتجاز الداخلي. الموظفون لطفاء والمرافق جيدة، إلا أنها تشتبه في وجود إساءات مستمرة. ويعود ذلك لعلاجها في كثير من الأحيان حالات أولاد انتشرت الكدمات الشديدة وبقع الدم على ظهورهم ومؤخراتهم. ولا يميل الموظفون الآخرون إلى الاعتقاد بأن هذه الجروح الشديدة غير طبيعية ولا يكثرثون لسؤال الأولاد عن كيفية حصولها.

وأضى فيصل مدة 3 سنوات من العمل في مرفق الاحتجاز وتم ترقيته توأ إلى نائب مدير. ومن شأن هذه الترقية أن تحسن من وضعه وأن تزيد من الأجر الذي يتقاضاه، وهو سعيدٌ جداً بالحصول عليها. وكان أول شيء لاحظته أن المدير كثير الغياب بحجة المرض، مما يعني أن نائبه مسؤولٌ عن تولي الكثير من مهامه. وعلى الرغم من سعادته بهذه المسؤولية، إلا أنه يرى أن الموظفين لا يبذلون أي احترام تجاهه ولا يقومون بتنفيذ ما يقوله. ويبدو أنهم لا يريدون احترام أي سلطة عدا سلطة المدير. وعلاوة على ذلك، فيشتبه فيصل دائماً في وقوع سوء ممارسة مستمرة، وأن بعض الموظفين يقومون بضرب الأولاد في المرفق.

وقبل ثلاث أيام تلقى فيصل مذكرة تفيد بأن هيئة تفتيش مستقلة ستقوم بتفتيش مرفق الاحتجاز في غضون 3 أيام. وقبل يومين، أبلغته ممرضة في الجناح الطبي تدعى كاترينا، بأنها أدخلت للتو صبياً فاقداً للوعي بسبب ما يبدو أنه ضرب مبرح تعرض له، لدرجة أن ملابسه الداخلية التصقت بجلده بفعل الدم النازف. وبالأمس، اتصل مدير السجن بفيصل ليبلغه باستقالته الفورية. ويصل فريق التفتيش غداً.

أسئلة للمناقشة

1. إذا كنت مكان فيصل ما الذي يمكن أن يكونه أول الأشياء التي كنت ستفعلها عند وصول فريق التفتيش؟ لماذا؟
2. إذا كنت عضواً في فريق التفتيش، كيف تصل الى قرارة المشاكل الواضحة في مرفق الاحتجاز؟
3. ما رأيك ينبغي أن تكونه الخطوة التالية بعد التفتيش؟

المراجع ولمزيد من القراءة



- رابطة أعضاء مجالس المراقبة المستقلة، دليل عملي لرصد السجون، 2010
- رابطة منع التعذيب، زيارة أماكن الاحتجاز: دروس وممارسات مستفادة من مؤسسات محلية منتقاة، 2003
- رابطة منع التعذيب، رقابة أماكن الاحتجاز: دليل عملي، 2004
- اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، معايير لجنة منع التعذيب، 2010، متاح في: <http://www.cpt.coe.int/en/documents/eng-standards.pdf> (تمت زيارته في: أغسطس 2011)
- مفتشية صاحبة الجلالة للسجون في المملكة المتحدة، التوقعات: معايير لتقييم معاملة وأوضاع الأطفال والشباب المحتجزين، 2009
- المركز الدولي لدراسات السجون، النهج المستند الى حقوق الإنسان في إدارة السجون، 2009 (الطبعة الثانية)
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، حماية الأطفال في الاحتجاز: آليات الرصد المستقلة للأطفال المحتجزين في منطقة الشرق الأوسط، 2011
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، العدالة للأطفال إحاطة رقم 2: آليات الرصد المستقلة للأطفال في الاحتجاز، 2012
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، دليل التدريب للمراقبين المستقلين على مرافق احتجاز الأحداث وأدوات لإجراء مقابلات مع الأطفال وأولياء أمورهم والموظفين في مرافق احتجاز الأحداث، 2012
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي/رابطة منع التعذيب، النساء المحتجزات: دليل للرقابة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، 2013
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان 2001
- ستيرن، فز، خطيئة بحق المستقبل، 1998، بنجوين (الناشر)

إعادة الإدماج

المحتوى

أهداف التعلم

المبادئ الأساسية

التطبيقات

- أ. إعادة الإدماج المجتمعي
- ب. استمرارية الرعاية
- ج. تقديم الخدمات
- د. الإفراج المشروط
- هـ. الترتيبات شبه المؤسسية والإشراف

قضايا للنقاش

دراسات الحالة

المراجع ولمزيد من القراءة

أهداف التعلم

- 133 بعد الانتهاء من هذا الفصل يفترض ان يكون المدربين قادرين على:
- 133 التعرف على متى ينبغي على السلطات البدء للتخطيط لإعادة الإدماج الطفل؛
- 134 شرح ظروف إعادة الإدماج والمرجح نجاحها في منع الطفل من تكرار الجرم أو الجنحة؛
- مناقشة المسارات التي تعتبر مهمة لإعادة إدماج الطفل بعد فترة من الاحتجاز؛
- رسم الأولويات المتعلقة بكيفية تصميم برنامج إعادة إدماج الطفل.
- 139
- 139
- 141

مؤشر سياسات الأمم المتحدة:

8. النسبة المئوية للأطفال قيد الاعتقال والذين تمت زيارتهم، أو زارهم الآباء وأولياء الأمور أو أحد أفراد العائلة البالغين في آخر 3 أشهر.
11. الرعاية اللاحقة: النسبة المئوية من الأطفال المفرج عنهم والذين تلقوا الرعاية اللاحقة.

المبادئ الأساسية

- يجب أن يستفيد جميع الأحداث من الترتيبات التي تستهدف العون على العودة إلى المجتمع أو الحياة الأسرية أو التعليم أو الوظيفة بعد إخلاء السبيل. (قواعد هافانا، القواعد 79-80)
- الهدف الأساسي من علاج كل طفل يجب أن يكون إصلاحه أو إصلاحها، وإعادة الاندماج في الأسرة وإعادة التأهيل الاجتماعي. (الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، المادة 71؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 5)
- يجب أن يكون هناك استمرارية في الرعاية ما بين العلاج المقدم داخل السجن، والعلاج الذي يقدم في المجتمع بعد إخلاء السبيل. (القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، القاعدة 18)
- يجب أن توفر السلطات المختصة شروط الإقامة المناسبة، والوظيفة، والملابس، والوسائل الكافية لكي يتمكن الشخص

المُفرج عنه من الحفاظ على نفسه أو نفسها بعد إخلاء سبيله ومن أجل تسهيل إعادة الاندماج الناجح. وينبغي استشارة ممثلي الهيئات التي تقدم هذه الخدمات وإتاحة وصولهم إلى الأحداث المحتجزين، بهدف مساعدتهم في العودة إلى المجتمع. (قواعد بكين، والمادة 08)

■ يجب اللجوء الى استخدام الإفراج المشروط من قبل السلطة المختصة لأكبر قدر ممكن، وأن يتم منحه في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تتم معاونة الأحداث المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً وأن يتم الإشراف عليهم من قبل السلطة المختصة، والحرص على تلقيهم الدعم الكامل من المجتمع، وأن يتم تشجيع قيام الدعم المجتمعي. (قواعد بكين، والمادة 82)

■ يجب أن يتم بذل الجهود لتوفير ترتيبات شبه مؤسسية، مثل البيوت الانتقالية المؤقتة والمنازل التعليمية ومراكز التدريب خلال النهار وأي من الترتيبات الملائمة الأخرى التي يمكن أن تساعد الأحداث في إعادة إدماجهم في المجتمع بشكل سليم. (قواعد بكين، والمادة 92)

إعادة الإدماج في المجتمع



تعريف: إعادة الإدماج¹¹⁶

إعادة الإدماج هو إعادة دخول الطفل بشكل فعال إلى المجتمع بعد قضاء العقوبة الاحتجازية. إلا أن هذا المصطلح يحمل دلالة خاطئة بالرغم من ذلك، لأن العملية لا تبدأ ببساطة بعد إطلاق السراح. وتبدأ عملية إعادة الإدماج الشامل عادةً بعد صدور الحكم، وتستمر خلال السجن والى فترة إطلاق سراح الجاني الى المجتمع. ويتطلب ذلك إنشاء مجموعة من الأنظمة المترابطة عبر شبكات الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن إقامة سلسلة متواصلة من الخدمات المجتمعية لمنع إعادة تكرار السلوك العدائي للمجتمع. وتتص قواعد هافانا على أن يستفيد جميع الأطفال من الترتيبات التي تستهدف المساعدة على العودة إلى المجتمع أو الحياة الأسرية أو التعليم أو الوظيفة بعد إخلاء سبيلهم. ويحتاج الأطفال الذين يتم إطلاق سراحهم من السجن، والأطفال الذين يتمون خدماتهم المجتمعية؛ إلى المساعدة للحفاظ على نمط حياة يُشجع على الالتزام بالقانون. يجب أن تأخذ برامج إعادة الإدماج للأطفال بعين الاعتبار احتياجات وظروف كل طفل، والحرص على أهمية الأسرة والمدرسة والمجتمع لإعادة الإدماج الفعالة. والغالبية العظمى من الأطفال الذين يغادرون نظام العدالة الجنائية لديهم الكثير من الاحتياجات، والتي تشكل تلبيتها ضرورةً من أجل ضمان الاندماج في المجتمع.

ملف ذاتي للأطفال المفرج عنهم من السجن

تشير الدلائل إلى أن الأطفال المفرج عنهم من السجن هم أكثر احتمالاً لأن يكونوا:

- قد حصلوا على تعليم أو تدريب بدرجة ضئيلة أو معدومة في الوقت القليل الذي سبق ادخالهم الى الحجز؛

- ذو مستويات منخفضة من معرفة القراءة والكتابة والحساب؛
- من ذوي بعض الاحتياجات التعليمية الخاصة؛
- يواجهون الى حد ما مشاكل فيما يتعلق بالصحة النفسية؛
- قد اختبروا مشاكل ذات صلة بإساءة استعمال المواد المخدرة؛
- بلا مأوى أو في حاجة إلى السكن،
- أتوا من خلفيات فوضوية وتخريبية.

وغالباً ما يتم وضع الأطفال في مؤسسات احتجازية بعيدة عن منازلهم. وهذا يجعل من الصعب إعادة الإدماج حيث يرجح أن العائلة أقل قدرة على زيارة أبنائها بينما هم رهن الاحتجاز. وهذا يعني أيضاً عدم

116- غولدسون، ب.، قاموس العدالة للياقين، 2008

قدرة المؤسسات على وضع برامج للعمل مع المجتمع المحلي. كما ان انسحاب الدعم بشكل كامل في نهاية مدة العقوبة قد يكون مزعجاً وقاسياً على الطفل.

كما أن العودة إلى المجتمع من الاحتجاز يجلب تأثير الوصم، إذ يرى الناس الأطفال العائدين من الاحتجاز باعتبارهم «مجرمين» أو «خطرين». ومن شأن الوصم باعتبار الطفل مجرماً عائداً أن تستعدي الطفل حتى قبل محاولة الاندماج مجدداً في المجتمع. تنص قواعد هافانا أن على السلطات المختصة تقديم ضمان تقديم خدمات لمساعدة الأحداث على الاندماج من جديد في المجتمع، وكذلك للحد من التحيز ضدهم. وقد تكون منظمات المجتمعية والتطوعية في وضع جيد لتقديم مجموعة من الخدمات للجناة وأسرتهم، سواء في السجون والمجتمع.

من شأن برامج إعادة الإدماج الناجح:

- الأخذ بتاريخ الطفل المعني بعين الاعتبار؛
- تقبل أن العملية قد تستغرق الوقت وقد تتعرض للنكسات؛
- الاعتراف بأن برنامجاً واحداً أو نهجاً واحداً لن يصلح لجميع الأطفال؛
- العمل بطريقة شاملة وكلية دون المبالغة في التركيز على عامل خطورة واحد،
- الأخذ بعين الاعتبار أن الأفراد المختلفين يحصلون على نفس المهارات أو الموارد المختلفة من نفس البرنامج في حين أن النتائج قد تختلف¹¹⁷.

1- استمرارية الرعاية

التحضير لخروج الطفل من نظام العدالة الجنائية هو ما ينبغي إن يبدأ اعتباراً من النقطة التي دخل فيها هذا النظام. ويجب اجراء تقييم شامل لعوامل الخطورة المرتبطة بالطفل في بداية العملية لضمان أن المسار الذي سيسلكونه خلال مجرى نظام العدالة الجنائية برمته من شأنه إعادة إدماجهم في المجتمع في نهاية المطاف.

ومن أجل القيام بإعادة الإدماج بشكل مناسب عقب مغادرة اماكن الاحتجاز، فينبغي استشارة ممثلي الهيئات التي تقدم هذه الخدمات وإتاحة وصولهم إلى الطفل قبل أن يتم إطلاق سراحه، من أجل التخطيط لعودتهم إلى المجتمع. ومن شأن توفر عامل رعاية واحد يشرف على حالة الطفل بشكل متسق في جميع مراحل العملية برمتها أن يوفر وسيلة هامة لضمان أن احتياجات الطفل تم أخذها بعين الاعتبار خلال الطريق بأكمله وفي المراحل التالية:

- ما قبل اصدار الأحكام،
- الاحتجاز بموجب حكم صادر،
- الخدمة المجتمعية بموجب حكم صادر،
- الخدمة المجتمعية بعد تنفيذ العقوبة بموجب الحكم الصادر.

ويتوجب على كل من المؤسسات الاحتجازية والمجتمع العمل معاً لضمان تلقي الأطفال، وقبل الإفراج عنهم، الارشادات حول المهارات الأساسية في الحياة، بما في ذلك الاتصال وحل النزاعات، والمهارات المهنية، ودورات عن كيفية العيش بشكل مستقل مثل البالغين. وبالإضافة إلى ذلك، فان استراتيجيات التدخل (على سبيل المثال تقديم المشورة، وبرامج التدريب المهني والبرامج السلوكية، والاختبار، والتوظيف، والبرامج الأكاديمية) والتي تعالج عوامل الخطر الفردية لكل طفل هي شرط مسبق ضروري لإعادة الإدماج. وجوانب إعادة الإدماج التي قد يتم اعتبارها فيها هي:

- مساعدة الأطفال لتطوير مجموعة واسعة من الاستراتيجيات لإدارة المهام وحل المشكلات؛
- مساعدة الأطفال على تطوير الاستقلالية والحكم الذاتي؛
- مساعدة الأطفال على بناء علاقات إيجابية مع عائلاتهم وأصدقائهم؛
- تزويد الأطفال بالتعليم والتدريب المهني،
- مساعدة الأطفال على التحكم بأفكارهم وسلوكهم.

أخطاء شائعة تقع في عملية إعادة الإدماج¹¹⁸.

- تدهور الدعم الذي يقدمه العامل المشرف على الحالة حين يكون الطفل في الاحتجاز ويتم التخطيط لإطلاق السراح في وقت متأخر جداً وببطء شديد .
- الافتقار إلى التكامل بين نظم التخطيط المنفصلة وعملية التخطيط لقضاء العقوبة الاحتجازية.
- ضعف في نقل المعلومات الأساسية عن احتياجات الطفل والتقدم المحرز بين المؤسسة والمجتمع.
- ارتفاع معدل خروج الموظفين والعاملين في مؤسسات آمنة.
- عدم الاستمرارية ما بين الخدمات المقدمة اثناء فترة الاحتجاز وتلك المقدمة في المجتمع (ان توفرت أصلاً).
- اغلاق الخدمات المجتمعية المقدمة لبعض الشباب اثناء وجودهم في الاحتجاز، مما يجعل إعادة الإدماج المترابط عند عودتهم إلى مجتمعاتهم أكثر صعوبة.
- إطلاق السراح في وقت غير مناسب مثل قبل، أو خلال أيام العطل الرسمية (مثل عيد الميلاد) حيث قد يكون أكثر صعوبة ايجاد مأوى مناسب لهم.

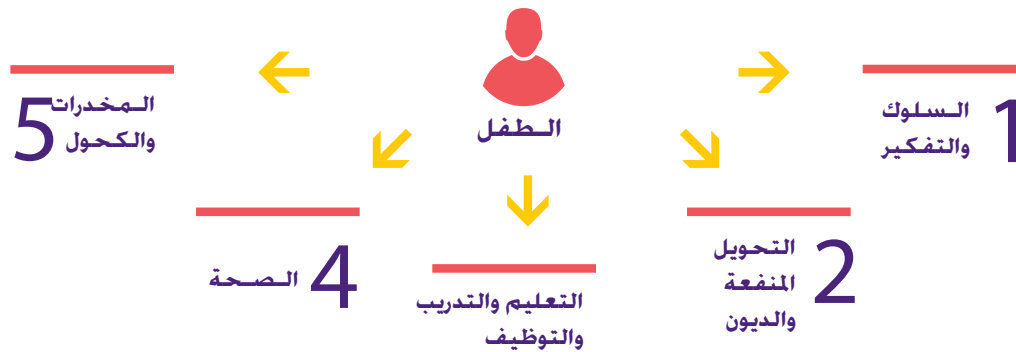
2- توفير الخدمات

يأتي العديد من الأطفال من ظروف معيشية صعبة وغير مستقرة قبل ان يتم اعتقالهم، والكثير منهم لن يكون لديه مكان مناسب للعودة اليه عند الإفراج عنه. وعلى هذا النحو، فعلى من يدير ملف حالة الطفل اتخاذ ترتيبات من شأنها أن تضمن للطفل أن يكون له مكان للعيش والعمل، وأن تتوفر له الملابس، وغيرها من الضروريات الأساسية عند الإفراج عنه. ويمكن لأي ثغرات بين مغادرة الاحتجاز والعثور على سكن أو العودة إلى التعليم، أن تفاقم عزلة الطفل، وأنها قد تؤدي به أن ينتهي في السجن مجدداً. وقد يشعر العاملون المهنيون بقصر المدة التي تشغلها هذه الثغرات إلا أن الطفل يشعر كأنها تستغرق فترة طويلة ومقلقة.

ومن الواضح بأن منع تكرار المخالفة هو العامل الرئيسي في ضمان إعادة إدماج الطفل بنجاح. وقد حددت بحوث أجريت في المملكة المتحدة عددا من أسباب تكرار الجرائم، والتي، في حال علاجها، يمكن منع الجناة السابقين من ارتكاب المزيد من الجرائم:

- نقص التعليم،
- قلة فرص العمل،
- سوء استخدام المخدرات والكحول،
- ضعف الصحة العقلية و/أو الصحة البدنية،
- الافتقار الى مواقف إيجابية وضبط النفس،
- الاحتجاز وافتقار المهارات الحياتية،
- عدم وجود ترتيبات السكن المناسبة،
- عدم وجود دعم مالي وتراكم الديون،
- غياب شبكات الأسرة.

توفير الدعم في المجالات التالية، من شأنه انجاح جهود إعادة الإدماج



وفي مقابل ذلك، وضعت وزارة الداخلية خمس مسارات لمعالجة هذه الأسباب الجذرية. ومن شأن تقديم الدعم في هذه المجالات الرئيسية خلق فرص لنجاح إعادة إدماج الطفل ومنعه من تكرار الجريمة أو الجنحة.

118 - ستيفنسون وآخرون، الممارسات الفعالة في عدالة اليافعين، 2011 (صفحة 240)



مثال:

جنوب أفريقيا: التعليم الإبداعي للشباب المعرضين للمخاطر¹¹⁹

التعليم الإبداعي للشباب المعرضين للمخاطر هي منظمة غير حكومية مقرها مدينة كيب تاون. وتقوم بتوفير برامج المهارات الحياتية والبرامج التعليمية الإبداعية وتقديم المشورة المهنية للأطفال قيد الاعتقال، والأطفال المفرج عنهم. وتقدم برامج إعادة الإدماج للطفل حين يُطلق سراحه، وتتضمن البرامج ثلاث جلسات في الأسبوع لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى مجموعات الدعم التي تتعدّد أسبوعياً. ويركز برنامج ما بعد الإفراج على الفرد في الجلسات القليلة الأولى، وبعد ذلك يتم تشجيع المشاركين ودعمهم لبناء خطة حياتية بأنفسهم، ووضع المحددات، وممارسة الانضباط الذاتي.

3- الإفراج المشروط

ينبغي الإفراج عن الأطفال من الاحتجاز في أقرب وقت ممكن لخدمة ما تبقى من عقوبتهم في المجتمع. ويجب مساعدة الأطفال المفرج عنهم في مثل هذه الظروف والإشراف عليهم من قبل السلطة المختصة. وتتص قواعد هافانا على إذا سمحت الظروف، يجب تفضيل الإفراج المشروط على قضاء العقوبة كاملة. وفي حالة الجناة المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً من مؤسسة احتجازية، فينبغي تقديم المساعدة والإشراف من قبل الموظف المسؤول عن فترة الاختبار أو أي موظف آخر، وينبغي تشجيع تقديم الدعم المجتمعي. ومن الممكن استخدام إطلاق السراح قصير الأمد لإعادة إدماج الأطفال تدريجياً في المجتمع. ومن شأن مثل هذه الاطلاقات القصيرة على مساعد الطفل على الشعور أكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي، والتعرف تدريجياً على ماهية الحال في المجتمع.



مثال:

المملكة المتحدة: الإفراج بموجب رخصة مؤقتة¹²⁰

في المملكة المتحدة، بإمكان الأطفال قضاء يوم خارج السجن من أجل تنفيذ العمل المجتمعي، أو زيارة الأسرة أو تلقي التعليم. ويتم منح رخصة الإفراج المؤقتة من أجل المساعدة في إعادة الإدماج الشاب تدريجياً في المجتمع.

4- الترتيبات شبه المؤسسية والإشراف

الانتقال من بيئة الاحتجاز إلى المجتمع ليس عملية مستقيمة. حيث أن بيئة الاحتجاز هي بيئة في غاية التنظيم وتنطوي على خيارات محدودة وقواعد صارمة ونظم واضحة من الثواب والعقاب. بالنسبة لبعض الأطفال الذين يعانون من حياة الفوضى في البيت فإن تجربة الاحتجاز يمكن أن توفر نوعاً مختلفاً جداً من الخبرة، وقد يشعر بأنها توفر ملاذاً آمناً. ومن شأن صدمة الانتقال من هذه البيئة التي تميز بالرقابة الشديدة إلى بيئة يكون فيها الطفل حراً، يمكن أن تكون صعبة للغاية وربما تؤدي إلى زيادة احتمال تكرار الجنحة أو الجرم.

وتتص قواعد هافانا على ضرورة بذل جهود لتوفير ترتيبات شبه مؤسسية، مثل البيوت الانتقالية المؤقتة والمنازل التعليمية ومراكز التدريب خلال النهار، والترتيبات الأخرى الملائمة لمساعدة الأطفال على إعادة الإدماج في المجتمع بشكل سليم. وتؤكد هذه القاعدة على الحاجة إلى وجود مجموعة متنوعة من المرافق والخدمات المصممة لتلبية الاحتياجات المختلفة للأطفال لتمكينهم من العودة مجدداً إلى المجتمع، وتوفير التوجيه ودعم مخطط له باعتباره خطوة هامة نحو إعادة إدماجهم في المجتمع بنجاح.

وتعتبر المراكز السكنية والبيوت الانتقالية المؤقتة مرافقاً مجتمعية للإسكان وإعادة التأهيل وتدريب الجناة المدانين. وتتلخص الأهداف الأساسية للمراكز السكنية والبيوت الانتقالية المؤقتة في تزويد الأطفال ببيئة معيشية داعمة وذات تنظيم عالٍ، بما في ذلك العلاج، والتعليم، وبرامج التدريب التي تخفف من وطأة عودة الطفل مرة أخرى إلى المجتمع.

119- مبادرة المجتمع المدني لإصلاح السجن، مسؤولية مجتمعية: دور منظمات المجتمع المدني في دعم السجناء وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، 2009

120- فولدسون، ب.، قاموس العدالة للباقيين، 2008، بلان (الناشر)

وقد تكون المراقبة المجتمعية للطفل حين يتم إطلاقه في المجتمع ضرورية، ويمكن أن توفر وسيلة لتزويد الطفل بالدعم المنظم والمستمر. وبعض الأمثلة المحددة على الإشراف المجتمعي هي الأنشطة مثل الاتصال مع العاملين على حالات الأطفال أو ضباط إطلاق السراح المشروط.

مثال:

الولايات المتحدة: برنامج الرعاية اللاحقة المكثفة¹²¹

ويركز هذا البرنامج على توفير برنامج زمني في غاية التنظيم في المجتمع بعد الإفراج. تطوير النموذج في ولايات كولورادو ونييفادا و فرجينيا. ويركز البرنامج على الشباب الجناة من ذوي الخطورة العالية، ويحدد احتياجات كل فرد على أساس كل حالة على حدة، ويقوم بالتخطيط لكيفية تلبية احتياجات الشباب أثناء الاحتجاز وحين يتم الإفراج عنهم. كما يتناول البرنامج احتياجات الطفل فيما يتعلق بأسرهم، والأقران والمدارس وغيرها من الشبكات الاجتماعية. ويقدم الإشراف الدقيق ويقوم بمراقبة الجناة من ذوي الخطورة العالية وكذلك الخدمة المكثفة وتوفير العلاج. ويستخدم النموذج الذي بني عليه هذا البرنامج العقوبات بحق من يُخلُّ على نحو غير لائق بالبرنامج، كما ويستخدم المكافآت لتشجيع الامتثال والاشادة بالتقدم المحرز. وبسبب أن برامج الإشراف غالباً ما تكون مزعجة، فمن الوارد وقوع انتهاكات تقنية عديدة لها (على سبيل المثال، انتهاكات حظر التجول) فيستخدم نموذج هذا البرنامج مجموعة من العقوبات المتدرجة الموجهة والمتناسبة مع خطورة المخالفة. وقد تم استخدام عدد من الأساليب لرصد التقدم المحرز والتي تتراوح بين الآليات البسيطة نسبياً، مثل الاستعراضات المتكررة لحالات دمج الأقران، والأسرة، إلى المسائل الاقتصادية الرمزية والمنظمة بشكل متقن والتي ترتبط فيها الامتيازات والمكافآت مباشرة بتحقيق أهداف وغايات محددة. ومن أجل تلبية مجموعة واسعة ومتعمقة من الخدمات اللازمة للأطفال ذو الخطورة العالية عند الإفراج عنهم، يلجأ نموذج هذا البرنامج الى ايجاد شراكات مع وكالات ومنظمات أخرى.

مثال:

الفلبين: برنامج بالاي باليسونجان¹²²

وهو برنامج تم إطلاقه من قبل منظمة غير حكومية للجناة الشباب في الفلبين. ويوفر البرنامج المأوى المؤقت وبرامج إعادة التأهيل المستمر لدعم الأطفال لدى عودتهم إلى المجتمع. ويبقى الأطفال عادة لمدة أقصاها 6 أشهر، وفي الوقت الذي يعمل المركز كمرفق مفتوح، فيسمح بزيارة الأطفال يومياً وأيضا لزيارة منازلهم إذا كان الآباء غير قادرين على زيارة المركز. ويقدم البرنامج مختلف أنشطة تنمية الشباب، والتي تختلف تبعاً للمرحلة التي تمر بها حالة الطفل، كما ويتم تنفيذها تدريجياً. ويبدأ البرنامج داخل السجن حيث يتم تحديد الأطفال من لحظة ادخالهم الى المركز، بما في ذلك الاتصال بأسرة الطفل للحصول على الإذن بضم الطفل للبرنامج. وبمجرد الوصول الى المركز، يتم توفير أنشطة إعادة الإدماج المختلفة بما في ذلك تقديم المشورة، والعلاج النفسي، وورش العمل السلوكية، وخدمة المجتمع، والرياضة والأنشطة الترفيهية الأخرى، بالإضافة الى التوعية حول المخدرات والعلاج منها، والعلاج الطبي والتثقيف الصحي، والالتحاق بدورات التعليم والتدريب المهني، والدعم في الحصول على وظيفة والمساعدة في إعادة الإدماج أسرة، والإحالة إلى برامج أخرى للمساعدة على المدى الطويل.

مثال:

فنلندا: نهضة الشباب¹²³

في فنلندا، يعتبر مشروع نهضة الشباب أحد أشكال التدخل الشمولي المكثف. ويجمع بين برنامج للتدخل الفوري لمدة ثلاثة أشهر مكثفة، والذي يبدأ بعد بضعة أيام من الاحتجاز في معسكر خارجي لمدة أسبوع (بما في ذلك التدريب على المهارات)؛ مع الإشراف المكثف. والموجهين في هذا البرنامج هم من الباحثين عن عمل، والذين يقدمون الدعم المكثف للشباب والذي يهدف في المقام الأول إلى اكسابهم خبرة عملية قيمة.

121- هيزيلين، مقارنة للدول في مجال العدالة للشباب، 2008؛ جايلز، س.، خدمات الرعاية اللاحقة 2003

122- اليونيسيف، العدالة للأطفال: الاحتجاز كملاذ أخير - المبادرات المبتكرة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 2004

123- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جريمة الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح في:

<http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf>

(تمت زيارتها في 26 مارس/آذار 2013)

قضايا للنقاش



← في بعض البلدان، يُدان ما نسبته 80 في المئة من الأطفال قيد الاحتجاز بجريمة أخرى في غضون عامين من إطلاق سراحهم. ويشير هذا إلى فشل الاحتجاز في مساعدة هؤلاء الأطفال على أن يعيشوا حياة قائمةً على الالتزام بالقانون. هل من الممكن فعل شيء حيال هذا الوضع؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟

← ما الذي يرجح أن تكونه أهم القضايا بالنسبة للطفل بعد الإفراج عنه مباشرة من السجن؟

← بالنظر الى الكيفية التي يمكن أن تشارك من خلالها الوكالات المجتمعية في مساعدة الأطفال على التحضير لإطلاق سراحهم؛ كيف يمكنها العمل معاً على نحو أفضل لتوفير الدعم الشامل لأولئك الذين يغادرون الاحتجاز؟

← مرفق احتجاز الأطفال في منطقتك لديه خطة متطورة لمساعدة الأطفال الذين تم احتجازهم لفترة طويلة من الوقت، للاستعداد لإطلاق السراح. إلا أن الغالبية العظمى من الأطفال يقضون أحكاماً قصيرة. ولا يتم تزويدهم بالإعداد المناسب لإطلاق السراح كونهم لم يقضوا في السجن فترة كافية. ومن المحتمل أن يكون كثير منهم من الذين يقومون بتكرار الجرم لمرات عديدة. ما الذي يمكن القيام به خلال الوقت القصير الذي يحتجزون به في السجن من أجل إعدادهم لحياة قائمة على الالتزام بالقانون؟

دراسات الحالة



← أنت مدرس في مركز احتجاز حيث تقوم بتدريس صبي يبلغ من العمر 15 عاماً مدة عقوبته البالغة 5 أشهر. وكان الصبي ذو ميول تخريبية في الصف، ويقوم بالتعرض للأطفال الآخرين. بعد التحدث إليه على حدة اكتشفت أن سلوكه السيء يُخفي في باطنه عدم قدرته على القراءة والكتابة. وأبلغك أنه كان يذهب الى المدرسة، ولكنه لم يفعل ذلك لما لا يقل عن سنتين قبل بدء عقوبته في الاحتجاز. وبعد بعض العمل المكثف تمكن من قراءة الكتب الأساسية وكتابة جمل قصيرة عن ذاته. وتغمرك السعادة بالتقدم الذي أحرزه. كيف يمكنك التأكد من استمرارية هذا العمل الجيد بمجرد أن يغادر المنشأة؟ ما هي المعلومات الأساسية التي تحتاج إلى نقلها لمن؟

← أنت أم لصبي يبلغ من العمر 16 عاماً بصدد أن يُطلق سراحه من السجن بعد قضائه سنةً عقوبة لعملية سطو على صلة بالعصابات. وفي الأيام التي سبقت تاريخ إطلاق السراح كان هناك عدد لا يحصى من أصدقائه في العصابة التي ينتمي إليها والذين قاموا بزيارتك. ويسأل هؤلاء عن موعد خروجه ويلجؤون الى تخويفك. وتخشين أنه حين يتم إطلاق سراح ابنك من السجن فإنه سيتوجه مرة أخرى إلى الارتباط مع عصابته وارتكاب جريمة أخرى. كيف تريدين من السلطات مساعدتك على منع هذا؟

← انت صبي يبلغ من العمر 16 عام. تم الإفراج عنك منذ ثلاثة أشهر من المعتقل بعد قضاء حكم بالسجن لمدة 6 أشهر. وعندما تم الإفراج عنك تم منحك مقعداً للتعليم في المدارس المحلية ومشروع عناية بالحدائق في منزل المسنين المحلي. وإلا أنه وللأسف، ومنذ عودتك مرة أخرى الى المنزل، فلم تكن على وفاق مع زوج والدتك. وفي أحد الليالي، وبعد مشادة حامية مع زوج والدتك اضطرت للنوم على الأريكة في منزل صديقك وشعرت بالاكئاب لدرجة قرارك بعدم الذهاب إلى مكان عملك في اليوم التالي. وأدى هذا الى طردك من عملك. وأنت الآن قلق بشأن حضورك للمدرسة ومحاولة البحث عن مكان للعيش. كيف يمكن لضابط المراقبة مساعدتك؟

← انت موظف اختبار أو عامل اجتماعي وتم للتو العهود لك بملف طفل جديد لإدارته. وتفصل الطفل أربع أسابيع عن الخروج من الاحتجاز، إلا أنه لا تتوفر لديك أي معلومات عن التقدم المحرز من قبل أثناء وجوده في الاحتجاز. وكل ما تعرفه هو أنه حالياً لا يملك منزلاً للذهاب إليه أو مدرسة ليتعلم فيها أو أي تدريب مهني عندما يخرج. ما هي أولى الأولويات؟ كيف سيتم التأكد من أنه إعادة إدماجه في المجتمع بشكل فعال؟



دراسة حالة متعمقة: التخطيط لإطلاق السراح

يبلغ انطون 16 عاماً من العمر وأمضى في الحبس مدة عام. وخلال الفترة التي قضاها في السجن، كان قد حضر بعض فصول التعليم ولكنه لم يستمتع بها كثيراً بسبب تعرضه للمضايقات أثناء الدروس من قبل بعض الأطفال الآخرين. لذلك، وفي الآونة الأخيرة فقد توقف عن الذهاب إلى الدروس. وبدلاً من ذلك باشر الاهتمام بمجال الإلكترونيات. واكتشف ولعاً خاصاً في العمل مع المعدات الإلكترونية، وأصبح يرغب في ممارسة مهنة في هذا المجال عندما يتم إطلاق سراحه من السجن. ومن المقرر أن يطلق سراحه في أسبوع واحد. ولسوء الحظ، فإنه سيغادر قبل أن يتاح له الوقت لإكمال دورة الإلكترونيات مما لن يجعله قادراً على الحصول على الشهادة.

وحتى الآن لم يتم عمل أي خطط لإطلاق سراحه، في حين لا يعرف حتى المكان الذي سيعيش به بعد ذلك. وقبل الحبس كان يعيش مع والدته التي تعاني من ادمان على الكحول ومشاكل متعلقة بالصحة العقلية. وأصبح سلوكها أكثر عدم انتظاماً حين كان انطون في الحجز لا يعلم الآن أين تقيم. ويخشى أنها تعيش مع صديقها السابق الذي كان يسيء لها في حين يعلم انه لن يكون قادراً على العيش معها في منزل صديقها.

أسئلة للمناقشة

1. ما هي القضايا التي تحتاج للتعامل معها للتحضير لإطلاق أنطون من السجن؟
2. كيف يمكنك وضع الأولويات فيما يتعلق بهذه الاحتياجات؟ ما الذي تحتاج إلى معالجته على وجه الاستعجال؟
3. كيف ينبغي ان تم التخطيط بشكل صحيح للإفراج عن أنطون في وقت سابق؟ ماذا كنت ستفعل لو كنت تخطط لذلك:

أ) في مرحلة إصدار الحكم؟

ب) في منتصف مدة عقوبته؟

المراجع ولمزيد من القراءة



- وحدة الإقصاء الاجتماعي في حكومة المملكة المتحدة، الحد من تكرار الجرائم من قبل السجناء السابقين 2002
- وزارة داخلية المملكة المتحدة، خطة العمل الوطنية للحد من تكرار الجرائم 2004
- جايلز، س.، خدمات الرعاية اللاحقة، نشرة عدالة الأحداث، 2003، متوفر من خلال: <https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/ojdp/201800.pdf> (تمت زيارته في يناير 2012)
- غولدسون، ب.، قاموس العدالة لليافعين، 2008، يلان (الناشر)
- هيزيل، ن.، مقارنة للدول في مجال عدالة الشباب، 2008، مجلس عدالة الشباب في المملكة المتحدة
- ستيفنسون وآخرون، الممارسة الفعالة في عدالة الشباب، 2011، روتليدج (الناشر)
- اليونيسيف، تطوير نظم عدالة الأحداث في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: دروس من ألبانيا وأذربيجان وكازاخستان وتركيا وأوكرانيا، 2009
- اليونيسيف، العدالة للأطفال: الاحتجاز كملاذ أخير- المبادرات المبتكرة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 2004
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، دليل تمهيدي لمنع معاودة ارتكاب الجرائم وإعادة الإدماج الاجتماعي للجنة، 2012

وضع العدالة للأطفال قيد التطبيق

المحتوى

أهداف التعلم	المحتوى
143	أهداف التعلم
143	المبادئ الأساسية
144	الرصد والتقييم
144	1. وضع رؤية وخط الأساس
144	2. مؤشرات عدالة الأحداث، مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة/اليونيسيف
144	3. جمع البيانات
144	4. التقييم
144	5. تحسين الممارسات
149	الإصلاح القانوني والتحليل
149	أ. ما هو الإصلاح القانوني؟
149	ب. عناصر الإصلاح القانوني
149	ج. استراتيجيات إصلاح القانون
149	د. التنفيذ في مجال إصلاح القوانين
151	كسب التأييد
151	أ. ما هو كسب التأييد؟
151	ب. التخطيط لكسب التأييد
151	ج. أساليب كسب التأييد
156	قضايا للنقاش
156	دراسات الحالة
157	المراجع ولتزيد من القراءة

المبادئ الأساسية

- ينبغي بذل الجهود ل تنظيم وتشجيع البحوث اللازمة كأساس للتخطيط الفعال وصنع السياسات. (قواعد بكين)
- ينبغي على الدول الأطراف جمع بيانات ومعلومات بصفة منهجية وذات صلة عن ممارسات إدارة شؤون عدالة الأحداث، واللازمة لتطوير وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الرامية إلى منع، والاستجابة الفعالة، لجنوح الأحداث. (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)

- يجب أن يتم بذل الجهود التي ترمي إلى إنشاء آلية لإجراء البحوث التقييمية بشكل منظم، وتضمينها في نظام عدالة الأحداث، في سياق جمع وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة للتقييم والتحسين المستقبلي، وإصلاح نظم الإدارة. (قواعد بكين)
- يجب على الدول إجراء عمليات تقييم منتظمة لممارساتها في مجال عدالة الأحداث، ولا سيما لفعالية التدابير المتخذة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمييز وإعادة الإدماج، والنكوص، والتي يفضل أن تقوم بها المؤسسات الأكاديمية. وينبغي مشاركة الأطفال المشاركين في أعمال هذا التقييم والبحث، ولا سيما أولئك الذين كانوا على اتصال مع أجزاء من نظام العدالة. (لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10)
- ينبغي للدول اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية، أو غيرها من التدابير الملائمة لضمان احترام حقوق الطفل، وضمان أن جميع التشريعات المحلية تتوافق بالكامل مع اتفاقية حقوق الطفل (اتفاقية حقوق الطفل: لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 5)

الرصد والتقييم

1- وضع رؤية وخط الأساس

رصد وتقييم أي نظام عدالة الأطفال يعتمد على وجود رؤية (تصور) للنظام في المقام الأول. كما أن تحديد ما الذي يجعل من نظام عدالة الأطفال نظاماً جيداً هو أمر ضروري من أجل تحديد ما الذي تسعى إليه. ومن الضروري أيضاً فهم كيف يبدو النظام الحالي في الممارسة العملية.



ومن شأن الرؤية أن تعني الماهية التي سيبدو عليها نظام العدالة للطفل في عالم مثالي. والمعايير الدولية التي تم ذكرها في الفصل 1 توضح ذلك بالتفصيل.

إن الرؤية المتعلقة بتصور نظام عدالة الطفل ستأخذ هذه المعايير الدولية وتوسعى لتطبيقها في سياق البلد المعني من أجل أن تتم إقامة النظام بتوافق تام مع هذه الرؤية.

ومن شأن فهم الممارسات المتعلقة بإنشاء خط الأساس أن يكون على درجة بالغة الأهمية، من أجل تحديد النقطة التي تم البدء منها. ومن أجل تحدي خط الأساس، فمن الضروري تحديد مناطق معينة من الممارسة التي ترغب في تفحصها. على سبيل المثال، قد تريد تناول كل فصل من الفصول في هذا الدليل وتحديد أين تقع الممارسات الوطنية في بلدكم منها.

وللقيام بذلك، يجب عليك أولاً جمع البيانات عن كل مجال من المجالات المتضمنة. ومن دون بيانات متعلقة بخط الأساس، فسيكون من المستحيل تحديد إلى أي مستوى من التحسين تحتاجه للوصول إلى رؤيتك (تصورك) المتعلق بالخدمة.

2- مؤشرات عدالة الأحداث، مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة/اليونيسيف

وضع المؤشرات هو وسيلة لتحديد مفاصل رئيسية يمكنك من تحديد الرؤية بما يجب أن تكون عليه الخدمة. ومن ثم، ومن خلال وضع بيانات خط الأساس الخاصة بك فيما يتعلق بهذه المؤشرات، فمن الممكن قياس هذه المجالات من العمل في أوقات زمنية معينة من أجل تحديد إلى أي مستوى ذهبت الممارسات باتجاهه منذ تم وضع خط الأساس، وإلى أي مدى تحتاج للمضي نحو تحقيق الرؤية التي تصورتها.

ومن أجل المساعدة في اتمام هذه العملية، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بالتعاون مع اليونيسيف مؤشرات عدالة الأحداث، والتي يمكن استخدامها للمراقبة المستمرة وتقييم نظام عدالة الأطفال في بلدك. والمؤشرات الخمسة عشر تتألف من التالي:

المؤشرات الكمية

1. **الأطفال في نزاع مع القانون.** عدد الأطفال الذين اعتقلوا خلال فترة 12 شهر من أصل تعداد 100,000 طفل.
2. **الأطفال في الاحتجاز.** عدد الأطفال في الاحتجاز من أصل تعداد 100,000 طفل.
3. **الأطفال في الاحتجاز ما قبل اصدار الأحكام.** عدد الأطفال في الاحتجاز السابق للحكم من أصل تعداد 100,000 طفل.
4. **مدة الاحتجاز ما قبل اصدار الحكم.** الوقت الذي يقضيه الأطفال في الاحتجاز قبل إصدار الحكم.
5. **مدة الحبس المنصوص عليها في الحكم.** الوقت الذي يقضيه الأطفال في الاحتجاز بعد صدور الحكم.
6. **وفيات الأطفال في الاحتجاز.** عدد وفيات الأطفال في الاحتجاز خلال فترة 12 شهراً، لكل 1000 من الأطفال المحتجزين.
7. **الفصل عن البالغين.** النسبة المئوية للأطفال في الاعتقال غير المفصولين كلياً عن البالغين.
8. **الاتصال مع الأهل والعائلة.** النسبة المئوية للأطفال في الاعتقال الذين تمت زيارتهم من قبل، أو زارهم، والآباء أو الأوصياء أو أحد أفراد العائلة البالغين في آخر 3 أشهر.
9. **الحكم بالسجن.** النسبة المئوية للأطفال الذين تلقوا حكماً بعقوبة السجن.
10. **التحويل ما قبل اصدار الحكم.** النسبة المئوية للأطفال الذين تلقوا حكماً بالتحويل أو شملتهم خطة للتحويل ما قبل اصدار الحكم.
11. **الرعاية اللاحقة.** النسبة المئوية من الأطفال المفرج عنهم من الاعتقال والذين تلقوا الرعاية اللاحقة.

مؤشرات السياسات

12. عمليات التفتيش المستقلة والدورية.

(أ) وجود نظام يضمن اجراء تفتيش مستقل ودوري لأماكن الاحتجاز.

(ب) النسبة المئوية من أماكن الاحتجاز التي تلقت زيارة تفقدية مستقلة في الأشهر الـ 12 الماضية.

13. آلية تقديم الشكاوى.

(أ) وجود نظام للشكاوى للأطفال في الاعتقال

(ب) النسبة المئوية من أماكن الاحتجاز التي تستخدم نظاماً للشكاوى.

14. نظام عدالة الأحداث المتخصص. وجود نظام متخصص لعدالة الأحداث.**15. الوقاية.** خطة وطنية للوقاية من تورط الأطفال في الجريمة.

ويمكن أن تستخدم هذه المؤشرات لتحديد ما هو متبع حالياً في البلاد، ومن ثم يتم مراجعتها دورياً لمعرفة التغيير الحاصل في الممارسات. وبينما يتم قياس التقدم باستمرار فيمكنك تحديد فيما إذا كانت الممارسات الحاصلة تقترب من الرؤية الموضوعية أو تبتعد عنها.

3- جمع البيانات

من المستحيل قياس التقدم المحرز على صعيد المؤشرات دون جمع البيانات المتعلقة بها. ومن أجل صناعة سياسة ناجحة وشاملة وفعالة للأطفال في نظام العدالة الجنائية، فلا مناص من جمع البيانات وإجراء البحوث.

هناك نوعان رئيسيان من عمليات جمع البيانات:**أ- جمع البيانات الكمية**

المؤشرات الكمية هي مؤشرات عددية ويمكن جمعها من خلال جمع الإحصاءات واحتساب النسب المئوية لهذه الإحصاءات.

ب- جمع البيانات النوعية

وتتنوع الأساليب المستخدمة في جمع البيانات النوعية، وأفضل النتائج تأتي عندما يتم استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب، مثل:

- الملاحظة: فحص المباني والمنشآت، ومراقبة التفاعلات بين الموظفين والسجناء، وفهم كيفية استخدام المساحات والمعدات.
- الاستبيانات: الأسئلة المفتوحة، والأسئلة المحصورة أو تلك التي تتطلب مجرد الإجابة بنعم أو لا، أو الأسئلة على مقياس ليكرت (من 1-10)، أو الاختيار من متعدد.
- المقابلات: مع الأطفال وموظفي منشأة الاحتجاز والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين والمدراء.
- مجموعات التركيز (مجموعات النقاش البؤرية): مع الأطفال، وموظفي منشأة الاحتجاز والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين والمدراء.
- مراجعة التشريعات والسياسات والإجراءات والخطط والاستراتيجيات.
- فحص ملفات القضية الخاصة بالأطفال والتسجيلات أو التقارير الأخرى.

وتستخدم مؤشرات الأمم المتحدة أمثلة من كل من هذه الأنواع من البيانات. والمؤشرات الكمية العشرة الأولى هي مؤشرات عددية (رقمية). في حين أن المؤشرات الخمس الثانية هي مؤشرات مرتبطة بالسياسات موجهة وتتطلب أشكالاً مختلفة من جمع البيانات النوعية.

ومن الموصى به أن يتم جمع البيانات للتمكن من قياس خط الأساس لمؤشرات الأمم المتحدة كحد أدنى. إلا أن الحصول على صورة كاملة عن ماهية الوضع بالنسبة للأطفال على اتصال مع نظام العدالة، يستوجب جمع بيانات إضافية، مثل:

- الجرائم التي يرتكبها الأطفال وسببها: العمر والجنس ونوع الجرم أو البلدة أو المنطقة التي وقعت فيها الجرائم، وكم من الجرائم ترتكب من قبل الأطفال ومن هم ضحاياها.

- ما الذي يحدث للأطفال لحظة دخولهم نظام العدالة: الاعتقال والاستجواب، والتحويل، والاحتجاز السابق للمحاكمة، والمحاكم، والبداية علة العقوبات، والاحتجاز، وإعادة الإدماج وتكرار الجرح.
- تأثير نظام العدالة على الأطفال وأية انتهاكات تقع لحقوقهم، بما في ذلك تأخير المحاكمة، والمساعدة القانونية أو توقر المحامين، وسوء المعاملة. ويجب أن يتم ذلك من خلال التحدث للأطفال حول تجربتهم في نظام العدالة.
- البنى التي تؤثر على نظم العدالة بما في ذلك الفقر، ونظام التعليم، والسياسات الاجتماعية، والتشريعات وبنى نظام العدالة الجنائية.
- المنظمات المشاركة في نظام عدالة الشباب.

ويتطلب جمع البيانات الفعالة الالتزام من جميع الوكالات المختلفة العاملة في مجالات عدالة الطفل مثل الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين، والمحاكم، والدوائر الحكومية. علاوة على ذلك، وفي سياق جمع البيانات، يجب على المرء أن يكون على بينة من الاهتمام السياسي بمثل هذه البيانات، والفروق في الرأي حول البيانات من وجهة النظر الدولية، ووسائل الإعلام والرأي العام والقرارات السياسية.

مثال:

تونس: مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل¹²⁴

في عام 2002 أنشأت وزارة للمرأة والأسرة والطفولة والكبر سنًا 'مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل'. ويتولى المرصد التنسيق، والرصد واعداد التقارير عن حالة الأطفال في البلاد. وعلى وجه الخصوص، يعمل المرصد على ذلك من خلال جمع وتحليل وتصنيف البيانات والمعلومات عن الأطفال في البلد- وفي المقام الأول بهدف تقييم الخدمات أو إجراء البحوث بشأن حماية حقوق الطفل.

4- التقييم

الغرض من التقييم هو تحديد طبيعة الممارسات الحالية وأفضل السبل لتحسينها. ومن أجل صلاية المشاريع المتعلقة، فيجب أن تتضمن كل المشاريع والخدمات كحد أدنى شكلاً من أشكال التقييم الداخلي. ومن شأن هذا أن يبني على باكورة أعمال المشروع أو الخدمة، وتقييم نجاحاتها ومجالات التنمية، والاشارة فيما إذا كان أحد المشاريع أو البرامج المعينة فاعلاً وابرز الأوجه الرئيسية للتعلم منها. ويمكن للمراقبة المستمرة أن تُظهر تحسينات أو مشاكل في الممارسات، كما يمكن للتقييم مرة واحدة أن يوفر فرصة لإجراء تحقيق شامل بشأن نظام كامل أو أحد المشاريع.

وينبغي أن يشمل التقييم جميع جوانب المشروع أو البرنامج:

- الأنشطة: هل تم تنفيذ الأنشطة المخطط لها في الوقت المحدد والمواصفات المطلوبة؟ هل تم تنفيذها بكفاءة؟ لماذا؟
- المخرجات: هل تم انتاج مخرجات المخطط في الوقت المحدد، ووفقاً للمواصفات وذات جودة عالية: هل كان جمهورك المستهدف (الأطفال والآباء والمهنيين العاملين في سلك العدالة للأطفال) راضٍ عن المخرجات؟
- النتائج: هل كان للأنشطة والمخرجات الناتجة عنها الأثر المنشود على الأطفال والشباب؟ هل حدث تغير في معارفهم والمهارات والمواقف والسلوكيات؟ ما هو مدى التغير؟ هل كان ذلك كما هو متوقع؟ لماذا؟
- الأثر: كيف كان للأثر المتحقق اسهامٌ في تحسين النتائج؟ لماذا؟

تلجأ بعض المشاريع أو الخدمات غالباً الى تعيين مقيم خارجي للقيام بهذا العمل وللمساعدة في إثراء التقييمات الداخلية. وفي كلتا الحالتين، فمن المهم التأكد من أن بداية هذا المشروع تنطلق من جمع بيانات كافية تمكن المقيم من تقييم الأثر مع مرور الوقت. كما ويمكن تعيين مقيم في بداية المشروع لتقديم المشورة بشأن جمع البيانات، والاتفاق على ماهية البيانات التي يجب جمعها من قبل المشروع وما طبيعة البحوث الأصلية التي سيضطلع بها المقيم. وقد يكون التقييم:

124- المنتدى الإفريقي لسياسات الطفل، العدالة الصديقة للأطفال في أفريقيا، 2009

(أ) التكويني مقابل التلخيصي

- التكويني: يتم إجراؤه خلال تنفيذ المشروع/الخدمة من أجل تحسين الأداء.
- التلخيصي: استنتاجات عامة حول فعالية المشروع/الخدمة من حيث التأثير أو النتائج.

(ب) داخلي/التقييم الذاتي مقابل الخارجي/المستقل

- الداخلي/التقييم الذاتي: يتم إجراؤه من قبل المشروع/الخدمة ذاتياً.
- الخارجي/المستقل: تم تنفيذه من قبل وكالة خارجية.

(ج) تقييم مجرى العملية مقابل المخرجات مقابل الناتج مقابل التقييم السببي

- تقييم العملية: تقييم الديناميكيات الداخلية للمشروع/الخدمة.
- تقييم المخرجات: تقييم فيما إذا كان المشروع/الخدمة قد توصل للمخرجات والأهداف المرجوة.
- تقييم الناتج: تقييم فيما إذا كان المشروع/الخدمة توصل للنواتج ذات الأثر المنشود.
- التقييم السببي: تقييم الأسباب التي جعلت المشروع/الخدمة تحقق نتائجها المرجوة، أو لماذا لم يتم ذلك. التقييم السببي هو خطوة أبعد من مجرد تقييم النتائج من خلال إظهار أن البرنامج كان مسؤولاً كلياً أو جزئياً، عن تحقيق الناتج أو النتائج.

(د) تقييم المشروع/الخدمة مقابل تقييم البرنامج

- تقييم مشروع/خدمة: تقييم مشروع معين/خدمة معينة.
- تقييم البرامج: تقييم عدد من المشاريع/الخدمات التي تسهم في تحقيق نفس الأهداف.

5- تحسين الممارسة

ان الغاية التي يقوم من أجلها رصد وتقييم المشاريع أو البرامج؛ هي تحسين الممارسات. ومن شأن نتائج الرصد والتقييم أن توفر معلومات عن نتائج العمل الحالي بالإضافة أيضاً لكيفية تحسينه. ومن شأن كل عملية تقييم تسليط الضوء على طرق فريدة من نوعها يمكن من خلالها تحسين أداء المشروع أو البرنامج. وهنا يتم عرض بعض المبادئ حول الكيفية التي يمكن بها تحسين مشروع في المربع أدناه.

مبادئ الممارسة الفعالة¹²⁵

مطابقة مستوى وكثافة التدخل لتقييم مدى خطورة المخالفة وخطر وقوع المخالفة	تصنيف المخاطر
ينبغي أن تركز برامج على تلك العوامل التي تسهم بشكل مباشر في وقوع المخالفات، في مقابل التعرض للأسباب البعيدة المتعلقة	الحاجة الجرمية
يجب أن تكون البرامج على درجة من الكفاية والمدة الكافية لتحقيق أهدافها	الجرعة
مطابقة أنماط واستراتيجيات التعلم لدى الشباب بالموظفين الذين يعملون معهم	الاستجابة
التعلم القائم على الافادة من المجتمع يجري في سياق ذو مغزى للشباب، وعلى صلة بالخبرات وسياق الحياة المتراكمة لدى الشاب	مجتمعية
محتوى البرنامج والأساليب المستخدمة يستند الى المهارات، ويركز على حل المشاكل من خلال النهج السلوكي المعرفي. وتعكس تدخلات البرنامج تعدد الاحتياجات الجرمية للطفل	أنموذج التدخل
البرامج الفعالة تستند الى مبررات واضحة، وترتبط الأهداف بالأساليب، وذات موارد كافية، وتقوم على تدريب ودعم الموظفين، وتحتوي على إجراءات رصد وتقييم مناسبين	تكامل البرنامج

125- ستيفنسون وآخرون، الممارسة الفعالة في مجال عدالة اليافعين، 2011

وبمجر أن تم تقييم المشروع أو الخدمة فمن المفيد:

- التفكير في الرسائل التي تمخضت عن التقييم؛
- مناقشة التوصيات التي تم اقتراحها؛
- وضع التوصيات التي يمكن استخدامها والتي لا يمكن العمل بها؛
- إعطاء الأولوية للتوصيات؛
- وضع خطة لإدخال تحسينات؛
- إيصال التوصيات التي يكون لها تأثير على المشاريع أو الخدمات الأخرى،
- إدراج التوصيات في أي سياسات أو إجراءات أو مشاريع ذات صلة.

الإصلاح القانوني والتحليل

1- ما هو الإصلاح القانوني؟

إصلاح نظام العدالة الجنائية لحماية حقوق الطفل بشكل صحيح لا يمكن أن يتم من دون الدعم، الصريح أو الضمني، من أوسع شرائح المجتمع. وعملية التنمية تحتاج إلى توافق في الآراء على نطاق واسع لكي تكون فعالة ومستدامة، سواء فيما يتعلق بالحاجة إلى الإصلاح أو الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذه. والإصلاح هو فرصة للنقاش على المستوى الوطني.

وفي بعض البلدان، فلا يعكس الإطار التشريعي المتعلق بالأطفال في قطاع العدالة الجنائية، المعايير الدولية أو الإقليمية، وبالتالي، ينبغي استعراضه وتعديله لجعله يتماشى مع هذه المعايير. وهذا أحد الجوانب الهامة في حماية حقوق الطفل، حيث أنه يوفر إطاراً حول التدابير العملية التي يمكن أن توجد وتعمل. ومن الناحية الفضلى، فيجب أن يقدم التشريع المتعلق بالأطفال في نظام العدالة الجنائية في مكان واحد، إذ أن من شأن التشريعات المجزأة أن تؤدي إلى نظام حماية أقل شمولاً على صعيد حقوق الطفل. وينبغي إنشاء تشريعات جديدة مع النظر لكيفية تطبيقها في الممارسة العملية، وينبغي التأكد من أن هناك موارد كافية لإنفاذها.

وغالباً ما تتطلب مراجعة التشريعات في بلد ما الموازنة بين مجموعة من المصالح الاجتماعية والسياسية والمهنية. وقد تؤثر مراجعة أي تشريع على علاقات العمل، من بين أمور أخرى، بين الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الاختبار، والتي قد تكون غير مرغوب فيه، لا سيما إذا كان انطوت على إعادة تخصيص للموارد. وحيثما كانت الحالة أن الأدوار أو المسؤوليات في تغير؛ فمن المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى تدريب القطاعات والمهنيين المعنيين للتأكد من أنهم على علم بالمسؤوليات الجديدة، والتدابير، أو التغييرات بموجب القانون الجديد.

2- عناصر الإصلاح القانوني

قبل أن يتم اقتراح الإصلاح القانوني فلا بد من تحديد نطاق الإصلاح المنشود. وينبغي أن تستند صياغة السياسات، والإصلاحات التشريعية والتنفيذية إلى أساس من البحوث حول المشاكل وتحديد الحلول الفعالة. ويجب تحديد فيما إذا كان من الممكن أحداث التغييرات المطلوبة من خلال تعديلات بسيطة على التشريعات القائمة أو إذا كانت هناك حاجة إلى تشريع جديد بالكامل.

4

هل هناك حاجة إلى تشريع جديد؟

هل من شأن القوانين المعمول بها حالياً أن تكفي لعلاج المشكلات في حال تم تحسين السياسات أو التمويل أو أحد أوجه التنفيذ الأخرى؟ إذا لم يكن الحال كذلك فيجب اقتراح تشريع جديد

3

تحديد الصعوبات

تحديد المشاكل والصعوبات في القوانين والسياسات المتوفرة حالياً، وأسبابها المحتملة

2

عقد المشاورات

إجراء مشاورات مع طيف واسع من المرجعيات وأصحاب المصلحة وعقد نقاش يهدف إلى تحقيق توافق بشأن الأهداف التي ينبغي السعي لتحقيقها

1

إجراء البحوث

القيام بإجراء بحوث أولية لتحديد الهدف الرئيس لعملية الإصلاح ومستوى التوافق الحالي مع المعايير الوطنية والدولية

البحث في الإطار القانوني والسياسة الحالية الموجودة لحماية الأطفال في نظام العدالة الجنائية، أو التحليل الظرفي، هو خطوة أولى جيدة في سياق إصلاح القوانين. وينبغي أن يتم تحديد الثغرات في التشريعات التي تسمح بوقوع انتهاكات لحقوق الطفل وتفحص الممارسات التي يمكن تحسينها عن طريق تشريعات فعالة. ويجب أن يتضمن التحليل الظرفي تقييماً للأطر القانونية والسياسية الحالية التي تعالج وضع الأطفال في نزاع مع القانون والوسائل المتوفرة لرصد، والإبلاغ عن، المخالفات لهذه السياسات والقوانين. وينبغي تفحص الكيفية التي يتم من خلالها إنفاذ الأطر الحالية، وتحديد الثغرات التي تترك الأطفال في نزاع مع القانون مع اللجوء القانونية مع فرص ضئيلة أو معدومة لحماية حقوقهم، وتحديد مجالات الممارسة التي من شأن التغيير على صعيدها أن يؤدي إلى تحسن فوري وقابل للقياس.

وينبغي أن يشمل التحليل الظرفي كل جوانب نظام عدالة الأطفال، بما في ذلك منع الانحراف، ودور الشرطة، الملاحقة والمقاضاة (بما في ذلك التحويل) وإعادة التأهيل. وينبغي أن يحتوي على أنواع مختلفة من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الأساسية، والمعلومات عن القانون، والبيانات الإحصائية، والتقييمات النوعية حول الممارسات السائدة في مختلف المناطق المختلفة التي تشكل أجزاء نظام العدالة. ويرد مثال على أنواع الأسئلة التي قد تستخدم عند إجراء التحليل الظرفي في المرفق.

ويحتوي المربع أدناه على توضيح للعناصر الأساسية في تطوير التشريع وإصلاح السياسات:

العناصر الأساسية في تطوير التشريع وإصلاح السياسات¹²⁶

<ul style="list-style-type: none"> ■ البحوث القانونية، وتطوير الصياغات ■ ضمان توفر البحوث الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وغيرها ذات الطابع المبني على المشاهدات ■ تطوير واعداد الأوراق النقاشية والتشاورية والتقارير ومشاريع القوانين ■ تفحص توافق الإصلاحات المقترحة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ■ مراجعة التوافق مع التشريعات القائمة 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحديد المشاكل وأسبابها ■ اعداد مشاريع المقترحات ■ القيام بفحص التوافق (للقانون الوطني والمعايير الدولية)
<ul style="list-style-type: none"> ■ البحث في التكلفة الكاملة لتنفيذ آليات النظام القائم ■ دراسة تكلفة تنفيذ الإصلاحات ■ دراسة التكاليف والمنافع طويلة الأجل وغير المباشرة للتغييرات في السياسات والقانون ■ تحديد أين يمكن لتخصيص الموارد أن يكون أكثر فعالية عبر النظام بأكمله 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحليل التكلفة
<ul style="list-style-type: none"> ■ مناقشة أساليب التشاور والتوقيت وطرق توظيف الاستجابة ■ استخدام الاستشاريين، وفرق العمل والمجموعات التشاورية والحلقات الدراسية والاجتماعات العامة ■ التحاور مع الجمهور ومع جماعات المصالح الخاصة ■ استخدام نهج يلائم مختلف فئات السكان، مثل الفئات الكبيرة أو الصغيرة، والسكان الأصليين والأقليات العرقية، والفئات المتناثرة، وفئات ذوي الإعاقة، وفئات السكان من ذوي النقص في التعليم 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عقد مشاورات شاملة ■ بناء توافق في الآراء
<ul style="list-style-type: none"> ■ وضع خطة للعمل مع الحكومة والجهات الأخرى لضمان تعميم المعلومات حول التشريعات والإصلاح بشأنها، على سبيل المثال، للشرطة والقضاة والمسؤولين عن خدمات السجون والمراقبة، والمتهمين والسجناء 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تعميم المعلومات حول التشريع ■ التدريب

126- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، جعل القوانين وسياسات تعمل: دليل لصانعي القانون والسياسات في مجال إصلاح العدالة الجنائية والتشريعات الجنائية والسياسة و الممارسة، 2010

- ضمان توفر وسائل للرصد وللتقييم الداخلي (المؤسسي)
- اعتبار الدور مستقل لآليات التفتيش الوطنية
- تطوير عمليات الرصد الخارجي (المجتمع المدني) لتفصي نجاح وفشل الإصلاحات، وتحديد الدروس المستفادة واتخاذ مزيد من الخطوات (التشريعية والسياسية الخ) اللازمة لاستكمال أو مواصلة تطوير برنامج الإصلاح
- وضع معايير لاستخدامها في التقييم
- الربط بين المراجعات وبين التوافق مع التوصيات الصادرة بموجب المعاهدات الدولية والإقليمية

الرصد والتقييم

واستعراض التشريعات هي عملية ينبغي أن تشمل مجموعة متنوعة من اللاعبين. وللمشرعين، بما في ذلك مشرعي الحكومة، دور هام يؤديه. وبالإضافة إلى ذلك، فيجب تضمين جهات نظر أولئك الذين يطبقون القانون، وأولئك الذين يسعون إلى استخدامه لحماية حقوق الأطفال، وأولئك الذين يعملون مع الأطفال ومن أجلهم، والأطفال أنفسهم. وبالإضافة إلى العقوبات المتعلقة بالموارد والعواقب غير المقصودة، والأمور اللوجستية، وعدم اتساق مجريات النظام، والأعباء الإدارية؛ قد تعرقل تنفيذ تشريع مصممة تصميماً جيداً. وينبغي للدول بصدد سن تشريعات شاملة لعدالة الأحداث النظر في الممارسات القائمة حالياً وتحديد فيما إذا كانت التغييرات ضرورية، ومدى صعوبة هذه التغييرات، وما هي الخيارات الإدارية الجديدة المتاحة.

ومن الناحية الفضلى، فينبغي دمج القوانين المتعلقة بالأطفال في وثيقة واحدة. وعندما تم تجزئة التشريعات، فيمكن للأطفال الضياع في الفجوات القائمة بينها. والمشكلة التي تقع حين القيام بمراجعة رئيسية لموقع واحد من القوانين المتعلقة بالأطفال، هي احتمالية وقوع تأثير الدومينو، بحيث تحتاج مواقع أخرى من التشريعات أيضاً إلى التعديل لتكون على اتساق. والمثال الأكثر وضوحاً يتجلى في نقطة التقاء عدالة الأحداث والرعاية الاجتماعية أو قوانين رعاية الأطفال. وعلى سبيل المثال، وحيثما لا يوجد حد أدنى لسن المسؤولية الجنائية، فسوف تكون هناك حاجة لأحكام مناسبة لمن هم دون هذا السن، والذين سيكونون بحاجة إلى أماكن آمنة. ومن شأن حقوق الأطفال أن تتقوض إذا استرشد كل جانب من الجوانب السابقة بمبادئ تتعارض مع بعضها البعض. ومن أجل تجنب ذلك، من الضروري إجراء التعديل على كلا مجالات القانون في نفس الوقت، ولأصحاب الممارسة في جميع المجالات التعاون بهذا الصدد.

ويمكن للإصلاح التشريعي أن يكون عملية تستغرق وقتاً طويلاً أو أنه قد لا يكون من الممكن دائماً إصلاح القانون. ولذلك، وفي بعض الظروف، فإن الطريقة الأكثر فعالية لتحسين نظام العدالة للأطفال أن يتم العمل في إطار القانون القائم. حتى في حالة وجود قوانين جيدة؛ فعالياً ما تفشل نظم عدالة الأطفال في تنفيذها على أرض الواقع.

3- استراتيجيات لإصلاح القوانين

إصلاح القانون هو مهمة معقدة وتتطلب الدعم من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. والاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في تطوير قانون منصف وإصلاح فعال للسياسات والقانون هي:

- **النظر إلى الوراء، وكذلك إلى الأمام** يتطلب الحصول على قانون جيد واجاء إصلاح على السياسات القدرة على النظر إلى الوراء فيما قد جرى ماضياً وكذلك إلى الأمام نحو تنفيذ في المستقبل، والسعي إلى تحقيق التوازن بين الاثنين. ويتطلب ذلك المعرفة والوقت والفهم.

- **التعرف على السياق السياسي.** يتم صياغة القوانين بصفة عامة من خلال مجرى تجاذبات سياسية، بحيث يصبح السياق السياسي عاملاً حاسماً في الإصلاح التشريعي لمصلحة نظام عدالة جنائية متقدم. وينطوي العمل في هذا المجال على فهم ديناميكيات السلطة وجماعات المصالح، ومواجهة هيكل السلطة على جميع المستويات، وتعزيز هيكل سياسية ديمقراطية وشاملة. ويجب تحديد وتوقع جيوب المقاومة سلفاً وفي وقت مبكر، مع الانفتاح على الفرص المتاحة للإصلاح التشريعي.

■ **الإنصات إلى الرأي العام.** يتطلب الإصلاح أكثر من مجرد استعراض للنصوص من التشريعات والسوابق القضائية القائمة، ومن شأنه الاستفادة من المحافل العامة وغيرها من الفرص لقياس التصورات العامة حول القانون، والتعرف مباشرة على كيفية تأثير القوانين محددة (أو عدم تأثيرها) على مجرى الحياة اليومية.

■ **اتباع نهج شامل.** ويأخذ هذا بعين الاعتبار ليس فقط ترابط الأجزاء المختلفة لنظم العدالة العقوبات؛ ولكن أيضاً ترابطها مع أنظمة الدولة التي توفر الصحة، والدعم الاجتماعي، والتعليم، ورعاية الأطفال، الخ.

■ **الاستفادة من الممارسات الجيدة.** وتتوضح الممارسات الجيدة من خلال المعايير والقواعد التي تم وضعها على المستوى الدولي والإقليمي. بالإضافة إلى الأمثلة العملية لتنفيذ تلك المعايير والقواعد والتبصر في التجارب المتوفرة في البلدان المجاورة وغيرها.

■ **استخدم الدعم المتوفرة من الوكالات والمنظمات الدولية.** هناك مجموعة متنوعة من الوكالات والمنظمات القادرة على تقديم المساعدة الفنية للسلطات القضائية في محاولة لإصلاح العدالة الجنائية الخاصة وقانون العقوبات. وتشمل هذه قسم العدل في مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، والمركز الدولي للقانون الجنائي وسياسات العدالة الجنائية، واليونسيف، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي¹²⁷.

ويمكن تعلم عدد من الدروس، والإنصات بأذان صاغية، عندما يقرر صناع السياسات مراجعة تشريعات العدالة الجنائية للأطفال. وأحد الدروس يتعلق بتأثير وجود برنامج جديد على النظام برمته. ومن شأن إجراء تغييرات على جزء واحد من النظام ألا تكون معزولة عن بقية أجزائه، إلا أن لها تأثيراً على تقديم خدمات العدالة لجميع الأطفال الذين هم على اتصال معها. وقد تعني هذه الظاهرة، والتي تتفاقم بفعل وجود عدد محدود من البرامج، والخدمات، والميزانيات؛ أن الاعتمادات لدفع ثمن البرنامج الجديد قد تأتي على حساب برامج أخرى في إطار عدالة الأطفال. ويجب على صانعي السياسة إدراك أن التغيير الشامل في سياسة عدالة الأحداث أو القانون سوف لن يؤثر فقط على نظام عدالة الأطفال ولكن أيضاً على غيره من الوكالات التي تقوم، بالدرجة الأولى، بتقديم الخدمات للأطفال والأسر:

■ **النهج المحدود.** قد يكون النهج القائم على أهداف محدودة في تغيير القانون الأنسب، ويمكن اتباعه بعدد من الطرق. إلا أنه، وبالرغم من وجود التعديلات والأحكام، فإن التشاور ضروري قبل أن يتم إدخال التغييرات، وسيبقى هناك حاجة إلى كسب التأييد والتدريب لتنفيذها.

■ **تعزيز مشاركة الأطفال في إصلاح القوانين.** التدابير التي لا تأخذ بعين الاعتبار الآراء والخبرات من الأطفال أنفسهم، ستلاقي الفشل حتماً، لأنها لن تتصل بتجارب حياتهم، بما في ذلك تجاربهم داخل نظام عدالة الأحداث. وللأطفال مساهمة هامة في سن القوانين ووضع السياسات المعنية بالتعامل مع جنوح الأطفال.

■ **يجب أن تكون التغيير التشريعي قابلاً للتحقق.** إذا كان مقدراً أن تكون القوانين الجديدة ذات مصداقية وتكسب التأييد، فيجب أن تكون الحكومات قادرة على تنفيذها. كما أن من شأن زيادة وعي المجتمع المحلي بحقوق الطفل أن يتسبب في زيادة الطلب على الخدمات في حين تؤدي عدم القدرة على توفيرها إلى الإحباط وخيبة الأمل. لذلك فإن توفر القدرات المالية والمؤسسية لتوفير الخدمات في استجابة للتغيرات هي أمر ضروري. ولذلك، فينبغي للدول أن تكون قادرة على مراقبة مؤسساتها على المستوى المحلي. وعلى سبيل المثال، فمن الضروري وجود نظم لتتبع طفل فرد خلال الإجراءات القضائية والإحصاءات الوطنية، للتمكن من تقييم التوجهات.

127- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، جعل القوانين وسياسات تعمل: دليل لصانعي القانون والسياسات في مجال إصلاح العدالة الجنائية والتشريعات الجنائية والسياسة و الممارسة، 2010

■ **موقف الجمهور.** من الضروري أن تتسع دائرة النقاش حول التشريع الجديد لتشمل عامة الجمهور على مستوى المجتمع المحلي وكذلك على المستوى المهني وغيرها من المجموعات التي قد تكون في غاية التأثير في معارضة أو دعم التغيير. ومن دون الاستثمار في الحوار والنقاش، فقد يتم تمرير تشريعات من دون تنفيذها. وينطوي تعزيز التغييرات في الموقف على الاستماع للجمهور وكذلك على نقل الأفكار الجديدة، ويتطلب نقاشاً عاماً من خلال وسائل الإعلام وتدريب القائمين على التنفيذ.

كسب التأييد

1- ما هو كسب التأييد؟

يمكن استخدام كسب التأييد للتأثير على الحكومات لإجراء تغييرات على السياسات والتشريعات أو لزيادة الوعي العام حول قضية معينة. ويمكن التوقع بحصول مقاومة للتغيير من قبل العناصر المدنية والدينية والسياسية والتقليدية في المجتمع. كما قد يساور عناصر الشرطة وموظفو المراقبة وموظفي العمل الاجتماعي القلق لأن إصلاح القانون سيعني على الأرجح إجبارهم على تغيير طرقهم في ممارسة العمل أو أنه قد يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد أو إغلاق المؤسسات. كما يمكن للتغيير أيضاً أن يتعارض مع القيم والمواقف السائدة حالياً حول الأطفال في نزاع مع القانون، والمترسخة داخل المجتمعات غالباً عن طريق وسائل الإعلام التي تصور الأطفال الجناة كشياطين. ولذلك فهناك حاجة لجهد مركز في مجال كسب التأييد لتبيان الحقائق حول الأطفال في نزاع مع القانون، لكل من الجمهور والمجتمعات، وشرح التغييرات المقترحة للشرطة وموظفي الخدمات الاجتماعية، وفوائدها على كل من الأطفال وعلى مهنتهم، لكسب تأييدهم.



تعريف: كسب التأييد¹²⁸

كسب التأييد هو مصطلح - مظلة حيث تعتبر عدد من الأنشطة كسباً للتأييد، مثل:

- مجموعة من الإجراءات التي تستهدف دعم قضية محددة متعلقة بالسياسات.
- عملية لإحداث تغيير في السياسات والقوانين والممارسات من الأفراد من أصحاب النفوذ والجماعات والمؤسسات.
- عملية مستمرة تهدف إلى تغيير المواقف والإجراءات، والسياسات، والقوانين من خلال التأثير على الناس والمنظمات الذين لديهم السلطة، والنظم والهيكل على مختلف المستويات من أجل تحسين أوضاع الأشخاص المتضررين من قضية معينة.
- إجراء موجه إلى تغيير السياسات والمواقف وبرامج أي نوع من المؤسسات.

ولكي يكون كسب التأييد فاعلاً، فيجب توفر استراتيجية. وينبغي لخطة كسب التأييد أن تستند الى ثلاث قضايا رئيسية هي:

■ **الجمهور:** من أولئك الذين تحاول إقناعهم؟ ويمكن أن يتوجه ذلك إلى عدد من الأهداف مثل الحكومة، والشركات، أو مجموعات من الناس أو الأفراد.

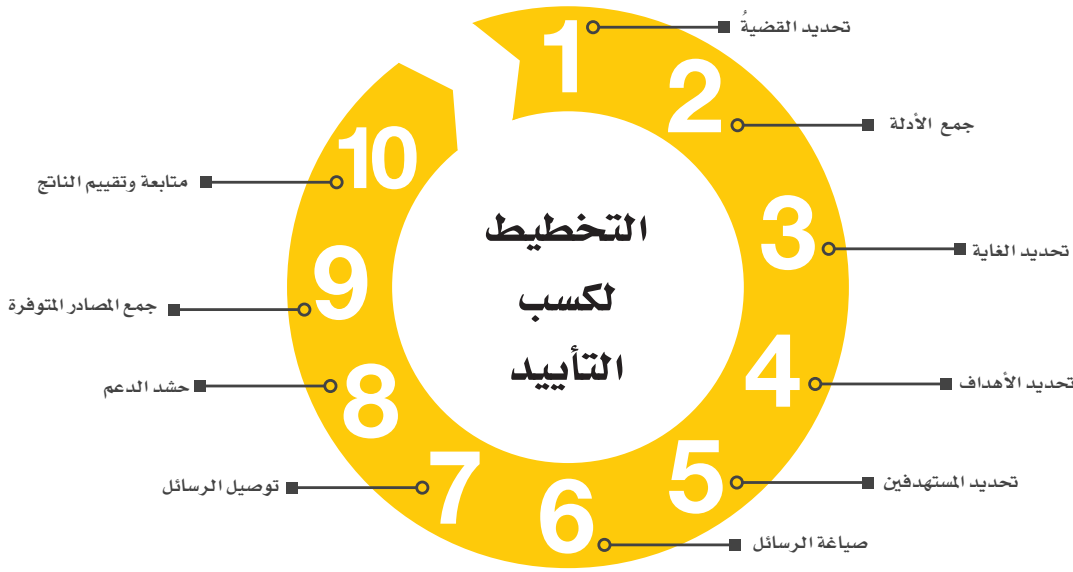
■ **الهدف:** بماذا تسعى لإقناعهم؟ ويمكن أن يكون ذلك هدفاً قصيراً أو طويل الأمد. وعلى سبيل المثال، فتتراوح مبادرات كسب التأييد المرتبطة بعقوبة الإعدام من الإلغاء القانوني الكامل إلى إصلاحات متدرجة في نظام العدالة الجنائية. وينظر الى إلغاء في بعض الأحيان على أنه أكثر صدامية، في حين ينظر إلى الإصلاح عادة على أنه ذو طابع تعاوني و/أو عملي أكثر.

■ **الرسائل وقنوات الاتصال:** كيف ستقوم بإقناعهم؟ ما هو أسلوب كسب التأييد الذي تختاره لإيصال رسالتك إلى الجمهور؟

128- اليونيسيف، ورشة عمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، تطوير استراتيجيات كسب التأييد

2- التخطيط لكسب التأييد

هناك عشرة عوامل للخطة الفعالة في كسب التأييد:



1. **التعرف على المشكلة.** تحديد المشكلة التي تحتاج إلى علاج.
2. **جمع الأدلة.** البحوث هي الأساس لنجاح كسب التأييد. ومن شأنها توفير مضمون مبادرة كسب التأييد بك واتاحة الأدلة التي تحتاجها لدعم رسالة كسب التأييد.
3. **تحديد الغاية.** الغاية هي التحسن طويل الأمد المرجو من أنشطة كسب التأييد، وتحقيقها يعتمد على عوامل كثيرة، وعمل مؤسستك يشكل واحداً منها فقط.
4. **تحديد الأهداف.** تحقيق الغاية قد يستغرق سنوات عديدة، لذلك ما هي العناصر الأصغر اللازمة لتحقيق هذه الغاية؟ ويتوجب هنا تجزئة الغاية إلى أهداف أصغر يمكن التحكم بمدى تحقيقها في فترة زمنية أقصر (على سبيل المثال على مدى سنتين أو أربع سنوات). وفي سياق تحديد الأهداف المحتملة يجب استيضاح فيما إذا كان يجري البحث عن أنجع السبل للوصول إلى غايتك على المدى الطويل. وينبغي أن تكون الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس (انظر الإطار حول الأهداف الذكية أدناه).
5. **تحديد المستهدفين.** تعرف الآن ما تريد تحقيقه، وتحتاج إلى تحديد المجموعات أو الأشخاص الذين بإمكانهم مساعدتك في تحقيق ذلك. ويدعى هؤلاء بـ 'مُسْتَهْدَيْ كسب التأييد'. وبمجرد أن تتوفر لديك صورة واضحة عن نظام صنع القرار، فسوف تكون قادراً على تحديد أهداف كسب التأييد الخاصة بك. وعلى سبيل المثال، صنّاع القرار على الصعيد الوطني/الإقليمي/الدولي، والذين قد يشملوا البرلمانيين ووزراء الحكومة والدبلوماسيين وقادة الشرطة، وصنّاع السياسات الخ.
6. **صياغة الرسالة.** الرسالة هي بيان موجز ومقنع حول هدف كسب التأييد والتي من شأنها التقاط ما تريد تحقيقه ولماذا وكيف. ولما كان الغرض الأساسي من الرسالة هو اتخاذ الإجراءات، فينبغي أن تتضمن الرسالة أيضاً إجراءات محددة ترغب أن يتخذها الجمهور.
7. **إيصال الرسالة.** بمجرد الانتهاء من تحديد الرسائل الأساسية والجمهور المُستهدف، فإن الخطوة التالية في عملية التخطيط هي تحديد كيفية إيصال هذه الرسائل إلى الجمهور المستهدف.
8. **بناء الدعم.** العمل في مجال كسب التأييد غالباً ما يكون أكثر نجاحاً عندما يتم تنفيذه في إطار التحالف مع الغير من المنظمات ذات التفكير المتشابه. ويتوجب أعداد قائمة من الشركاء المحتملين، والشبكات أو التحالفات التي قد تكون قادرة على الانضمام للمبادرة، ومشاركة خطط كسب التأييد معهم. ومن شأن ذلك أن يقلل من الازدواجية في العمل، ويعني إمكانية تقاسم الموارد والقدرات ويعني فعالية أكثر للصوت الجماعي.

9. تحديد الموارد. من شأن تقدير ميزانية تقريبية لكل نشاط. أن يجبرك على أن تكون أكثر واقعية حول ما يمكنك القيام به. ويجب العمل على تحديد ما الذي بالإمكان شراؤه وما الذي بالإمكان الحصول عليه عينياً أو من خلال تطوع الآخرين بوقتهم وجهدهم.

10. الرصد والتقييم. ومن المهم رصد وتقييم مدى نجاح (أو عدم نجاح) برنامج كسب التأييد. ويجب محاولة لفهم الأسباب التي أدت للنجاح أو عدم النجاح، وسواء كانت تلك الأسباب داخلية أو خارجية. ومن شأن توفر الإجابات حول هذه الأسئلة أن تفيد أعمال كسب التأييد في المستقبل.

ما هي الأهداف الذكية؟	أسأل نفسك؟
محددة	يجب أن تكون محددة الهدف ودقيقة وتتص بالضبط على ما ينبغي أن يتحقق ما أريد تحقيقه؟
قابلة للقياس	يجب أن يكون من الممكن قياس فيما إذا كان قد تم تحقيق الهدف أم لا كيف أعرف فيما إذا كنت قد أنجزت ذلك؟
قابلة للتحقق	يجب أن يكون لديك الموارد والقدرات لتحقيق الهدف هل من الممكن أن يتحقق الهدف؟
ذات صلة	يجب أن تكون مرتبطة بالرؤية والرسالة والغاية وأن تشير لها هل من المرغوب أن تتحقق الأهداف؟
محددة بالزمن	يجب أن يكون من الممكن أن نفهم بالضبط عندما تم الانتهاء من تحقيق الهدف أم لا وكيف أعرف أنني أنجزت ذلك؟

3- أساليب كسب التأييد

وهناك مجموعة متنوعة من الطرق المختلفة التي يمكن استخدامها لإيصال رسالتك عبر إلى المستهدفين أو لحشد الدعم للهدف الذي تسعى لتحقيقه. وتشمل جهود كسب التأييد المحتملة:

- تقاسم وتبادل الممارسات الجيدة؛
- تدريب أصحاب المصلحة على القضايا والتوصيات الرئيسية وبناء الثقة والقدرات للمدافعة عن هذه القضية؛
- تشكيل جماعات الضغط وكسب التأييد. والعمل مع مجموعات صغيرة من أصحاب المصلحة بالتركيز على جوانب معينة من قضية كسب التأييد؛
- إطلاق حملات جماهيرية أو من خلال وسائل الإعلام باستخدام شبكة الانترنت والإذاعة والتلفزيون، والصحف، أو عرض الملصقات؛
- عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات للمجموعات المختلفة، بما في ذلك ممثلي الحكومة ومقدمي الخدمات وصانعي القرار الآخرين - للتدريب ورفع مستوى الوعي حول القضية المحددة؛
- إعداد اجتماعات منفردة مع كبار المسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات لمناقشة القضية بالتفصيل؛
- الربط مع المؤسسات البحثية الأكاديمية؛
- انشاء رسالة إخبارية أو موقع الكتروني؛
- تدريب المدربين؛
- إنشاء الشبكات.

قضايا للنقاش



- ← كيف تحصل على صورة وطنية لوضع الأطفال في الاحتجاز؟ ما هي القيود التي قد تكون موجودة؟
- ← كيف ستختلف الأساليب المستخدمة من قبلكم للحصول على بيانات عن الأطفال المحتجزين لدى الشرطة؟ ما هي القيود التي قد تكون موجودة؟
- ← أنت بصدد الانطلاق لجمع البيانات عن الأطفال في نزاع مع القانون في بلدك. ما هي أهم 5 أسئلة ترغب في توجيهها؟
- ← ما هي برأيك أن اتجاهات آراء غالبية الناس في بلدك حول الأطفال في نزاع مع القانون؟ كيف تقنعهم بضرورة الارتكاز على التفكير بحقوق الطفل؟

دراسات الحالة



- ← تريد أن تبدأ قياساً لمؤشر الأمم المتحدة حول أعداد الأطفال في الاحتجاز. ولإنشاء خط الأساس، قمت بمراجعة البيانات التي يتم جمعها حالياً حول أعداد الأطفال في الاحتجاز. وتكتشف أن الشرطة لم تحتفظ بسجلات للحوادث التي يتم التحفظ فيها على الأطفال أثناء الليل في حجز الشرطة. ولذلك فسوف لن يتوفر لديك خط أساس دقيق يمكن من خلاله قياس الأرقام الحالية. ماذا يجب ان تفعل؟
- ← تقوم بإدارة ثلاثة مشاريع لمنع الأطفال من الدخول في نزاع مع القانون. وقامت الحكومة، والتي تمول المشاريع الثلاثة، بتخفيض مساعداتها وأبلغتك بعدم قدرتها على متابعة تمويل المشاريع الثلاثة جميعاً، وأن عليك أن تختار واحداً منها فقط لاستمرار التمويل الحكومي. كيف لك أن تقرر أي من المشاريع يجب إنهاؤه؟ ما نوع المعلومات التي تحتاجها لتقييم كيفية عمل المشاريع بالمقارنة مع بعضها البعض؟
- ← ترغب في الإعداد لعملية تحويل الأطفال بعيداً عن نظام العدالة الجنائية في بلدك. ولديك البيانات التي تدعم وجهة نظرك. ولديك القناعة بأن 40% من القضايا الجنائية الحالية المتعلقة بالأطفال يمكن تحويلها إذا كانت قامت الحكومة بتضمين عملية التحويل في سياساتها. وعلى الرغم من معرفتك بأن لديك دعماً من إحدى المنظمات غير الحكومية الأخرى، إلا أن عليك محاولة إقناع إحدى المنظمات غير الحكومية المؤثرة الأخرى أن عملية التحويل هي سياسة جيدة. كما يتوفر لديك علم بأن وزير العدل هو ضد أي نوع من أنواع إصلاح العدالة الجنائية. كيف يمكنك كسب التأييد باتجاه التغيير الذي تريد تحقيقه؟ كيف يمكنك تحديد أولويات الإجراءات الخاصة بالقضية؟



دراسة حالة متعمقة: سن المسؤولية الجنائية

أنت موظف يتبع مؤسسة خيرية تعمل مع الأطفال الذين هم في خطر الدخول في نواع مع القانون. والمنظمة التي تعمل معها هي منظمة عريقة وذات سمعة جيدة وبنصت إليها عدد من السياسيين البارزين والمؤثرين في وسائل الإعلام. وحققت المنظمة سجلاً جيداً من العمل مع الأطفال المضطربين لمساعدتهم على تغيير سلوكهم العدائي تجاه المجتمع. وتعمل المنظمة من أجل حقوق الطفل وتنشط في حملة كبرى لزيادة أعداد الأطفال الذين يتم التعامل معهم خارج نظام العدالة الجنائية.

السن الحالي للمسؤولية الجنائية في بلدك هو 14 عام. ولم يقيم الكثير من الناس بإيلاء الاهتمام لسن المسؤولية الجنائية وهناك القليل جداً من الجدل بشأن ما إذا كان أو لم يكن مناسباً ومتماشياً مع الرأي العام. ومع ذلك، فقد أثار حادث وقع مؤخراً انتباه الجمهور. فقد قام اثنان من الصبية، والذين تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والثانية عشرة من العمر، باغتصاب وقتل فتاة تبلغ من العمر 8 سنوات في حيهم. وكان الأطفال من الأصدقاء، وكانوا يلعبون معاً في الملعب. وتفصيل ما حدث خلال الحادث غير معروفة حتى الآن ولكن تم العثور على الفتاة في بعد ثلاث ساعات مع كدمات على جسدها بعد أن تعرضت لاعتداء جنسي ومن ثم خنقها.

وكانت منطمتك قد بدأت للتو العمل مع أحد الأولاد على مشروع للوقاية من الجريمة. وأحيل هذا العام صبي يبلغ من العمر اثني عشر عاماً إلى البرنامج بسبب سلوكه المزعج والعنيف على نحو متزايد في المدرسة. وكان أساتذته غير قادرين على السيطرة عليه، وعجزوا عن الوصول إلى والديه. ومنذ بدء العمل معه، قد اكتشفت أن والده كان يقوم بالإساءة له جسدياً وجنسياً حين كان في سن 3 إلى 5 سنوات عندما غادر المنزل، وأن والدته تعاني من الإدمان على الهيروين والتي أهملته على نحو تام. وقيل ارتكابه جريمة القتل، كنت قد تسعى للعثور على مسكن بديل في مكان آمن له، ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق قبل اكتشاف انه قد اغتصب وقتل فتاة واعتقل في دار لرعاية الأطفال.

وقد أثار هذا الحادث غضب الرأي العام، وساهم في إطلاق حملة لخفض سن المسؤولية الجنائية في الصحافة. ويبدو الجمهور يطالب بالتعامل مع هؤلاء الصبية الاثنتين في نظام العدالة الجنائية. علاوة على ذلك، تتعرض منطمتك لانتقادات في الصحافة اليمينية لأنها فشلت في منع الاعتصاب والقتل.

أسئلة للمناقشة

1. لماذا تعتقد أن الجمهور يريد تغييراً في سن المسؤولية الجنائية؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه منطمتك في هذا الوقت؟
3. كيف لك أن تدافع عن منطمتك في وجه الانتقادات بأن برامجها لا تعمل؟
4. كيف يمكنك الدفاع عن استمرار العمل بسن المسؤولية الجنائية في سن ال 14؟

المراجع ولمزيد من القراءة



- المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل، القوانين الصديقة للأطفال في أفريقيا، 2009
- المركز الدولي لدراسات السجون، ملاحظات توجيهية حول إصلاح السجون، 2004
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، صناعة القوانين والسياسات التي من شأنها أن تعمل: دليل لصانعي القانون السياسات على إصلاح العدالة الجنائية والتشريعات الجنائية والسياسة والممارسة، 2010
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات/اليونيسيف، دليل قياس مؤشرات عدالة الأحداث، 2007
- مؤسسة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، عدالة الأحداث: المفاهيم الحديثة للعمل مع الأطفال في نزاع مع القانون، 2006
- <http://www.makingitwork-crp.org/miw-toolkit/step-12-advocacy-options/miw-guideline-/step-12>

نموج منهج تدريبي

المحتوى

أهداف التعلم

مقدمة

تصميم ورشة عمل تدريبية

أساليب التدريب

أمثلة على ورشات عمل تدريب

التحويل

الضحايا والشهود

الاعتقال

آليات الرصد المستقلة

المراجع ولزيد من القراءة

المرفق الأول: استبيان قبل ورشة العمل

الملحق الثاني: نموذج لجدول أعمال ارشة من

أربعة أيام

المرفق الثالث: نموذج لاستمارة تقييم

مقدمة

يوفر نموذج المنهج التدريبي هذه توجيهات بشأن كيفية الاستفادة من المحتوى والمواد المرجعية في الفصول العشر السابقة في سياق تدريبي، وذلك باستخدام منهجية التدريب القائم على الخبرة.

وتعتقد المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي أن قوة وقدرة نظم الحماية والعدالة والدعم وأولئك الذين يعملون داخلها؛ هو المفتاح للتنفيذ الفعال والعاقل لمبادئ العدالة. وعلى هذه الأساس، ركزت المنظمة جهودها في التدريب على إدخال معارف جديدة، وتطوير المهارات وتغيير المواقف، بحيث يتمكن العاملون في نظم العدالة، والوكالات ذات الصلة، من القيام بأدوارهم بطريقة فعالة وتراعي خصوصية الأطفال.

ويأتي العديد من المشاركين إلى برامج التدريب بقدر كبير من الخبرة والدراية والمعرفة العملية المتأنية من ارتباطهم بجزء محدد من إطار نظام العدالة. وعلى ذلك فيجب أن يتمحور الغرض من التدريب حول الاستفادة تلك التجارب، وإضافة معلومات جديدة وتطوير مهارات وأفكار المشاركين لتمكينهم من القيام بدورهم المهني والعمل مع الأطفال بشكل أكثر فعالية. ونتيجة لذلك، تلجأ المنظمة إلى استخدام منهجية تدريب تنطوي على إشراك المتدربين المشاركين بفاعلية، وذات صلة بعملهم المهني، وتعتمد على خبراتهم الملموسة في العمل ملموسة من المشاركين، بالإضافة إلى كونها عملية في الوقت ذاته.

وتستند أمثلة الورشات التدريبية في هذا القسم على هذه النظرية في تعليم الكبار. وترتبط أنشطة التدريب ما تم تعلمه بالعالم الحقيقي الخارجي. وبالنظر لحقيقة أن البالغين يتعلمون بشكل أفضل من خلال المناقشة والاكتشاف والتحليل، كما أن أمثلة ورشات العمل التدريبية تسعى للحد من استخدام المحاضرات من قبل الميسرين والتأكيد على المشاركة الفعالة للمتعلمين.

تصميم ورشة عمل تدريبية

يجب أن يتم دائماً تكييف أي ورشة عمل التدريب الجيد وفقاً لمهنة وخبرة ومعرفة المشاركين. لذلك، وعند البدء في تصميم ورشة عمل تدريبية، فمن المهم تحديد مستوى معرفة وخبرة المتدربين المستهدفين الذين سيشاركون في أعمالها. وللقيام بذلك، يمكنك استخدام استبيان ما قبل ورشة العمل (الاستبيان القبلي)، ويتوفر مثالٌ عليه في المرفق الأول ويمكن تعديله من أجل تضمين أسئلة أكثر تحديداً بالاعتماد على نطاق ورشة العمل. وعند إرسال الاستبيان إلى المشاركين فمن المستحسن إرفاق نسخة أولية لجدول أعمال الورشة التدريبية بحيث تتوفر لديهم معالم أولية يستطيعون تقديم تعليقات وملاحظات بشأنها.



نموذج لتقييم قبلي
يتوفر في المرفق
الأول ونموذج
لجدول أعمال ورشة
في المرفق الثاني

كما أن من شأن فهم الخلفية المهنية للمشاركين ومستوى معرفتهم، والمهارات والمواقف، وفي عدد من المجالات المختلفة، المساعدة على تصميم ورشة عمل موجهة على المستوى الصحيح، وضمان أن تكون مفيدة لأولئك الذين يحضرونها. وعلى سبيل المثال، قد لا يتوفر الوقت لتغطية جميع الفصول أعلاه، أو قد تكون هناك رغبة في الدخول في مزيد من التفاصيل في بعضها، وبالتالي، فبالإمكان تحديد أكثر أجزاء ذات الصلة على أساس احتياجات وخبرة المشاركين في ورشة العمل.

ومن الناحية الفضلى، فينبغي أن يكون هناك مجموعة من حوالي ما لا يزيد عن 16 مشاركاً، لضمان مشاركة كل متدرب بفاعلية في ورشة العمل إلى حد كامل.

كما أن الحصول على تغذية راجعة من المشاركين في الورشة هو وسيلة هامة لرصد التقدم المحرز في ورشة العمل، وتعديل الأساليب أو التقنيات والتي ظهر أنها من غير ذي نفع، بهدف جعل الورشة تجربة تعليمية أكثر فعالية. وينبغي تزويد بنماذج استبيانات قصيرة في نهاية كل يوم من أجل جمع آراءهم، والتي يمكن الحصول عليها أيضاً عليها عن طريق إجراء مناقشات قصيرة بناءة.

وينبغي كذلك إجراء تقييم نهائي لورشة العمل التدريبية بأكملها للحصول على تقييم كامل للورشة وأهميته لدى المشاركين¹²⁹. وعند الاقتضاء، فسوف يوفر هذه التقييم معلومات التي من شأنها المساعدة على تحسين محتوى وتنفيذ ورشات العمل التدريبية، وأية ترتيبات لوجستية أو عملية في التدريبات المقبلة. ويتوفر نموذج لاستبيان التقييم في المرفق الثالث. وأخيراً، فينبغي منح شهادة مشاركة في الورشة لجميع المشاركين.



يتوفر نموذج
لإستبيان تقييم
في المرفق الثالث

وتقدم هذه الوحدة أربع نماذج عن ورشات عمل تدريبية، بما يستجيب ل أجزاء مختارة من المحتوى الوارد في الفصول السابقة. والغرض من تقديم هذه الأمثلة أن تكون مرشداً يتم الاعتماد عليه حين يقوم المدربون بتطوير ورش عمل تدريبية خاصة بهم، استناداً إلى احتياجات ومتطلبات المتدربين المستهدفين.

نهج التدريب المشترك بين الوكالات

قد يكون من المفيد في بعض ورشات العمل أن يكون المشاركون من مزيج من الخلفيات والمهن؛ على سبيل المثال؛ الأخصائيين الاجتماعيين وضباط الشرطة، وعلماء النفس وضباط السجن أو موظفي مرافق الاحتجاز، ويُعرف هذا باسم 'ورشة عمل تدريبية مشتركة بين الوكالات'.

129- لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على اصدار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان واكويتاس، تقييم أنشطة التدريب على حقوق الإنسان، دليل للمدربين في مجال حقوق الإنسان، 2011

ويمكن لإجراء ورش عمل باستخدام نهج التدريب المشترك بين الوكالات أن يكون وسيلة فعالة لتزويد أفراد يعلمون في شريحة من الوكالات والمنظمات، بالمعرفة المتعمقة لمبادئ العدالة للأطفال وبناء قدراتهم بالتعاون عبر القطاعات التي يعملون بها.

وتوفر ورشات العمل التدريبية المشتركة بين الوكالات الفرصة للمشاركين لاكتساب فهم أعمق للوكالات الأخرى داخل القطاع وكيفية العمل في شراكة معها لتعزيز مبادئ العدالة للأطفال.

وتشتمل طائفة الوكالات المشاركة في تدريب من هذا النوع على ممثلين عن الشرطة والمحامين والقضاة وقضاة التحقيق والمدعين العامين وموظفي السجون (بما في ذلك المربون وعلماء النفس وغيرهم) وموظفين الاختبار والأخصائيين الاجتماعيين والمجتمع المدني. وينبغي اختيار المشاركين بعناية ومن المفيد وضع بعض معايير الاختيار في وقت مبكر تسمح بوجود مزيج من الممارسين وصناع السياسات، والتوازن بين الجنسين، وممثلين عن المناطق الحضرية والنائية.

وعند اللجوء الى استخدام النهج المشترك بين الوكالات؛ فمن المهم ضمان اشراك عدد مماثل من المشاركين من كل وكالة في التدريب، حتى لا تستحوذ على الورشة واحدة أو اثنتين من المنظمات. كما يجب التأكد من أن كل مجموعة صغيرة من المشاركين تضم مجموعة من الوكالات وذلك حين يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل للمناقشات.

أساليب التدريب

نصائح

احضر مستعداً:

عند حضورك إلى ورشة العمل، تأكد من بحوزتك جميع الموارد والمواد التي سوف تحتاج إليها، وأنتك قمت بتحليل استبيانات ما قبل الورشة وأنتك على اطلاع على توقعات المشاركين والخلفيات التي يأتون منها. وتأكد من وصولك باكراً وبما يكفي من الوقت من الوقت لإعداد واختبار أي من المعدات التي سوف تُستخدم خلال ورشة العمل.

التوقيت:

تأكد من أن لديك جدول أعمال ينظم الأوقات على نحو مناسب، مما يسمح على الأقل باستراحة غداء لمدة ساعة واحدة ودورتين من فترات الراحة القصيرة الأخرى. كما ينبغي عليك أن تكون صارماً فيما يتعلق بمواعيد بدء الجلسات الصباحية والمسائية، وإلا قد ينتهي بك الأمر للعجلة في تقديم العروض أو القيام بالأنشطة.

الموارد:

تحديد جميع الموارد والمعدات التي سوف تحتاج إليها في وقت مبكر والتأكد من أن موقع لورشة العمل بإمكانه توفيرها. وهذا قد يعني توفير نسخ من أوراق التدريب، وضمان حصول جميع المشاركين على نسخة من الدليل المرفق، أو التأكد من أن قاعة التدريب مجهزة لاستخدام العروض التقديمية- الباور بوينت (مثلاً؛ أن يتوفر فيها جهاز عرض موصول بكمبيوتر محمول).

ترتيب جلوس المشاركين:

يمكن تعزيز المشاركة النشطة باستخدام ترتيب مناسب لجلوس المشاركين، والذي من شأنه تشجيع تبادل الخبرات بينهم. وينبغي محاولة إيجاد قاعة تسمح للمشاركين بالجلوس معاً في مجموعات حول طاولة، وليس على شكل صفوف على غرار قاعات التدريس. وينبغي كذلك أن يكون هناك مساحة كافية في الغرفة للعب الأدوار وتقديم العروض والتمارين التشييطية. كما أن العدد الأمثل للمشاركين الجالسين حول واحدة طاولة يعتمد على الغرض من التدريب، إلا أن جلوس 4-6 من المشاركين حول طاولة واحدة يسمح بالتشكيل السريع لمجموعات العمل، عادة ما يكون مناسباً.

الجلسات التمهيدية والختامية

الجلسات التمهيدية والختامية هي أحد الجوانب هامة في أي ورشة عمل. وأحد الخيارات المتاحة هو أن تكون الجلسة التمهيدية في المساء الذي يسبق بدء ورشة العمل، للسماح للمشاركين بالتعارف في جو غير رسمي. وبعض من التمارين التشييطية الواردة أدناه تسمح للجلسات التمهيدية أن تتم بطريقة أكثر تفاعلية وتشاركية.

ينبغي أن تشمل الجلسات التمهيدية ما يلي:

الغرض:

يجب أن يتم في البداية شرح الغرض من ورشة العمل وخلفية لماذا يجري يتم عقدها.

الأهداف:

وينبغي لهذه أن تتقاطع مع توقعات المشاركين. ومن المستحسن كتابة الأهداف التعليمية على اللوح القلاب (Flip Chart) وابقائها طوال مدة ورشة العمل التدريبية.

جدول الأعمال:

يجب تعريف المشاركين بجدول أعمال ورشة العمل وتزويدهم بنسخة مطبوعة منها. وفي بداية كل يوم، يجب العمل مع المشاركين على تلخيص ما سبق تناوله خلال اليوم السابق أو ما سبق من أيام، ثم شرح ما سيتم تغطيته في ذلك اليوم.

التعريف بالنفس:

تأكد من التعريف بنفسك والآخرين ممن سيعملون معك خلال ورشة العمل التدريبية. ثم بعد ذلك؛ السماح للمشاركين بالتعريف عن أنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك، تأكد من تزويد كل مشارك بقائمة بجميع الحاضرين.

التوقعات: من الناحية المثالية؛

ينبغي أن تكون التوقعات الواردة في الاستبيان القبلي (ما قبل ورشة العمل) قد أسهمت في تصميم ورشة العمل. ومع ذلك، فإن الطلب من المشاركين تكرار ذكر هذه التوقعات يمكن أن يكون مفيداً، ومن شأنه السماح بتحديد الكيفية التي ستقوم ورشة العمل من خلالها بالتعامل مع هذه التوقعات.

القواعد الأساسية:

يجب أن يتم تحديد هذه القواعد مع المشاركين من خلال التشاور معهم حول ماهية القواعد التي على الجميع الالتزام بها اثناء الورشة (بما في ذلك المدرب). وتوضح هذه القواعد السلوك العام وحسن السيرة والسلوك، على سبيل المثال، احترام الوقت ووجهات النظر الأخرى. وعند هذه النقطة، يجب عليك أيضاً الإجابة على أي أسئلة من المشاركين فيما يتعلق بطلب المساعدة، أو حول المادة التدريبية، أو مكان انعقاد الورشة، الخ

وينبغي كذلك استعراض الغرض من تقييم المشاركين اليومي واستمارات التقييم البعدية (بعد انتهاء أعمال الورشة) لكي يتمكن المشاركون من تضمينها باقتراحات وتعليقات مفيدة.

وتعتبر الجلسة الختامية الوقت المناسب لإعادة استعراض أهداف ورش العمل وكيف حققت العروض والمناقشات والأنشطة هذه الأهداف. كما يمكن أن يكون من الجيد فتح نقاش مع المشاركين حول كيفية تطبيقهم للمعلومات التي حصلوا عليها في الورشة خلال عملهم. ويجب تسليم استمارات التقييم للمشاركين ملتهاً ومن ثم منح المشاركين شهادات المشاركة في ورشة العمل التدريبية. كما يمكن أن يكون مفيداً في هذه المرحلة تزويدهم بقائمة المشاركين المنقحة مع تفاصيل الاتصال للجميع لمساعدتهم على الاستفادة من ورشة العمل في سياق التواصل. وأخيراً، يجب شكر جميع المشاركين على مشاركتهم وحضورهم على مدار ورشة العمل.

تقنيات التدريب الرئيسية



كسر الجمود والتمارين التنشيطية

من الممكن ان يؤثر الخطاب المستخدم في ورشة العمل التدريبية والعلاقات بين أفراد المجموعة على المناقشات التي تجري اثناء الورشة، مما من شأنه التأثير أيضاً، في مجمل أعمال الورشة.

وتعتبر تمارين «كسر الجمود» تماريناً أو أنشطة يمكن استخدامها لتعريف المشاركين ببعضهم البعض في بداية التدريب وتهيئة بيئة تعليمية مريحة وشخصية وتفاعلية.

في حسن تشتمل التمارين التنشيطية على ألعاب سريعة (5-15 دقيقة) ويتم استخدامها لتحفيز طاقة المشاركين والاسترخاء والتواصل مع بعضهم البعض. أو يمكن أن تستخدم في أي لحظة ما خلال ورشة العمل إلا أنها مفيدة على نحو خاص حين تغيب طاقة المشاركين، أو لإعادة لم شمل مجموعة بعد فترة من توقف أعمال التدريب (الاستراحة أو الغداء على سبيل المثال).

ولا تحتاج هذه التمارين لأن تكون على صلة مباشرة بمحتوى الورشة، على الرغم من أن هذا قد يكون مفيداً، إلا أنها يجب أن تصمم بهدف تحفيز الطاقة والمشاركة داخل المجموعة.

النصائح:

- يجب أن تكون التمارين التنشيطية ذات طابع مرح.
 - وينبغي أن تكون الأنشطة تتلاءم مع المجموعة.
 - يجب تقديم النشاط بوضوح والتأكد من فهم المجموعة لما هو مطلوب منهم في تنفيذ المهمة المطلوبة.
 - يتوجب مناقشة أية دروس مستفادة أو أفكار تولدت من النشاط ذي الصلة، بعد اتمامه. ويجب الاطلب من المشاركين فعل الشيء نفسه.
 - يجب اختيار التمارين التنشيطية المناسبة حتى يتسنى لجميع المشاركين الشعور بالراحة اثناء المشاركة.
- وبالرغم من ذلك، فيجب أن يكون المدرب على علم بأن التمارين التنشيطية كثيراً ما يُساءً تنظيمها ويجب أن تدار بشكل صحيح للحفاظ على حدود الوقت المتاح وضمان تركيز الطاقة المتولدة مرة أخرى في مهام التعلم.



تقديم العروض

العروض هي طريقة تقليدية في التدريس وتوفر وسيلة فعالة لنقل كمية كبيرة من المعلومات والحقائق والمعرفة. ومن شأن المدرب الناجح تنظيم وعرض المادة التدريبية بطريقة واضحة ومفهومة.

وبما أن الهدف من ورشة العمل هو السماح للمشاركين بمناقشة وتطبيق المعرفة المقدمة لهم، وتبادل الخبرات العملية في كل المجالات التي يتم التطرق لها، فينبغي أن تشمل العروض التفاعل والمشاركة مع المشاركين، ويجب، بالتالي، أن يكون هناك متسع من الوقت للسماح بالأسئلة.

وينبغي أن تشمل العروض كل المعلومات الأساسية عن الموضوع وأن تترك مجالاً للمناقشة على تطبيق المعرفة من قبل المشاركين بعد ذلك. وتعتبر الوسائل السمعية والبصرية أساسية لتقديم عروض أكثر فعالية، مثل اللوح القلاب، اللوح الأبيض، عروض الباور بوينت أو استخدام أشرطة الفيديو أو وسائل سمعية-بصرية أخرى لتوضيح النقاط التي تم ذكرها. ومع ذلك، فيجب القيام بتجربة هذه الوسائل قبل جلست العمل لضمان أن توقيت وتيرة عمل هذه العروض يتناسب مع ما تقوله شفاهةً.

النصائح:

- تكلم ببطء ووضوح للتأكد من أن جميع المشاركين قادرين على فهمك. وإذا كان يتم ترجمة العرض التقديمي، فينبغي التحدث ببطء أكثر للسماح بترجمة دقيقة.
- حاول ألا تتحدث بقراءة الملاحظات ولكن بشكل طبيعي، وقراءة اقتباسات حرفية فقط.
- تجنب المصطلحات أو الاختصارات الاشكالية والتي قد لا يفهمها المشاركون.
- من شأن العرض أن يكون أكثر فعالية إذا كان المدرب يتحرك بدلاً من الجلوس أو الوقوف خلال مدة العرض التقديمي بأكمله.
- ينبغي التنوع في مستويات الصوت وسرعة الكلام، واستخدام الإيماءات وزيادة النبرة للتأكيد على النقاط الرئيسية.
- يجب تجربة العرض التقديمي مقدماً للتأكد من عدم تجاوزه الوقت المقرر.
- طرح الأسئلة على المشاركين للتمهيد للجزء التالي من العرض التقديمي.
- كما يجب تضمين الوقفات أثناء العرض التقديمي للسماح للمشاركين بطرح الأسئلة.



العصف الذهني

العصف الذهني هو وسيلة سريعة للحصول على مجموعة من الأفكار والمقترحات المقدمة من مجموعة كبيرة من المشاركين. والعصف الذهني هو عملية توليد للأفكار أو إجابات مختصرة للإجابة على سؤال محدد، مثل 'ما رأيك هي المبادئ الأساسية لتوفير العدالة للأطفال؟'.

وتعتبر فعالة جدا في إنتاج مجموعة ومنتوعة من الأفكار، وتشجيع المشاركة من قبل جميع المشاركين وانسجام المجموعة وتعزيز التواصل بين أفرادها. وفي حين لا تعتبر نقاشاً، فإنها تمنح فرصة أكبر للمشاركين للتفكير بصوت عال.

ينبغي أن تستمر جلسة العصف الذهني ما يقرب من 10 إلى 15 دقيقة. ويجب على المدرب:

- شرح كيفية توافق النشاط والموضوع بأهداف التدريب والنتائج المتوخاة؛
- توضيح كيفية استخدام الأفكار والإجابات حين يتم الانتهاء من العصف؛
- شرح القواعد (انظر أدناه)؛
- تحديد الأسئلة التي ترغب أن تقوم المجموعة بتوليد أفكار حولها وكتبها على مرأى واضح من الجميع؛
- الإجابة على أي تساؤلات لدى المشاركين؛
- أكتب جميع الإجابات على اللوح القلب أو اللوح الأبيض ليُمكن رؤيتها، ويفضل استخدام كلمة أو اثنتين مما أفاد به كل مشارك؛
- إنهاء العصف الذهني من خلال الشرح مرة أخرى كيفية استخدامه.

وينبغي أن تتبع هذه القواعد:

- تدوين جميع الأفكار المتداولة؛
- لا يجب أن يكون هناك أي نقاش، نقد أو تقييم لأي من الأفكار المطروحة سواء من قبل المشاركين الآخرين أو المدرب.
- بعد انتهاء العصف الذهني الأولي، يجب السماح للمشاركين القيام بشرح أي أفكار غير واضحة للآخرين مع تجنب أن يتحول ذلك الى نقاش.
- تشجيع الأفكار التي تستمد من اقتراحات الآخرين أو تلك التي لا تبدو ذات صلة. أي فكرة هي فكرة جيدة.
- يجب ألا يقوم الميسر بالإسهام في تقديم الأفكار، أو توجيه النقاش نحو الأهداف التعليمية أو الموضوعات الواردة في الدليل التدريبي، ويجب أن يسمح بالتدفق الحر للأفكار دون تعليق أو أحكام.
- ويمكن أيضا أن يتم تصميم العصف الذهني لتبادل الأفكار من خلال عدد من الطرق الأخرى، على سبيل المثال، يمكن الطلب من المشاركين كتابة 2-3 الأفكار على بطاقة قبل استقبال المساهمات من المجموعة. وكبديل عن ذلك، فيمكن الطلب من المشاركين كتابة فكرة واحدة على البطاقة وتعليقها على لوحة في الغرفة. ويمكن للمجموعة تنظيم وإعادة النقاش حول الأفكار بأنفسهم.
- وبمجرد تسجيل الأفكار المتولدة من جلسة العصف الذهني، فيمكن استخدامها في الجلسات والأنشطة اللاحقة لبدء النقاش حول المواضيع المطروحة. وفي كثير من الأحيان يتم إعادة صياغة قائمة الأفكار قبل أن يتم استخدامها بشكل فعال في الأنشطة في وقت لاحق. ويمكن القيام بذلك عن طريق الطلب من المجموعة تحديد تلك الأفكار التي تعتقد بأولويتها أو تجميعها في فئات.



مجموعات النقاش المصغرة

مجموعات النقاش المصغرة تسمح للمشاركين باستيعاب المعلومات المقدمة عرض أو محاضرة والتفكير بارتباط القضايا والنقاط الرئيسية المتعلقة بعملهم اليومي من خلال النقاش مع نظرائهم.

كما ويتم استخدامها لزيادة إشراك المشاركين والفائدة، وزيادة شعورهم بملكية العمل والاستثمار في الناتج الجماعي، وتوليد المزيد من الأفكار والحلول على نحو أفضل مما لو تم على شكل نقاش ستشمل المجموعة كاملةً.

ويمكن لنقاش المجموعة المصغرة أن يكون مفيداً بشكل خاص لأنها تغيير ديناميكيات عمل الجماعة عن طريق السماح بمناقشة أكثر حميمية، والتي قد تكون أكثر قبولاً للمشاركين العازفين عن المشاركة أو الخجولين. ويتوجب، بالرغم من ذلك، الحذر بأن النزعة نحو الهيمنة أو احتمال نشوب نزاع، لا تزال قائمة في إطار عمل المجموعات المصغرة.

وأفضل الاستخدامات لمجموعات النقاش المصغرة هي تلك التي تسعى الى تحليل قضية ما، وحل المعضلات والتخطيط للمهام.

كيفية ادارة مجموعة نقاش مصغرة:

- تحديد المهمة بوضوح، بما في ذلك تزويد المشاركين بملخصات تتضمنها بحيث يمكن لجميع المشاركين الاطلاع عليها.
- شرح الناتج المطلوب من مناقشات المجموعات (على سبيل المثال تقارير لبقية أعضاء المجموعة، وكتابة الأفكار على اللوح، ولعب الأدوار).
- التأكد من فهم جميع المشاركين للمهمة، والإجابة على أية أسئلة لديهم قبل أن تبدأ المجموعات عملها.
- التأكد من حصول كل مجموعة على المعلومات والموارد والمعارف اللازمة لإكمال المهمة.
- تحديد مدة واضحة من الوقت للمجموعة للقيام بهذا العمل.
- إذا طلب من المجموعات توليد الكثير من الأفكار أو المعلومات، فيجب التأكد من قيامها بموآتمتها قبل تقديم تقريرها إلى المجموعة الرئيسية.
- مراقبة عمل المجموعات، بما في ذلك توجيه وتقديم المشورة لأعضائها حسب الحاجة. ومن الأفضل القيام بذلك عن طريق التجول بصمت بين المجموعات والإجابة على أية أسئلة تبرز لدى أي من المجموعات. ومن المهم عدم مخاطبة كل من في القاعة إذ أن من شأن ذلك تشويش ومقاطعة عمل المجموعات الأخرى.
- تخصيص وقت في ورشة العمل لكي تتمكن جميع المجموعات من تقديم تقارير عملها مرة أخرى إلى المجموعة العامة. وإذا تشاركت جميع المجموعات المصغرة في تنفيذ نفس المهمة؛ فمن الممكن اختيار واحد أو اثنين من أعضاء المجموعات لتقديم تقرير عن الأفكار التي تم نقاشها في المجموعة والطلب من الأعضاء الآخرين التحقق فيما إذا كانوا يعتقدون أن شيئاً هاماً قد غاب عن التقرير.

التغذية الراجعة إلى المجموعة الرئيسية:

ويمكن القيام بذلك عن طريق تعيين شخص من كل مجموعة لتقديم تقرير عن الأفكار الرئيسية أو القضايا التي تم تناولها من قبل كل مجموعة مصغرة وأن يتم نقاش قصيرة حول هذه النقاط.

ويمكن أيضاً أن يتم هذا عن طريق الطلب من كل مجموعة مصغرة كتابة وجهات النظر الرئيسية أو الأفكار على اللوح الورقي أو على اللوح الأبيض. ثم، يتوجب الطلب من جميع المشاركين قراءة ما تمت كتابته على هذه الألواح وإما وضع علامة (تشير إلى الاتفاق مع نقطة)، أو علامة الضرب (للإشارة إلى الخلاف)، أو علامة استفهام (للإشارة إلى عدم الفهم) بجانب كل نقطة. وحالما يتم ذلك، يقوم المدرب بدعوة المشاركين لتوضيح علامات الاستفهام والتعليق على النقاط التي توجد بجانبها علامات اتفاق أو اختلاف.



دراسات الحالة

دراسات الحالات هي أداة جيدة لتأسيس أو ترسيخ الفهم الذي اكتسبه المشاركون أو ترسيخ المهارات من خلال حل المعضلات. إذ أن من شأن دراسات الحالة توليد تحليل متعدد المستويات للمشاكل المعقدة ويضع المواد التدريبية المرجعية في سياق أكثر واقعية.

وفي نهاية كل من الفصول العشر السابقة تم عرض دراسات حالة متعمقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعرف على 4-5 من دراسات الحالة أقصر، في نهاية كل فصل أيضاً، ويمكن توسيعها، أو استخدامها في شكلها الحالي القصير بنفس الطريقة. كما أن القصص المستمدة من الأخبار المحلية هي أيضاً مصدر جيد للعثور على دراسات الحالة المرتبطة بمنطقة محددة، ويمكن أيضاً تحويلها إلى دراسات حالة مناسبة.

وفي إدارة مناقشة حول دراسة الحالة، يجب عليك اختيار دراسة حالة ذات صلة مباشرة بالنقاط والقضايا موضع الدراسة وبما يكفي من التفاصيل ليتمكن المشاركون من فهم الوضع والعوامل التي تؤثر فيه. وبإمكان دراسات الحالة، بل ويجب، أن تخضع للتعديل لتناسب مع جمهور المشاركين ولضمان نقاش أكثر فائدة. كما ويجب تحديد المسائل الرئيسية التي ستركز حول مناقشة ويجب أن تعطى هذه للمشاركين مع دراسة الحالة. في دراسات الحالة التي تم تقديمها، تم تضمين بعض أمثلة الأسئلة في نهاية كل دراسة حالة. ويجب التأكد من إعداد أي معلومات خلفية ضرورية أو الموارد الإضافية قد تلزم المشاركين لفهم المواضيع المعقدة المطروحة في هذه الحالات.

وعند مناقشة دراسة حالة كمجموعة، ينبغي نقل النقاش باتجاه النقاط والقضايا الرئيسية، وتوجيه التحليل مرة أخرى نحو أهداف ورشة العمل. وينبغي أن يكون النقاش بناءً ويهدف إلى إيجاد الحلول. يجب القيام بتلخيص جميع النقاط الرئيسية التي تم تحديدها من قبل المشاركين على اللوح الورقي أو اللوح الأبيض، وبهدف اختتام الأنشطة، يجب إعادة التأكيد على كيفية ارتباطها بأهداف ورشة العمل والمادة التدريبية التي تلقاها المشاركون.



لعب الأدوار

تهدف أنشطة لعب الأدوار الى محاكاة وضع حقيقي وتشجيع المتدربين على التفكير بماهية ردود أفعالهم، أو كيف سيتعاملون، أو يشعرون في وضع معين. ويتم بناء لعب الأدوار حول حالات اشكالية افتراضية.

كما أن لعب الأدوار هو وسيلة لوضع المشاركين في موقف؛ إما لتحديد الحلول أو للتعرف على سبل التعامل المختلفة مع المشكلة المطروحة، أو للتمرن على مهارات معينة (على سبيل المثال؛ الحصول على الموافقة الواعية للتحويل أو إجراء مقابلات مع الشهود الأطفال). وبالرغم من أن الوضع المطروح هو افتراضي، إلا أن يجب أن يُبنى على مواقف في الحياة الحقيقية والتي من المرجح أن يكون المشاركون قد صادفوها. ثم تقوم المجموعة بأكملها بتحليل مجرى التفاعل ومناقشة الجوانب الإيجابية فيه، وما يمكن القيام به لتحسينه.

كما أن لعب الأدوار مفيدٌ في السعي لإشراك المشاركين بشكل كامل في أوضاع واقعية في الحياة وتزويدهم بالمساحة الكافية لمحاولة وضع استجابات مختلفة بشكل آمن بالتوافق مع توفر المشورة من المختصين والنظراء. وتكمن مهمة المدرب في حالة لعب الأدوار التأكيد من تمكن المجموعة من تحليل المحاكاة بشكل فعال دون السماح بتوجيه النقد السلبي لذوي الصلة، والذي من شأنه ثني الآخرين عن المشاركة في مثل هذا الحدث التعليمي. ويجب على المدرب تسليط الضوء أيضاً على الكيفية التي يساعد فيها لعب الأدوار في تحقيق أهداف الورشة التدريبية.

كما من الممكن أن يكون لعب الأدوار وسيلةً جيدةً لبدء النقاش حول بعض القضايا التي أثرت خلال الدورة، وأن يتيح للمشاركين طرح التجربة من منظور مجال عملهم.

النصائح:

- توفير ايجاز للمجموعة بأكملها عن الوضع.
- ابلاغ المشاركين بلعب الأدوار المسندة إليهم بشكل طبيعي قدر الإمكان.
- تأكد أن لديك ما يكفي من الوقت للقيام بعملية لعب الأدوار، تحليلها، ومناقشة القضايا العامة التي ينطوي عليها. ولا يجب أن يستغرق عرض لعب الأدوار وقتاً أطول من 10-15 دقيقة.
- أثناء إعداد لعب الأدوار، يجب محاولة إعطاء المشاركين غير المنضمين مباشرة في لعب الأدوار، مهمةً إضافية للقيام بهل؛ على سبيل المثال، مناقشة ما الخلاصة التي سيتم البحث عنها من خلال الأدوار التي تم لعبها.
- الطلب من المشاركين الآخرين تدوين الملاحظات أثناء أداء لعب الأدوار.
- ومن الجيد البدء بسؤال الذين شاركوا في لعب الأدوار عن كيفية شعورهم بأدائه، وما الذي يشعرون بأنه كان قد يُمثلُ استجابة أفضل قبل فتح الباب للتعليقات من قبل المشاركين الآخرين.



استخدام موارد الفيديو

من شأن استخدام مواد مرئية مثل الفيديو أن يكون طريقة ممتازة لإثارة النقاش حول جوانب مختلفة من التدريب. وتشمل مواد الفيديو التي يمكن استخدامها الأفلام الوثائقية أو الأفلام الروائية، بشرط أن تكون على صلة بتجارب المشاركين وتخدم غرض تيسير النقاش.

وقد تتدفق الأسئلة وينساب مجرى النقاش بشكل طبيعي من جراء عرض مقاطع الفيديو، من خلال طرح أسئلة بسيطة مثل 'هل لديكم أي تعليق أو ردود فعل على الفيديو؟'. وفيما يتعلق بالأفلام المستوحاة من الخيال، أو مقاطع الفيديو الأكثر تعقيداً، فقد تستدعي الحاجة طرح أسئلة نقاشية لتوجيه النقاش نحو قضايا معينة، على سبيل المثال 'كيف تعتقدون أن الطفل يشعر في تلك الحالة؟'، أو 'ما برأيكم كان يمكن القيام به بشكل مختلف في تلك الحالة؟'، أو 'ما هي حقوق الطفل التي انتهكت في هذا المشهد؟'. وكبديل عن ذلك، فإن تقليد أو تمثيل محتوى الفيديو يمكن أن يكون مفيداً لدفع المشاركين للتفكير أو مناقشة كيف كان من الممكن للسيناريو أن يكون مختلفاً أو أن يكون أكثر فعالية.

وينبغي التأكد دائماً من أنك تعرف ما تريد الاستفادة منه من الفيديو وكيف يمكن استخدامه لتحقيق أهداف ورشة العمل أو الدورة التدريبية أو تعزيز فهم المشاركين لقضية ما.

مواد فيديو للمشاهدة:

■ **ترو فيزيون للإنتاج (2002)** أطفال وراء القضبان
فيلم وثائقي مدته 90 دقيقة يعرض واقع احتجاز الأطفال في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم.

■ **مقاطع من فقرات الأخبار أو التقارير** والتي تعرض أمثلة دولية أو أمثلة محلية على السوء، والتي يمكنها أيضاً تحفيز الحوار والنقاش. وفيما يلي مجموعة مختارة من المقاطع المتوفرة عبر الإنترنت والتي يمكن استخدامها لتسليط الضوء على مختلف القضايا:

<http://www.youtube.com/user/NationalGeographicp/u/280/WkLHXKHb1Vc>

وهذا الفيديو من ناشيونال جيوغرافيك يسلط الضوء على بعض القضايا المتعلقة باستجواب الأطفال عند إلقاء القبض عليهم. فعلى سبيل المثال، الآباء غير موجودين في التحقيق، ولا المحامين، بالإضافة إلى طول مدة الاستجواب.

<http://www.preda.org/main/musicvideos/cnnitv1.htm>

<http://www.preda.org/main/musicvideos/cnnitv2.htm>

ويعرض هذان التقريران من شبكة سي ان ان الاخبارية ظروف احتجاز الأطفال في الفلبين وبعض أوجه أعمال إعادة التأهيل الذي قام به المجتمع المدني بمجرد الافراج عن الأطفال.

ويرجى ملاحظة أن هذه الموارد متوفرةً جميعاً باللغة الإنجليزية، وفيما يخص ورش العمل المنعقدة بلغة أخرى، فيجب توفير المترجمين مع الإشارة إلى أن الأفلام طويلة المدة لا يرجح أن تكون مناسبة للعرض.



استخدام الأشخاص ذوي الخبرة

استخدام خبير للتقديم في أحد الجلسات أو تقديم معلومات إضافية خلال جزء من ورشة العمل، هو وسيلة ممتازة لإضفاء المصداقية والمرجعية على ورشة العمل. وعلى سبيل المثال، في ورشة عمل لفترة أطول يمكنك دعوة قاض من بلد يجري التركيز فيها على استخدام العقوبات البديلة بدلاً من الاعتقال. ومن شأن ذلك أن يكون إيجابياً لتعريف المشاركين بالفروق الدقيقة في تنفيذ هذه السياسات. كما من شأنه أن يتيح لهم طرح الأسئلة والحصول على إجابات وافية من شخص يصادف قضايا صعبة ومتعلقة بالموضوع بشكل دوري.

- عند الإعداد لاستضافة الأشخاص ذوي الخبرة يجب التأكد من:
- شرح الخلفية المهنية والخبرة التي يتمتع بها المشاركون؛
- شرح مقاصد وأهداف الجلسة والدور الذي قد يلعبه الشخص ذو الخبرة في تحقيق ذلك؛
- الوضوح بشأن الموضوع والنقاط الرئيسية التي يُطلب من الشخص ذو الخبرة تغطيتها؛
- الوضوح بشأن حجم الوقت المخصص واستعراضه مع الشخص ذو الخبرة إذا لزم الأمر؛
- شرح ما سيحدث في بقية أجزاء ورشة العمل لتعريف الشخص ذو الخبرة بسباق عمل الورشة.
- كما ويجب دائماً تخصيص الوقت للسماح للمشاركين بطرح الأسئلة.



الزيارات الى المؤسسات

تنظيم زيارة الى مركز احتجاز الأحداث داخل البلد هو وسيلة فعالة لتمكين المشاركين من تطبيق الجانب النظري الذي يتلقونه على حالات حقيقية. وتستخدم الزيارات على نحو أفضل خلال الورشات التي تعالج مواضيع 'الاعتقال' أو 'آليات الرقابة المستقلة' بالرغم من امكانية فائدتها خلال ورشات العمل الأخرى. وينبغي الشروع في تنظيم الزيارات إلى مرافق الاحتجاز في وقت مبكر من أجل الحصول على موافقة من ادارة المؤسسة واعطاء المجال لأي اجراءات تحقق أمنية لازمة أن تتم.

وينبغي تقسيم المشاركين قبل الزيارة إلى مجموعات، وأن تقوم كل مجموعة بإعداد قائمة لما ينبغي أن تبحث عنه من زاوية المعايير الدولية المتعلقة بظروف ومعاملة الأحداث. وينبغي مناقشة هذه ضمن المجموعة العامة للتأكد من أن جميع المجموعات لديها قوائم بمواضيع شاملة تغطي جميع المجالات المختلفة. وكبديل عن ذلك، فيمكن أن تعطى كل مجموعة موضوعاً واحداً للتحقق منه، وعلى سبيل المثال، مجموعة واحدة لتقييم ظروف التسكين، ومجموعة واحدة لتقييم مستويات الصحة والنظافة، ومجموعة واحدة لتقييم البرامج التعليمية والترفيهية المتوفرة في المرفق.

وخلال الزيارة، فيجب أن يسجل المشاركون الملاحظات حين يشعرون بوفاء المؤسسة بالمعايير الدولية أو حين لا تكون كذلك. كما ينبغي ن يثوم هؤلاء بتدوين القضايا الرئيسية التي لاحظوها في المرفق. وبمجرد العودة الى قاعة التدريب، فينبغي للمشاركين مناقشة الزيارة، بما في ذلك الإيجابيات والسلبيات التي شهدوها في المؤسسة. وأخيراً، ينبغي إعداد مجموعة من التوصيات 'الذكية' (محددة، قابلة للقياس، يمكن تحقيقها، ذات صلة ومحددة زمنياً: انظر الفصل 10 من الدليل لمزيد من المعلومات) بناء على ما شاهدوه. ثم ينبغي أن تناقش هذه ضمن المجموعة في حين باستطاعة المشاركين مناقشة التوصيات التي يشعرون بأولويتها بالنسبة للمؤسسة.

ورشة عمل تدريبية- مثال 1:

التحويل

الأهداف

الوقت المطلوب:
3.5 - 4
ساعات



- ← فهم القيمة التي ينطوي عليها تحويل الأطفال الذين ارتكبوا جنحاً وكيف يمكن استخدامها في مراحل رئيسية في مجرى عملية العدالة.
- ← التعرف على المعايير المحلية والدولية بخصوص تحويل الأطفال.
- ← دراسة أي من تدابير التحويل يمكن تطبيقها، وكيف، في إطار الهياكل القائمة لتوفير العدالة للأطفال.

المواد المرجعية والتحضيرية:

- ورقة حقائق الأمم المتحدة بشأن توفير العدالة للأطفال، واتفاقية حقوق الطفل، 1989؛ المذكرة التوجيهية بشأن توفير العدالة للأطفال، الأمين العام للأمم المتحدة عام 2008؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للطفل عام 2010؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، الدليل حول برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) 2006؛ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون عدالة الأحداث، 1985؛ ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث، 1990.
- أي تشريعات الوطنية ذات صلة، ومبادئ توجيهية أو أفضل الممارسات.
- تحليل مبدئي لتحديد إلى أي مدى يتم تشريع تدابير التحويل في البلاد، وإذا ما كان يتم العمل بها والوكالات التي تشرف عليها والتدريب لأولئك العاملين على إنفاذ التدابير.

المشاركين

أفراد الشرطة والنيابة العامة والقضاء، وموظفي الاختبار، والعاملون في الرعاية الاجتماعية الذين يشاركون حالياً، أو في المستقبل، في وضع ترتيبات لتحويل الشباب بعيداً عن نظام العدالة الجنائية، بالإضافة إلى أولئك القائمين على إدارة تلك البرامج التي يتم التحويل إليها. للأطفال.

جدول أعمال الورشة

15 دقيقة

1. مقدمة

تقديم لورشة العمل، وجدول الأعمال، والأهداف، والمشاركين، وتوقعاتهم. وينبغي شرح تعريف التحويل وكيف يوفر عدالة أفضل للأطفال.

ساعتين

2. التأسيس

نقاش مُيسر: التحويل (20 دقيقة)

يطرح الميسر السؤال التالي على المشاركين: 'ما هي المزايا والعيوب جراء مرور الطفل، الذي يصبح عل تماس مع القانون، عبر عملية العدالة الجنائية الرسمية؟'. يقوم الميسر بتدوين اجابات المجموعة على اللوح القلاب.

15-10 دقيقة

محاضرة قصيرة: التحويل

باستخدام المواد التدريبية المرجعية المدرجة في الفصل 4 ومعرفة الميسر الخاصة بالوضع في البلاد؛ يقوم الميسر بتقديم، محاضرة تفاعلية وجيزة حول التحويل، والمبادئ التي يستند إليها، وكيف يتم استخدامه بشكل عام وكيف يتم تطبيقه، أو بالإمكان تطبيقه، على الحالة الوطنية أو المحلية.

25-20 دقيقة

تحديد تطبيقات التحويل:

الطلب من المجموعة بأكملها، في نهاية المحاضرة، التفكير في الطرق التي يمكن تطبيق التحويل بمختلف أنواعه، من خلالها على مواقف في الحياة الحقيقية التي قد يصادفونها. ويجب على المجموعة استنباط لائحة طويلة بما فيه الكفاية لتشكيل مجموعات عمل تتكون مما يقارب 4-5 من المشاركين في كل منها (أي أن 24 مشاركاً مع 6 أعضاء في كل مجموعة يتطلب على الأقل 4 حالات) ومن شأن تشجيع المشاركين على وضع قوائم بالحالات سيمنحهم مزيداً من الخيارات في الأنشطة التالية.

60 دقيقة

نشاط المجموعة المصغرة (1): تطبيق الحالة

يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات صغيرة تضم كل منها 4-5 من المشاركين. وتأخذ كل مجموعة على عاتقها مسؤولية واحدة من دراسات الحالة التي تم تحديدها من خلال عمل المجموعة (أعلاه). وينبغي أن تقدم المجموعة وصفا كاملا للوضع المتعلق بالحالة، بما في ذلك تفاصيل حول جميع ذوي العلاقة وطبيعة الجرم أو الجنحة. (إذا كان أعضاء المجموعة على علم بتفاصيل القضية المحددة فيمكنهم العمل عليها استناداً إلى الحقائق، وبخلاف ذلك فبالإمكان اللجوء الى بديل مناسب يتمثل في وضع تصورات تخيلية، ولكن ذو طابع واقعي حول الحالة).

ويطلب من المجموعة بعد ذلك النظر في تدابير التحويل المتاحة، وما هو الاجراء الأنسب، وماذا ستكون مزايا ومخاطر تنفيذ هذا التدبير.

وبعد اختيار النهج المستخدم، يجب الطلب من كل فريق أداء لعب للأدوار بما يحاكي ما مدته خمس دقائق من التدخل التحويلي المقترح وتقديمه أمام المجموعة بأكملها. ويلعب أعضاء الفريق أدوار المشاركين الرئيسيين في العملية (الشرطة أو المدعي العام، الجاني، الضحية، والآباء، والأطراف الأخرى، وما إلى ذلك) والهدف من هذه العملية هو تمكين المشاركين من تغطية القواعد الأساسية لتنفيذ تدابير التحويل، على سبيل المثال الأطفال الذين يعترفون بارتكاب الجرم، والحصول على الموافقة المسبقة من الأطفال ومنحهم الوقت والمساحة للتشاور مع ممثل قانوني.

البديل: يمكن للمدرب إعداد سلسلة من الحالات في وقت مبكر لعرض الوضع، والقضايا الرئيسية والأدوار. ويقوم المشاركون بالاختيار من بين الحالات المتوفرة.

أنشطة تعليمية 2-1.5 ساعة

لعبة الأدوار والمناقشة: تدخل تحويلي يطلب من كل فريق عرض الحالة التي لديه، ووصف الشخصيات الرئيسية المشاركة، وتقديم لعب الأدوار أمام المجموعة بأكملها.

وبعد كل عرض تقديمي، يقود المدرب مناقشة المجموعة حول التدخل التحويلي المبين. وينبغي تسليط الضوء على أهمية التمسك بالضمانات الإجرائية. وينبغي أن يقترح المشاركون معطيات واقتراحات بشأن تدابير تحويل بناءة وطرق تنفيذها.

يقوم المدرب بتدوين الاقتراحات العامة والأفكار المكتسبة من لعب الأدوار هذا.

30 دقيقة الدروس المستفادة من التطبيق:

بمجرد انتهاء جميع المجموعات من لعب الأدوار واستعراض كافة القوائم على اللوح القلاب. يجب على المدرب والمشاركين العمل معاً لتحديد ما يلي:

- الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة لحالات حقيقية حيث يمكن استخدام التحويل؛
- الاعتبارات التي ينبغي أن توضع في الاعتبار عند القيام بذلك؛
- أفكار حول كيفية استخدام التحويل وتوقيته على النحو الأفضل فيما يخص العدالة للأطفال؛
- ما الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة الاستخدام الأكثر فعالية للتحويل في الحالات المتعلقة بالأطفال.

10 دقائق 3. الختام

يستعرض المدرب قوائم وضعت في سياق ورشة العمل، بما في ذلك مزايا وعيوب التحويل من البداية. ويتم تجميع الاستنتاجات من ورشة العمل ومراجعة الخطوات التالية مع المشاركين لتأكيد التزامهم.

وينبغي شكر المشاركين وينبغي أن تخصص وقت لأي أسئلة أخيرة قبل تمرير نماذج تقييم ورشة العمل.

ورشة عمل تدريبية- مثال 2:

الضحايا والشهود

الأهداف

الوقت المطلوب:
3 ساعات

- ← التعرف على المبادئ التوجيهية الدولية والإقليمية المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها والتشريعات الوطنية ذات الصلة؛
- ← التعرف على كيف يمكن أن يتأثر الطفل الضحية أو الشاهد من خلال المشاركة في عملية العدالة وما المساعدة وتدابير الحماية التي يمكن استخدامها للحد من الآثار الضارة للطفل؛
- ← بالنسبة لأولئك الذين يقومون بإجراء مقابلات مع الأطفال الضحايا والشهود كجزء من عملهم المهني، فالهدف يتمثل في السعي لفهم أهمية التواصل الفعال مع الأطفال واكتساب المهارات في إعداد وإجراء مقابلات مع الأطفال الضحايا والشهود، وحماية حقوقهم جنباً إلى جنب مع الحصول على معلومات دقيقة؛
- ← التعرف على طبيعة المساعدات والخدمات الاجتماعية المتاحة للأطفال الضحايا والشهود، ومتى وكيف ينبغي إحالتهم إليها، بما في ذلك حقهم في التعويض، وكيف ينبغي أن يتحقق ذلك في الواقع العملي.

المواد المرجعية والتحضيرية:

المشاركين

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، 1989؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة/اليونيسيف، دليل حول العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، عام 2009؛ المذكرة التوجيهية بشأن توفير العدالة للأطفال، الأمين العام للأمم المتحدة عام 2008؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للطفل عام 2010؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، عام 1985؛ و أي من المعايير الدولية الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بالأطفال الضحايا أو الشهود .
 - أي تشريعات وطنية ذات الصلة، ومبادئ توجيهية أو أفضل الممارسات.
 - تحليل مبدئي لتفحص التشريعات والأنظمة والمبادئ التوجيهية والمحيط بكيفية معاملة الأطفال الضحايا والشهود في جميع مراحل عملية العدالة، بما في ذلك المقابلات الأولية والإدلاء بالشهادة في المحكمة في وقت لاحق. ومعرفة أنواع مختلفة من المساعدة المتاحة حالياً للأطفال الضحايا والشهود، وتحديد مختلف الوكالات والمنظمات العاملة مع هذه المجموعة.
- المحاميين ومسؤولي الشرطة والقضاء والعاملون في الرعاية الاجتماعية وجميع الأطراف الأخرى التي قد تصبح على تماس مع الأطفال الضحايا أو الشهود، سواء قبل أو أثناء أو بعد، الإجراءات القضائية التي يشاركون فيها .

جدول أعمال الورشة

15 دقيقة

1. مقدمة

تقديم لورشة العمل، وجدول الأعمال، والأهداف، والمشاركين، وتوقعاتهم. ينبغي تبيان لم يحتاج الأطفال الضحايا والشهود هم إلى الحماية والمساعدة الخاصة في إجراءات العدالة.

1.5 ساعة

2. لتأسيس

2-1.5 ساعة

العصف الذهني

يقوم المدرب بطرح السؤال التالي على المجموعة: 'ما برأيكم قد تكون مخاوف الطفل الضحية أو الشاهد بصدد المشاركة في الإجراءات القضائية؟'. ويقوم الميسر بتدوين اجابات المجموعة على اللوح القلاب، ويقوم بالتأكيد على أن الغرض من ورشة العمل سيكون التعرف على تقنيات وتدابير المساعدة التي من شأنها أن تبطل هذه المخاوف.

20-15 دقيقة

محاضرة قصيرة: الأطفال الضحايا والشهود

باستخدام الفصل 5 من الدليل، والمواد من المصادر المرجعية الأخرى التي نوقشت أعلاه ومعرفة الميسر الخاصة بالوضع في البلاد؛ فينبغي على المدرب تقديم محاضرة تفاعلية قصيرة حول الأطفال الضحايا والشهود، على أن تكون مصممة خصيصاً بما يتناسب مع مستوى معرفة المشاركين حول هذا الموضوع. ومن الناحية المثالية فإن على المحاضرة أن تشمل:

- المبادئ التوجيهية الدولية والإقليمية المتصلة بالأطفال الضحايا والشهود؛
- كيف يمكن للطفل الضحية أو الشاهد أن يتأثر بعملية العدالة؛
- إجراء المقابلات مع الأطفال الضحايا والشهود؛
- التدابير الوقائية المطبقة في المحكمة لمساعدة وحماية الأطفال؛
- تحقيق التوازن بين حقوق الطفل وحقوق المتهم؛
- جبر الضرر والمساعدة الاجتماعية أو النفسية الأخرى المتاحة للأطفال.

ينبغي أن يشير المدرب إلى الوضع محلياً، فضلاً عن تحديد الممارسات الجيدة من بلدان أخرى.

ويجب واستخدام أوراق المادة التدريبية ووسائل العرض المرئي والمعدة إعداداً جيداً لمساعدة المشاركين في استيعاب المفاهيم التي يجري عرضها.

45-30 دقيقة

مناقشة:

اعتماداً على مزيج وخبرات المشاركين الحاضرين في ورشة العمل، يتم اقتراح مناقشة موضوعين:

1. الدور الذي تلعبه الإحالة.

يقوم الميسر بتقسيم المجموعة العامة الى مجموعات مصغرة تضم 4 أو 5 مشاركين، ويزود كل منها بسياريو قصير. على سبيل المثال، قام طاقم طبي بالإبلاغ عن طفل عمره 6 سنوات عانى من الاعتداء الجسدي في المنزل، ولا يتضح بعد من كان مرتكب الجريمة. وينبغي للمجموعة نقاش ما هي الطرق التي يمكن من خلالها إحالة الطفل إلى الخدمات التي المناسبة (مثل الرعاية الاجتماعية، والشرطة، وتقديم المشورة النفسية، والطبية، وغيرها).

2. التوازن في حماية الحقوق.

يقوم الميسر بتقسيم المشاركين إلى مجموعات تضم كل منها 4-5 من المشاركين ويطلب منهم وضع قائمة بحقوق الطفل التي ينبغي احترامها أثناء العملية القضائية (الحق في أن يتم الاستماع إليه، والحماية، الخ عدم التمييز). ومن ثم ينبغي نقاش ما هي التدابير ينبغي اتخاذها لضمان احترام هذه الحقوق في كل مرحلة من مراحل العملية القضائية، وأي من الوكالات مسؤولة عن ذلك.

لعب أدوار جمع الأدلة من الأطفال الضحايا والشهود

بعد المحاضرة والمناقشة يتم سؤال المجموعة الكاملة بمعتقدون أن على الشخص الذي يجري مقابلة مع الطفل على علم به عند جمع الأدلة. تتم كتابة هذا على اللوح القلاب. ثم يتم تقسيم المجموعة إلى مجموعات صغيرة لأداء لعب الأدوار والتدريب على جمع الأدلة من الطفل بناءً على الصعوبات التي قاموا بذكرها مسبقاً. ويجوز أن تختار كل مجموعة مصغرة أحد السيناريوهات التالية:

المقابلة الأولية:

يجب على المجموعة أن تقرر أولاً ما هي الجريمة التي قام الطفل بالإبلاغ عنها، وهل كان الضحية أم الشاهد، ومن هم الذين يقومون بالإبلاغ نهم، وكم عمر الطفل. ويقوم شخص أو اثنان بلعب دور المُقابل والذي يتوجب عليه اعداد تقرير الطفل الأولي. وينبغي أن تبدأ المهمة بقيام المجموعة بالتخطيط للمقابلة، واجراءؤها، ومن ثم البت، إن دعت الحاجة، في نوعية الخدمات التي يتوجب إحالة الطفل إليها.

استجواب الشهود في المحكمة:

ويأخذ شخصان على عاتقهما أداء دور المحامين في قاعة المحكمة، حيث يلعب أحدهما دور الدفاع والآخر دور الادعاء. ويجب عليهما أن يقررا تفاصيل الوضع القائم، من مثل هل الطفل ضحية أم شاهد، وما هي الجريمة، ومن هو المتهم وإذا كان من أقارب الطفل، وكم يبلغ الطفل من العمر. وينبغي بعد ذلك أن يأخذ كل منهما الدور في مقابلة الطفل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن وظيفة كل منهم تقوم على حماية موكلهم. ويجب على عضو آخر في المجموعة أن يقوم بأداء الدور الهام المسند للقاضي للإشراف على إجراءات والتدخل عند الاقتضاء.

مناقشة

يتم اختيار مجموعات فرعية أصغر ويطلب منها أن تعرض على المجموعة بأكملها وصفاً كاملاً للحالة ومن ثم أداء دورها. وبمجرد الانتهاء من هذا، فيستطيع المدرب تيسير قيام المشاركين الآخرين بالتعليق على وضع المجموعة، من مثل أين كان أدائها جيداً وأين بإمكانها أن تتحسن. ويتوجب على المدرب مراقبة ذلك عن كثب لضمان وجود تحليل الفعال للوضع من قبل المجموعة بأكملها، وألا ينزلق ذلك الى النقد السلبي ممل قد يثني الآخرين عن المشاركة.

وبمجرد عرضت المشاركين لتعليقاتهم، يمكن للمدرب الرجوع إلى القائمة التي تم وضعها قبل لعب الأدوار والتي تشمل ما اعتقد المشاركون بضرورة أن يكون المُقابل على علم به عند جمع الأدلة من الأطفال، سواءً في المقابلة الأولية أو عند الحصول على شهاداتهم. ومن ثم فيإمكانهم مراجعة القائمة ومناقشة فيما إذا كان لعب الأدوار قد استوفى هذه العناصر، أو فيما إذا كانت هناك بنود تم تجاهلها.

وأخيراً، وبمجرد الانتهاء من مناقشة لعب الأدوار، فيمكن للمدرب توزيع المرفق من الفصل 5 على المشاركين لتصفح. وبمجرد أن يتم ذلك، يمكن للمدرب أن يسأل المجموعة فيما إذا كان لدى أعضائها أي تعليقات بشأن نص المقابلة الذي بحوزتهم، وما هي الدروس الرئيسية التي تم تعلمها من الحالات والتي يمكن تطبيقها على مواقف الحياة الحقيقية.

4. الختام

يستعرض المدرب الأنشطة التي تم تنفيذها بها في سياق ورشة العمل ويناقش كيفية تحقيقها للأهداف المحددة في البداية. وينبغي أن يتم نقاش موجز عن الكيفية التي قد يُطبق من خلالها المشاركون ما تعلموه في ورشة العمل في حياتهم العملية، وينبغي شكر المشاركين وينبغي تخصيص وقت لأي أسئلة أخيرة قبل تمرير نموذج تقييم ورشة العمل.

ورشة عمل تدريبية- مثال 3:

الاحتجاز

الأهداف

الوقت المطلوب:
4.5 - 4
ساعات



- ← بنهاية هذه الوحدة التدريبية يجب أن يكون المشاركون قادرين على:
- ← وصف التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لحماية الأحداث المحتجزين من العنف والاستغلال.
- ← شرح ماهية التدابير التي يمكن لموظفي السجن اتخاذها لتعزيز تعليم المحتجزين الأحداث، وتنمية مهاراتهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع.
- ← تحديد المعايير الدولية والمحلية الأساسية التي تعالج كيفية معاملة السجناء الذين لديهم مشاكل صحة عقلية.
- ← التعرف على أحكام القانون الدولي والمحلي التي تحظر التعذيب وسوء المعاملة، وسوء المعاملة في جميع جوانب العمل في السجن.

المواد المرجعية والتحضيرية:

- ورقة حقائق الأمم المتحدة بشأن توفير العدالة للأطفال، واتفاقية حقوق الطفل، 1989؛ المذكرة التوجيهية بشأن توفير العدالة للأطفال، الأمين العام للأمم المتحدة عام 2008؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للطفل عام 2010؛ قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم، 1990، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث، 5891؛ ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث، 1990.
- أي تشريعات وطنية ذات صلة، ومبادئ توجيهية أو أفضل الممارسات.
- تحليل مبدئي للتعرف على الوضع في البلاد، وإلى أي مدى يتم استخدام احتجاز الأطفال. وسوف يكون من المفيد أيضاً مقارنة المدى الذي يستخدم به الاعتقال في هذا البلد مع البلدان الأخرى في المنطقة المحيطة به.

المشاركين

أفراد الشرطة، والنيابة العامة والقضاء، وموظفي الاختبار، والعاملون في الرعاية الاجتماعية في مجال العمل مع الشباب قيد الاحتجاز.

جدول أعمال الورشة

10 دقائق

1. مقدمة

تقديم لورشة العمل، وجدول الأعمال، والأهداف، والمشاركين، وتوقعاتهم. شرح تعريف الاحتجاز وما هو المقصود بالأطفال المحرومين من حريتهم.

1.5 ساعة

2. التأسيس

10 دقائق

نقاش ميسر أسئلة من/ماذا/لماذا المتعلقة بالاحتجاز

يقوم الميسر بطرح السؤال التالي على المشاركين:

- ما هي أنواع مرافق الاحتجاز المتوفرة في البلد؟ هل تعتقد أن هذه هي الأنواع المناسبة من مرافق الاحتجاز؟
- من هم الأطفال الذين يُحتجزون عادة في هذه المرافق؟ (ما هي الأحكام الصادرة بحقهم، والقضايا المتعلقة بعرضتهم للخطر وما هو التهديد الذي يشكلونه للجمهور؟) هل تعتقد أن هؤلاء هم الأطفال الذين يجب احتجازهم؟

45 دقيقة

رحلة الطفل

يعمل الفريق معاً لرسم خارطة رحلة الطفل من خلال عملية اعتقاله. يطلب الميسر من المشاركين تحديد خارطة الرحلة كاملة؛ من تلقي العقوبة في المحكمة، وصولاً إلى النقل إلى مرفق الاعتقال، عملية الإيجاز في بدء الاحتجاز، والليلة الأولى، ولقاء الأطفال الآخرين، والتخطيط للعقوبة، واللقاء بالمهنيين العاملين في المرفق، وصولاً إلى التحضير لإطلاق السراح وإعادة الإدماج. ويجب على الميسر رسم رحلة الطفل على اللوح القلاب لتتمكن المجموعة بأكملها من رؤيتها.

وبينما يقوم المشاركون بشرح رحلة الطفل، فيجب على الميسر طرح الأسئلة عليهم، من مثل كيف يشعر الطفل عند كل نقطة في الرحلة، وكيف يُمكن للمشاركين (على اعتبارهم مهنيين عاملين في المرفق) أن يجعلوا من هذه التجربة أقل اخافةً للأطفال. وعلى الميسر أن يسأل مثلاً: ما أثر حالة المؤسسة على الطفل الذي يدخلها، كالمباني المتهالكة والقضبان على النوافذ أو الفراش غير الكافي. ويجب على الميسر المساعدة في الاستكشاف مع المشاركين الكيفية التي يمكن أن تجعل من البيئة صديقةً للطفل، حتى في حال عدم تمكنهم من تغيير أي شيء هيكلي فيما يتعلق بالمبنى.

45 دقيقة

نشاط المجموعة المصغرة (1): التخطيط للعقوبة

يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات مصغرة تضم كل منها 4-5 من المشاركين. ويجب أن تحتوي كل مجموعة على خليط من المهن المختلفة كلما أمكن، و لذلك فيجب على الميسر تقسيم المشاركين إلى مجموعات بدلاً من السماح لهم اختيار من يريدون العمل معه.

يتم تكليف كل مجموعة بكتابة خطة قضاء العقوبة للطفل في دراسة الحالة في نهاية الفصل 7. وفي البدء سيكون لديهم 10 دقائق لقراءة دراسة الحالة ومناقشة القضايا التي يرون أهمية التطرق إليها أثناء قضاء الطفل لعقوبته.

ومن ثم سيكون لديهم 15 دقيقة لكتابة أهداف خطة قضاء العقوبة. ويجب تذكيرهم أن هذه الأهداف تحتاج إلى أن تكون ذكية (محددة، قابلة للقياس، يمكن تحقيقها، ذات صلة، ومحددة زمنياً: انظر الفصل 10). ومن شأن خطة جيدة:

- تحضير الطفل لإطلاق السراح المحتوم،
- أن تشتمل على وتخطط لأي مواطن الضعف التي تعتري الطفل وتدابير الحماية التي يجب اتخاذها،
- التطرق الى المخاطر التي يشكلونها على أنفسهم، والآخرين أو المجتمع،
- أن يكون لها جدول زمني للتعليم والتدريب المهني على نحو كامل.

وبمجرد الانتهاء، فإن الفريق بحاجة إلى اختيار ممثل لتقديم خطتهم لبقية أعضاء المجموعة. وسوف يكون بإمكان الميسر والمجموعة عندئذ تحديد إلى أي مدى هي خطة ذكية وتتناول جميع احتياجات الطفل في دراسة الحالة.

3. أنشطة تعليمية

1.5 ساعة

65 دقيقة

عروض المشاركين: المعايير الدولية بشأن الاعتقال
يجب أن يتم تقسيم المشاركين إلى خمس مجموعات وإعطاء كل مجموعة موضوع من بين التالي:

- حقوق واحتياجات الفتيات في الاعتقال
- أهمية التعليم والتدريب المهني
- مساعدة الأطفال على البقاء على اتصال جيد والحفاظ على العلاقات مع أسرهم
- كيفية منع التعدي على الآخرين وحماية الأطفال
- تدابير الانضباط المناسبة

وعلى كل فريق اعتبار المعايير الدولية الرئيسية المتعلقة بالموضوع الخاص به وتصميم عرض مدته 5 دقائق لشرح لماذا من المهم اتباع المبادئ التوجيهية الدولية لبقية المجموعة.

ويتم إعطاء 40 دقيقة لكل الفرق لإعداد عروضها. ويجب أن يشارك جميع أعضاء الفريق في العرض التقديمي ويسمح لهم استخدام الدعائم أو الملصقات لدعم العرض الذي يقدمونه.

وبعد ذلك يتم إعطاء كل فريق 5 دقائق لإقناع بقية المجموعة لماذا يجب اعتبار موضوعهم هو الموضوع الأكثر أهمية. وفي نهاية العروض يتجه المشاركون للتصويت على العرض التقديمي الذي كان الأكثر إقناعاً. وعقب الإعلان عن الفائز تجري مناقشة قصيرة حول لماذا كان العرض الذي قدموه الأكثر إقناعاً وما هي الدروس التي قد يستفيد منها الآخرون.

تطبيق الدروس المستفادة

20 دقيقة

وبمجرد ان تُنتهي جميع المجموعات استعراض القوائم التي وضعتها على اللوح القلاب، يقوم المدرب والمشاركون بالعمل معاً لتحديد ما يلي:

- متى تكون كل من المسائل الخمس أكثر صلةً بالمراحل المختلفة من رحلة للطفل من خلال عملية الاحتجاز
- أهمية هذه الموضوعات من حيث مغادرة الطفل لمرفق الاحتجاز وإعادة الإدماج في المجتمع.
- وأخيراً، يقوم الميسر بجمع آراء المشاركين حول ماهية الأشياء التي قد يقوم الأطفال في الاحتجاز بالإبلاغ عنها في حال خوضهم لتجربة جيدة في الاحتجاز (على سبيل المثال شعور الطفل بأن مرفق الاحتجاز كان أشبه بالمنزل، أو أن موظفي الرعاية قد قاموا بالاعتناء بهم، تعلموا مهارات).

4. الختام

10 دقائق

يستعرض المدرب القوائم التي تم وضعها في سياق ورشة العمل، بما في ذلك أسئلة ماذا/من/لماذا المتعلقة الاحتجاز في بداية الورشة. ومن ثم يتم تجميع الاستنتاجات من ورشة العمل، وسؤال المجموعة حول ماهية التغييرات التي يودون رؤيتها في أنظمة الاحتجاز الموجودة في بلدهم، وكيف قد يباشرون في السعي لإحداث هذه التغييرات، عند الاقتضاء.

وينبغي شكر المشاركين وتخصيص الوقت لأي أسئلة أخيرة قبل تمرير نموذج تقييم ورشة العمل.

ورشة عمل تدريبية- مثال 4:

آليات الرقابة المستقلة

الأهداف

الوقت المطلوب:
3- 3.5
ساعات



- ← التعرف على المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بالرقابة المستقلة لمرافق الاحتجاز؛
- ← تحديد الأنواع المختلفة من الآليات المستقلة والتي يمكنها القيام بواجبات الرقابة؛
- ← معرفة المزيد عن بعض عناصر عملية الرقابة؛
- ← معرفة الكيفية التي يمكن لتقارير التفتيش أن تصدر توصيات ناجحة واستخدامها كأداة لكسب التأييد من أجل التغيير.

المواد المرجعية والتحضيرية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، 1989؛ المذكرة التوجيهية بشأن توفير العدالة للأطفال، الأمين العام للأمم المتحدة عام 2008؛ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للطفل عام 2010؛ البروتوكول الاختياري لعام 2002، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم، 1990، وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة والمتعلقة بالعدالة للأطفال.
- أي تشريعات وطنية ذات صلة، ومبادئ توجيهية أو أفضل الممارسات.
- تحليل مبدئي لتحديد المنظمات التي تقوم حالياً بالتفتيش أو بالزيارة لمراكز الاحتجاز، إن وجدت، ووتيرة عمليات التفتيش، وفعالية التوصيات.

المشاركين

أعضاء وموظفي السجن والمفتشين والقضاء ومفوضي الأطفال وجماعات المجتمع المدني والمهنيين العاملين في الرعاية الاجتماعية المشاركين سواءً في اجراء التفتيش على المؤسسات التي يحتجز فيها الأطفال أو إدارة هذه المرافق.

جدول أعمال الورشة

مقدمة	10 دقائق
تقديم لورشة العمل، وجدول الأعمال، والأهداف، والمشاركين، وتوقعاتهم. ينبغي شرح ماهية آليات الرقابة المستقلة، وكيف أنها تساعد على توفير العدالة للأطفال.	
التأسيس	1 ساعة
نقاش ميسر آليات الرصد المستقلة	15 دقيقة
يقوم المدرب بطرح أحد أو كلا من السؤالين التاليين على المشاركين: 'ماهي المنظمات أو الأفراد الذين لديهم القدرة على تفقد الأماكن التي يحرم فيها الأطفال من حريتهم في الوقت الحاضر'، أو 'كيف يسهم تفقد الأماكن التي يحرم فيها الأطفال من حريتهم في تحسين العدالة للأطفال؟'. يقوم الميسر بتدوين اجابات للمجموعة على اللوح القلاب.	
محاضرة قصيرة: آليات الرصد المستقلة	10-15 دقيقة
من خلال استخدام دليل التدريب، والمواد المرجعية من المصادر الأخرى والتي نوقشت أعلاه، ومعرفة الميسر الخاصة بالوضع في البلاد، يقوم المدرب بتقديم محاضرة تفاعلية قصيرة حول آليات الرصد المستقلة وتغطي: ما هي هذه الآليات، والأنواع المختلفة من هيئات الرقابة، والمبادئ الأساسية للرقابة والعناصر العملية التي تقوم عليها عمليات التفتيش. وينبغي أن يشير المدرب إلى الوضع محلياً وكيف يمكن تطبيق أنواع مختلفة من الرقابة في البلاد.	
ويجب استخدام كل من أوراق المادة التدريبية والمواد المرئية المعدة إعداداً جيداً معدة إعداداً جيداً، لمساعدة المشاركين في استيعاب يجري عرضه من المفاهيم.	
مناقشة	25-30 دقيقة
في نهاية المحاضرة، يسأل المدرب المجموعة الأسئلة التالية لبدء المناقشة:	
■ إذا كنت بصدد وصف ظروف الاحتجاز في بلدك، ما هي الأشياء التي ترغب في معرفتها؟	
■ وبإمكان الميسر يمكن أن يقود ذلك باتجاه نقاش أوسع حول:	
■ أي نوع من أنواع الرقابة سيكون أنسب لبلدك؟	
■ كيف يمكن تحسين فرق المراقبة الحالية؟ هل هناك حاجة إلى موارد مالية لتحقيق ذلك؟	
أنشطة تعليمية	2 ساعتين
دراسات حالة ومناقشات	1 ساعة
بعد انتهاء المحاضرة والمناقشة يتم سؤال المجموعة كاملة حول المشاكل التي يعتقدون بأن فريق التفتيش قد تواجهها في سياق محاولة تنفيذ دورها. تتم كتابة هذه المشاكل على اللوح القلاب.	
ثم يتم تقسيم المجموعة الى مجموعات مصغرة يضم كل منها 4-5 من المشاركين ويطلب من كل مجموعة مناقشة واحدة من المشاكل/الحالات على اللوح القلاب بالتفصيل. وعلى سبيل المثال، تدبم وصف كامل للمشكلة بما في ذلك كيف يمكن أن تنشأ، وجميع أولئك الذين قد تكون لهم علاقة أو يتأثرون بها وما الحلول الممكنة التي يمكن طرحها لإيجاد حل لها. وكبديل عن ذلك، يمكن للمدرب استخدام دراسات الحالة الموضوعية في نهاية الفصل في الدليل التدريبي لتستخدمه المجموعات في النقاش.	
ويطلب من كل مجموعة أن تعرض أمام المجموعة كاملة وصفاً كاملاً للحالة والحلول التي تم استنباطها. وبمجرد انتهاء ذلك، فيمكن للمدرب تيسير تقديم المشاركين الآخرين لحلول أخرى حول الحالة التي درسها.	

هذا الفريق. ويجب أن يتم ذلك بعناية فائقة لضمان وجود تحليل فعال للحلول من قبل المجموعة ككل والحد من النقد السلبي لذي قد يُثني الآخرين عن المشاركة.

وضع توصيات فعالة

30 - 45 دقيقة

يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات مصغرة تلعب دور فرق التفتيش. ويتم تزويد كل منها بأوراق المادة التدريبية حول مرفق احتجاز أحداث معين وتقرير عن الأوضاع المادية، والبرامج التي يقدمها الموظفون العاملون فيه. وينبغي إعداد هذه الأوراق من قبل المدرب مسبقاً على أن تكون متلائمة مع البلد، وعند الاقتضاء، استخدام الأسماء الصحيحة للمرافق ووصف الظروف الحقيقية التي تحدثت عنها المنظمات غير الحكومية أو فرق التفتيش الحالية.

ويتم الطلب من فريق التفتيش مناقشة الأساليب التي ستستخدم في محاولة للاطمئنان على أحوال المرفق. ويجب على الميسر تشجيع الفريق على استخدام كل الأساليب الكمية والنوعية والتشاور مع عدد متنوع من المجموعات المختلفة. ويتم تخصيص 10 دقائق لهذه المناقشة.

وفي أعقاب ذلك، يتم منح الفرق 20 دقيقة لوضع قائمة من التوصيات المناسبة، والمرتببة بحسب الأولويات والتي تستهدف المستوى الصحيح في السلطة (حاكم السجن، المجلس المحلي، وزير الحكومة المركزية). وبمجرد اقتناعهم بالتوصيات الموضوعية، تقوم كل مجموعة بكتابة توصياتها على اللوح القلاب. ثم يطلب من جميع المشاركين القيام بجولة في القاعة وقراءة توصيات كل مجموعة (والتقرير حول الوضع) ووضع علامة الصح (تشير إلى اتفاق مع التوصية والمستوى المستهدف للسلطة)، أو علامة الضرب (تشير إلى خلاف)، أو علامة استفهام (مما يدل على عدم فهم). وحالما يتم ذلك، يقوم المدرب والمشاركون باستعراض التوصيات على لوح كل مجموعة ومناقشة الخلافات وتوضيح علامات الاستفهام.

تطبيق الدروس المستفادة

15 دقيقة

وبمجرد انتهاء المجموعات من تقديم أوضاعها، يقوم المدرب والمشاركون بالعمل معاً لتحديد الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذه الحالات والتي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق على حالات تفتيش حقيقية متعددة وكيف يمكن الحد من هذه الحالات في المقام الأول.

الختام

10 دقائق

يستعرض المدرب الأنشطة التي تم تنفيذها في سياق ورشة العمل ويناقش كيفية تحقيقها للأهداف المحددة في البداية. ويتم تجميع المناقشات حول الكيفية التي يمكن من خلالها اتخاذ الإجراءات، واستعراضها مع المشاركين لتأكيد التزامهم. وينبغي شكر المشاركين وتخصيص الوقت لأي أسئلة أخيرة قبل تمرير نموذج تقييم ورشة العمل.

المرفقات

ورشة عمل حماية الأطفال في نظم العدالة الجنائية

استبيان قبلي

(يرجى تعبئة هذا النموذج وإرساله بالبريد الإلكتروني الى (ادخال اسم الجهة المنظمة)
ان المعلومات التي تزودنا بها تسهم في مساعدة المدربين على تصميم ورشة العمل وفقا لاحتياجاتك ومستوى خبرتك إلى أقصى حد ممكن

عدد سنوات الخبرة في العمل مع الأطفال في نظام العدالة:	الاسم:
	المسمى الوظيفي:
	منظمة:

يرجى تقديم وصف لتجربتك العمل مع الأطفال في نظام العدالة:

ما هي التدريبات الأخرى التي تلقيتها حول هذا الموضوع؟

بناءً على جدول الأعمال المرفق:

يرجى التفضل بتحديد أهداف التعلم المرجوة من خلال ورشة العمل التدريبية القادمة:

هل لديك أسئلة أو حالات محددة ترغب أن نتطرق إليها أي من الجلسات التدريبية ؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى ذكرها أدناه:

هل لديك أي خبرة في مواضيع العدالة للأطفال ذات الصلة بأي من جلسات ورشة العمل كما هو موضح في جدول الأعمال؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى ذكرها:

جدول أعمال ورشة تدريب

اليوم الأول

المدة	أهداف الجلسة	الجلسة	الوقت
30	لمحة عامة عن ورشة العمل وأهدافها، التعريف بفريق التدريب، التعريف بالمشاركين، ورصد التوقعات	عرض المقدمة/التوقعات	09.00
90	شرح مفهوم العدالة من أجل الأطفال وتبيان الأطفال الذين يندرجون تحت اختصاصها؛ التعرف على الأحكام الأساسية في المعايير المحلية والإقليمية والدولية والتي تخدم كأساس العدالة من أجل الطفل؛ فهم المبادئ الأساسية والتقاطعية للعدالة من أجل الأطفال، والمفهوم الأساسي للعدالة (الإصلاحية أو التصالحية).	مبادئ العدالة للأطفال	09.30
		استراحة	11.00
120	تحديد من هو «الطفل المعرض للخطر»؛ فهم المبادئ التوجيهية الدولية الرئيسية المتعلقة بالوقاية؛ شرح أهمية وضع خطة وطنية للحد من مشاركة الأطفال في الجريمة (مؤشر سياسات الأمم المتحدة)؛ شرح الفرق بين سياسات الوقاية المختلفة ونقاط القوة والضعف فيها	الأطفال المعرضون للخطر	11.30
		غداء	13.30
60	شرح أهمية قيام ضباط الشرطة باحترام وحماية حقوق الإنسان للأطفال؛ شرح كيفية التعامل مع الأطفال الذين يشتبه في ارتكابهم جريمة	الاعتقال	14.30
		استراحة	15.30
35		استكمال جلسة- الاعتقال	15.45
10	نماذج التقييم	الجلسة الختامية	16.20
		نهاية اليوم	16.30

اليوم الثاني

المدة	أهداف الجلسة	الجلسة	الوقت
90	فهم قيمة استخدام التدابير التحويلية؛ معرفة أفضل الأوقات التي يمكن فيها تطبيق التحويل في المراحل الرئيسية في عملية العدالة؛ تعداد قائمة المعايير المحلية والدولية والإقليمية بشأن تحويل الأطفال؛ دراسة ما هي تدابير التحويل التي يمكن تطبيقها، وأي من المؤسسات يمكنها تطبيقها، وكيف ينبغي أن يتم هذا	التحويل	09.00
		استراحة	10.30
75		استكمال جلسة- التحويل	10.45
		غداء	12.00
90	فهم ماهية المساعدة وتدابير الحماية التي يمكن استخدامها في كل مرحلة من مراحل العملية القضائية للحد من الآثار الضارة للطفل الضحية أو الشاهد؛ فهم أهمية التواصل الفعال ومهارات إجراء المقابلات مع الأطفال واكتساب مهارات في إعداد وإجراء مقابلات مع الأطفال الضحايا والشهود، وحماية حقوقهم أثناء السعي للحصول على معلومات دقيقة؛ شرح ماهية المساعدات الاجتماعية والخدمات المتاحة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها، ومتى وكيف ينبغي إحالتهم إليها؛ فهم كيف يمكن الوفاء بحق الضحية في جبر الضرر من خلال الممارسة	الضحايا والشهود	13.00
		استراحة	14.30
80		استكمال جلسة- الضحايا والشهود	15.00
10	نموذج التقييم	الجلسة الختامية	16.20
		نهاية اليوم	16.30

اليوم الثالث

المدة	أهداف الجلسة	الجلسة	الوقت
90	شرح أهمية قيام ضباط الشرطة باحترام وحماية حقوق الإنسان للأطفال؛ شرح كيفية التعامل مع الأطفال الذين يشتهبهم في ارتكابهم الجريمة؛ شرح أهمية الحاجة إلى تقرير التحقيق الأولي من أجل مساعدة المحكمة في اتخاذ قراراتها بشأن المذنبين الأطفال؛ وضع قائمة بعدد من خيارات الحكم المختلفة في المجتمع ونقاش مزايا وعيوب كل منها؛ التمكين من تقييم أي من البدائل للسجن سيكون أكثر ملائمة للاستخدام (أو الاستخدام الموسع) في بلدك وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف	المحاكمة وإصدار الحكم	09.00
		استراحة	10.30
60		استكمال جلسة- المحاكمة وإصدار الحكم	11.00
		غداء	12.00
90	وصف التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لحماية الأحداث المحتجزين من العنف والاستغلال؛ شرح التدابير التي يمكن لموظفي السجن اتخاذها لتعزيز تعليم السجناء الأحداث، وتنمية مهاراتهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع؛	الاحتجاز	13.00
		استراحة	14.30
80		استكمال جلسة- الاحتجاز	15.00
10	نموذج التقييم	الجلسة الختامية	16.20
		نهاية اليوم	1630

اليوم الرابع

الوقت	الجلسة	أهداف الجلسة	المدة
09.00	آليات الرقابة المستقلة	تحديد المعايير الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بالرقابة المستقلة لمرافق الاحتجاز وأي من التشريعات المحلية ذات الصلة؛ تحديد المبادئ الأساسية للرقابة وما الجوانب العملية التي يتوجب رعايتها في الاحتجاز؛ التعرف على الكيفية التي تقوم من خلالها تقارير التفتيش والتوصيات الفعالة في إحداث تغيير داخل المؤسسات	90
10.30	استراحة		
11.00	استكمال جلسة آليات الرقابة المستقلة		90
12.30	غداء		
13.30	إعادة الإدماج	مناقشة متى يجب أن تبدأ السلطات في التخطيط لإعادة استقرار الطفل؛ شرح الظروف الأكثر احتمالاً لمنع الطفل من تكرار الجنوح؛ فهم المسارات المختلفة التي تعتبر مهمة لإعادة استقرار الطفل بعد فترة من الاحتجاز؛ وضع الأولويات المتعلقة بكيفية تصميم برنامج إعادة إدماج الطفل	90
15.00	استراحة		
15.15	وضع العدالة للأطفال قيد التطبيق	تعزيز فهم القضايا الرئيسية الضرورية لتحقيق التطبيق الفعال لضمان العدالة للأطفال؛ تسهيل التخطيط للعمل من أجل التغيير من خلال المناقشات والحوار فيما بين الوكالات	90
16.45	الجلسة الختامية	نموذج التقييم	10
17.00	نهاية اليوم		

ورشة عمل حماية الأطفال في نظم العدالة الجنائية

نموذج تقييم ورشة العمل

يرجى ملء استمارة التقييم التالية حتى تتمكن من تحسين هذا التدريب

التاريخ :	مكان التدريب
	المتدربون

المدرّبون

الاسم (اختياري) :

المهنة:

يرجى دائرة إلى أي مدى توافق أو لا توافق على العبارات التالية:

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق أو أعارض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
5	4	3	2	1	تمت تغطية الموضوع بشكل كاف
5	4	3	2	1	كان المحتوى ذو صلة بعملية
5	4	3	2	1	كان البرنامج ذو وتيرة جيدة
5	4	3	2	1	كانت المواد مفيدة
5	4	3	2	1	تم تشجيع المشاركين على القيام بدور نشط
5	4	3	2	1	حقق برنامج أهدافه الفردية
5	4	3	2	1	أود أن أوصى بهذا البرنامج لزملائي

يرجى تقييم ما يلي، بحسب ينطبق (1= ضعيف إلى 5= ممتاز) .

ممتاز				ضعيف	
5	4	3	2	1	المكان المخصص للتدريب
5	4	3	2	1	وجبات الطعام/المرطبات
5	4	3	2	1	التنظيم بشكل عام

جلسات ورشة العمل الفردية:

يرجى تقييم ما يلي، بحسب ينطبق (1= ضعيف إلى 5= ممتاز)

المحتوى	تقديم العروض	التمارين	ملاحظات اضافية
1. مبادئ العدالة للأطفال	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
2. الأطفال المعرضون للخطر	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
3. الاعتقال	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
4. التحويل	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
5. الضحايا والشهود	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
6. المحاكمة واصدار الحكم	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
7. الاحتجاز	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
8. آليات الرقابة المستقلة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
9. إعادة الإدماج	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
10. وضع العدالة للأطفال قيد التطبيق	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	

هل كانت مدة ورشة العمل: كافية؟ قصيرة جداً؟ فترة طويلة جداً؟

هل كان هناك: مشاركين بدرجة كافية تماماً؟ قليل جداً؟ كثير جداً؟

ما هي أهم ثلاث أشياء تعلمتها خلال ورشة العمل؟

أي من أجزاء ورشة العمل كانت الأقل فائدة؟

ما هي اقتراحاتك للتحسين هذه الورشة التدريبية؟
(إذا كنت بحاجة إلى مساحة أكبر للكتابة، يرجى استخدام الجزء الخلفي من هذا النموذج)

ما هو تقييمك العام لهذه الدورة؟

ممتاز جيد جداً جيد معقول ضعيف

بعد حضور ورشة العمل هذه، ما هي الطرق التي تعتقد أن من خلالها يمكن تحسين تنفيذ مبادئ العدالة للأطفال في وكالتك، بالإضافة الى عمك الاحترافي مع الأطفال؟

ما هي مواضيع التدريب الاضافية التي من أنها أن تساعدك على تحسين الدور الذي تقوم به فيما يتعلق بالعدالة للأطفال؟

هل لديك أي تعليقات أخرى؟ (إذا كنت بحاجة إلى مساحة أكبر للكتابة، يرجى استخدام الجزء الخلفي من هذا النموذج)

مُرفق: العناصر الرئيسية لـ التحليل الظرفي:

الأطفال في نزاع مع القانون

- ما الذي يجعل من الأطفال تحت سن 18 في نزاع مع القانون؟ (الجنوح - السلوك العدائي للمجتمع - الوضع المضطرب)
- ما هي التصورات/المخاوف الرئيسية على صعيد الرأي العام والصعيد السياسي فيما يتعلق بمشكلة الأطفال في نزاع مع القانون؟
- ما هي العقوبات وما هي الفرص من منظور حقوق الطفل؟

الإطار القانوني

- ما هو الإطار القانوني القائم؟
- هل وضعت الدولة أي تحفظات أو تعليقات على المادتين 37 و 40 من اتفاقية حقوق الطفل حين صادقت عليها؟
- هل تتمكن الهيئات البرلمانية والأخرى من مراجعة التشريعات؟ من هم اللاعبون الأساسيون الآخرون (والمحتملون) والذين بإمكانهم لعب دور أفضل في الدفع باتجاه الامتثال مع قواعد ومعايير حقوق الأطفال الدولية؟
- هل توجد مدونات سلوك للمختصين العاملين في مجال عدالة الأحداث (الأخصائيين الاجتماعيين والقضاة، والقضاة، والمحامين، وموظفي السجون والمعلمين، الخ)؟
- هل هناك معايير وأعراف (معايير الرعاية - لوائح تنظيمية) تنطبق على المؤسسات والخدمات المرتبطة بعدالة الأحداث (معايير وطنية- أو بحسب الفئة التي تتبع لها المؤسسة/الخدمة- الخ)؟

الإطار السياسي

- من هي الوزارات المعنية/المسؤولة عن عدالة الأحداث؟
- هل تتحمل أي من الهيئات الأخرى (السياسية أو الإدارية)، مثل اللجان والهيئات أي مسؤوليات (في مجال عدالة الأحداث)، أو هل تفوض الحكومة أي من صلاحياتها إلى أي من الإدارات الحكومية؟
- من هم اللاعبون السياسيون الأساسيون (والمحتملون) والذين بإمكانهم لعب دور أفضل في الدفع باتجاه الامتثال مع قواعد ومعايير حقوق الأطفال الدولية؟

عدالة الأحداث في الممارسة

- من هم صناع القرار فيما يتعلق بالحالات الفردية (المسؤولين عن إنفاذ القانون (الشرطة) الهيئات الإدارية القضائية مثل مفوضية المدارس، والمفوضيات الإقليمية - الخ)؟
- ما هي الإجراءات الإدارية والقضائية والاجراءات الأخرى المتخذة في سياق صنع القرار؟
- من هي (أو من هم) الجهات التي توفر الإسناد لعملية صنع القرار؛ مثل الأخصائيين الاجتماعيين وما إلى ذلك؟
- التحويل خارج الإطار القضائي: ما الذي يحدث للأطفال الذين يتم إبلاغ الشرطة عنهم إلا أنهم لم يحالوا للمحكمة؟ أو الأطفال المحليين إلى المحكمة إلا أنهم لم يحاكموا؟ ما هي المبادرات أو الأنشطة القائمة حالياً؟ يُرجى النظر في جميع الأطر الممكنة: حيث يسمح القانون بالتحويل، أو لا يُجيز ذلك، بالرغم من عدم استبعاده للممارسات التحويلية، أو حين يتم تطبيق هذه الممارسات بشكل غير رسمي أو بطريقة غير مشروعة. كما يجب تفحص فيما إذا وجدنا هذه الممارسات 'بحكم الواقع' و'بحكم القانون' وبما يناقض قانون عدالة الأحداث؟ ما هي، من وجهة نظر حقوق الطفل، العقوبات أو الصعوبات التي تتضمنها نظم العدالة التقليدية؟

عدالة الأحداث في الممارسة

- هل هناك أي شكل من أشكال العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) (والتي تشمل اشراك الضحايا بفاعلية) تستخدم للتعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون؟ ما هي المبادرات أو الأنشطة الحالية؟ وفي حال لم يتم اللجوء إليها بالرغم من توفرها، فإلى أي مدى يمكن أن تكون نظم العدالة التقليدية مفيدة في إطار عدالة الأحداث؟ ما هي، من وجهة نظر حقوق الطفل، والعقوبات أو الصعوبات التي ينطوي عليها استخدام العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)؟
- ما هي البنى والخدمات، التي تتيح إقامة الطفل أو لا توفرها، والقائمة في سياق تنفيذ الأحكام والتدابير التربوية المطبقة على الأطفال في نزاع مع القانون؟ كم يتوفر من هذه البنى/الخدمات لكل نوع من أنواع الأحكام الصادرة أو التدابير المتخذة، وهي قدرتها الاستيعابية؟

-
- ما هي المبادرات والخدمات والمرافق المستخدمة حالياً كبداية للحرمان من الحرية (بما في ذلك بدائل للاعتقال والاحتجاز السابق للمحاكمة والسجن أو أي عقوبة أخرى في مؤسسة مغلقة)؟ ما حجم طاقة ما سبق؟
- كيف يتم تنظيم توفير المساعدة القانونية للقاصرين المعتقلين، أو الذين يمثلون أمام قاض أو محكمة أو هيئة إدارية، أو غيرها، بعد ارتكاب الجنحة؟
- كيف يتم مراقبة وضع الأطفال الذين يقضون عقوبة؟ هل هناك أي هيئات للمراقبة المستقلة تستعرض سير العمل في نظام عدالة الأحداث؟
- هل هناك عملية مراجعة رسمية للتدابير المفروضة أو المتفق عليها، في كل حالة على حدة؟
- من هم المهنيون ذو الدور الأساسي في الدفع باتجاه التغيير للأفضل فيما يتعلق بالامتثال مع قواعد ومعايير حقوق الأطفال الدولية

الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الاجتماعي

- ما هي الوسائل الموضوعية تحت تصرف القائمين على الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال المزعوم ارتكابهم لجنح أو المتهمين أو المدانين بما يجعلهم في نزاع مع القانون، وبخاصة أولئك الأطفال الذين تم ايداعهم في المؤسسات أو السجن أو مرافق الاحتجاز؟
- ما هي الهياكل والخدمات ومن هم المهنيون المختصون؟ من هم المهنيون ذو الدور الأساسي في الدفع باتجاه التغيير للأفضل فيما يتعلق بالامتثال مع قواعد ومعايير حقوق الأطفال الدولية

واقع الأطفال في نظام عدالة الأحداث (معلومات على مدار السنوات الخمس الماضية إذا كان ذلك ممكناً)

- كم عدد الأطفال الذين يتم إبلاغ الشرطة أو أي جهة رسمية أخرى، سنوياً، عن تورطهم في نزاع مع القانون؟ ما هي نسبتهم مقارنة بإجمالي عدد السكان الذين هم تحت سن 18 عاماً؟ على أي خلفية يتم الإبلاغ عن هؤلاء الأطفال؟ هل هناك أي تباينات على صعيد الأقاليم؟
- هل هناك أي تقديرات بشأن الجنح أو الجرائم غير المبلغ عنها والتي يرتكبها الأطفال؟
- من هم هؤلاء الأطفال المتورطون في نزاع مع القانون؟ (العمر، الجنس، الأصل العرقي، الخ.)
- ما هي مصادرنا للحصول على معلومات وما هي درجة مصداقية وموثوقية البيانات؟ (الإحصاءات والدراسات وغيرها)
- كم عدد الأطفال الذين يتم القبض سنوياً بسبب مزاعم عن تورطهم في نزاع مع القانون؟ وعلى أي خلفية محددة؟
- كم من الأطفال يتم وضعهم سنوياً في الاحتجاز السابق للمحاكمة؟ ما هي الأسباب؟
- كم عدد الأطفال الذين يحاكمون سنوياً، على خلفية تهم بالتورط في نزاع مع القانون؟ وعلى أي أساس؟
- كم عدد الأطفال الذين يتم شمولهم ببرامج التحويل خارج الإطار القضائي؟ وعلى أي أساس؟ يرجى تحديد عدد الأطفال لكل برنامج معين وإلى أقرب درجة ممكنة؟
- كم عدد الأطفال الذين تشملهم برامج العدالة التقليدية؟ على أي أساس؟ يرجى تحديد عدد الأطفال لكل برنامج معين وإلى أقرب درجة ممكنة؟
- كم عدد الأطفال الذين تشكلهم برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية)؟ على أي أساس؟ يرجى تحديد عدد الأطفال لكل برنامج معين وإلى أقرب درجة ممكنة؟
- كم عدد الأطفال الذين تتم إدانتهم في كل عام بسبب تورطهم في نزاع مع القانون؟ على أي أساس؟ يرجى تحديد عدد الأطفال لكل تهمة معينة وإلى أقرب درجة ممكنة؟
- ما هي الأحكام المختلفة المطبقة، وإلى أي مدى (كم عدد الأطفال في كل سنة)؟
- ما هي أوضاع الأطفال المحرومين من حريتهم؟ إلى أي مدى يتم احترام حقوقهم؟
- هل هناك أي دراسات حول انطباعات وتجارب الأطفال الذين اختبروا نظام عدالة الأحداث؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسات؟
- هل هناك أي دراسات حول تأثير نظام عدالة الأحداث على حياة الأطفال عندما يغادرون النظام؟ (تكرار الجنح، أو النجاح في إعادة الاندماج في الأسرة والمدرسة والعمل، الخ.)

المراجع ولمزيد من القراءة

المراجع ولمزيد من القراءة

المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية والإقليمية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948
- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 1955
- مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين 1979
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون عدالة الأحداث 1985 (قواعد بكين)
- إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة 1988
- قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجريين من حرمتهم 1990 (قواعد هافانا)
- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث 1990 (مبادئ الرياض التوجيهية)
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية 1990 (قواعد طوكيو)
- المبادئ التوجيهية لاتخاذ الاجراءات المتعلقة بالأطفال في نظام العدالة الجنائية لعام 1997
- قرار مجلس أوروبا الإطاري فيما تعلق بمكانة الضحايا في الإجراءات الجنائية 2001
- لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم 10 لسنة 2007
- المبادئ التوجيهية للجنة وزراء مجلس أوروبا بشأن العدالة الصديقة للأطفال 2010
- مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام برامج العدالة الإصلاحية (أو التصالحية) في المسائل الجنائية 2002
- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها 2005
- قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للنساء المجرمات (قواعد بانكوك 2010)
- مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية 2012
- المبادئ وأفضل الممارسات بشأن حماية الأشخاص المحرومين من الحرية في الأمريكيتين 2008

المعاهدات الدولية والإقليمية الملزمة

- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية 1950
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984
- الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1987
- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب 2002
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1986
- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل 1990
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1978
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه 1985

مزيد من القراءة ومواد تدريبية إضافية

- الاتحاد الأوروبي، الممارسات الجيدة المحلية والإقليمية بشأن حقوق الضحايا، 2011، متاح في: <http://cor.europa.eu/en/documentation/studies/Documents/local-regional-good-practices-victims.pdf>
تمت زيارته في 3 أبريل/نيسان 2013
- جايلز، س.، خدمات الرعاية اللاحقة، نشرة عدالة الأحداث، 2003، متوفر في <https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/ojdp/201800.pdf>
تمت زيارته في يناير/كانون ثاني 2012
- قاموس العدالة لليافعين، من تأليف غولدسون ب.، عام 2008
- Goldson، B. و منسي، J.، مقارنة الشباب العدل، 2006، سيج
- غولدسون ومونسي، عدالة اليافعين المقاربة، 200، سيج (الناشر)
- هيزيل، N.، مقارنة عبر وطنية للعدالة للشباب، 2008، UK
- هيزيل، ن.، مقارنة للدول في مجال عدالة اليافعين، 2008، مجلس العدالة للشباب في المملكة المتحدة
- المركز الدولي لدراسات السجون، النهج المستند الى حقوق الإنسان في إدارة السجون، 2009 (الطبعة الثانية)
- المركز الدولي لدراسات السجون، ملاحظات توجيهية فيما يخص بإصلاح السجون، 2004
- يونغر-تاس وآخرون (محرران)، الدليل الدولي لعدالة الأحداث 2006
- يونغر-تاس وآخرون (محرران)، إصلاح عدالة الأحداث، 2009
- غولدسون ومونسي، عدالة اليافعين المقاربة، 2006
- معهد ماهوني، P.، العدالة الجنائية في أيرلندا، عام 2002،
- أ. ماهوني، ب.، العدالة الجنائية في أيرلندا 2002، معهد الإدارة العامة
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، دليل تدريبي، حقوق الإنسان والسجناء الضعفاء، 2004
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤشر الممارسات الجيدة في مجال الحد من الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة 2005
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤشر الممارسات الجيدة في مجال تقديم خدمات المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية، 2006
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، جعل القوانين وسياسات تعمل: دليل لصانعي القانون والسياسات في مجال إصلاح العدالة الجنائية والتشريعات الجنائية والسياسة والممارسة، 2010
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، حماية الأطفال في الاحتجاز: آليات الرصد المستقلة للأطفال المحتجزين في منطقة الشرق الأوسط، 2011
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، العدالة للأطفال، الإحاطة رقم 2، آليات الرصد المستقلة للأطفال في الاحتجاز، 2012

- المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل، تحقيق حقوق الأطفال: ممارسات جيدة، شرق وجنوب أفريقيا، 2007
- المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل، القوانين الصديقة للطفل في أفريقيا، 2009
- المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل ومؤسسة الدفاع عن الأطفال الدولية، تحقيق العدالة للأطفال والعائلات في أفريقيا، 2012
- رابطة منع التعذيب، وزيرة أماكن الاحتجاز: الدروس المستفادة والممارسات من المؤسسات المحلية المختارة 2003
- رابطة منع التعذيب، أماكن مراقبة الاحتجاز: دليل عملي 2004
- رابطة أعضاء مجالس الرقابة المستقلة، دليل عملي ل رقابة السجون، 2010
- معهد جامعة أوكلاند التكنولوجية للسياسة العامة، الشهود الأطفال في محاكم نيوزيلندا الجنائية: استعراض الممارسات وانعكاساتها على السياسة، 2010
- كافادينو وديغنان، أنظمة العقوبات: منهج مقارنة، 2005
- كيربيري، د.، حقوق الطفل والحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية: منظور عالمي، 2009، أشجيت (الناشر)
- وحدة أمانة الكومنولث لحقوق الإنسان، دليل الكومنولث للتدريب على حقوق الإنسان للشرطة، 2006
- كورديس برايت/ المملكة المتحدة شباب العدل المجلس، عملية تقييم وحدة كيبيل، 2011
- مجلس أوروبا: أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال العدالة الصديقة للطفل: تقارير الدولة http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/childjustice/Examples%20of%20good%20practices_en.asp
تمت زيارته في يوليو/تموز 2011
- مؤسسة دوست للرعاية/ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، توثيق أفضل الممارسات: أنشطة مؤسسة دوست لرعاية المجموعات الضعيفة في باكستان، عام 2013، متاح عبر الرابط www.penalreform.org
- اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، معايير اتفاقية حقوق الطفل، 2010، متاح في: <http://www.cpt.coe.int/en/documents/eng-standards.pdf>
تمت زيارته في: أغسطس/آب 2011
- الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، استعراض الممارسات الجيدة في مجال منع جرائم الأحداث في الاتحاد الأوروبي، عام 2006، متاح عبر رابط الانترنت: <http://www.eucpn.org/pubdocs/A%20review%20of%20good%20practice%20in%20preventing%20juvenile%20crime%20in%20the%20EU.pdf>
تم الاطلاع عليها في 26 مارس/آذار 2013

- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، دليل التدريب للمراقبين مستقلين على مرافق احتجاز الأحداث وأدوات لإجراء مقابلات مع الأطفال وأولياء أمورهم والموظفين العاملين في مرافق احتجاز الأحداث، 2012
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، جعل الخدمة المجتمعية تعمل : حزمة موارد من شرق أفريقيا، 2012
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي/ رابطة منع التعذيب، النساء قيد الاحتجاز: دليل للرصد يراعي الفوارق بين الجنسين 2013
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، العدالة للأطفال إحاطة رقم 4: الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، عام 2013، متاح في: <http://www.penalreform.org/briefings> تمت زيارته في 27 مارس/آذار 2013.
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، إحاطة، حق الأطفال في الشكوى من ظروف العلاج والرعاية عندما يحرمون من حريتهم، (قيد النشر- 2013)
- السلطة التنفيذية الاسكتلندية ، إرشادات بشأن مقابلة الشهود الأطفال في اسكتلندا : حزمة الإرشادات لدعم الأطفال الشهود، 2003، متوفر عبر: <http://www.scotland.gov.uk/Resource/Doc/47176/0025087.pdf> تمت زيارته في: اغسطس/آب 2011
- مؤسسة إنقاذ الطفل، الحق في عدم فقدان الأمل: الأطفال في نزاع مع القانون- تحليل السياسات وأمثلة على الممارسات الجيدة 2005
- مؤسسة إنقاذ الطفولة، المملكة المتحدة (2006) عدالة الأحداث: المفاهيم الحديثة للعمل مع الأطفال في نزاع مع القانون
- سلووث نيلسن، جيه.، و غالينيتي، جيه.، عدالة الأطفال في أفريقيا: دليل للممارسات الجيدة 2004
- ستيفنسون وآخرون، الممارسة الفعالة في عدالة الشباب، 2011، روتليدج (الناشر)
- ستيرن، في.، خطيئة بحق المستقبل، 1998، بنجوين (الناشر)
- تعويض ضحايا الجريمة والسلطات المعنية بالدعم، ضحايا الطفل في الاتحاد - الحقوق والتمكين: تقرير المشروع كيور 2010-2009، 2010
- إدارة المملكة المتحدة للتربية، مشاريع التدخل الأسري: تقييم تصميمها، انشاءها والنتائج المبكرة - موجز، 2008، متاح في: <https://www.education.gov.uk/publications/RSG/publicationDetail/Page1/DCSF - RBW047> تمت زيارته في 26 مارس/آذار 2013
- وحدة الإقصاء الاجتماعي في حكومة المملكة المتحدة، الحد من تكرار الجرائم من قبل السجناء السابقين، 2002
- كبير مفتشي ملكة بريطانيا للسجون، التوقعات: معايير لتقييم معاملة وأوضاع الأطفال والشباب المحتجزين، 2009

